دراسات
في
تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر

د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم
أستاذ التاريخ الحديث
ووكيل معهد البحوث والدراسات
الافريقية

د. شوقي الجمل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد البحوث والدراسات
الافريقية

القاهــــرة
١٩٩٨

دراسات

فى

تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم
استاذ التاريخ الحديث
ووكيل معهد البحوث والدراسات
الافريقية

د. شوقى الجمل
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهدالبحوث والدراسات
الافريقية

القاهرة
١٩٩٨

الفهـــرس

مقدمة

يحتاج تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر إلى مزيد من الدراسات رغم اهتمام الباحثيين الأجانب بتاريخ هذه المنطقة . ونظراً لأن هذا النوع من الدراسة عن غرب القارة يحتاج الى دراية كاملة بأحوال المنطقة فإننا حاولنا معالجة بعض الموضاعات فى تاريخ غرب القارة ، وكانت رحلتنا الى لندن عام ١٩٨٩ تهدف الى جمع أكبر مادة علمية عن تاريخ غرب أفريقيا ، وبعد ان توفرت لدينا مجموعة ضخمة من الوثائق بدأنا فى إعداد سلسلة من البحوث والدراسات نشرت جميعها فى عدد من الدوريات المحلية والخارجية ، وقد وجدنا أنه من المفيد جمع عدد من هذه الدراسات فى كتاب واحد يستفيد منه أى دارس لتاريخ غرب افريقيا .

ولذا فإن الموضوعات التى يحتويها هذا الكتاب تعالج تاريخ المنطقة بغض النظرعن التسلسل الزمنى أو الدراسة المتعمقة لدولة أو مجموعة دول بأسرها ، فالدراسة فى مجملها مجرد بانوراما عن غرب القارة ونأمل أن نعد دراسات أخرى تكمل هذا التاريخ لغرب القارة .

والله الموفق

المؤلفان

الفصل الاول

إنتشار الاسلام فى غرب أفريقيا

محتويات الفصل:

- المقصود بغرب أفريقيا ، والسودان الغربى .
- الطريقان اللذان انتشر عبرهما الإسلام فى غرب أفريقيا .
- جهاد عبد الله بن يس .

تمهيد :

قبل الحديث عن انتشار الدعوة الاسلامية في غرب افريقيا يجدر بنا ان نحدد بعض المفاهيم الجغرافية التي تتعرض لها الدراسة. ومن هذه المفاهيم اصطلاح غرب افريقيا والسودان الغربي وكلاهما يدل على ما نسميه بمنطقة غرب افريقيا التي تمتد في القارة من بحيرة تشاد في الشرق حتى ساحل المحيط الاطلنطي في الغرب، وتقع عند خط عرض ٩ ,١٧ شمال خط الاستواء على وجه التقريب، وهي مساحة تبلغ ٤ ,٢ مليون ميل مربع، وهي جزء من السودان الغربي والأوسط والتي عرفها الكتاب العرب ورحالتهم على انها البلاد التي يحدها بحر الظلمات (المحيط الاطلنطي) من الغرب، وحدود بلاد الحبشة الغربية من الشرق .

ويمتد السودان الغربي حسب هذا المفهوم من ساحل السنغال حتى حدود نيجيريا الشمالية، ونقطة إرتكازه هي حوض السنغال وحوض نهر النيجر الأعلى والأوسط (١).

ولقد حملت هذه المنطقة مشعل الحضارة الإسلامية، وتبنت شعوبها الدعوة لنشر الدين الاسلامي لأنها بيئة تسهل الهجرات، وتساعد على انتقال الجماعات، وتتيح الإحتكاك الثقافي ، وهذا ما هيأ لهذه المنطقة فرصة قيام وحدات سياسية وأجتماعية مترابطة بها .

لقد تعرض الجزء الغربي من القارة الأفريقية لغارات متصلة من قبائل البربر منذ القرن الأول الميلادي .

وكانت بعض هذه الغارات تعود الى الشمال الإفريقي بعد تحقق أغراضها ، ولكن منذ أن بسط العرب سلطانهم على بلاد المغرب – وكانت بعض هذه الغارات جنوبا تسعى للاقامة الدائمة هناك – شاركت في هذه الغارات القبائل العربية التي كانت ترغم القبائل البدوية على الهجرة جنوبا ووصلت غارات العرب الى حدود السنغال . وكانت أهم القبائل التي لعبت دورا هاما في غرب افريقيا قبائل الطوراق أو الملثمين التي انتشرت في منطقة فسيحة من غدامس حتى المحيط الأطلسي ، ووصلت الى مقربة من منحنى النيجر ، وكانت قبيلة لمطة وجزولة وجدالة أكثر القبائل انتشارا في مناطق الصحراء وغرب افريقيا ، وكانت هذه القبائل تمسك بمفاتيح الطريق الى السودان الغربي ، بل وكانت حلقة الاتصال بين المغرب بشعوبه وحضارته وثقافته وبين الجزء الزنجي الواقع الى الجنوب ويمتد شرقا حتى بحيرة تشاد(٢) .

وانتشر الإسلام في غرب افريقيا من خلال طريقين هما :

<u>اولا:</u> الطريق الساحلي الذي اخترق نهر السنغال، وسار بعد ذلك على طول الساحل بموازاة مناطق السافانا القصيرة ، وهذا الطريق هو الذي اتخذته قبائل المرابطين في حركتها نحو الجنوب والغرب .

ثانيا : أما الطريق الثانى فكان عبر الطرق التجارية الممتدة فى الصحراء الكبرى بين شمال القارة وغربها ، وكان لهذا الطريق التجارى أثره الكبير في إنتقال التجارة ورجال الدين الذين نشروا الإسلام فى غرب القارة بعد ان استقروا في المدن والمراكز التجارية فى غرب أفريقيا مثل غانة ، وجنى ، ومالى ، وجاو، وكانو (٣).

واستطاعت هذه المراكز التجارية أن تنقل الدين الإسلامى الى مملكة غانة الوثنية التى قاومت في البداية هذا التوسع الاسلامى، لكنها لم تستطع أن تصمد أمام التيار الإسلامى الذى بدأ منذ القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى) عقب حملات عقبة بن نافع، الذى إندفع الى غرب القارة ووصل الى بلاد التكرور والى غانة التى ضمت جالية اسلامية فى عام ٦٠ هجرى (٤).

وأثناء عودة عقبة الى القيروان ، إلتقى بزعيم البربر ويدعى كسيلة وقاتلهم قتالا عنيفا عند منطقة تهودة، وقتل عددا كبير من المسلمين واستشهد عقبة بن نافع(٥)

وكان عقبة بن نافع هو أول من حمل قبائل الطوارق على دخول الدين الإسلامي حيث كان لإسلامهم دور كبير في نشره في غرب أفريقيا . وبعد ذلك جاء موسى بن نصير ليتم ما فتحه عقبة بن نافع فوصل الى طنجة وسبته ووصل أيضا الي أغمات، واتصل بجماعات الملثمين وولي زعماءهم بعض الأعمال في أوطانهم، فأقبلوا على الدين الإسلامى وصاروا من خير حماته.

ثم واصل عبد الرحمن بن حبيب سياسة موسى بن نصير فى نشر الإسلام فى مناطق الصحراء الكبرى ونشروا الدين الاسلامى فى مناطق نائية فى الجنوب.

وقامت دولتا الأدارسة والعلويين فى المغرب الأقصى بنفس الدور الذى قامت به دولة الأغالبة فى تونس، فوحدت البلاد، وفرضت الأمن والسكينة، وأقامت حكومة مركزية شارك فيها كل من العرب والبربر، وبدأت حملات لنشر الدين الأسلامى فى مناطق غرب القارة

.

وتزعمت قبائل الملثمين الدور الكبير فى التوغل جنوبا، والدخول فى صراعات مع مملكة غانة لكنهم فشلوا في إخضاع (أودغشت)عاصمة هذه المملكة فى القرن الحادى عشر الميلادى- لكن

المحاولات لم تتوقف، وكان الجهاد يتجدد بانتقال الزعامة من فرع الى فرع آخر من قبائل الملثمين، فها هي قبيلة (لمتونة)التي تزعمت الجهاد سنوات طويلة تترك راية الجهاد الي قبيلة (جدالة) التي آمنت بأن استمرار الجهاد – لنشر الدين الحنيف بين بدو الصحراء، وفي قلب مملكة غانة – انما يتطلب وحدة قبائل الملثمين من أجل هذه الغاية النبيلة (٦).

لقد أدرك زعماء (جدالة) أن سبب ضعفهم في القضاء على مملكة غانة انما يكمن في عدم إتحادهم ، وعدم تعمق الشعور بالوحدة بينهم، وإنه لا وسيلة أمامهم في هذه التحديات إلا بتكوين حلف إسلامي قوى يندفع من دعوة دينية خالصة ، توحد النفوس وتثير فيهم الرغبة الصادقة للجهاد في سبيل الله، ومن هنا جاء التفكير في البحث عن فقيه يعلم الناس أصول العقيدة الاسلامية فكان هذا الفقيه هوالشيخ عبد الله بن يسن (٧)

جهاد عبد الله بن يسن:

كان يحيي بن ابراهيم زعيم قبيلة "جدالة" قد قام بأداء فريضة الحج بعد أن عين إبنه ابراهيم نائبا عنه، وفي طريق عودته زار أبو عمران الفاس حيث أوضح له سبب ضعف انتشار الاسلام بين قبيلة جدالة، ومن ثم كان لابد من البحث عن عالم مثقف يعلم الناس مبادئ وأصول هذا الدين، ولم يجد أبو عمران الا أحد تلاميذه السابقين، ويدعي وجاج إبن زالوفي السوس الأقصى، يطلب منه اختيار أحد الذين يثق فيهم للقيام بالمهمة التي طلبها يحيي بن ابراهيم، وفعلاً وصل يحيي الي مقر وجاج بن زالو في أبريل١٠٣٩ (٨).

وكان واجاج نفسه من الصنهاجيين وأحد فروع شعب لمتونة، ورحب بطلب يحيي بن ابراهيم ، واختار لهذه المهمة الفقيه عبد الله بن يسن أحد رجال الطريقة الجازولية. وكان ابن يسن على دراية بالصحراء ويعرف الأحوال بها فرافق يحيي بن ابراهيم الي خيام جدالة حيث وصلا في عام ١٠٤٠م، وإعتبر عبد الله بن يسن هذه الرحلة جهاداً منذ البداية، و شن الرجلان حربا على قبيلة لمتونة وهزماها، ودخلت هذه الجماعة في حركة عبد الله بن يسن (٩).

وهاجر عبد الله بن يسن جنوبا الي ديار المسلمين، وأخذ يدعو الناس الي التمسك بالدين الإسلامي الحنيف، واستقر في جزيرة نائية في مصب نهر السنغال الأدنى، وعاش حياة الزهد والتصوف والمرابطة، ومن هنا اتخذ أتباعه لقب المرابطين (١٠)، واتخذوا من القرآن الكريم دستورا لهم عملا بقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" (آل عمران، آية: ٢٠٠) .

وحاول عبد الله بن يسن أن يكوّن جيلاجديدا قادرا على حمل الدعوة الإسلامية فشرع يعدهم للحرب ويذكي في نفوسهم مبادئ الدين، ويخلق فيهم وعيا جديدا ويكون منهم طبقة فدائية للقضاء على البدع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء على كل المفاسد الدنيوية(١١).

وزاد عدد أتباعه، وكثر الناس من حوله، وأحس عبد الله بن يسن بهذه الروح الجديدة القادرة على التصدى للمسئولية الشاقة، ولما أنس فيها كل الخير وأيقن أنه قد وصل الي مرحلة إعلان الجهاد، خرج من رباطه يعلن كلمة التوحيد، وينفذ السياسة التي سبق أن وضعها واستعد لها فترة من الزمان، وإستهل هذه الدعوة المباركة، وتلك الحركة الجهادية بالتوجه الي غرب أفريقيا حيث الوثنية على أشدها، وحيث الدين الإسلامي غريبا بين فئات السكان، ووصل الي منحنى نهر النيجر ودخل مدينة (أودغشت) عاصمة غانا وخلصها من ملوكها، وبسط سلطان المسلمين على هذه الدولة بعد معارك ضارية (١٢).

وكان النصر الذي تحقق على إمبراطورية غانة بداية مرحلة جديدة من التوسع الإسلامي، فأقبلت جماعات الملثمين تعلن الإنضمام الي الدعوة المحمدية بل وإندفع المرابطون في كل مكان دفاعا عن الدين ووقفوا في وجه المسيحيين في الأندلس، وإنضمت القبائل الي جانب عبد الله إبن يسن،

واضطرت قبيلة لمتونة الي الدخول في الحركة التي استمرت تكسب قوة

بعد قوة، وتزداد إنتشارا واتساعا بعد إسلام بدو الصحراء وبعد القضاء على ناحية الجنوب (١٣).

لقد كان إسلام ملوك غانـة دافعاً قوياً لنشر الدعوة الإسـلامية لأنهم أخلصوا فى دعوتهم، وصدقوا في إعتناقهم الإسلام، وقـاموا بدورهم فى الجهاد ونشر رايات التوحيد بوسـائلهم الخاصـة، فكـانت دعـوة المرابطين بقيادة عبد الله بن يسن بداية دفعة قوية تركـت بصماتها ، وظهرت آثارها، وامتد نفوذها، وعم الدين الإسلامي فى مناطق كثيرة من غرب أفريقيا، وتمخضت هذه الجهود المخلصة عن إسلام شـعب التكرور في غـرب القـارة ، والـذى كـان لإسـلامه الـدور الأسمي فـي متابعة مراحل الجهاد، ونشر الدين الحنيف الـي منـاطق أعمـق مـن غرب أفريقيا، واضطرت القبائل التي لم تقبل الدعوة الإسـلامية الـي البحث عن أماكن أخرى بعيـداً عـن رايـات التوحيد، فهاجرت السـى جنوبـا كمـا هـاجرت الفولـى الـي منطقة فوتـاترو، وتأسسـت المـدن الجديدة التى صـارت منـارات للعلم والأيمـان، فظهـرت مدينـة جنـى (Gene) التى أسلم أهلها في القرن الثاني عشر الميلادى (١٤).

لكن السياسـة الحازمة التي اتبعها ابن يسن، وإصـراره علـي تنفيذ إصـلاحاته بشدة جعلت كثيراً من الناس ينفضـون من حولـه، وينشـقون عليـه خصوصـاً بيـن أبنـاء جدالة. وكـان لوجـود يحيي بـن ابراهيـم دور هام في استجابة الناس لدعوة ابن يسـن، لكن بمجـرد وفـاة زعيم القبيلة ثار الناس عليه، وظهر رجل يدعى الجوهر بـن سيكوم الـذى حرم عبد الله بن يسن مـن حـق اصـدار الفتـاوى الشرعية، واضطـر عبد الله بن يسن الي الهجرة سراً الـي وجـاج بـن زالـو الـذى أصـدر فتوى تعتـبر كـل مـن عصـى أوامـر عبـد اللـه بـن يسـن خارجـاً عـن المجتمع وأن دمه حلال، وطلب وجاج من عبد الله بـن يسـن العودة والي وطنه حيث عاد وواصل دعوته (١٥).

ونظراً لأن جدالة هى التى ثارت علي عبـد اللـه بـن يسـن بعـد مـوت زعيمها يحيي بن عمر- فان عبد الله عاد الي قبيلـة لمتونـة وتحـالف مع زعيمها يحيي بن عمر، الذى صار الزعيم العسكرى للمرابطين. وصـارت لمتونـة هـى الاسـاس الفكـرى والدينـى والقـوة السياسـة المسيطرة على الصحراء .

وحسـب روايـة ابـن ابـى زرع فـان حركـة المرابطين خرجـت بعـد انكماشها فترة فى عـام ١٠٤٢، وبدأ عبـد اللـه بـن يسـن تحـت قيادة يحيى ابن عمر يبحث عن ضم قبائل صنهاجة فى الصحراء الجنوبيـة

لحركته، وفعلاً إنضمت إليه العناصر الرئيسية من لمتونة وجدالة وماسوفة(١٦).

ولما طلب عبد الله بن يسن من القبائل التحالف سوياً لنشر الدين الإسلامي في الجنوب- رفضت قبيلة جدالة الإنضمام الى التحالف بل وانسحبت الى الساحل ، مما أضطر ابن يسن الى طلب محاربتها من القائد والأمير يحي بن عمر ، وفعلاً هاجمت قوات جدالة الأمير يحي وحاصرته في عام ١٠٥٦ م ، وإلتقى الجيشان في موقعة تابفاريلا (TABFARILLA) حيث قتل يحي بن عمر مع عدد كبير من أتباعه، ومنذ ذلك التاريخ لم تفكر حركة المرابطين في القيام بأي هجوم على قبيلة جدالة .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت إضطرابات أخرى في الصحراء بعد أن فتح المرابطون السوس الاقصى، وأضطر الأمير ابو بكر بن عمر الى التوجه الى المغرب، وعين يوسف بن تاشفين محله، وقد إستطاع يوسف بعد جهاد استمر أكثر من خمسة عشر عاماً أن يستولى على القسم الاكبر من غانة، وأن يضمه الى دولة المرابطين القوية، واستطاع دعاة المرابطين أن ينشروا الاسلام على ضفاف السنغال والنيجر وتم تأسيس مدينة(تمبكتو) وتكونت وحدة سياسية في المغرب الأقصى .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه : لماذا إتجه المرابطون الى بلاد المغرب؟

لقد اختلفت الآراء وتعددت التفسيرات لهذا الإتجاه نحو المغرب. فيرى البكرى مثلا أن ابن يسن أخضع الصحراء واستجابت له الجماعات المحلية التي قبلت شروطه ، ووافقت على توجيهاته ، كما أن عبد الله بن يسن لقي تشجيعا من أستاذه واجاج بن زالو فراح ينشر مبادئه شمالاً في أقاليم المغرب (١٧).

أما المؤرخ الفرنسي تيراس (TERRASSE) فيرى أن أحد الاسباب الرئيسية لتوسع المرابطين في المغرب- يرجع الى الإكتظاظ السكاني في الصحراء، بالإضافة الى الموارد المحدودة حيث لم تعد الواحات بمواردها كافية لأعداد السكان المتزايدين (١٨) .

لكن السبب الأهم والأقوى هو الوضع السياسي في مراكش عند بداية هذا الغزو، فلقد كانت طوال القرن العاشر الميلادي تعاني من

التنافس الديني مابين الفاطميين في أفريقيا والأمويين في أسبانيا - لكن نتيجة لإنشغال الفاطميين بحملتهم الى الشرق نحو مصر وإنشغال الأمويين بصراعهم مع المسيحيين في الأندلس ، تأثر المركز الثقافي السياسي بالصراعات مابين صنهاجة وزناته. ويرى ابن ابي زرع أن زناته عندما كانت تابعة للأمويين نعمت بالسلام والسكينة، وأصلحت أبواب مدينة فاس وتوسعت المدينة، واستمر هذا الرخاء الإقتصادي حتى قبيل وصول المرابطين .
وبعد سقوط الدولة الأموية في أسبانيا انهارت قوة زناته، وارتفعت الأسعار وحل البؤس محل الرخاء، وكان وصول المرابطين بمثابة الإنقاذ للسكان(١٩) .

على كل حال فإن غزو المرابطين للمغرب لم يؤثر على هذه الحركة وإتجاهاتها جنوباً، حيث إ ستطاع عبد الله بن يسن دخول مدينة أودغشت(٢٠).

وبعد إن استولى عليها في عام ١٠٥٥، تدفقت قوات المرابطين جنوب الصحراء الكبرى وسيطروا على طرق التجارة الصحراوية ، فإنتشر الدين الإسلامي في هذه الربوع رغم انشغال المرابطين بجبهات أخرى ، وواصل عبد الله بن يسن غزواته في اقليم السوس عام ١٠٥٩ ، واستسلمت قبائل مصمودة دون مقاومة ، ودخل في صراع مع قبائل زناتة ، وغزا عاصمتها (أغمات) بعد حصار طويل ومعركة عنيفة، وهرب حاكمها لاكوت بن يوسف المجراوي الى أقاربه من بني أفران، واضطر أبو بكر الى الدخول في صراع مع هذه الجماعات حتى قتل لاكوت ودخل عاصمة بني أفران (تادلا) .
وواصل المرابطون زحفهم في مناطق الصحراء حتى أراضي بروجاواته(BERGHAWATA) حيث مات عبد الله بن يسن أثناء صراعه مع هذه الجماعات في عام ١٠٥٩ ، وواصل أبو بكر الحرب حتى قضى على هذه الجماعات (٢١) .

والأهم من ذلك أن ابا بكر بن عمر إتجه بجيشه لمقابلة كفار السودان فخرج الى الصحراء، وكانت هذه خطوة هامة ومرحلة جديدة لنشر الإسلام في غرب أفريقيا جنوب الصحراء وأضاف بذلك جهدا جديدا الى جهود الإدارسة في هذه المنطقة بالذات (٢٢) .

وهكذا إستطاع عبد الله بن يسن قبل إستشهاده أن يجعل حركة المرابطين– دولة واسعة الأطراف إمتدت فى قلب أفريقيا جنوب الصحراء، ونشرت الدين الاسلامي بين الشعوب الوثنية هناك، ودخلت قلب إمبراطورية غانة، وأخضعت بدو الصحراء وقبائله، وساهمت في تحويل شعب التوكولور الى الدين الإسلامي في القرن الثاني عشر، فكانت حركة مباركة ساهمت بنصيب كبير في حمل لواء الدعوة الإسلامية الى ذلك الجزء من القارة الفريقية (٢٣) .

وقد كانت حكومة غانة الإسلامية على إتصال مباشر بالخلافة العباسية فى بغداد، واجبرت رعاياها على لبس العمامة، بل وإدعى ملوك غانة الإسلامية انهم ينتسبون الى البيت العلوى (٢٤) .

ولم يؤد فتح المرابطين لمملكة غانة الىنهايتها، وإنما جاءت النهاية فى القرن الثالث عشر عندما احتلها الماندنجو . وفى عام ١٢٤٠م نجح (مارى جاطة) في تدمير مابقى من (كومبى صالح) عاصمة غانة، وبذلك انتهت هذه الدولة، وقامت مملكة مالى، وقام مارى جاطة بنقل العاصمة الى (نياني) التى تأسست عام ١٢٣٨ ، ووسع (سنديانا) مملكته فاستولى على مناجم الذهب، وتوغل نحو الغرب حتى وصل الى وادى نهر جامبيا ، وممستقعات بلاد التوكولور وبلاد الجولوف (٢٥) .

وانتشر الإسلام في مالي على أيدى المرابطين، وصار الماندنجو من أكثر شعوب غرب افريقيا تمسكا بالإسلام وتحمسا له ، وزداد انتشاره بينهم، واصبح دين الدولة الرسمي وساد المذهبي السنى المالكي فى هذه الدولة، واستطاعت دولة مالي أن تنشر الإسلام فى بلاد الهوسا منذ حوالىالقرن الثالث عشر الميلادى (٢٦).

وتوسعت هذه الدولة في عهد سلاطينها الأقوياء خصوصا السلطان (منسى موسى)، الذى يعتبر من أعظم سلاطين هذه الدولة، والذى يعتبر موكب حجه عام١٣٢٤ من أروع مشاهد الحج التى وفدت على مصر فى القرن الرابع عشر (٢٧) .

وانتهز منسى موس فترة وجوده فى مصر، واشترى عددامن الكتب الدينية ليوفر لأهل مملكته طرفا من مناهل الثقافة العصرية المصرية ورحل بعد ذلك عدد كبير من علماء مصر الى(تمبكت)، كما رحل علماء تمبكت الى مصر، ووفد التجار المصريون الى هذه البلاد،ورحل تجار بلاد التوكولور الى القاهرة، بل واستقرت طوائف منهم فى مصر، وعملوا فى التجارة، وازدهرت الحركة الإسلامية فى عهد ملوك وسلاطين مالى ، وحتىعندما زار(ليوالأفريقى) هذه البلاد فى القرن الخامس عشر وجد ممالك إسلامية مزدهرة، وذلك بفضل الجهود المتصلةالتى بذلها هؤلاء الملوك لخدمة الإسلام

ونشر الثقافة الإسلامية. ويعتبر الدور الذي قامت به دولة مالي في نشر الإسلام من أهم مراحل إنتشار الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء (٢٨) .
وفي نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وصلت دولة مالي الى حالة يرثى لها من الضعف، حتى فقدت إستقلالها في عام ١٥٥٠، وحلت محلها النيجر، وازدادت نموا وازدهارا، واعتنق ملوكها الإسلام، لكنهم سقطوا تحت سيطرة دولةمالي‌عام ١٣٣٥، وفي‌عهد (سني‌علي)اوعلي بركما بلقبونه الذي أعتلى عرش صنغى في عام ٤٦٤ ١بدا تحرير صنغى من سيادة الماندنجو،واستولى‌على تمبكت عام١٤٦٨،وأسس دولة مستقلة،وتوالى‌على حكم هذه الدولةعدد من الملوك الأقوياء اتخذوا لقب الآسكيا (٢٩) .
وقد سعى ملوك صنغى الى الإتصال بالقوى الإسلامية تحقيقا لروح الاخوة الاسلامية ، واهتم الحكام بإحاطة انفسهم ببطانة من العلماء الذين وجدوا تشجيعا من الملوك الذين ساهموا في نشر الإسلام في غرب القارة (٣٠) .
وهكذا صار شعب الماندنجو من أكثر سكان غرب افريقيا تمسكا بالإسلام ، وتحمسا له، وازداد انتشاره بينهم ، وأصبح دين الدولة الرسمي الاسلامي، وساد المذهب السني في معظم دول غرب القارة (٣١).
لكن رغم انتشار الدين الإسلامي في غرب افريقيا، وقيام امبراطوريات إسلامية كبرى في غرب القارة مثل مالي وصنغى والبورنو- إلا ان الدين الاسلامي ظل يعاني من منافسة الوثنيين، بل ودخلت الكثير من البدع على هذا الدين، وظل الحكام الوثنيون هم أصحاب السيطرة والسيادة في قطاعات كثيره من غرب القارة .
ونتيجة لوجود صحوة إسلامية في المشرق العربي في القرن التاسع عشر بسبب ظهور حركات الإصلاح والتحدي- لم يكن غريبا أن يشهد غرب افريقيا أصداء الحركة الاصلاحية ، وان تظهر مجموعة كبيرة من حركات الإصلاح قادها رجال الدين الإسلامي بعد أن نهلوا من ثقافة المشرق، وبعد أن شاهدوا البدع التي أحاطت بالدين، وصارت جزء من ممارسات الناس العادية. وكان لابد من ثورة اصلاحية تحاول تطبيق الشريعة الإ سلامية، وتسعى الى العودة الى نقأء العقيدة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين .
ولهذا كله قامت حركات الدعوة الاسلامية في غرب القارة، وحمل الشيخ عثمان بن فودى لواء حركة التجديد والإصلاح، وانتشرت حركته في مختلف المناطق، وسوف نحاول من خلال هذا الكتاب ان نعرض لحركات الدعوة الإسلامية في غرب افريقيا خاصة تلك

الحركات التى قامت فى كل من نيجيريا ، ومنطقة ماسينا، وبلاد السنغال، ومنطقة جامبيا، وغينيا.

هوامش الفصل الاول

مراجع باللغة العربية

١- أبراهيم طرخان :إمبراطور غانة الإسلامية (١٣٩٠ هـ)
٢- ابراهيم طرخان : دولة مالي الإسلامية .
٣- أبراهيم طرخان : إمبراطورية البربر الإسلامية (١٩٧٥).
٤- ابن أبي زرع : الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس .
٥- ابـــن خلـــدون : العـبر وديـوان المبتـدأ والخـبر . جـ ٦ (بـولاق ١٢٨٤هـ)
٦- الإصطخرى ، ابو اسحاق أبراهيم بن محمد الإصطخرى :المسالك والممالك (تحقيق د. محمد جابر عبد العال الحينى_ مراجعة شفيق غربال _ القاهرة . ١٣٧١هـ _ ١٩٦١هـ)
٧- البكـرى ، عبيـد اللـه : المغـرب فـى ذكـرى سـلام افرقيـة والغـرب (باريس١٩١٤.)
٨- الشيخ الامين عوض الله : العلاقات بين المغرب الاقصـى والسودان فـى عهدالسلطنتين الاسلاميتين مالى وسنغى (جده ١٩٧٩)
٩- حسن أبراهيم حسن : انتشارالاسلام فى القارة الافريقية (القاهرة ١٩٦٣)
١٠- حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية فى أفرقيا .
١١- حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين(القاهرة ١٩٦٣)
١٢- حسين مؤنس : فتح العرب للمغرب (القاهرة ١٩٥٧)
١٣- ياقوت الحموى: معجم البلدان جـ ٤ (بيروت ١٩٥٦)
١٤- يحيى هويدى : تاريخ فلسفة الإسلام فى القاره الافريقية .

مراجع اللغات الأجنبية :

1- B arth , H. : Travels and Descoveries in Norrth Central Africa in the tyears 1849-1855 (london 1855) vol. iv .
2- Terrasse ,H . Roole Des Almoravides Dans l'Histoire De L'occiddent vol .I (Paris 1951)
3-Trimngham , J .s . : Islam in vest Africa.
4- Willis, R. : The Gultivatots of Islam vol. I .

الفصل الثانى

الجهود الدولية لإلغاء الرق
فى أفريقيا
(مع التركيز على غرب القارة)

محتويات الفصل :

- نشاط الدول الأوربية فى تجارة الرقيق من غرب القاره .
- معاملة الاوربيين للرقيق الافريقى .
- جماعة الكويكرز والحملة الانسانيةضدتجارة الرقيق .
- الجهودالبريطانية لإلغاء الرق .
- مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ لبحث مسألة الرقيق الإفريقى.
- مواجهة مشكلة الرقيق المحررين .
- لماذا اقدمت بريطانيا على ألغاء تجارة الرقيق ؟
- الاثار التى ترتبت على تجارة الرقيق(الإقتصادية ، والسياسية والإجتماعية).

تعد تجارة الرقيق وصمة عار على الحضارة المسيحية عندما بدأت الدول الأوربية عمليات استرقاق الجنس البشرى، خاصة عندما بدأت كل من اسبانيا والبرتغال شحن الرقيق الى جزر الهند الغربية مع حلول القرن السادس عشر، واستمرت هذه التجارة البشعة فى البشر طوال أربعة قرون من الزمان وشاركت بريطانيا فى هذه التجارة بشكل واضح خصوصا بعد أن صار الرق مصدر رخاء للتجار البريطانيين. ولا ينسى التاريخ ماقام به الانجليز من جهود فى تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر حيث كان القرصان الانجليزى سير جون هوكنز (SIR JOHN HAWKINS) أول بريطانى ينادى بجدوى تجارة الرقيق التى تحقق ارباحا تفوق أرباح الاتجار فى الذهب أو العاج، وقد بدأ مغامراته فى هذا المجال عندما رسى فى سيراليون لأول مرة فى الثامن من مايو ١٥٦٢ وأسر ٤٠٠ أفريقى وباعهم للأسبان فى العالم الجديد وذلك مقابل ٢٥ جنيها للأفريقى، وتبعه فى هذا المضمار عدد آخر من التجار الإنجليز(١).

وكانت الشركات البريطانية تعمل أولا فى ميدان تجارة الذهب ولكنها بدات تتجه الى الرقيق، وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت الى فرجينيا(VIRGINIA) فى عام ١٦٢٠ وبلغ عددهم عشرين الفا (٢) .

ومنذ عام ١٦٤٠ بدأ الانجليز يصدرون الرقيق الى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى فى الأمريكتين،ولما كانت هذه التجارة تدرأرباحا طائلة فقد تحول عدد كبير من الإنجليز الى تجار رقيق حتى أن عدد الرقيق الذين حصل عليهم البريطانيون فى عام ١٧٠٠بلغ حوالى ١٥٠٠٠ عبد نقلهم الانجليز عبر الأطلسى. وزاد هذا العدد الى ٤٠٠٠٠ فى عام ١٨٠٠، وبلغ عدد ألسفن البريطانية التى كانت تعمل بنقل الرقيق حوالى ١٩٢ سفينة بالإضافة الى اربعة سفن تخص لانكستر. وكانت سعة كل من هذه السفن٥٠٠٠ عبد، وصارت منطقة سيراليون اهم المصادر الرئيسية للرقيق فى القارة الأفريقية ،وكان تجار الرقيق يقيمون مخازن وحظائر لحفظ الرقيق المخطوفين وكانت تلك المخازن تقام داخل قلاع وصل عددها فى عام ١٧٩١ حوالى ٤٠قلعة. ولكل من البرتغاليين والدانماركيين أربع قلاع، أما الفرنسيون فكانت لهم ثلاث قلاع .

لقد كان دخول الدول الجديدة الى ميدان تجارة الرقيق وبالا على سكان افريقيا (٣) اذ قامت هذه الدول مجتمعة بالعمل فى الرق الجماعى وأخذت بريطانيا مكان الصدارة فى هذه التجارة حيث وصل عدد الرقيق الذين ارسلوا الى الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين أعوام ١٦٨٠ ، ١٧٨٦ الى مليونين ومائة وثلاثين ألفا. واذا قدرنا أن ماوصل الى المستعمرات كان نصف ماخرج من افريقيا لأدركنا اى خلل تعرضت له افريقيا خلال القرن

السابع عشر حيث قدر ماوصل الى المستعمرات الاوربية كلها حوالى أربعين مليونا وهذا يعني ان قارة أفريقيا خسرت قرابة ثمانين مليونا من سكانها (٤) .

وليس أدل على سوء المعاملة التى كان يلقاها الرقيق من جانب الأوربيين من تعليق هورس مان (HORACE MAANN) النائب عن ولاية ماسوشيتس الأمريكية فى مجلس العموم فى ٣٠ يونية عام ١٨٤٨ حيث جاء فيه(ان الانسان يخجل من الافعال التى اقترفها تجار الرقيق فقدكانت الدول تلهث من أجل الحصول على الذهب الاسود وحتى يمكنها الحصول عليه عقدت اتفاقا مع اللصوصية والموت وكانت وسائلها للحصول على اغراضها من هذه التجارة فى الرقيق هى القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لإصطياد الجنس البشرى، وقد جعلت من افريقيا مسرحا لصيدها ومن أهلها فريسة لها ومن مستعمراتها سوقا لها، فقد اندفعت الى حيث يسكن السود كالذئب الى حظيرة الغنم فى منتصف الليل ، واشعلت فى القارة الافريقية النيران حتى تتمكن من الإمساك بأهلها العزل وهم يهيمون على وجوههم من لهيب النيران وتركت الأطفال والشيوخ للهلاك، أما الاقوياء من الرجال والنساء فقد ساقتهم فزعين مضطربين الى الشاطىء مقيدين ومغلغلين كالبضائع على مراكب ليس بها اية تهوية ومتلاصقين بدرجة لاتسمح حتى بمرور الهواء بينهم لتبدأ رحلتهم عبر المحيط ،وقد فتحت لهم فتحات المراكب مرة يوميا لامدادهم ببعض الطعام أو لإخلاء الموتى .. حتى تصل المراكب الى الشاطىء فيكافىء الأوغاد من اهل الأرض الجديدة اللصوص بشراء ضحاياهم) (٥) .

وأثناء هذه الرحلة فى التجارة المثلثة كانت تتبع أقسى الوسائل الوحشية التى كانت تؤدى فى معظم الأحيان الىهلاك عدد كبير من الرقيق، وكان العبيد يجبرون على فتح افواهم لبلع الطعام بواسطة قضبان حديدية محماه فى النار،، كما كانوا يجبرون على الرقص والغناء وذلك بالقفز الى اعلى مع خبط ملابسهم بقوة لتحدث صوتا ومن يرفض يتم ضربه بالسياط كما كان الرقيق يربطون بالسلاسل والقيود الحديدية مع بعضهم أزواجا وهم عرايا تماما ويتم شحنهم فى المراكب فى مساحة لاتتجاوز للفرد ١٨ بوصة حتى لايلتفت أى عبد وراءه أو على جانبه دون مراعاة لاى ناحية صحية وذلك حتى يمكن شحن اكبر عدد ممكن من الرقيق .

وهناك قصص كثيرة يصعب حصرها عن تلك المعاملة القاسية التى كان يواجهها الرقيق ونأخذ مثالاً واحدا لتلك الأعمال غير الانسانية لسفينة انجليزية تدعى زونج (ZONG) أبحرت عام ١٧٨١ فى رحلتها عبر الاطلنطى وهى محملة بكامل حمولتها من الرقيق ، وعندما اكتشف الربان ان مياه الشرب غير كافية لهذا العدد الذى تحمله السفينة وخوفا من هلاك ركابها فقد

تم القاء حوالى ١٣٢ عبدا فى عرض البحر حتى يمكن استرداد قيمة الخسارة من شركة التأمين وبالفعل تم تعويض السفينة بواقع ٣٢ جنيها إسترلينيا عن كل عبد وذلك على إعتبار إن هذا الرقيق عبارة عن ممتلكات أو متاع لولا التضحية به لفقدت كل الشحنة وأيدت المحاكم الأمريكية ذلك وقررت أنه لاتنطبق على اصحاب السفينة أيه جريمة من جرائم القتل (٦) .

وظهرت الوحشية فى ممارسة هذه التجارة حيث شلت مظاهر الحياة الأفريقية وصارت الارض التى نزلها الأوربيون أحلك بقاع العالم ظلاما وسوادا وعزلة، ومن الحقائق التاريخية إن الافريقيين انفسهم لطخوا ايديهم بهذه الدماء فاشتركوا مع غيرهم من التجار الاوربيين بنصيب وافر فى هذه التجارة. اذ لم يكن التاجر الاوربى يجرؤ على التوغل فى الداخل خوفا من فقدان حياته وكانت بعض القبائل الافريقية التى عرفت بالقسوة والشجاعة توفرعلى التاجر الاوربى كل هذه المخاطر، فيسوقون بنى جنسهم بالألوف الىالشواطىء تحت لهيب السياط. واستمرالرق، والقارة تتعرض لحملات منظمة والتجار الاوربيون يشجعون استمرار هذه التجارة التى كانت تدر ارباحا طائلة حتى أواخرالقرن الثامن عشر، ووصلت تجارة الانجليز فى الرقيق ذروتها قبل حرب الإستقلال الأمريكية ، وكانت ليفربول أهم موانيها والى جانبها لندن وبرستول لانكشير (٧) .

وادرك الإنجليز أن التاريخ لن يغفر لهم ما اقترفوه من آثام فى حق الجنس البشرى بممارستهم هذه التجارة البشعة، فتكونت بعض الجماعات الانسانية لمكافحة الرقيق. ومن ابرز أعضاء هذه الجماعات تومساس كلاركمسون) (THOMAS CLARKSON الذى سافرالى برستول وليفربول لجمع البيانات عن الرقيق، وإستطاع ان يجمع العديد من المعلومات عن هذه التجا رة وحمل معه عند عودته نماذج من قيود اليدين وقيود القدمين ، ونزاعات الأظافر وفاتحات الفم وأسياخ الحديد التى كانت تكوى بها أجسادهم عند كتابة أسماء أسيادهم على ظهورهم وكذلك الأطواق التى كانت تشد اليها رقابهم حتى لايفرون الى الغابات (٨) .

كما نقل جون نيوتن (John Newton) احد تجار الرقيق الذى صار قسيسا بكنيسة سان مارى بلندن صورا عن سفن العبيد أثناء الرحلة عبر الأطلسى الى العالم الجديد. ولعبت الكنيسة دورا ملحوظا فى الدعوة الى إلغاء تجارة الرقيق حيث اصدر البابا ليو العاشر (شغل منصب البابوية من ١٥١٣-١٥٢٢) قرارا ضد العبودية . كما أصدر الإمبراطور شارل الخامس إمرا فى عام ١٥٤٢ يقضى بمنع الاتجار فى الرقيق وباطلاق جميع العبيد فى أمريكا الأسبانية، كما وجهت الملكة اليزابيث لوما شديدا الى جون هوكنز الذى نقل العبيد فى ١٥٦٢الى جزيرة هسبيانيولا، وتحركت قوى أخرى تدفعها الشفقة والرحمة على ابناء الجنس البشرى، فاصدرت جماعة الكويكرز (QUAKERS)

قرارافى عام ١٧٢٤ ضد تجارة الرقيق (٩) . وفى عام ١٧٨٣ أسست هذه الجماعة أول جمعية لإلغاء الرق فى بريطانيا وقامت بحملة واسعة من أجل القضاء على هذه التجارة وخاصة فى غرب افريقيا ,وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها فى العالم، وكان ذلك سببا لتحرك طوائف الكويكرز فى المستعمرات البريطانية فى امريكا فطردت من بينها كل من يمتلك عبداورفض تحريره (١٠) .

وعندما ثارت المستعمرات البريطانية فى أمريكا ضد الحكومة وحاربت الإنجليز وحصلت على إستقلالها فى عام ١٧٨٣ وعد البريطانيون اثناء الحرب العبيد هناك بمنحهم الحرية اذا ما تخلوا عن أسيادهم من الأمريكيين، وقد هرب عدد كبير منهم وإنضموا الى القوات البريطانية ،ورحل عدد منهم الى لندن بعد الحرب حيث صاروا أحرارا،ولكنهم كانوا فقراء فاضطروا الى الاستجداء فى الشوارع وصاروا فيما بعد مصدر قلق فى المجتمع .

وتحركت بعض الشخصيات البارزة فى المجتمع تدافع عن تلك الفئات المنكوبة وأخذت هذه الشخصيات تقود حملة ضخمة لإقناع الشعب البريطانى بفظاعة هذه التجارة ويطالبون بإلغائها والقضاء عليها، ومن تلك الشخصيات جرانفيل شارب (GRANVILLE SHARP) الذى التقى بأحد العبيد ويدعى جوناثان سترونج (JONATAN STRONG) الذى كان عبداًعند أحد المحامين فى جزيرة بربادوس وقد لقى هذا العبد معاملة قاسية من سيده إنتهت بفقدان إحدى عينيه(١١) .

و قام شارب بطبع نشرة عن سوء معاملة هذا العبد ووزعها على الأوساط القضائية وتضمنت الدعوة الى مساواة العبد بالحرفى الحقوق والواجبات بمجرد أن تطأ قدماه أرض انجلترا، وفى تلك الفترة ظهرت الى حيز الوجود قضية العبد جيمس سمر ست (JAMUS SOMERSET) . جاء هذا العبد الى انجلترا فى صحبة سيده شارل ستيورات وما أن وصل الى انجلترا حتى هرب من سيده –لكن أمكن القبض عليه مكبلا بالاغلال وأرسل الى جزيرة جامايكا وعرض الأمر على القضاء فقضت المحكمة فى ٢٢ يونية ١٧٧٢ بالحكم الذى أصدره القاضى اللورد مانسيفيلد (LORD MANSFILD) بأنه بمجرد أن تطأ قدم أى عبد أى جزء من ارض بريطانيا او ممتلكاتها فانه يصبح حرا، وكان هذا الحكم اول صفعة أصابت تجارة الرقيق والعاملين بها وضاعف من الأمال المعقودة للقضاء عليها(١٢) .

وبعد الحكم فى قضية هذا العبد بدأ دعاة تحرير الرقيق يكثفون من نشاطهم فتألفت فى لندن فىعام ١٧٨٧ جمعية تتكون من اثنى عشر عضوا منهم

ثمانية من جماعة الكويكرز. وأخذت هذه الجمعية تطالب بإلغاءتجارة الرقيق، وتقابل معهم وليم ولبر فورس (WILLIAM WILBERFORCE) الذي وعد بالتحدث بلسانهم في البرلمان .

إن الحملة الانسانية ضد الرقيق وتجارته قد أثرت بشكل عميق على السياسة البريطانية في غرب أفريقيا،ومن ابرز الأعمال الفعالة لهذه الحملة حكم اللورد مانسفلد عام ١٧٧٢ وقرارات البرلمان في عامي ١٨٠٧او ١٨٣٣ ،وقد تضمن الأول والأخيرالتحرر في انجلترا وفي الممتلكات البريطانية والخارج، وعلى هذا الاساس خول قرار في المجلس عام ١٨٠٨ الحق في القبض على قوارب الرقيق ومن ثم بدات الحملة البحرية فيالمحيط الأطلسي وعلى الساحل . وفي عام ١٨١١ بدات محاولة استخدام فرقة دفاعية وهي عبارة عن عدد محدودمن الرجال والقوارب التي ترتكزفي مناطق محددة أو التي تقوم بعمليات الإستيلاء على الرقيق من السنغال الى الكونغو (١٤) .واستمرالخلاف حول استراتيجية الوسائل البحرية الفعالة طوال الحملة وذلك عندما زادعددالسفن الحربية من مجرد ست سفن الى أكثرمن عشرين سفينة عام ١٨٤٠ .

وسوف نعرض لجهود بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق فيغرب أفريقيابالذات وقد ظهر هذا عندما أرسل المندوبون الساميون في البحرية البريطانية تعليمات الى القائد البحري السير كولير (COLLIER) في الثالث من نوفمبر ١٨١٩ ،وتضمنت الوثائق البريطانية في مجال تحرير الرق منها قرارين للبرلمان بالموافقة على المعاهدات التي أبرمت مع البرتغال واسبانيا من أجل القضاء على الاتجار في الرق وبالاضافة الى الأوامر الأخرى التي تحمل أعلام الدول الخاصة بالدولتين وكذلك المعاهدة التي وقعت مع ملك هولندا في ٤ مايو ١٨٤٨ بشأن القبض على الرقيق (١٥) .

وفي مذكرة السير توماس فويل بوكستن T. F . BUTXTON الى جمعية التحضر الافريقية في ابريل ١٨٣٩ يقول ان المبدا هو تخليص افريقيا عن طريق تنمية مواردها ولكي يتم ذلك يجب القضاء على تجارة الرقيق والاهتمام بالتجارة وتثقيف الافارقة ولهذا لابد من زيادة وتركيز الحملات التفتيشية وعقد المعاهدات مع رؤساء الساحل والداخل والحصول على أراضي للزراعة واحياء الثقافة الأفريقية وهذا يتطلب من الحكومة ارسال البعثات الدبلوماسية لعقد المعاهدات التي تتضمن ايقاف تجارة الرقيق ومنح الأراضي لاجل استغلالها في الزراعة وتاسيس الشركات التجارية واحياء المؤسسات الثقافية الأفريقية(١٦) .

وقد ارسل اللورد بلمرستون الى المندوبين الساميين في سيراليون والى رؤساء السفن البرتغالية في الثامن من نوفمبر ١٨٣٩ يفيد بأن الأوامر قد

صدرت من جلالة الملكة الى قواد البحرية البريطانية لمنع السفن التى تعمل فى الرقيق وتحمل أعلام البرتغال وكذلك منع السفن التى تعمل فى هذه التجارة
ولاتحمل اية اعلام او اى أوراق تثبت جنسيتها كذلك صدرت الأوامر لانشاء محاكم بريطانية من نواب البحرية فى اى مكان داخل مجال النفوذ البريطانى والمستعمرات فى الخارج .

كما صدرت الأوامر بان تجارة السفن البرتغالية التى تم احتجازها سوف ترسل الى موانى النفوذ البرتغالى حيث يتم تسليمها الى السلطات البرتغالية .

وصدرت الأوامر ايضا بان الزنوج الموجودين على هذه السفن المحتجزة سوف يستقرون فى أقرب مستعمرة بريطانية اوميناء بريطانى وسوف يكونون تحت اشراف الحاكم او غيره من المسئولين فى المستعمرة وصدرت الأوامر ايضا الى حكام المستعمرات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمساعدة الزنوج الذين يطلق سراحهم حسب هذه الأوامر (١٧) .

وفى عام ١٨٤١ ارسل اللورد راسيل Russell الى مندوبى جلالة الملكة على ساحل النيجر فى ٣٠ يناير ١٨٤١ يخبرهم باقامة علاقات طيبة مع الرؤساء والاتفاق معهم على الغاء التجارة فى الرق فى مناطقه وابدال ذلك بالتجارة المشروعة وتبادل السلع التجارية معهم (١٨)

وفى السابع عشر من فبراير ١٨٤٤ عقدت بريطانيا معاهدة مع رؤساء بمبيا Bimbia فى الكاميرون ونصت فى مادتها الأولى على منع تصدير الرقيق الى الابد فى المناطق التابعة لرؤساء بمبيا ويتعهد هؤلاء الرؤساء على اصدار التشريعات التى تمنع الاتجار فى الرق بين رعاياهم كما نصت المادة الثانية على عدم السماح باقامة اى اوربى فى مناطق رؤساء بمبيا بغرض القيام بعمليات تجارة الرقيق كما انه لاتقام اى منازل او مخازن بهدف الاتجار فى الرقيق كما تعهدت ملكة بريطانيا باعطاء سلع لرؤساء بمبيا قيمتها حوالى ١٢٠٠ دولار (١٩) .

وفى ١٢ يونية ١٨٤٤ صدرت تعليمات الىرؤساء البعثات التى تتفاوض مع الزعماء الافارقة تضمنت ضرورة حصولهم على المعلومات الدقيقة عن تجارة الرقيق ووضعها فى ذلك الوقت والهيئات التى تمارسها والدول التى تخضع لها والطرق التى يتم بها الاتجار فى الرق واساليب استلام ثمن الرقيق والاماكن التى تورد الرق . وطالبت التعليمات بضرورة تزويد قواد البحرية بتقرير سنوى مفصل على وضع التجارة المشروعة ومدى القضاء على الرق (٢٠) .

الجهود البريطانية لالغاء الرق فى غرب افريقيا:

وحتى عام ١٨٠٤ لم تقم انجلترا باى اجراء ايجابي لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوما ملكيا فى ١٦ مايو ١٧٩٢ بابطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام ١٨٠٢ نهاية التجارة (٢١) .

وأخيرا نجحت الحركة من جديد عندما اقرها اللورد جرانفل عام ١٨٠٦ ونجح فى حمل المجلس على اصدار قرار بانهاء تجارة الرقيق من جميع الأراضى البريطانية ولكن لم يوافق مجلس اللوردات الا فى عام ١٨٠٧(٢٢) .

وتوجت هذه الجهود عندما وافق البرلمان البريطانى فى عام ١٨٠٧ على الغاء تجارة الرقيق وتحولت مدينة فريتون(FREETOWN) فى سيراليون الى قاعدة للاسطوال البريطانى لمراقبة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى وواصل

دعاة تجارة الرق جهودهم حتى صدر القرار النهائى بالغاء الرق فى عام ١٨٣٣ فى جميع انحاء الامبراطورية البريطانية .

وأخذت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتنفيذ هذا القرار عن طريق دوريات سفن الاسطوال البريطانى التى أخذت تجوب مياه غرب افريقيا لمنع تصدير الرقيق أونقله. وأصبح عدد السفن التى تعمل فى مكافحة تجارة الرقيق حوالى عشرين سفينة حربية تقل اكثر من الف بحار مهمتهم البحث عن السفن التى تتاجر فى الرقيق. وكانت سيراليون هى القاعدة البريطانية الوحيدة التى تضم قاعدة لسفن دوريات مكافحة الرق، وانشئت بها محكمة لمحاكمة السفن التى يتم القبض عليها وهى تحمل الرقيق (٢٣).

ونجح الأسطول البريطانى فى القبض على مئات السفن التى تعمل بهذه التجارة كما استطاع ان يحرر عشرات الالوف من العبيد وبالرغم من هذا فقداستمرت سفن الرقيق تحمل حوالى ١٢٥,٠٠٠ عبد حتى عام ١٨٣٠ ورغم هذا استمرت بريطانيا فى مكافحتها لهذه التجارة وتبعتها دول أخرى حيث حرمت الدنمارك تجارة الرقيق فى ١٨٠٢ وحرمتها الولايات المتحدة فى عام ١٨٠٤ وحرمتها فرنسا فى عام ١٨١٨ الاان اصدار هذه القوانين لايعنى القضاءعلى تجارةالرقيق ذلك لأن الدول الأوربية لم تكن جادة فىوضع القوانين موضع التنفيذ (٢٤) .

وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى عام ١٨١٥ لاعادة تنظيم خريطة اوربا بعد الحروب النابوليونية فرصة طيبة لمحاربة تجارة الرقيق لاسيما وان السفن التابعة لدول شمال افريقيا كانت دائمة الاغارة على سفن الدول الأوربية لنهبها واسترقاق ركابها فاتخذ المؤتمر قرارا بضرورة سحق هذه التجارة ومن اجل تنفيذ ذلك عقدت كل من انجلترا وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال

الرقيق في ممتلكاتها على ان تتوقف هذه التجارة نهائيا في أول يونية عام ١٨١٩(٢٥)

وفي عام ١٨١٧ سمحت اسبانيا والبرتغال لسفن الاسطول البريطاني بتفتيش السفن التابعة لهما وفي عام ١٨٣١ انضمت فرنسا الى هاتين الدولتين وقد قداتخذت بريطانيا من هذه الأعمال ذريعة لفرض سيطرتها البحرية. وكان رئيس الوزراء البريطاني بلمرستون(PALMERSTONE) قد بذل اقصى جهد يستطيع رجل ان يبذله في سبيل تشجيع القضاء على هذه التجارة واتخذ خطوة حاسمةفي

هذه المجال عندما شكل لجنة في عام ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطيء الافريقي ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة والبحث عن امكانيات الاستفادة منها في وضع حد لتجارة الرقيق واتفق الراى على وجوب زيادة سفن الرقابة في المحيط الاطلسي وكان هذا الاجراء خطوة لاستبدال المعاهدات القائمة بمعاهدات أخرى تنص على تحريم الرقيق نهائيا (٢٦) .

لكن هذه الجهود البريطانية لم تحقق الآمال المعقودة عليها في القضاء على تجارة الرقيق لأن عدد العبيد المصدرين سنويامن غرب افريقيا بلغ حوالى١٣٥...عبد في عام ١٨٤٠ ويقدر فيليب كرتن (PHILIP CURTIN) ان عدد الرقيق الذين اخذوا من افريقيا الى الامريكتين قبل عام ١٦٠٠ كان حوالى ١٢٥٠٠٠ عبد ويمكن ان يضاف اليهم ١٥٠٠٠٠ تم نقلهم الى اوربا ليصل المجموع الكلي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالى ٢٧٥و٠٠٠ والمتوسط السنوى لهذه الفترة التى بلغت ١٥٠ عاما حوالى ١٨٠٠ عبد سنويا وفي القرن السابع عشر قدر فيليب كيرتن عدد الأفارقة الذين رحلوا إلي العالم الجديد بحوالى ١,٢٨٠,٠٠٠ عبدا ويمكن أن يضاف اليهم ٢٥,٠٠٠ عبد رحلو إلي أوربا وجزر الأطلسى وبهذا يكون المتوسط السنوى للقرن السابع عشر حوالى ١٢,٠٠٠ عبد سنويا كما قدم فيليب كيرتن عرضا سريعا للرقيق المصدرين إلى أوربا والأمريكتين على النحو التالى (٢٧).

	عدد المصدر إلى أوربا وجزر الأطلسى	عدد المصدر إلى أمريكا	المتوسط السنوى
حتى عام ١٥٠٠	٣٣,٥٠٠٠	—	٦٧٠
من عام ١٥٠١ – ١٦٠٠	١١٦,٤٠٠	١٢٥,٠٠٠	٢,٤٠٠
من عام ١٦٠١ – ١٧٠٠	٢٥,١٠	١,٢٨٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
من عام ١٧٠١ – ١٨١٠		—	٦,٢٦٥,٠٠٠
٥٧,٠٠٠			
بعد عام ١٨١٠ —	١,٦٢٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	
الاجمالى	١٧٥,٠٠٠	٩,٢٩٨,٠٠٠	

التاسع عشر وهو قرن مكافحة هذه التجارة، خاصة أن قرارات الحظر قد طبقت علي أوربا ولكن استمرت أفواج الرقيق إلى الأمريكتين ومع هذا لم تقف جمعيات مناهضة الرق مكتوفة الأيدى أمام استمرار ممارسة الاتجار فى الرقيق، وواصل ولبر فورس جهوده فى سبيل القضاء عليها نهائيا وإختار خليفة له من الشباب يدعي توماس باكستون (Thmas Fzel Buxton) الذى تقدم الى البرلمان بإقتراح بلغ تعويض لأصحاب العبيد فى جزر الهند الغربية عن ألغاء الرق وفى ٣١ يولية ١٨٣٤ كان قد تم تحرير ٨٠٠ ألف من الرقيق من جزر الهند الغربية. و كل هذا كان تتويجا لجهود ولبر فورس الذى يكفيه فخرا إنه حمل أمته على رؤية ما في تجارة الرقيق من خطأ، ثم حملها علي الإيمان بعد ذلك بأن الرق نفسه عمل غير مشروع حتي أبدت استعدادها لاصلاح هذا الخطأ مهما كلفها من أموال(٢٨).

جهود أفريقية لمقاومة الرق:

فى الوقت الذى كانت بريطانيا توالى جهودها لمقاومة الرق مع الدول الأوربية قامت بضغط مماثل مع الزعماء الأفارقة، وعقدت معهم حوالى ١٥٠ معاهدة صداقة وسلام تنازل الزعماء بمقتضاها عن أجزاء من بلادهم لبريطانيا وتعهدوا فيها بالإمتناع عن الإتجار في الرقيق، وكان هذا فى مقابل بعض الهدايا من الأقمشة والطباق والخمور . وليس معني عقد هذه المعاهدات أن الزعماء الأفارقة لم يقوموا بعمل إيجابي من وحي أنفسهم من واقع الشعور بالمسؤلية للقضاء على هذه التجارة. فهناك بعض الجهود الأفريقية لمقاومة تجارة الرقيق، وبدأت تلك الجهود في عام ١٥٢٦ عندما كتب الملك المشهور لدولة باكونجو (Bakongo) التابعة للكونغو (قرب مصب النهر) خطابا يحتج فيه على ملك البرتغال أفونسو (Adrenso) ويشكو إليه بأن تجارة الرقيق قد سببت أضرارا كثيرة لدولته(٢٩).

وفي داهومي علي ساحل أفريقيا الغربي أرسل الملك أجاجا (Agaja) جيشه للإستيلاء على مدينة اداره (Ardrah) في عام ١٧٢٤ بقصد القضاء على تجارة الرقيق وأرسل خطابا إلى الحكومة البريطانية يخبرها برغبته في إيقاف تصدير

الرجال والنساء من شعبه، وشرح لهم الأضرار التى عادت علي دولته من جراء هذه التجارة البشعة.

ومثال آخر أورده رحالة سويدى فى عام ١٧٨٩ عندما زار الإمامة فى فوتاتورو فى شمال السنغال وقد كتب هذا الرحالة بأن الامامة فى فوتاتور أصدرت قانونا ينص على عدم إخذ اى رقيق من فوتاتورللبيع فى الخارج. ولقد حاولت السفن الفرنسية إرغام الإمام على انهاء العمل بهذا القانون، ولكنه رفض هذا بالاضافة إلى عدة محاولات أخرى فى منطقة (بنين) ولكنها باءت بالفشل ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن تجارة الرقيق كانت جزءاً أساسياً من النظام التجارى لغرب أفريقيا حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وذلك للعمل في المناطق الإستوائية الأمريكية (٣٠).

وفى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر بدأت حكومة الولايات المتحدة تبذل جهودا جادة للقضاء على هذه التجارة ولم يأت عام ١٨٦٥ حتي كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسي قد انتهت، وشهد النصف الثاني من التاسع عشر جهوداً دولية أخرى للقضاء التام على هذه التجارة في الجنس البشرى فقامت بريطانيا بعقد بعض المعاهدات مع الدول من أجل القضاء على الرق. ومن أبرز تلك المعاهدات هذه المعاهدة مع سلطان زنجبار فى الخامس من يونية ١٨٧٣، ونصت على منع تصدير العبيد في ممتلكات سلطان زنجبار وإغلاق كل الأسواق العالمية التى تقوم فى مملكته بالتعامل في الرقيق(٣١).

كما عقدت بريطانيا معاهدة مع مصر فيالثالث من أغسطس ١٨٧٧جاء فى مادتها الخامسة بتعهد الحكومة المصرية بنشرأمرخصوصى يرفق بالمعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية في أرض مصر إبتداءً من تاريخ نشرالأمر المشار إليه مع تخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف ذلك (٣٢).

وعلي المستوى الدولي واصلت بريطانيا جهودها مع بقية الدول الأخرىعلى أن تتضمن كافة اللقاءات الدولية ما يفيد الغاء الرق وتحريم الإتجار فيه، وجاء ذلك في مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ حيث نصت المادة التاسعة من نصوص المؤتمرعلى أنه "نظرا لأن تجارة الرقيق ممنوعة طبقا لمبادئ القانون الدول الذى تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر، ونظرا لأن عمليات نقل الرقيق برا وبحرا ممنوعة، لذا فإن القوى التى لها حقوق سيادة أو نفوذ في المناطق التى تكون حوض الكونغو، تعلن أن هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلتزم كافة القوى بإتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة، ومعاقبة المشتغلين بها" (٣٣).

<u>وفى مؤتمر بروكسل</u> .الذى عقد فى الثانى من يوليو ١٨٩٠ لبحث مسألة الرقيق الأفريقى نلاحظ أن معظم مواد هذا المؤتمر تدور حول القضاء على تجارة الرقيق ، وتنظيم عمليات القضاء عليها، وقد أفاض المؤتمر كثيرا فى النقاط والبنود التى تتعلق بالقضاء على هذه التجارة. فلقد نصت المادة الثالثة على على أن تتعهد القوى التى تمارس السيادة أو الحماية على مناطق فى

أفريقيا أن تعمل على القضاء عليها بأى وسيلة فعالة ومن حق القوى التى تفوض مسئولياتها إلى شركات ذات براءة فى كل المناطق الواقعة تحت سيادتها، وتظل هذه القوى مسئولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه البنود (٣٤).
ويقع هذا المؤتمر فى سبعة فصول تضمنت مائة مادة تدور كلها حول تجارة الرقيق والأسلحة النارية ،وقد إشتمل الفصل الأول على مواد خاصة بالتنظيم الإدارى والقضائى والدينى والعسكرى والعقوبات التى توقع ضد من يتاجر فى الرق كما تضمن هذا الفصل بنوداً حول الرقيق المحرر وبناء المعسكرات ومحطات استقبال الرقيق المحرر، ويتضمن الفصل الثاني بنوداً خمسة تدور حول مراقبة طرق التجارة فى الرق وكذلك الوسائل الواجب إتخاذها لمنع الإتجار فى الرق وأيضاً طرق تحرير الأفراد والأرقاء.
وجاء فى الفصل الثالث حوالى اثنين وأربعين مادة عالجت مسائل القضاء على الرقيق بحرا وحق الرقيق فى إستعادة حريتهم على ظهر السفن الوطنية، وتضمن الفصل الرابع اثني عشر مادة خاصة بالرقيق المحررين والهاربين والرقيق على متن السفن المحلية.
وجاء فى الفصل الخامس ست عشرة مادة عالجت وسائل حماية الرقيق المحررين ومعاقبة كل من يمارس العمل فى هذه التجارة.
أما الفصل السادس فقد عالج فى ست مواد وسائل منع المشروبات الكحولية والرسوم الخاصة بها. وجاء فى الفصل الأخير النص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوماً من ايداع المرسوم فى أرشيف الحكومة البلجيكية(٣٥).

وقد تصدرت المادة الأولى من قرارات هذا المؤتمر إعلان القوى الموقعة على هذا المؤتمر بإتخاذ الوسائل الآتية للقضاء على الرقيق:
١ – التنظيم المستمر للخدمات الإدارية والقضائية والعسكرية المناطق الأفريقية التى تدخل تحت حماية وسيادة الأمم المتحدة.
٢ – أن تقوم القوى المسئولة فى كل منطقة بإنشاء محطات قوية بشكل تدريجى فى الداخل وتكون مهمتها إتخاذ الإجسراءات الفعالة لكبح وحماية عمليات صيد الرقيق فى المناطق التى دمرت بسبب هذه التجارة.
٣ – إنشاء الطرق وخصوصاً السكك الحديدية التى تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والعمل لسهولة الاتصال بالمياه الداخلية وإلى مجارى الأنهار ومنابعها والتى تفصلها الشلالات والجنادل وذلك لاحلال وسائل نقل سريعة اقتصادية بدلاًمن وسائل الحمل عن طريق الرجال.
٤ – بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات فى الداخل بشرط أن تساندها مراكز محصنة على الشواطئ.

٥ - إنشاء الخطوط التلغرافية التي تضمن إتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الادارية.
٦ - تنظيم الحملات والطوابير المتحركة لإستمرار عملية إتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساندة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات.
٧ - الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الأنماط الحديثة وكذلك الذخائر في كل المناطق التي تأثرت بتجارة الرقيق.

كما جاء في المادة الثالثة أن تتعهد القوى التي تمارس حق السيادة أو الحماية في أفريقيا بالعمل تدريجيا كلما سمحت الظروف لكي تؤكد وتدقق في قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها أو أي وسيلة أخرى مناسبة تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق داخل منطقتها الخاصة وتحت إشرافها وعندما تجد ذلك ممكنا فإنها تمد يد العون إلى القوى التي تعمل في أفريقيا لنفس الغرض وبهدف إنساني محض.

كما نصت المادة الخامسة على أن تتعهد الدول الموقعة على مرسوم المؤتمر بتطبيق القوانين الواردة به وأن تصدر التشريعات الخاصة بوضع عقوبات على الأشخاص الذين يشتركون في القبض على الرقيق بالعنف، ونصت المادة السادسة على أن الرقيق المحررين نتيجة توقف أو مصادرة قوافل الرق داخل القارة سوف يعودون من جديد إذا سمحت الظروف إلىمناطقهم الأصلية .

وجاء في المادة السادسة" يتم ارسال الرقيق المحررين طبقا للتوقف أو تشتت السفن في داخل القارة إلى موطنهم الأصلي بقدر ما تسمح به الظروف وإذا تعذر ذلك تقوم السلطات المحلية بمساعدتهم في الحصول على وسائل الرزق إذا رغبوا في الأقامة في نفس المناطق"(٣٦).

وجاء في المادة السابعة أن أي هارب يطلب من الدول الموقعة على هذا المرسوم حمايته، فعليها أن تلبي طلبه، وأن تستقبله داخل المعسكرات أوالمحطات التي أنشئت لهذا الغرض على ظهر السفن الحكومية ويجب على الحكومات التيتوافق على هذا الاتفاق أن تباشر مسئولياتها نحو حماية الرقيق المحررين، و أن تكفل لهم سبل الحياة الكريمة.

وبدأت الدول الأوربية ابتداء من القرن التاسع عشر-وضع مبادئ تحريم الرق موضع التنفيذ، ففي عام ١٨١٦ تأسست جمعية الإستعمار الأمريكية ،ومنذ تأسيسها أخذت على عاتقها مسئولية نقل الرقيق المحررين إلى ليبريا، ولم يكن الدافع إلى ترحيل هؤلاء الرقيق إنسانيا وانما كان الدافع الحقيقي هو أن كثيرامن الرقيق نالوا حريتهم بسبب موت أسيادهم في الولايات المتحدة فيأوائل القرن التاسع عشر وكان ملاك الرقيق يكرهون أن يجدوا في أرضهم

رقيقايتجولون وهم أحرار من كل سلطان فيحرضون بني جنسهم من الرقيق على التطلع إلى الحرية وهو شيء لا يتفق اصحاب المزارع الواسعة (٣٧)
وفي عام ١٨١٩ قررت الحكومة الامريكية اعطاء البحرية الامريكية حق تفتيش السفن في البحار بحثا عن الرقيق وأن تطلق سراحهم وتعيدهم الى أفريقيا مرة أخرى.
ونسقت جمعية الإستعمار الأمريكية جهودها مع الحكومة، وأرسلت بعثة لإستكشاف مدى صلاحية شواطئ ليبيريا للتعمير، وحصلت الجمعية في عام ١٨١٩ على مرسوم حكومي بإنشاء مستعمرة ليبيريا على مثال سيراليون- لكن الحرب الأمريكية التي استمرت أربع سنوات من عام ١٨٦١ - ١٨٦٥ هددت تحرير الرقيق بسبب ارتباط الجنوبيين بالرقيق وتجارته. ولكن رغم ذلك فقد استطاع أعضاء البعثة شراء قطعة من الأرض في ليبريا وأخذت السفن تجلب الرقيق المحرر إلى هذه المنطقة. وأخذت ليبيريا تستقبل جموع الرقيق المحررين وقامت جمعية الاستعمار بإدارة شئون هذه الدولة الناشئة حتى منتصف القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٤٧ انسحبت الجمعية من هذه المهمة، وأصبحت ليبيريا جمهورية زنجية مستقلة، وصار(جوزيف جنكر روبرت) أول رئيس لها. وفي عام ١٨٥٧ انضمت اليها ولاية ماريلاند، وهي أقصى مقاطعات ليبريا جنوبا، وفي عام ١٨٦٠ اعترفت الولايات المتحدة بها رسميا(٣٨).

أما الرقيق المحررون في بريطانيا وممتلكاتها فقد أنشئت لهم أول مستوطنة أفريقية أي سيراليون وهي مستوطنة ترتبط إرتباطا وثيقا بقصة الرق في بريطانيا حيث ترتب على حكم القاضي مانسفيلد في عام ١٧٧٢ أن عدداً كبيراً من الخدم الزنوج تجاوز أربعة عشر ألفا هاموا على وجوههم في طرقات وشوارع لندن دون عمل، مما ترتب عليه بطالة وجوع ومرض، وبذلك ظهرت مشكلة تحتاج إلى حل، وهنا أحس جرانفل شارب بمسئوليته، فسارع بالإنضمام إلى لجنة تكونت بعد ذلك من رجال الأعمال في لندن عام ١٧٨٦ وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة إغاثة السود The Committee for Relieving the Black Poor ونشرت نداءً في الصحف لجمع التبرعات لتحسين أحوال السود، ونجم عن هذا النداء جمع مبلغ ثمانمائة جنيه في شهور قلائل (٣٩).

وفي عام ١٧٨٦ تقدم دكتور هنري سميثمان (Henry Smeathman) بمشروع لإقامة مستوطنة في شبه جزيرة سيراليون لإيواء الزنوج في بريطانيا ،واقتنعت لجنة السود بهذا الاقتراح وعرضته على وزارة الخزانة البريطانية التي وافقت عليه، وتكفلت بدفع الأموال اللازمة لنقل الرقيق إلى سيراليون. وبالفعل تم جمع كل العبيد المتسولين من الطرقات والشوارع وأمكن شحن سفينتين، وقد وصلت القافلة الى تناريف (Teneriffe) إحدى جزر

كناريا فى العاشر من مايو١٧٨٧، وبعد أسبوع قضته هناك واصلت سيرها إلى خليج فرنشمانز (Frenchman's Bay) عند مصب سيراليون (٤٠).

وفى عام ١٧٩٠ نجح جرانفل شارب وزملاؤه فى تأسيس شركة عرفت باسم رابطة سان جورج (The St.George's Bay Association) بهدف تشجيع وتنشيط التجارة المشروعة مع ساحل غرب أفريقيا ،وفى ١٧٩١ زاد عدد مؤسسي الجمعية حتى بلغوا مائة عضو وطالبوا البرلمان باصدار قرار تأسيس الشركة

وعرض المشروع على مجلس العموم، وصدر القانون بتأسيس شركة سيراليون فى السادس من يونية ١٧٩١ وحلت محل الشركة السابقة،وفى ١٥ يناير ١٧٩٢حملت السفن المهاجرين تباعاًفي الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١٩ مارس ١٧٩٢ وبلغت جملة المهاجرين حوالى ١١٣١ فرداً ومات أثناء الرحلة ٥٦ رجلا(٤١).

واستمرت الشركة تباشر عملها ،ولكن بسبب الخسائر الفادحة بدأت المحاولات في عام ١٨٠٣ لإقناع الحكومة بتولى أمورسيراليون ،وأرسلت لجنة برلمانية للتحقيق فى خسائر الشركة وأوصت هذه اللجنة بنقل إدارة المستوطنة الي الحكومة ووافق البرلمان بالفعل على صرف المبالغ اللازمة لاقامة المزيد من التحصينات، وفى أوائل عام ١٨٠٧ صدر قانون بتحويل المستوطنة الى مستعمرة للتاج وحلت شركة سيراليون ورفع العلم البريطانى،على المستوطنةوهكذا صارت سيراليون مستعمرة بريطانية وانتهت قصة الرق داخل بريطانيا بعد صدور قرار إلغاء هذه التجارة فى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وصار إمتلاك العبيد محرماً فى أى جزء من الممتلكات البريطانية فى عام ١٨٣٣(٤٢).

<u>لماذا أقدمت بريطانيا عى الغاء تجارة الرقيق</u>

لعل سر إقدام بريطانيا على محاربة الرقيق لم يكن حباً فى الإنسانية ولا إدعاء بالسعى نحو فعل الخير لبنى البشر، ولكن بريطانيا أقدمت على هذا العمل بناء على أسس تجارية صرفة إذلم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى عادى بين أوربا وأفريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق لأنها كانت أسهل وأوفر من التجارة العادية ،ولذا كان من الضرورى أن تتكاتف الجهود بين كل الدول وعلى رأسها بريطانيا للقضاء على الرق حتى ينفسح المجال للتجارة العادية. كما أن بريطانيا اتخذت من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى، وفرض زعامتها على البحار، وتحت الرق ومحاربة هذه التجارة البشعة استطاع الإنجليز التوغل فى الأنهار الأفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخرى من غرب أفريقيا تحت ستار القضاء على الرقيق (٤٣).

وهناك عوامل أخرى ساعدت على ضرورة الحد من هذه التجارة بل والسعي للقضاء عليها، ومن هذه العوامل النقص الخطير في عدد سكان غرب

أفريقيا بسبب ما فقدته من أعداد ضخمة أثناء عملية صيد الرقيق، و أثناء شن الغارات على الأهالي كذلك بسبب عدم الحاجة إلى هؤلاء الرقيق بسبب الاختراعات الحديثة والنهضة الصناعية في أوربا واستخدام الآلات التي تحل محل الأيدي العاملة . وبسبب إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وضياع المستعمرات الأوربية هناك وسعي الدول الأوربية لاستغلال الموارد الأفريقية داخل أفريقيا نفسها ، كذلك كان للأفكار والحركات الإنسانية التي أخذت تنادي بالغاء الرق واتفاق هذه المصالح الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق بالسيطرة التامة على المنطقة واستغلالها واتخاذ شعار محاربة الرقيق وسيلة لتحقيق تلك السيطرة – كانت بريطانيا أول الدول التي استفادت من هذه الأفكار بسبب امتلاكها لأسطول ضخم ساعدها على تبني وتزعم فكرة حركة مكافحة تجارة الرقيق(٤٤).

ومن أكبر سخريات التاريخ الأفريقي أن ذلك الأتصال البحري الذي أنهي عزلة أفريقيا وجعلها على أتصال بأجزاء العالم المختلفة –قد أدى في النهاية إلى وضع جعل أهم صادرات أفريقيا هو سكانها .

ولقد أدت ممارسة العمل في هذه التجارة إلى القضاء على بعض الجماعات البشرية القليلة العدد، كما عانت جماعات أخرى فترة من الزمان وبدأت القلاقل والاضطرابات بين الجماعات الأفريقية لعدة سنين (٤٥).

لقد كانت تجارة الرقيق سيئة على سكان أفريقيا واختلف هذا السوء من مكان لآخر، واشتد السوء على الضحايا أنفسهم حيث كانوا يوضعون في الأغلال وفي مخازن عديمة التهوية، ويعبرون الأطلسي في رحلة الموت حيث كان يموت واحد من بين كل ستة أنفس من الأسرى (٤٦)

وقد أثرت تجارة الرقيق على الانتاج الأفريقي في مجالين :

المجال الاول : إنها أجبرت غرب أفريقيا على تصدير أغلى مواردها الخام وأعني بذلك الأيدي العاملة البشرية، حيث نقل الملايين من الفلاحين والحرفيين للعمل في المزارع والمناجم الأمريكية ، وحققوا بذلك ارباحا طائلة وثروات ضخمة ليس لوطنهم ولإنفسهم بل لدول أوربا وأمريكا .

والمجال الثاني : هو أن افريقيا مقابل تصدير أغلى شبابها كانت تحصل على سلع مصنعة في اوربا وترتبت على تدمير ثروات أفريقيا (٤٧).

وترتبت علىتجارة الرقيق في أفريقيا آثار أكثر خطورة في المجال السياسي فلقد نجم عن ذلك استيراد كميات ضخمة من البنادق والبارود،مقابل الرقيق،وقد ساعد إدخال الأسلحة النارية على إحداث ثورة في مجال القنص والقبض على الرقيق ذلك لأن الأسلحة النارية كانت أكثر فاعلية من السيوف

والحراب. وعلى هذا فان الطلب على الأسرى من الرقيق سار جنباً إلى جنب مع الطلب على الأسلحة النارية ، وقد ساعد هذا الأزدواج على انتشار الحروب والصراع بين القبائل الأفريقية فأحدث دماراً فيالانتاج وفتكا بالقوى البشرية وتشتيتا للسكان، كما أثار الفزع والخوف في نفوس الناس.وعندما بدأ التكالب على غرب أفريقيا كغيره من المناطق الأخرى- كان الانقسام والتشتت وطابع الجماعات البشرية في أفريقيا مما سهل على الغزاة مهتمهم في السيطرةعلىأجزاء القارة المختلفة، وكان هذا من اسوأ الآثارالتي نجمت عن تجارةالرقيق(٤٨)

وهكذا شهدت أفريقيا بعد الكشوف الجغرافية قيام تجارة الرقيق في أثمن شئ بها ألا وهو سكانها طوال ثلاثة قرون ونصف. وبعدهاصدرت القوانين لإلغاء الرق وبداية الاستعمارالكامل لأجزاء القارة بما فيها سكانها، أي أن الغاء الرق من أفريقيا كان المقدمة الطبيعية لإستعمار أفريقيا والسيطرة على كل مواردها وثرواتها، ولكن هذه التجارة تركت آثارها على المنطقة.

الآثار التي ترتب على تجارة الرقيق:

من المعروف أن منطقة غرب أفريقيا قد شهدت استقراراً سكانيا بعد حدوث اختلاط بين قبائل الشمال الأفريقي من البربر ومنطقة غرب أفريقيا، وتوفرت لدى شعوب المنطقة كل مقومات التطور والنمو السكاني داخل وحدات قبلية أو سياسية فكان نظام التطور والنمو السكاني داخل هذه الوحدات وأرتبط نظام الرق بها بالنظام اقتصادى حيث استخدم الرقيق لاستغلال موارد المنطقة وثرواتها في المجال الزراعي والتجاري- ولكن مع قدوم الأوربيين حدثت عملية تدمير سكانية حيث تم القضاء على قبائل بأكملها في نطاق الممالك والإمبراطوريات في أقليم الغابات(٤٩).

ومع قدوم الأوربيين ألى غرب أفريقيا منذ القرن الاخامس عشر حدثت تطورات هامة في غرب أفريقيا حيث كانت تجارة الرقيق ورواجها بمثابة عامل جديد برز ليؤثر على شكل الحياة في المنطقة وليمثل عامل هدم سكاني فيها في الوقت الذي كان يشهد فيه السكان تطورافي نواحي حياتهم المختلفة، فلقد ترتب على تجارة الرقيق ورواجها نقص خطير في عدد السكان أدى إلى تدمير الهيكل السكاني بعد نقل عدد كبيرمن الجنسين إلى العالم الجديد، وكانت الآثار الديموغرافية أخطر مما يمكن تصوره بسبب النقص الخطير في عدد سكان المنطقة من ناحية وبسبب الأساليب التي أتبعت في الرقيق نفسة ،وحرق القرى وتدمير مساحات واسعة في أنحاء المنطقة من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك الأمراض التي انتشرت بين السكان نتيجة ذلك أو لما نقله الأوربيون أنفسهم من أمراض لم تكن تعرفها المنطقة قبل وصولهم إليها.

ولعل من أهم الآثار التي أحدثتها تجارة الرقيق هي تلك الفوضى والحروب بين السكان أنفسهم بسبب الأسلحة النارية التي أستخدمت في

عمليات القنص وتعقب الرقيق، وما أعقب ذلك من خلافات بين الزعماء الوطنيين وشن الحروب ضد بعضهم بعضاً للقبض على أكبر عدد من الرقيق لإرسالهم إلى العالم الجديد، وقد أدى هذا إلى تدمير السكان من الداخل والقضاء على مجتمعهم القبلي، وبالطبع ترتب على كل هذا وجود حالة من القلق والفوضى وعدم الاطمئنان بين سكان هذه المجتمعات.وعلى العموم فقد ارتبط بالتواجد الأوربي في غرب أفريقيا تغيير في توزيع السكان بعد تغيير إتجاه التجارة إلى الواجهة البحرية للمنطقة حيث استلزم انشاء النقاط التجارية على السواحل -عملية تكثيف جديد للسكان في مناطق جديدة مثل سانت لويس وداكار واكرا.كما أدى مجئ الأوربيين إلى المنطقة إلى ظهور مدن أخرى كثيرة نتيجة النظم السياسية الجديدة ،وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن مدينة كادونا وابدجان قد ظهرتا بفضل نظام الادارة القائم على المراكز والأقسام ويتضح من هذا العرض أن تجارة الرقيق في غرب أفريقيا قد تركت أثارها على كل مناحي الحياة، ولمعرفة هذه الآثار بشئ من التفصيل فان الأمر يتطلب دراسة لكل أثر على حده .

أولاً: الآثار الاقتصادية

لمعرفة آثار الرق على النواحي الالاقتصادية يجدر بنا أن نلقي نظرة على الأحوال الزراعية والصناعية قبل قدوم الأوربيين حتى يتضح الأثر الذى أحدثه هذا التواجد الأوربي ،ومن المعروف أن شعوب منطقة غرب أفريقيا قد عرفت الزراعة منذ أمد بعيد ، وانتشرت الزراعة عبر السافانا وقامت زراعات الدخن والذرة والكسافة والموز واليام،وساعد اشتغال السكان بالزراعة على توفر عامل

الإستقرار السكاني في المنطقة وإدخال عدد من المحاصيل التجارية بعد إعتناق السكان للدين الاسلامي في نطاق السفانا في شمال نيجيريا ومالي والسنغال، وكانت الزراعة بدائية يمارسها السكان من الولوف والماندينجو والسنغاي والهوسا وشعوب الأيبو واليوروبا والأشانتي، وكان الرق يستخدم في الزراعة من أجل استغلال ثروات المنطقة لصالح سكانها(٥٠).

أما في المجال الصناعي والحرف التعدينية فنجد أن المنطقة قد شهدت صناعات يدوية متمثلة في صناعة النسيج والفخار والأدوات النحاسية والبرونزية وقامت حضارات قديمة في ايفي وبنين في الأطراف الشمالية من الغابة، كما قامت حرف تعدين وصياغة الذهب في ممالك غانا ومالي وصنغي، وقامت صناعة الملح والقصدير. ويحدثنا بارث عندما زار كانو عام ١٨٥١ إنه وجد رواج المنتجات الوطنية كالأقمشة القطنية المنسوجة كما وجد أن المنتجات الجلدية تحتل مكانة بارزة بين الصناعات الوطنية(٥١).

وباختصار فإن تجارة الرقيق وان كانت قد وجدت في غرب أفريقيا قبل وصول الأوربيين فقد بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السيئة بوصولهم حيث أدت هذه التجارة إلى تدمير وهدم القوى البشرية في المنطقة وهي أهم عامل في القوى الانتاجية يضاف إلى ذلك عمليات التدمير والهدم بسبب تجارة الرقيق وما أعقبها من نقص خطير في عدد السكان والقوى العاملة في المنطقة، هذا فضلا عما لحق بالأرض الزراعية من تدمير لمساحات واسعة وحرق وتدمير القرى بسبب غارات الرقيق، ونتج ترتب على هذه العمليات الهدمية العجز الكامل عن مزاولة أي نشاط إيجابي سواء من الناحيةالزراعية أوالصناعيةأو التجارية(٥٢).

لقد حطمت تجارة الرقيق القرى والمراعي وهجر الناس مناطق أستقرارهم إلى مناطق أخرى أكثرأمنا وطمأنينة وقد أدىهذا التشتت الذيلحق بالشعوب الأفريقية إلى نقص فيالقدرة الإنتاجية بسبب إصطياد عدد كبير من الرقيق أو بسبب تدميرالمناطق الشاسعة الصالحة للزراعة أو الرعي،وترتب على هذا الدمارإتجاه النشاط الإقتصاديإلي إنتاج الحد الأدنى للطعام والذي لايغطي الاستهلاك المحلي أوالمشاركة في الحروب ضد القبائل الأخرىلصيدأكبرعددمن الرقيق.

وفي المجال الصناعي نجد أن الأضطراب الذي صحب عمليات قنص الرقيق قد أدى إلى عدم وجود دوافع لدى الأفراد للعمل في المجال الصناعي لأن الأسواق فقدت المستهلكين وتحول عدد كبير منهم إلى العمل بالرق والبحث عن وسائل لشن الحروب والإغارة على القبائل الأخرى، وقد أثر هذا على الصناعات المحلية كالنسيج والأقمشة والأحذية والودع والصناعات الفخارية، كما إنصرف الناس إلى شراء المصنوعات الأوربية البديلة وأدى هذا الى إنحسارالنشاط الصناعي في بعض المناطق الشمالية من غرب أفريقيا، والمثال الواضح لذلك هو مدينة كانو في شمال نيجيريا التي زارها بارث عام ١٨٥١ ووجد بها نشاطا صناعيا وتجاريا هاما(٥٣).

ولقد كان لرواج تجارة الرقيق على أيدي الأوربيين أثره في نهب ثروات المنطقة الاقتصادية والقضاء على أي مظهر من مظاهر النشاط الإقتصادي فيها، ولم يتوقف الأمر عند حد إستمرار ضياع القوة العاملة أو الطاقة التي كان من الممكن الإستفادة بها في العملية الانتاجية أو عند حد استمرار تدمير الثروة الطبيعية نفسها من أراض ومحاصيل ومراع ومراكز تجارية- بل امتد الأثر الى إحداث حالة خطيرة من الفوضى والقلق وعدم الاطمئنان يصعب معها انتاج أدنى حد من الطعام سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير .

والخلاصة فأن تجارة الرقيق ورواجها من منطقة غرب افريقيا عبر الأطلنطي قد أدت الى عملية استغلال منظم لثروات المنطقة لصالح القوى

الأوربية والتي تمثلت في إستغلال الثروة البشرية كرقيق ثم نقلها الى العالم الجديد، وتبع ذلك عمليات إستغلال مستمرة ومنتظمة للثروات والمواد الخام الأخرى بالمنطقة بعد استعمارها وإعادة تشكيل أوضاعها الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة وذلك من أجل نهب أكبر قدر من هذه الثروات بأدنى التكاليف. ولقد كان لهذا الآستغلال أثره بعد استقلال دول غرب افريقيا التى لازالت تعانى من اقتصاد متخلف حيث يعتمد اقتصادها أساسا على تصدير المواد الخام الى الدول الأوربية الغربية، وبقاء المنطقة فى عداد الدول المستهلكة للمنتجات والصناعات الأوربية وبالتالى إعتبارها سوقا لها، وهذا الوضع لا يساعد بأى حال من الأحوال على قيام صناعات حديثة بسبب المنافسة العالمية أو عدم وجود رأس المال اللازم أن بسبب عدم وجود الخبرة الفنية، وبالتالي صارت تجارة الرقيق من العوامل التى أثرت فى اقتصاديات دول غرب أفريقيا حتى بعد القضاء عليها.

وكانت أثار تجارة الرقيق سيئة على المجتمعات الأفريقية حيث أن انحطاط الزنوج فى داخل القارة انما يرجع إلى تعامل الأوربيين فى هذه التجارة البشعة وكان لتعاملهم فيها الأثر الأكبر في انتشار الفوضى والخراب وتحطيم القبائل وتشريدمجتمعات بشرية باكملها ولم يهلك الرقيق فقط من سوء المعاملة البدنية بل من اليأس والاسى والانتحار (٥٤)

كما كان لفقد أفريقيا للأيدى العاملة النشطة التى كان من الممكن إستغلالها فى عمل انتاجى مثمر، أثره فى إيجاد حالة من الشك والريبة بين السكان الذين لم يشعروا فى ظل هذه التجارة بالأمان والاطمئنان وبذلك صار السكان يعيشون ليومهم ولا يفكرون فى غدهم أو فى مستقبلهم، وهذا الشعور يجعل من الصعب البحث عن وسائل لتحسين الإنتاج بل ترتب على هذا أن العمليات كانت تتم بشكل جماعي وصار هدف السكان هو البحث عن وسائل للدفاع عن أنفسهم وليس البحث عن الاستقرار أو تشييد المدن(٥٥).

ثانياً- الآثار السياسية:

من أبرز الآثار السياسية التى ترتبت على تجارة الرقيق هو استغلال الدول الأوربية لعملية القضاء على هذه التجارة بمحاولة جديدة هدفها السيطرة وبسط النفوذ على القارة الأفريقية لأجل الاستغلال الاقتصادى المباشر للمنطقة وشعوبها. ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الدول الأوربية من محاربة الرق شكلا ومظهرا انسانيا يبرز سيطرة هذه الدول على أجزاء من القارة الأفريقية.وصحيح أن محاربة الرق قد اتخذ شكلا انسانيا هدفه النهوض بشعوب المنطقة والأخذ بيدهم الي سلم الحضارة والتقدم وأخذت الجماعات الانسانية تبذل قصارى جهدها من أجل القضاء على هذه التجارة غير المشروعة وتزعمت انجلترا هذا الدور البطولى حتى صدرقانون الغاء الرق عام١٨٠٧ ،

والغى الرقيق في بريطانياومستعمراتها فى عام ١٨٣٣ .ولم يكن هـ
بريطانيا إنسانيا فى حد ذاته ولكنه أرتبط أساسابما حققه لبريطانيامن سيادة
على البحار وامتلاك وتكوين قواعد جديدة على السواحل الأفريقية تضمن
لإحتكار التجارى والوصول إلى مستعمراتها فى آسيا, وقد ساعدها على ذ
احتكارها للصناعة وعدم وجود منافسين لها فى هذا المجال(٥٦).
لقد إتخذت الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا من عملية القضاء
الرقيق وسيلة لبسط السيطرة والنفوذ على مناطق غرب أفريقيا، ومن الملا
أن بريطانيا تمكنت من تكوين أربع مستعمرات لها فى غرب أفريقيا ونافه
فرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال,وأخذت كل دولة تدفع بالمغامرين والت
لإثبات ملكية بلادهم في المناطق التي يستطيعون الوصول إليها بحجة مح
تجارة الرقيق، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التنافس الدولي وتقسيم غ
أفريقيا بين هذه الدول الأوروبية، ومع اشتداد المنافسة بين القوى الأوروبية
لابد لهذه القوى أن تتفق فيما بينها على أسلوب لتقسيم هذه الممتلكات و
ذلك سببا فى عقد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ الذى وافق
ادعاءات الدول الأوروبية وأضفى صفة شرعية وقانونية على ما تم الاس
عليه من أجزاء القارة الأفريقية.

وبعد استتباب الأمر للاستعمار والسيطرة الأوروبية على منطقة ش
أفريقيا وتقسيمها فيما بينها بدأت عمليات الاستغلال المنظم لموار
الاقتصادية.

وباختصار يمكننا أن نقرر أنه فى حين كانت التجارة الأوروبية
الرقيق من منطقة غرب أفريقيا والوسائل التى اتبعوها سواء فى است
الأهالى أنفسهم أو التجارة فيهم- بمثابة هدم وتدمير لكل مظهر من مظا
الحياة البشرية للمجتمعات الأفريقية فقد كانت بالنسبة للأوربيين دعامة
من دعائم بناء الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية مما جعلها تصل إلى م
الانطلاق الإقتصادى الهائل، ولولا الرقيق الأفريقى والثروات الهائلة
حققها الأوربيون من جراء هذه التجارة في الإنسان الأفريقي لما قامت لأ
أو لأمريكا مثل هذه القوة الهائلة فى تلك الفترة الوجيزة نسبيا، ومن الممك
نقول أن الرقيق الأفريقي كان بمثابة الهشيم الذى احترق ليولد الطاقة اللا
لتحريك ودفع محركات المجتمعات الأوروبية والأمريكية لبناء اقتصاد
وتقدمها الحاضر.

الآثار- الاجتماعية والخلقية:

لقد تعرضت القارة الأفريقية لعملية إستنزاف بشرى لم يسبق له ،
فلقد ترتب على عمليات البيع للرقيق نقص شديد فى عدد سكان القرى
أن بعضها قد أزيل تماما وفى أوج صادرات الرقيق الأطلنطية فى الن
الثاني من القرن التاسع عشرالتى بلغت فى عام أو عامين حوالى مائة

نسمة– أصبحت المستعمرات الأوربية فى العالم الجديد تضم حوالى أربعين مليونا من الرقيق– ولعل النقص الشديد فى عدد السكان الذى ظهر بعد رواج هذه التجارة انما يعود إلى طريقة معاملة السكان فى فترة الرق والذين نقل عدد كبير منهم إلى العالم الجديد بالقوة الغاشمة وبدون رحمة أو هوادة(٥٧).

وكانت الرحلة التى يقطعها الرقيق من داخل القارة الى محطات الشحن تمر بمراحل شاقة حيث كان الرقيق يلقون ألوانا من العذاب يتمثل فى قيدهم من أعناقهم بالأغلال وإذا فكر أحدهم فى المقاومة أو الاحتجاج شدوا أعناقهم على عود ثقيل من الخشب وبعد ذلك يلقون فى السفن بطريقة لا انسانية(٥٨).

وخسرت أفريقيا الكثير من سكانها بسبب نقص الخدمات الطبية وارتفاع نسبة الوفيات بسبب انتشار الأمراض التى لم تكن تعرفها المنطقة من قبل وبسبب نقل عدد كبير من القوى البشرية الى الخارج حيث كان متوسط ما ينقل من العبيد إلى أمريكا سنويا أكثر من مائة ألف عبد(٥٩). ويقدر عدد السكان الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا ما بين ١٨ و ٤٠ مليونا، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام حول ما خسرته القارة الأفريقية من ثروتها البشرية الا أنه من المؤكد أن أفريقيا خسرت أكثر من مائة مليون شخص معظمهم من الشباب ولم يبق بالقارة سوى العجزة والشيوخ غير القادرين على العمل والانتاج، ولقد كان لهذا أثره فى احداث خلل فى السكان، كما عانت منطقة غرب أفريقيا من فراغ سكاني.

وترتب علي الحروب التى قامت بين الجماعات القبلية أكبر فائدة للأوربيين الذين استفادوا منها لصالحهم، حيث نتج عن الأسلحة النارية والخمور فوضى وحروب بين الأفارقة الذين استغلوا وجود تلك الأسلحة بين أيديهم لتصفية الخلافات والمنازعات القبلية ولم يتوقف دور الأوربيين عند هذا الحد بل تدخلوا فى هذه الخلافات وشجعوا فريقا ضد الآخر لتوسيع هوة الخلاف وشن الحروب وحرق القرى، وكان الهدف من كل هذا هو القبض على أكبر عدد من الوطنيين واسترقاقهم(٦٠).

وعلى هذا فانه بسبب تجارة الرقيق تجردت المجتمعات الأفريقية من بعض الصفات الانسانية وتركت هذه التجارة أثرها فى سلوك الأفارقة الذين ظهرت عليهم علامات الشك والريبة والحذر والعداء للأوربيين اعتقادا منهم أن هذه التجارة كانت السبب المباشر فى ذلك التأخر الشديد الذى انحدر اليه قومهم بعد أن كانت لهم ممالك وحضارات مزدهرة قبل قدوم الأوربيين(٦١)

مراجع الفصل

رابعاً: رسائل علمية

١ – شكري رحي شكري التاجي: مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق في غرب أفريقيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر– رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ .

٢ – صبحي محمد نافع: تجارة الرقيق في غرب أفريقيا وآثارها الحالية – رسالة دبلوم غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٧٠.

خامساً: دوريات علمية:

د. سعد زغلول عبد ربه: تجارة الرقيق وآثارها على استعمار غرب أفريقيا، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرون لعام ١٩٧٣.

ثانيا: مراجع عربية:

١ ـ البراوي راشد: مجموعة الوثائق الأساسية، الجزء الأول، المركز الدولي لمصر وقناة السويس ، الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٥٢ .

٢ – الصقار ، فؤاد أحمد: التفرقة العنصرية في افريقيا، القاهرة ١٩٦٢ .

٣ –الجمل ، شوقي : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها: القاهرة ١٩٨٠ .

–تاريخ سودان وادى النيل ، الجزء الثاني .

٤ –خلف الله، عبد الغني عبد الله : مستقبل إفريقيا السياسي ، القاهرة ١٩٦١.

٥ –رياض، زاهر : استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥ .

٦ – رياض، محمد : الإقتصاد الأفريقي .

٧ – فيج جون ،رولاند أوليفر: موجز تاريخ أفريقيا ، ترجمة دولت أحمد صادق ومراجعة د . محمد السيد غلاب ـ القاهرة ١٩٦٥ .

٨ – كلارك جون هنريك : تجارة الرق و الرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابي ١٩٨٢ .

٩ـ عطية، أحمد محمد: دفاع عن الزنوج ، القاهرة ١٩٦٥ .

١٠ـ عوده، عبد الملك . السياسة والحكم في أفريقيا ـ القاهرة ١٩٦٢ .

١١ـ منير ، محمد عبد الرحيم: التمييز العنصري في افريقيا .

١٢ـ يونس، محمد عبد المنعم : افريقيا بين الاسترقاق والتحرر القاهرة ١٩٨١.

ثالثا: مراجع اجنبية :

1- BLAKE , JOHN : WEST AFRICA , 1445- 1578 . LONDON . 1977

2- BURNS: ALAN : HISTORY OF NIGERIA LONDON 1955

3- COUPLAND , R.: THE BRITISH ANTI - SLAVERY MOVEMENT , LONDON 1933.

4- CURTIN PHILIP : THE ATLANTIC SLAVE TRADE , A CENSUS LONDON, 1969

5- CURTIN PHILIP AND OTHERS : AFRICAN HISTORY, LONDON , 1978.

6 - Davidson, Basil: A History of West Africa. U. S. A., 1966.

7 - Donnan, E. : Documents Illustrative of the history of the Slave Trade to America.
VOLI .4 Washingtn 1930 ..

8 - Elias, T. O. : Ghana and Sierra Leone. London, 1962 .

9 - Fage. J. D. : A History of Africa. London , 1978.

10 - Fyfe, C. : AShort History of Serra Leone, London, 1965 .

11 - Good ell, William : Slavery and Anti Slavery. New York, 1852.

12 - Groves, C. P. : The Planting of Christianity in Africa, Vol . 1- London 1955 .

(13) Hertslet, M. : Map of Africa by treaty, 3 vols. London , 1905 .

14 - Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa . Cambridge, 1913 .

15 - Kirk Green, A. H. M.: Barth's Travels in Nigeria, London, 1952 .

16 - Lucas, C. P. : An Historical Geography of the British Colonies, vol. III, West Africa, Oxford, 1913.

17 - Newbury, C. W.: British Policy towards West Africa. London . 1965 .

الفصل الثالث

مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥
وأثره على غرب أفريقيا

محتويات الفصل

-الاوضاع الدولية فى الفتره السابقةلأنعقاد المؤتمر.
-نشاط الدول الإوربية فى أفريقيا قبل أنعقادالمؤتمر.
-تطور مشكلة الكنغو قبل قبل عقد المؤتمر .
- الظروف التى مهدت لعقد مؤتمر برلين .
-المؤتمر وما دار فى جلساته .
-أثار مؤتمر برلين على غرب أفريقيا .

<u>مؤتمران في برلين</u> :

شهدت مدينة برلين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مؤتمرين دوليين كان لهما أبلغ الأثرفي مستقبل العالم العربي خاصة ومستقبل القارة الأفريقية عامة.

عقد المؤتمرالأول في ١٣ يولية ١٨٧٨ وذلك لتسوية الخلافات بين تركيا والدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بالشئون البلقانية، وإنعقد المؤتمر الثاني في ١٥ نوفمبر ١٨٨٤، وانتهى في ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥ وذلك لمناقشة مسائل كثيرة من بينها حرية الملاحة في حوض نهر الكونغو وتنظيم عمليات الإستعمارالأوربي في القارة الأفريقية. لكن لماذا وقع الإختيار على هذه المدينة بالذات لعقد هذين المؤتمرين الهامين بالرغم من حداثة ألمانيا في المجال الإستعماري. وما هي الدوافع التي دعت إلى عقدهما، وما أثرهما على القارة الأفريقية والبلدان العربية بالذات وإلى أي حد رسمت هذه المؤتمرات للقوى الاستعمارية طريق تقسيم هذه المناطق من العالم ؟ كل هذه تساؤلات تحتاج للاجابة عليها.

وإذا كان مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ قد لقي إهتماماً من الدارسين ، والباحثين العرب نظراً لأنه يمس في المقام الأول بعض الدول العربية- فإن مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ يستحق المزيد من الدراسة والبحث ، ولذا اخترت هذا المؤتمر الثاني لمحاولة القاء الضوء على دواعي انعقاده والعقبات التي واجهت انعقاده وما دار في جلساته، ثم المباحثات الجانبية التي واكبت انعقاد المؤتمر، ثم أثره على مستقبل أفريقيا عامة وغربها بصفة خاصة في الربع الأخير من القرن الماضي خاصة وقد توفرت لدينا العديد من الوثائق الفريدة المتعلقة بالمؤتمر بالاضافة إلى الأبحاث والمراجع التي تناولت جانبا أو أكثر من جوانب الموضوعات التي تتعلق بالمؤتمر، وقد اتسمت بعضها بالتحيز ، وقد اتسم البعض الآخر بمحاولة تحري الحقيقة وقد ظهر ذلك من مناقشاتنا للقضايا والجوانب المختلفة المتصلة بالبحث

الاوضاع الدولية في الفترة السابقة لانعقاد

مؤتمربرلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥.

تتطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤- ١٨٨٥ عرضا سريعا للوضع الأوربي الدولي في الفترة السابقة لإنعقاد هذا المؤتمر، ويقودنا هذا الى الرجوع قليلاً الى عام ١٨٧٠ ، ذلك العام الذي شهد دخول الالمان فرنسا وكان ذلك نذيرا بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوربا، فقام بسمارك بدور قيادي في القارة الاوربية بعد أن جعل من المانيا دولة كبرى حيث إتحدت معظم الولايات الناطقة باللغة الألمانية حول بروسيا من أجل انشاء اتحاد يمكن المانيا من الدخول في عالم الصناعة، وأدى

هذا بالفعل الى ظهور دولة أوربية جديدة، استطاعت ان تنافس فرنسا عسكريا، وانجلترا صناعيا (١) .

ترتب على الوحدة الإلمانية وانتصار جيوش المانيا على فرنسا ودخولها باريس، وتوقيع معاهدة فرانكفورت حركة ثورية كبرى، حيث تحول الشعب الالمانى من شعب يعشق الادب والموسيقى والفلسفة الى شعب عملى يثق بقوة الحديد والنار، وكان لابد من توجيه هذه القوى الى ميادين الصناعة والتجارة، وإستطاعت الحكومة الالمانية في ذلك الوقت ان تضع سياسة صناعية موحدة بعد توجيه أموال التعويضات الحربية التى حصلت عليها من فرنسا الى تمويل الصناعة، كما إستفادت من الصناعات الناجحة في إقليمى الالزاس واللورين، ونتيجة لهذه السياسة اخذت الصناعة الألمانية تشق طريقها الى الاسواق (٢)

.

وبينما كانت الصناعة تتطور فى إنتاجها، وجهت الحكومة عناية كبيرة لتنمية البحرية الألمانية حيث تضاعفت سفن الامبراطورية الالمانية في الفترة بين ١٨٧٠، ١٨٩٠ سبعة أمثالها وإرتفعت فى المانيا الأصوات عالية مطالبة بمستعمرات ووضع حماية جمركية ضد القمح الأمريكى، والمصنوعات الإنجليزية وبلغ الضغط حده عندما اكره الشعب بسمارك على التسليم بمطالبه فأقر فى عام ١٨٧٩ مبدأ حماية الصناعة الالمانية كأساس لسياستة الجمركية ثم أسرع بعد ثلاث سنوات يوجه المانيا فى طريق الإستعمار (٣) .

وكان لتفوق المانيا فى ميدان الاقتصاد والتجارة أن أصبحت غنية بمواردها الإقتصادية، وإزداد الحماس الوطنى بين الشباب الإلمانىلكن بسمارك وجد ان فرنسا رغم هزيمتها الحربية لازالت تحتفظ بحيويتها الكبيرة

ونشاطها الواضح، ولذا فانه وجه سياسته الخارجية على أساس أن فرنسا تمثل عدوه اللدود فأخذ يشجعها على إمتلاك تونس كى تتشاحن مع ايطاليا، وشجع انجلترا على إمتلاك مصر كى تتصارع مع فرنسا. وفى شرق أوربا وجد أن أفضل وسيلة لمنع تحالف دولى ضده قد تنظمه فرنسا الحاقدة على بلاده هى تكوينه التحالف الإمبراطورى الثلاثى بين روسيا والمانيا والنمسا فى عام ١٨٧٩ وإنضمت اليه ايطاليا فيما بعد فى عام ١٨٨٢ (٤) .

ولم يكن أمام ألمانيا من وسيلة لدعم صناعاتها وجعلها تنافس المصنوعات الأوربية الأخرى الا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام اللازمة لصناعتها ووجدت ألمانيا ضالتها المنشودة فى القارة الأفريقية، وكانت ألمانيا قد تأخرت فى مجال الإستعمار وكان عليها أن تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الأفريقية(٥).

واندفع الراسماليون الألمان إلى سواحل أفريقيا يطلبون من حكوماتهم المراسيم التى تبيح لهم حق الإتجار فى المناطق التى يجدونها ملائمة كمجال

لنشاطهم، ولم تتردد الحكومة الألمانية فى ذلك الوقت عن إجابة رغبتهم بعد أن أخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة ايجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها(٦).

وفى عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية في مدينة برلين وأخذ المستكشفون الألمان يعملون فى المنطقة بين زنجبار وتنجانيقيا. وفى عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار (German Colonial Society) الألمان الاستعمارى(٧).

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة إلى إقامة مستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، وتمكنت الجمعية عام ١٨٨٤ من إصدار صحيفة باسمها وسميت بالصحيفة الاستعمارية وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة آلاف عضو(٨).

وكان بسمارك حتى عام ١٨٨٤ يعارض إنشاء مستعمرات ألمانية فيما

- وراء البحار حتى يظل محتفظا بمكان الصدارة داخل القارة الأوربية، وقد علل ذلك بعدة إعتبارات منها الرغبة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني وذلك بالإبتعاد عن مشكلات الإستعمار التى تؤدى إلى الاحتكاك مع بقية الدول، ومنها عدم إقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل ألمانيا، ومنها إعتقاده بأن الألمان ليسوا فى وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيين. وعلى هذا ظل بسمارك ردحا طويلا من الزمن يعارض السياسة الاستعمارية ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة حتى أنه فى غضون عام واحد، كانت ألمانيا قد كونت إمبراطوريتها الأفريقية، حيث يرجع النفوذ الألمانى فى الكاميرون إلى يولية ١٨٨٤ وفى جنوب غرب أفريقيا الألمانية إلى أغسطس ١٨٨٤، وفى غينيا الجديدة إلى ديسمبر من نفس العام، وفى أفريقيا الشرقية الألمانية إلى مايو ١٨٨٥ و أضيفت ساموا (Samoa) فى عام ١٨٩٩ وهكذا اكتملت الإمبراطورية الإستعمارية الألمانية فى فترة وجيزة (٩).

وكان بسمارك قد دعى مجلس الشيوخ الألمانى فى عام ١٨٨٣ وأطلعهم على الطريقة التى إستولت بها فرنسا على مناطق فى سيراليون وطلب من المجلس المقترحات حول حماية الحكومة الألمانية للتجارة فى المستقبل. وكان إعلان ألمانيا لسيادتها على هذه المناطق السالفة الذكر فى أفريقيا مفاجأة كبرى للدبلوماسيين الأوربيين (١٠).

أفاقت انجلترا من سياسة الحياد الطويل والعزلة التي إتبعتها لتجد فرنسا حليفتها في حرب القرم وقد تحطمت قوتها، ووجدت أمامها دولة أخرى ناشئة أكثر منها قوة، وبالطبع خشيت انجلترا من هذه القوة الجديدة، وكان بسمارك يعرف شعور انجلترا ويعرف جلادستون وزملاءه من الأحرار، ولكن تغير

الموقف حين تولى زعيم المحافظين الوزارة فلقد كان دزرائيلي يسعى لاتباع سياسة خارجية نشطة، تخرج بريطانيا من عزلتها، وتعيد إليها مركزها فى أوربا ،ولهذا كان بسمارك حريصا على إرضاء انجلترا فى عهدها الجديد(١١).

وكان الإقتصاد الأوربي قد مر بأزمة عنيفة في الفترة بين ١٨٧٠، ١٨٨٠ وبالتالى فقدت إنجلترا إحتكارها الصناعى العالمى لإفريقيا، وأخذ أصحاب المصالح والتجار يحولون اهتمامهم نحو القارة، واندفع المغامرون والتجار بحثا عن المعاهدات التى تضع مناطق من تلك الجهات تحت سيطرة الدول الأوربية.

وقد تحركت انجلترا صوب غرب أفريقيا تحت ضغط فرنسا وبلجيكا ودخلت فى صراع مع ألمانيا فى شرق أفريقيا، ومن ثم بدأ التكالب على القارة الأفريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية بالمواد الخام(١٢).

أما بالنسبة لفرنسا فإن ثلاثة عوامل ساهمت بشكل فعال فى إثارة الرأى العام الفرنسي نحو الإستعمار، وأعني هذه الإنجازات التكنولوجية المشهورة فى العالم ككل، ثم اكتشاف الماس في عام ١٨٦٠ فى جنوب أفريقيا، وأخير ا تلك الروح القومية التى تولدت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا فى عام ١٨٧١، وقد كان فقدان الالزاس واللورين عاملا فى إثارة مختلف الطبقات نحو إظهار أن فرنسا لا زالت دولة قوية قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية(١٣).

وبدأ مع إشراقة عام ١٨٧٠ ظهور موقف جديد في غرب أفريقيا حيث لم تعد التجارة مقصورة على الساحل فقط بل أخذ التجار يتوغلون تدريجيا نحو الداخل مع إمتداد السكك الحديدية، وأخذ الفرنسيون بالذات يشقون طريقهم في داخل وادى السنغال وأصبح من الواضح أنهم يهدفون إلى ربط السنغال وأعالي النيجر بخط حديدى لكى تصبح تجارة ومنتجات غرب القارة فى أيدي الفرنسيين، وبالطبع فإن مثل هذا الموقف يؤثر بشكل مباشر على المراكز التجارية البريطانية فى غينيا كما يؤثر على الطرق التجارية المؤدية إلى سيراليون وساحل الذهب(١٤).

وكانت بريطانيا حريصة على مصالحها فى مناطق غرب أفريقيا ما بين داهومي والكاميرون، وكانت قد بدأت هذا الدور كتاجر للرقيق ثم كرجل بوليس يعمل على الحد من هذه التجارة وأخيرا كتاجر شرعى. وقد نجحت خلال القرن الثامن عشر في المحافظة على إحتكارها الكامل لتجارة الرقيق، وبعد إلغاء هذه التجارة في أوائل القرن التاسع عشر أخذت على عاتقها مهمة القضاء على الذين يمارسون التجارة في ذلك الجزء من العالم(١٥).

ولم يكن هناك تدخل من جانب القوة الأخرى فظلت المنطقة طيلة ثلاث أرباع قرن تمارس فيها بريطانيا إلى جانب القضاء على تجارة الرقيق بعض الأعمال التجارية المشروعة، وأخذ التجار يتبادلون منتجات زيت النخيل والعاج مقابل بعض السلع الصناعية الرخيصة(١٦).

وخلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في تقوية نفوذها عندما بدأت تتخذ خطوات إيجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث حيث كانت فرنسا تسعى لشق الطريق باستمرار منذ عام ١٨٦٠ نحو الداخل شرقاً من قاعدتها في السنغال(١٧).

وكانت فرنسا قد بدأت تندفع نحو أعالي النيجر بعد سلسلة من العمليات العسكرية في سانجامبيا بهدف الوصول إلى النيجر والابحار فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال(١٨).

في حوض النيجر •

وفي عام ١٨٨٢ ادرك الفرنسيون ان الانجليز قد أستقروا في حوض النيجر لذا نجد انهم يركزون على نهر بنوى حتى يكون خطوة نحو التوسع في حوض تشاد •

وقد نجح السير جورج جولدى (Georg Goldie) في الحد من النشاط الفرنسي في ثمن حرب قاسية في الاسعار على الشركات الفرنسية حتى أفلست هذة الشركات وفي عام ١٨٨٤ باعت حققها للشركات البريطانية(٢٠) •

ولم يشهد هذا العام حقيقة من جانب اى دولة اوربية للقيام بمغامرة أستعمارية في افريقيا وذلك لان العمل الاستعماري لم يكن مقبولا سياسيا ، كما انة غير مشجع اقتصاديا ، ولم تكن تجنرة الرقيق تغرى باحتلال أى جزء من افريقيا بسبب التحول الى التجارة المشروعة (٢١) •

نشاط الدول الأوربية فى افريقيا قبل انعقاد المؤتمر

دراسة نشاط القوى الاوربية قبل انعقاد المؤتمر تقودنا الى ان نتساءل: كيف تغير الرأى العام الأوربى مابين اعوام ١٨٨٠، ١٨٨٥ لدرجة إنه فى خلال عشرين عاماً صارت القارة الافريقية بإستثناء اثيوبيا وليبيريا خاضعة للاستعمار الاوربى .

ان خريطة أفريقيا فى عام ١٨٨٤ توضح هذه الحقيقة ، فلقد كانت أهم القوى فى تلك الفترة هى انجلترا وفرنسا والبرتغال، وكانت البرتغال تدعى سيطرتها على مناطق شاسعة من أفريقيا، ولكن احتلالها الفعلى لهذه المناطق لم يكن جاداً، وكانت بريطانيا تحبذ فكرة إستحواز البرتغال على شريط يمتد من خط ١٢ و٥° الى خط ٨° جنوباً بما فى ذلك مصب نهر الكونغو ، حيث لم تكن دولة الكونغو الحرة قد برزت بعد الى حيز الوجود (٢٢) .

أما بالنسبة لفرنسا فكانت قد استقرت منذ بداية القرن التاسع عشر فى الجزائر، ثم وجدت لها موضع قدم على الساحل الغربى لافريقيا واخذت تتطلع
نحو النيجر كما وسعت مجال نفوذها فى الجابون وإستولت على منطقة واسعة من الكونغو على ضفة النهر اليمنى، وكانت تسعى لوضع مدغشقر تحت نفوذها. أما بريطانيا فكانت تسيطر عمليا على بعض المناطق فى جنوب أفريقيا حتى نهر أورنج وخليج دالجو، وكانت تستعد للسيطرة على بتسوانا لاند، وعلى الساحل الغربى كانت تتمسك بمستعمراتها الأربع هناك ، وكانت لها بعض مناطق النفوذ فى مملكة الميتابيلى فى وسط القارة، بالإضافة الى نفوذها فى زنجبار (٢٣) .

وكانت مصر فى تلك الفترة قد فقدت السودان بسبب الثورة المهدية وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على ليبيا، بينما كان تجارها يرتادون مناطق من الحبشة، وأما اسبانيا فلم يكن لها موضع قدم على ساحل السودان الغربى بالرغم من إدعاءاتها فى بعض المناطق هناك (٢٤) .

ويعتبر عام ١٨٨٠ عاماً حاسماً فى تاريخ ايطاليا الاستعمارى حيث ثبت الإيطاليون أقدامهم لأول مرة فى القارة الأفريقية فى منطقة خليج عصب (ASSAB BAY) شمال اوبوك التى استولت عليها فرنسا على ساحل البحر الاحمر، وكانت أنظارهم تتطلع الى تونس- لكن فرنسا أفسدت عليهم خطتهم ، بإحتلالها لها - فاتجهت انظارهم بعد ذلك الى منطقة الحبشة وشرق أفريقيا .

لقد كان للتقدم التكنولجى فى أوربا فى ذلك الوقت، والوضع الاقتصادى أثرهما على الاستعمار الاوربى لأفريقيا كما أن التقدم فى العلوم الجغرافية أحدث ثورة فكرية جعلت دول أوربا تشعر بأن قارة جديدة واجناسا مختلفة يمكن أن تسهم فى حضارة العالم ، ومن ثم اخذ ميزان القوى يتغير (٢٥) .

ومنذ عام ١٨٨٠ كان التكالب للحصول على الأسواق المنتجات الأوربية في أفريقيا من اهم الدوافع التى دفعت الدول الاستعمارية لإستعمار إجزاء من هذه القارة، وقد برزت أحواض الكونغو والنيجر بمثابة الممرات الطبيعية نحو الاسواق الداخلية التى كان رجال الصناعة فى أوربا يبحثون عنها لتصريف فائض رأس المال ، وكانت تقارير الرحالة ومنهم هنرى بارث (Henry Barth) قد اعطت الثقة للتجار، وأكدت لهم المكاسب التى يمكن أن تتحقق بجعل أنهار الكونغو والنيجر حرة للملاحة لكافة الدول بينما كانت النزعة الاستعمارية والسعى نحو بناء الإمبراطوريات، وتحقيق الامجاد القومية ونظريات العنصرية والسيادة للرجل

ومن هنا جاء التكالب على أفريقيا وسعى الدول الأوربية للسيطرة على أكبر جزء من القارة ، وكانت فرنسا تعارض أى توسع أجنبى آخر فى غرب القارة بعد ماحققته من تقدم ملموس فى منطقة السنغال، وكانت الحكومة البريطانية تعارض أيضا اية توسعات استعمارية فى المستقبل لاتفى بتغطية نفقات أدارتها، وكانت المانيا تعارض المشروعات الإستعمارية ، ورغم كل هذا فقد تكالبت الدول الاستعمارية على القارة ، ذلك لان الشكوك المتبادلة بين هذه القوى جعلت كل منها يقدم على التوسع الإستعمارى خوفا من ضياع أسواقة اذا ماسيطرت عليها قوة أخرى (٢٧) .

وكان نشاط استانلى فى حوض الكونغو وبخاصة فى تأسيس أول محطة هناك بإسم المنظمة الدولية التى نادى بها الملك ليوبولد ملك بلجيكا فى عام ١٨٨٠، وكذلك المعاهدات التى وقعها مع الزعماء الوطنيين دافعا لأن يكشف الملك ليوبولد القناع عن أغراض الهيئة (هيئة الكونغو الأعلى). وكانت عملية تجريده الهيئه الدولية من صفتها العالمية وجعلها مشروعا بلجيكيا بحتا هى الشرارة الأخيرة التى ألهبت التوسع الإستعمارى الأوربى فى القارة الأفريقية، وجعلت الدول الأوربية تتسابق فى الحصول على أرض أفريقية حيث احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١م و احتلت انجلترا مصر فى عام ١٨٨٢ وتتابعت عمليات التوسع والاستعمار(٢٨).

ويرى روبنسون وجلاجار (Robinson and Gallaghar) إن عملية تقسيم أفريقيا المدارية فى هذه الفترة يرجع أساسا إلى الأزمة فى مصر، فعندما دخل البريطانيون مصر بدأ التكالب وبعد أن استقروا فى القاهرة إندفعت الدول لأوربية الأخرى فى مجال الاستعمار فى أفريقيا حتى أنه لم يبق هناك جزء من القارة لم تمسه يد المستعمرين، وكان هدف بريطانيا من إحتلال مصر - على حد قوله - هو ضمان أمن مصر والبحر المتوسط والشرق، ولتحقيق هذا الأمن أصبح ضروريا إحتلال مصر مما جعل القوى الأخرى أكثر توترا ودخلت أفريقيا فى مجال المنافسة الأوربية ومن ثم فإن احتلال مصر أعطى الاشارة للتكالب الاستعمارى على القارة(٢٩).

على كل يمكن القول إنه بسبب هذا الصراع بين القوى الأوربية وفي جو الشكوك التي ساورت كل منها في نوايا الدول الأخرى- بدأت الخيوط التي تجمعت في النهاية وأدت لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه تلك القضايا الأفريقية. ورغم أن هذا المؤتمر كان في بدايته مهتماً أساسا بمسألة الكونغو كما أدعت الدول الداعية إليه فإنه امتد ليشمل قضايا أخرى. ونبعت فكرة المؤتمر أصلاً للقضاء على معاهدة لم تعتمد بعد بين بريطانيا والبرتغال في ٢٦ فبراير ١٨٨٤، ورغم أن هذه المعاهدة تتعلق أساسا بانجلترا والبرتغال إلا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا والمنظمة الدولية للكونغو وإمتد نطاقها فيما بعد فشملت عدة دول أخرى(٣٠).

وكانت انجلترا قد تفاوضت مع البرتغال من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروع ليوبولد بتجريد الهيئة من الصبغة الدولية وتحويلها إلى مشروع بلجيكي بحت، ووصلت الدولتان في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ إلى إتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الإستيلاء على إقليم الكونغو بين خطي عرض ١٢، ٨ جنوبا على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكونغو والنيجر، وأن تعمل الدولتان سويا للقضاء على تجارة الرقيق، وكانت بريطانيا ترى في الإعتراف بحقوق البرتغال في الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيادة البريطانية عليه(٣١).

تطور مشكلة الكونغو قبل عقد مؤتمر برلين:

المعروف أن البرتغال هي أقدم الدول الإستعمارية نشاطاً في منطقة الكونغو- ولكن ادعاءاتها في هذه المناطق لم تكن واضحة ولم تؤيد ذلك باحتلال فعلي بل إرتبطت مصالحها في هذه المنطقة طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق التي ألغيت رسميا في مؤتمر فينا في عام ١٨١٥، ورغم هذا - استمرت البرتغال تمارس هذه التجارة، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أية قوة تمارس العمل في تجارة الرقيق من السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة فيما بين خطي عرض ١٢ و ٨ جنوبا، وبذا صارت هذه الأرض تمثل أرضا لا صاحب لها (Res Nelius) تمارس كل القوى التجارة فيها في ظل الحرية الكاملة، ومع إكتشاف الأوربيين لوجود كميات ضخمة من المطاط والعاج وزيت النخيل والفول السوداني في حوض الكونغو، وحاجة الدول الأوربية لهذه المواد لصناعة الصابون والشمع - بدأ نشاط البيوت التجارية الضخمة في مصب الكنغو (٣٢). وبدأت الدول الأوربية تهتم بالسيطرة علي مناطق نهر الكونغو وكانت الإدعاءات الإقليمية التي حصل عليها دي برازا (De Braza) لصالح فرنسا مسئولة بشكل مباشر عن تلك الإتفاقية البرتغالية البريطانية التي أشرنا إليها سابقا. وكانت بريطانيا تهتم بحرية التجارة أكثر من غيرها في ذلك

الوقت، كما كانت ترى الإعتراف بحقوق البرتغال فى حوض الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيطرة البريطانية عليه(٣٣).

وكانت انجلترا تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها كانت فى ذلك الوقت حليفة لها، وكانت إنجلترا تهتم أساسا بتسوية المشكلات الدولية فى غرب أفريقيا والتى كان الكونغو يشغل جزءا كبيرا منها، وقد اقترح السفير البريطانى فى لشبونة (السير روبرت موريير) (Robert Morier) أن تعترف بريطانيا بحقوق ومطالب البرتغال بحيث يصبح الشاطئ الشمالى تابعا لإنجلترا ، وأن يوضع النهر نفسه تحت الرقابة الدولية – ولكن الحكومة البريطانية لم تهتم بهذا الاقتراح(٣٤).

واستمرت المفاوضات حول الكونغو . وفى أكتوبر ١٨٨٣ نوقش موضوع الكونغو مرة ثانية وكان الخوف من نشاط فرنسا هو المسيطر على الساسة البريطانيين فى هذه المفاوضات، وكانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوربية الأخرى التى أخذت تعمل بنشاط فى حوض الكونغو، ولذا فإنها إنتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبى للنهر، وكانت تحبذ عقد اتفاق مع انجلترا لأنها أقل طموحا من فرنسا، واستمرت المفاوضات حوالى أربع وعشرين شهرا نظرا للعديد من المشاكل التى واجهت هذه المباحثات الثنائية بين الدولتين – لكن انتهى الأمر بتوقيع الإتفاق البريطانى البرتغالى الذى يقضى ببسط البرتغال نفوذها على حوض الكونغو(٣٥).

وساعد عقد هذه المعاهدة على التقارب بين ألمانيا وفرنسا ، فرغم عدائهما السابق إتفقتا على عقد مؤتمر دولى للقضاء على ما اتفق عليه فى المعاهدة

ووضع الأمور فى نصابها، وبالرغم من أن المعاهدة قد وقعت فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ م – إلا أن اجراءات إعتمادها نهائيا من الهيئات التشريعية فى الدولتين لم تستكمل(٣٦).

ويرجع السبب فى ذلك إلى معارضة الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا ثم هولندا فالولايات المتحدة وأخيرا ألمانيا، حيث أرسل بسمارك فى ٧ يونية ١٨٨٤ معارضته لهذه المعاهدة إلى الخارجية البريطانية، وطلب بسمارك من فرنسا أن تقف موقفا متشددا من بريطانيا فى المسألة المصرية، كما وجه الإنتقادات إلى سياسة جلادستون ، واقترح توحيد الجهود لوضع قواعد عامة لتنظيم التجارة فى المناطق التى لم تدخل بعد فى حوزة إحدى الدول الأوربية، وبدأت ألمانيا تسعى لعقد مؤتمر دولى لدراسة مسألة الكونغو ككل، وهى القضية التى فجرتها البرتغال نفسها بالإضافة إلى القضايا الأخرى المتعلقة بالاستعمار الأوربى فى أفريقيا ، وتبنت الاقتراح الذى فكر فيه

بسمارك فكان ذلك في يونية ١٨٨٤، وبعد شهر تقريبا وافق اللورد جرانفيل (Granville) على الاشتراك في المؤتمر (٣٧).

ولكن لماذا وقفت ألمانيا موقفاً عدائياً من المعاهدة البريطانية البرتغالية رغم أن مصالحها ضئيلة جداً في حوض الكونغو؟

ولماذا سعت في نفس الوقت إلى التعاون مع فرنسا لعقد هذا المؤتمر الدولي؟

وللرد على هذا التساؤل لابد من معرفة الإستراتيجية التي كان بسمارك ينتهجها للحصول على مستعمرات في أفريقيا بعد أن قرر دخول ألمانيا ميدان الاستعمار كغيرها من الدول الأوربية التي سبقتها في هذا المضمار.

وكان من الطبيعي أن يؤدي سعي ألمانيا لأن تكون لها مستعمرات في أفريقيا إلى معارضة من جانب انجلترا أقوى دولة استعمارية في العالم في ذلك الوقت خاصة أن ألمانيا قد إتضح أنها تسعى لأن تصبح قوة أوربية عالمية – إلا أن الإحتكاك بين القوتين لم يكن في ذلك الوقت من الدرجة بحيث يؤدي إلى تباعد وتنافر بينهما لأن المنافسة التجارية التي بدأت بينهما في النصف الجنوبي من القارة وخاصة في الجزء الجنوبي الغربي منها في الفترة بين عامي ١٨٧٠، ١٨٨٤– لم تكن بنفس القدر الذي يؤدي إلى مثل هذا التباعد بينهما(٣٨).

ان سوء الفهم الذي حدث بين انجلترا وألمانيا كان نتيجة لسلسلة من الأحداث التي أدت الي قطعية بينهما، وكان الخلاف بين الدولتين قد بدأ حول منطقة انجرا بكوينا (Angra Pequena) وهي قطعة من الارض على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا، وهي من أفقر المناطق الأفريقية، ولا تساوي الضجة التي أثيرت حولها والتي دفعت بسمارك بعدها إلى الاستيلاء على الكاميرون ثم الاستيلاء على توجولاند، وعلى جزء من غينيا الجديدة، وعلى شرق أفريقيا الألمانية في محاولة للرد على التحدي البريطاني(٣٩).

ففي عام ١٨٨٢ كان نشاط البعثات التبشيرية في منطقة جنوب غرب أفريقيا قويا، ولكن هذه البعثات تعرضت للسلب والنهب من قبائل هذه المنطقة، وطلبت هذه البعثات حماية من حاكم مستعمرة الكاب – إلا أنه لم يتخذ أي اجراء عاجل. ولكن بعد اتصالات مستمرة أرسل رئيس حكومة الكاب هنري باركلي (Henry Barkly) بعثة برئاسة وليم بلجراف (William Palgrave) لدراسة أحوال هذه المنطقة وكان ذلك في عام ١٨٧٦ (٤٠).

وقدم بلجراف تقريرا إلى حكومة الكاب أوصى فيه بضم خليج والفيش (Walfish) وكل الساحل من نهر أورانج في الجنوب حتى الحدود البرتغالية في الشمال، وفي ٦ مارس ١٨٧٨ ظهرت السفينة الحربية البريطانية اندستري (Industry) في خليج والفيش ورفعت العلم البريطاني على المنطقة، وتم اعلان سيادة حكومة الكاب على المنطقة(٤١). وفي هذه الفترة طلبت بعثة الراين

التبشيرية من الحكومة الألمانية أن تطلب من الحكومة البريطانية التدخل في جنوب غرب أفريقيا لتطبيق النظام وحماية الرعايا الألمان من المبشرين والتجار، ولكن الحكومة البريطانية رفضت اتخاذ أى اجراءات للتدخل خارج منطقة خليج والفيش(٤٢).

ورفض وزير الخارجية البريطاني لورد جرانفيل (Granville) أن توسع بريطانيا مجال نفوذها إلى الشمال من نهر أورانج الذى كان يعتبر الحد الشمالي لمستعمرة الكاب، وأرسل بسمارك إلى الحكومة البريطانيةالتى التزمت الصمت ولم

ترد على بسمارك الا بعد ستة أشهر (من ١٩ يناير ١٨٨٤ - يونية ١٨٨٤) (٤٣).

وإذا رجعنا الى الوراء قليلا نجد ألمانيا بدأت تهتم بهذه المنطقة عندما أرسل أحد رعاياها ويدعى لودريتز (Luderitz) إلى وزارة الخارجية الألمانية يخبرها بأنه استكشف قطعة من الأرض وأنه يرغب حماية الحكومة الألمانية له(٤٤).

وفى ١٨ أغسطس ١٨٨٣ أرسلت الحكومة الألمانية تعليماتها إلى قنصلها في مدينة الكاب تخبره بموافقة بسمارك على منح لودريتز الحماية الألمانية طالما أن ذلك لا يتعارض مع سيادة الآخرين . كما أرسل بسمارك إلى الحكومة البريطانية يستفسر عن مدى استعداد الحكومة البريطانية لحماية الأرواح والمصالح الأجنبية فى منطقة غرب أفريقيا وأنه في حالة رفض بريطانيا لهذه الحماية فانه يحتفظ لنفسه بحق وضعها تحت الحماية الألمانية، وقد ساور بريطانيا شك في موافقة بسمارك على ذلك ومن ثم لم يحظ الموضوع باهتمام المسئولين البريطانيين ولم ترد بريطانيا الا بعد ستة أشهر كما سبق أن ذكرنا، وقد أغضب هذا التصرف بسمارك الذى اضطر إلى اتخاذ قرار بضم المنطقة إلى ألمانيا(٤٥).

وقد كان قرار بسمارك بالضم مفاجأة للحكومة البريطانية حيث لم يتوقع أحد أن بسمارك يريد بسط السيادة الألمانية على المنطقة، وكان قرار اعلان الحماية فى ٢٤ أبريل ١٨٨٤ سببا فى توتر العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا وازدياد التنافس بينهما، وعندما وصله الرد البريطاني بالرفض كان بسمارك قد اتخذ الخطوة الايجابية بارسال برقية إلى القنصل الألماني فى مدينة الكاب يعلن فيها أن المستعمرات الألمانية شمال نهر أورانج ستكون تحت الحماية الألمانية كما أبلغ الحكومة البريطانية بقراره هذا(٤٦)

وكانت ألمانيا فى ذلك الوقت تسعى للحصول على مستعمرات بأى طريقة وفى أى مكان وبأى تكلفة دون أن تضع فى الاعتبار القيمة الاقتصادية لهذه

المناطق التي تسعى للسيطرة عليها وذلك مثلما حدث في منطقة ايجرا بكوينا ولعل ذلك يرجع لدخولها ميدان الاستعمار متأخرة (٤٧).

وهكذا حدث التباعد بين سياسة ألمانيا وبين سياسة انجلترا في تلك الفترة بسبب سوء الفهم هذا، وأدت هذه القطيعة بدورها إلى التقارب بين فرنسا وألمانيا وكانت أولى ثمار هذا التقارب الاتفاق علىانعقاد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ .

ويعتبر المؤرخون أن يوم ٢٤ أبريل ١٨٨٤ وهو اليوم الذى أرسل فيه بسمارك البرقية الي قنصله في مدينة الكاب معلنا ضم المنطقة الي ألمانيا - ميلاد الامبراطورية الاستعمارية الألمانية(٤٨).

وكان موقف انجلترا بالنسبة لمسألة انجرا بكوينا سببا في انتهاج بسمارك لسياسته الاستعمارية التي تعارض المصالح البريطانية وتسعى في نفس الوقت إلى التقارب من فرنسا، كما جعلته يفكر بالفعل في الاقتراح البرتغالي لعقد مؤتمر دولي، وقد وافق عليه بعد استشارة فرنسا في ١٨ مايو كما وافقت فرنسا علي برنامجه المقترح(٤٩).

وفي تلك الفترة صدرت التعليمات إلى الدكتور ناختيجال بالعمل على ضم الكاميرون للنفوذ الألماني ومن ثم الاقتراب من مجال النفوذ البريطاني على الساحل الشمالي الغربي لأفريقيا.

وفي ١٥ مايو ١٨٨٤ تم تأسيس شركة غينيا الألمانية الجديدة (German New Guina Company)

وتوضح هذه الأعمال المتتالية بجلاء أن بسمارك كان ينتهج سياسة معادية لبريطانيا ثم جاءت أزمة انجرا بكوينا لتقضي علي آخر أمل في التفاهم بين انجلترا وألمانيا(٥٠).

الظروف التي مهدت لعقد مؤتمر برلين كان بسمارك قد أرسل إلى اللورد جرانفيل فور وصول رد بريطانيا على رسالته الخاصة بحماية الألمان في جنوب غرب أفريقيا ما يفيد أن مصالح ألمانيا الحيوية لا يمكن التضحية بها من أجل حسن النوايا البريطانيا(٥١).

وبالرغم من أن بريطانيا اعترفت بالمحمية الألمانية في انجرابكوينا ألا أن سياسة بسمارك بعد ذلك أدت إلي احتكاك بين الدولتين، فلقد توسعت المستعمرة الألمانية في انجرا بكوينا إلى مناطق أخرى على الساحل لم تكن لألمانيا أية ادعاءات فيها من قبل. وعندما أدرك اللورد ديربي (Derby) هذه النوايا الألمانية أرسل إلي اللورد امبتهل السفير البريطاني في برلين يطلب منه أن يؤكد للحكومة الألمانية قرار الحكومة البريطانية الخاص بالتعليمات التي صدرت إلى حكومة الكاب بوضع هذه المناطق من الساحل تحت النفوذ البريطاني حيث توجد هناك مصالح للرعايا البريطانيين(٥٢).

وبالفعل قامت حكومة الكاب بضم [illegible] إلى مستعمرة الكاب

[illegible] هذا إلى غضب بسمارك الذى أرسل فى ٢٤ يولية ١٨٨٤ إلى السفير [illegible] الولايات المتحدة – والدول الإسكندنافية [illegible] (Munster) مونستر [illegible] رفض الاعتراف [illegible]

[illegible] (٥٥) التى اتخذتها الحكومة البريطانية وإعقب هذا الاحتجاج باعلان الحماية على [illegible] وقبل انعقاد المؤتمر بشهر تقريبا أى فى شهر أكتوبر ظهرت فى الأفق [illegible] الشريط الساحلى [illegible] حدود مستعمرة الكاب [illegible] بعض الخلافات بين فرنسا وألمانيا فقد اختلفت وجهات نظر الدولتين [illegible] البرتغالية فى النيجر (٥٦).

بخصوص المسألة المصرية [illegible] بسمارك [illegible] من حدوث مواجهة بين [illegible] هذه السياسة [illegible] فرنسا وانجلترا بهذا الخصوص كما كانت هناك خلافات رئيسية [illegible] فى مساندة ألمانيا لفرنسا فى مؤتمر لندن ٢٨ يونيو ١٨٨٤ [illegible] المسائل المتعلقة بغرب أفريقيا (٥٧) وهى مسألة كانت تهم كل الدول الأوربية وبصفة مناقشة الميزانية المصرية [illegible]

[illegible] وجد بسمارك أن الوقت مناسب للاتصال [illegible] خاصة انجلترا التى احتلت مصر بالفعل فى عام ١٨٨٢ [illegible] ودعوتها للمؤتمر واطلاعها على الأسس التى على أساسها سيعقد هذا المؤتمر [illegible] المفاوضات إلى طريق مسدود، وكان [illegible] واستمرت الاتصالات بين الدولتين بسبب [illegible] التعاون الفرنسى الألمانى الذى ربط المسألة [illegible] حول المؤتمر بالرغم من موافقة [illegible] على عقد المؤتمر [illegible] أفريقيا وأحدث قوة التحالف الجديد [illegible] المصالح البريطانية [illegible] المبدأ (٥٨)

بسمارك بمعارضة سياسة انجلترا فى مصر بل انتهز فرصة عقد المعاهدة [illegible] وكانت معارضة بريطانيا تكون [illegible] البريطانية البرتغالية فى ١٨٨٤ [illegible] التجارة [illegible] فى المبدأ الأول، وشكل الرقابة الدولية فى حوض النيجر الأسفل فى المبدأ الثانى، وأخيرا إلى أى مدى يطبق مبدأ الاحتلال الفعلى [illegible] هذه المعاهدة (٥٩).

وبالفعل بدأت مباحثات بين ألمانيا وفرنسا [illegible] السفير البريطانى فى ألمانيا [illegible] (Malet) مع [illegible] وزير الخارجية الألمانى [illegible] فقط كانت مبدأ حرية التجارة فى حوض الكونغو [illegible] الجانب الفرنسى ضرورة التوصل إلى اتفاق [illegible] هيئة دولية على النيجر ولم تعترض بريطانيا على [illegible] فى غرب أفريقيا. وهكذا جاءت [illegible] الأخرى [illegible] وكان هدف بريطانيا الأساسى [illegible] حرية الملاحة والتجارة فى حوض الكونغو [illegible] يكون الوضع الدولى [illegible] النيجر الذى [illegible] القوى الأوربية، وتم الاتفاق على [illegible] جهود السفير جورج جولدى (George Goldie) [illegible] أغسطس ١٨٨٤، كما اتفق فى ذلك [illegible] بريطانيا [illegible] تدخل من ألمانيا وفرنسا فى شئون النيجر (٦٠) [illegible]

والسفير الفرنسى فى برلين على أسس هذا الاتفاق – وقد تضمنت هذه الأسس:

وفى ١١ نوفمبر عقد بسمارك اجتماعا مطولا مع ماليت (Malet) وفى

١ – حرية التجارة فى حوض ومصب الكونغو.

هذا الاجتماع اكتشف ماليت أن آراء بسمارك منطبقة [illegible]

٢ – تطبيق المبادئ التى أقرها مؤتمر فيينا حول [illegible] الحكومة البريطانية [illegible] وتقدم بسمارك باقتراح يتضمن مناقشة بعض [illegible] حرية الملاحة فى الأنهار الدولية.

الموضوعات خارج إطار المؤتمر بين كل من ألمانيا وفرنسا [illegible]

٣ – وضع الأسس [illegible] أنه لم يحدد هذه المسائل إلا أنه كان واضحا أن بسمارك يفكر فى بعض [illegible] أفريقيا (٥٥).

القضايا الإقليمية التى طلبت فرنسا استبعادها من برنامج المؤتمر ومكان انعقاده، [illegible]

وفى [illegible] افتتاح المؤتمر [illegible] واقترح بسمارك عقد المؤتمر فى باريس، ولكن كورسيل (Courcel) [illegible] ووصلت إلى درجة كبيرة من [illegible] برلين وبعد ذلك كتب بسمارك إلى [illegible] انجلترا حول الوضع فى الكونغو [illegible] كانت فرنسا جادة فى عقد المؤتمر [illegible] الحكومة الألمانية والبريطانية حول معظم المسائل [illegible] إجراءات عقد المؤتمر إلى بقية الدول، وبعد [illegible] وكان بسمارك يرى [illegible] هيئة دولية [illegible] بالموافقة على الدعوة للمؤتمر، وتم الاتفاق على [illegible] الفرنسيين [illegible] فى هذا الرأى – ولكنه استسلم فى النهاية بعد أن وافق

الفرنسيون على مطالب انجلترا خوفا من تطبيق مبدأ وجود هيئة دولية على

الأنهار الأخرى فى أفريقيا مثل السنغال وهذا بالطبع يضر بمصالح فرنسا(٦٠).

ونجح بسمارك فى الحصول على اعتراف بريطانيا بالمنظمة الدولية فى الكونغو التى كان الملك ليوبولد قد نجح فى الحصول على ضمان دولى لها.

كان هذا هو الوضع السائد بين مختلف القوى قبل انعقاد المؤتمر فى ١٥ نوفمبر حيث ظهر التباعد التدريجي بين ألمانيا وفرنسا في الوقت الذى تم فيه التقارب بين ألمانيا وانجلترا، وسيزداد هذا التقارب وضوحا أثناء مباحثات المؤتمر بين مختلف الوفود التى شاركت فى أعماله.

المؤتمر ومادار فى جلساته:

دعت ألمانيا مختلف القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر الذى عقد فى مدينة برلين فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ الى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وحضره مندبوا أربع عشرة دولة هى (النمسا والمجر، والمانيا ،وبلجيكا ،والدنمارك، وايطاليا،وهولندا، والبرتغال، وروسيا، واسبانيا، والسويد، والنرويج، وتركيا، والولايات المتحدة الامريكية، وانجلترا) وقد عبر عنها بالنبج بقوله ان المؤتمر قد اشتمل على الست دول الكبرى فى ذلك الوقت والسبع دول البحرية ثم الولايات المتحدة الامريكية (٦١) .

واذا ألقينا نظرة على الدول والقوى المشتركة فى هذا المؤتمر نجد ان هناك خمس دول كان لها اكبر الأثر فى مجريات الامور داخل المؤتمر وأعنى بذلك فرنسا والمانيا وبريطانيا والبرتغال وهيئة الكونغو الدولية (المنظمة الدولية)، وكانت المانيا تساند هذه الهيئة مما ساعد على التباعد بين فرنسا والمانيا. هذا فى الوقت الذى تقاربت فيه المانيا من انجلترا، اما البرتغال فقد ارتبطت سياستها بفرنسا، على ان الكولونيل ستورش(Staurch) والكابتن فندر فلد (Van derr Velde) الذين ارسلهما الملك ليوبولد كان يمثلان الهيئة ، هذا بالاضافة الى اعضاء الوفد البليجكي الحكومي والامريكي الذين كانوا جميعا يعبرون عن وجهه نظر هذه الهيئة الدولية .

اما فيما يتعلق بالقوة الاخرى نجد ان هولندا ايدت بشكل واضح مطالب كل من المانيا وبريطانيا وبخصوص حرية التجارة فى حوض الكونغو، ولما روسيا فقد وقفت الى جانب فرنسا بسبب كرهها التقليدى لاى مبدأ يتضمن التجارة الحرة خوفا من تطبيق هذا المبدأ على مصالحها فى الدانوب، اما موقف ايطاليا فكان مشكوكا فيه طوال جلسات المؤتمر، لأنها كانت ترغب فى الابقاء على علاقات ودية مع بريطانيا من أجل مصالحها، ولذا فانها انضمت الى القوى التى تطالب بتطبيق مبدأ حرية التجارة فى حوض الكونغو (٦٢).

عقد مؤتمر عشر جلسات كاملة، وقد بدأت الجلسة الأولى فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ وعقدت الجلسة الاخيرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وهو تاريخ

الذكرى الأولى لتوقيع المعاهدة الانجليزية البرتغالية، وقد انحسرت أعمال المؤتمر الاساسية في اللجان الفرعية التي كانت تعقد بين الجلسات العامة، وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام (General act) ، وتضمن ثمان وثلاثين مادة ووقعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر عدا الولايات المتحدة الامريكية. ونصت المادة (٣٨) من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول، ونصت هذه المادة أيضا على ان ترسل الحكومات اعتمادها لقرارات المؤتمر الى حكومة الامبرطورية الالمانية وسوف تقوم الحكومة الالمانية بايداع كل الموافقات في ارشيف الحكومة، وبعد وصول كل الموافقات على نصوص المؤتمر يصدر مرسوم نهائي في شكل بروتوكول(protocol) يوقعه ممثلو كل القوى المشتركة في المؤتمر، وبعد التوقيع ترسل نسخة منه الى كل دولة اشتركت في المؤتمر(٦٣).

وبالفعل اعتمدت كل الدول المشتركة في المؤتمر هذه القرارات عدا الولايات المتحدة، وقد ذكر بسمارك في اجتماع ١٩ أبريل عام ١٨٨٦ أن الولايات المتحدة سوف تدخل في قائمة القوى التي ربما تنضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب المادة ٣٧ التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد (٦٤).

والحق بالبرتوكول الخاص تلك المعاهدات التي وقعتها الدول المشتركة في المؤتمر فيما بينها، آخرها تلك المعاهدة التي وقعت في ٢٣ فبراير ١٨٨٥ والتي اعترفت فيها بلجيكا بالمنطقة التي بسطت الهيئة الدولية للكونغو نفوذها عليها كدولة مستقلة للهيئة التي أسسها الملك ليوبولد وحملت أسم "دولة الكونغو الحرة" (Congo Free State) وظلت تحمل هذا الأسم حتى ضمتها بلجيكا إليها في عام ١٩٠٨(٦٥).

ويمكن أن نميز بين ما دار في جلسات المؤتمر الرسمية الشاملة و بين الاتفاقيات الجانبية بين دولتين أو أكثر من دول المؤتمر.

أولا: ما تم في جلسات المؤتمر الرسمية:

أن أهم المسائل التي عالجها المؤتمر في جلساته الرسمية هي:

حرية التجارة في حوض نهر الكونغو:

استمر بحث هذه المسألة حوالي أسبوعين أي من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ حتى الأول من ديسمبر من نفس العام. وقد كشفت المناقشات حول هذا الموضوع عن تقارب بين ألمانيا وانجلترا والهيئة الدولية، وكانت هذه المجموعة تهدف إلى التوسع في عملية حرية التجارة ككل في أواسط أفريقيا، ولكن فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ حيث سعت كل منهما إلى تضييق حدود التوسع بقدر الإمكان، وظهرت القطيعة الواضحة بين أعضاء وفود

فرنسا وألمانيا، وقد تعاطف بسمارك مع انجلترا والهيئة الدولية وحقق بذلك انتصاراً ملموساً لمبادئ حرية التجارة(٦٦).

وقد نجح المؤتمر بعد الجلسة الأولى في تحديد الحدود الجغرافية لحوض الكونغو وشكلت لجنة لهذا الغرض، وأمكن رسم هذه الحدود التي تمتد من مناطق سقوط الأمطار على الحوافي الجبلية للأحواض المجاورة لأنهار نيارى (Niari)، واجووى Ogowe، وشكارى (Schari) ونهر النيل في الشمال، وسقوط الأمطار الشرقية على تنجانيقا في الشرق وكذلك مناطق سقوط الأمطار على أحواض الزمبيزى ولوجى (Loge) في الجنوب، وقد أثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها في ضم بحيرة تنجانيقا لاملاكها لكنها لم تنجح في ذلك وأمكن الانتهاء من بحث هذه المسألة مع أوائل ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية(٦٧).

٢ – حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر.

استغرق بحث هذه المسألة شهر ديسمبر بأكمله ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية . ثم عادت لجان المؤتمر تستأنف أعمالها مرة أخرى في السابع من يناير ١٨٨٥ لدراسة المبحث الثالث. ومنذ البداية تعاونت فرنسا مع ألمانيا في وضع مشروع تقدمت به ألمانيا لبقية وفود المؤتمر، وكان المشروع يتعلق بالملاحة في أحواض الأنهار الأفريقية. ورغم هذا فقد حدثت اختلافات بين ألمانيا وفرنسا عند دراسة ومناقشة بنود هذا المشروع وكانت فرنسا هي التي طلبت ادراج موضوع النيجر في جدول أعمال المؤتمر، ووافق بسمارك على ذلك في ذروة صراعه مع انجلترا دون أن يدرك المغزى الذى تسعى إليه فرنسا من وراء ذلك، حيث كانت فرنسا في السنوات السابقة لانعقاد المؤتمر في صراع مع انجلترا حول حوض النيجر وبعض المناطق في ساحل غينيا، وكانت فرنسا ترمي من وراء ادراج هذا الموضوع في المؤتمر أن تضمن نجاحا لمصالحها هناك بتأييد من ألمانيا(٦٨).

هذا وقد كان هناك مشروع ألماني ينص على انشاء نظام مشترك للرقابة الدولية على النهرين قدمه بسمارك بالفعل إلى القوى المشتركة في المؤتمر في أول لقاء بعد ١٥ نوفمبر، ولكن هذا المشروع لم يوزع حتى ٢٥ نوفمبر ولم يناقش حتى الاجتماع الرابع الذى عقد في أول ديسمبر ١٨٨٤ .

وتقدمت بريطانيا بطلب لمعالجة موضوع النيجر مستقلا عن الكونغو، ووافق المؤتمر بالاجماع على الطلب البريطاني، وكان هذا ضربة قاسية لفرنسا التي كانت تأمل مساندة ألمانيا حسب الاتفاق بينهما على تطبيق نفس الوضع السائد في الكونغو، ولكن بسبب جهود بسمارك فقدت فرنسا هذا التأييد الألماني.

فقد حدث تغير من جانب بسمارك نحو فرنسا، وقد ساعد هذا بريطانيا على تحقيق ما تريده، وأولها الاعتراف بوضعها في ذلك الجزء من ساحل الإفريقيا الغربية، واستطاعت أن تتجنب امتداد الهيئة الدولية إلى النيجر، وأعلنت حرية الملاحة لكل الدول على النهرين ولكن مع فارق بين الوضعين حيث كان البريطانيون هم الذين يضمنون هذه الحرية في النيجر والتي أوكلتها بريطانيا إلى شركة النيجر الملكية التي حصلت على البراءة الملكية في عام ١٨٨٦ (٦٩). وأدى هذا إلى نكسة للمصالح الفرنسية في النيجر، وفي نفس الوقت زاد من التوتر الألماني الفرنسي حول الكونغو إلى حد القضاء على الوفاق بين الدولتين بسبب تبني بسمارك قضية الهيئة الدولية للكونغو التي أنشأها الملك ليوبولد، وكان موقف بسمارك هذا سببا في قيام دولة الكونغو الحرة. وجاء اعتراف بريطانيا بالهيئة في أوائل ديسمبر وبعدها اعترفت بها ايطاليا في ١٩ ديسمبر، ثم النمسا والمجر في ٢٤ ديسمبر وجاء اعتراف هولندا يوم ٢٧ ديسمبر، أما أسبانيا فقد جاء اعترافها في السابع من يناير وروسيا في الخامس من فبراير والسويد والنرويج في العاشر من فبراير والدنمارك في الثالث والعشرين من نفس الشهر وهو نفس اليوم الذي اعترفت فيه بلجيكا لتصبح أخر دولة تعترف بالمنظمة(٧٠). نصت المادة(٣٠) من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادىء حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه ومنافذه الواقعة تحت سيادتها، كما تعهدت بريطانيا بالعمل على حماية التجار الأجانب، وجميع المنشآت التجارية في حوض النيجر الواقعة تحت السيادة البريطانية وذلك بشرط التزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك .

كما نصت المادة(٣٣) على حرية الملاحة في النيجر والمياه الاقليمية خلال الحرب حيث تظل نصوص المؤتمر سارية المفعول في زمن الحرب، وعلى هذا تظل الملاحة حرة لكل الدول سواء المحايدة منها او التي في حالة حرب (٧١).

٣ - الاحتلال الفعلي وشروطه :

استغرق بحث هذا الموضوع حوالي ثلاثة اسابيع بدأت في السابع من يناير عام ١٨٨٥ ونصت المادة (٣٤) من نصوص المؤتمر على ان اى قوة تستولى على اى جزء من الارض على سواحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية او التي لم تمتلكها او التي تنوى اعلان حماية عليها - يجب ان تخطر كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع عن ادعاءاتها الخاصة .

اتفاق وظهر واضحا منذ بداية المؤتمر اتفاق الاراء بين انجلترا والمانيا في الوقت الذى انهار فيه التفاهم الودى بين المانيا وفرنسا، وكان هذا المبدأ اخر المسائل التي ناقشها المؤتمر، ولم تكن هناك تكتلات حول هذا المبدأ، وكان

القصد من دراسة هذا الموضوع تحديد الالتزامات السياسية نحو الشعوب الخاضعة للسيطرة الاوربية فى المستقبل وتحديد الاجراءات الواجب اتباعها قبل احتلال مناطق جديدة على سواحل افريقيا. ولقد اضطر بسمارك ان يفصل مسالة حرية الملاحة والتجارة عن قضية الاحتلال الفعلى، وكان مضطرا لقصرها على سواحل افريقيا فقط بالاضافة إلى المناطق التى سوف تستعمر فى المستقبل، وقد عرض بسمارك المشروع الالمانى الفرنسى على المؤتمر والخاص بالاحتلال الفعلى فى السابع من يناير ١٨٨٥ (٧٢) .

عرض المشروع على لجنة انتهت فى اواخر يناير من صياغته واعتمده المؤتمر فى ٣١يناير١٨٨٥ واحتوى على بندين :

البند الاول: يقضى بان اى قوة تحصل على منطقة ما فى المستقبل على سواحل افريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية عليها ان تصحب ذلك باعلان كل القوى الاخرى البند الثانى: فى المؤتمر .

اما البند الثانى : فيقضى بعدم اعلان اى دولة الحماية على منطقة من القارة الافريقية دون ان تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلى للمنطقة على ان تقوم هذه الدول بالعمل على تقدم سكان المنطقة وتقيم بها حكومة عادلة مع نظام قضائى عادل، واحترام حقوق المواطنيين واحترام حقوق التجارة والنقل والمواصلات (٧٣) .

وبعد مناقشات بين الوفود حول مسألة الاحتلال الفعلى تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلى على ان تكون فى فصل مستقل من الميثاق النهائى، وكانت المسودة النهائية قد تضمنت بالفعل ضرورة اعلان الدول الاخرى عند احتلال اى منطقة من افريقيا . وان يتبع هذا الاحتلال بقوة فاعلية تضمن نظام للحكم بها، وهكذا تم فى برلين ودون ممثلين لاى دولة افريقيا وضع الأسس التى تم على اساسها تقسيم افريقيا إلى وحدات صارت فيما بعد أساس الدول الحديثة، وهى الأسس التى وضعها التجار الأوربيون ورجال البعثات التبشيرية بعد الغاء تجارة الرقيق وصارت هذه الأسس حدود الدول المستقلة الجديدة فى افريقيا (٧٤) .

٤ - أما المسائل الانسانية مثل مقاومة تجارة الرقيق فقد ناقشها المؤتمر فى عبارات موجزة وغامضة وبالتالى فأنها لم تشكل الا جزءا بسيطا من أعمال المؤتمر.

ولقد جاء فى المادة التاسعة من نصوص المؤتمر ما يفيد حيث أن تجارة الرقيق محرمة طبقا لمبادئ القانون الدولى، ولذا فأنه لابد من العمل على منع الاتجار فى الرقيق سواء برا أو بحرا، وعلى القوى التى تمارس سيادتها أو نفوذها على بعض المناطق فى حوض الكونغو أن تعلن تحريم

تجارة الرقيق هناك، وعلى كل القوى أن تجد كل الامكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبته كل من يمارس العمل بها(٧٥).

وإذا كان المؤتمر قد عالج مثل هذه الموضوعات بشكل موسع وكرس أعضاء الوفود جهدهم لمناقشة هذه القضايا فان مباحثات جانبية كانت تسير جانبا إلى جنب مع الاجتماعات المؤتمر ونجحت هذه الاجتماعات الجانبية أن تحل بعض المشاكل التي واجهت المؤتمر منذ انعقاده.

ثانيا: الاتفاقات الجانبية بين دول المؤتمر:

من المعروف أن فرنسا قد وافقت من حيث المبدأ على التعاون مع ألمانيا لعقد مؤتمر برلين على شرط استبعاد كل المسائل الأقليمية من برنامج المؤتمر لأنها كانت ترى أن التفاوض المباشر مع منافسيها دون تدخل من قوى خارجية أفضل لها، واستجاب بسمارك لذلك على أساس أن هذا هو الشرط اللازم لأجل تعاونها معه.

ومنذ افتتاح المؤتمر كان بسمارك يأمل أن تحل كل المسائل الجانبية قبل انتهاء المؤتمر. وقد بدأت المفاوضات لتسوية المسائل الأقليمية في الكونغو، ورغم أن هذه المفاوضات الأقليمية قد تمت خارج الجلسات الرسمية للمؤتمر الا أنها تشكل جزءا هاما من انجازات المؤتمر، وكان لموقف كلا من انجلترا وألمانيا بصفة خاصة تأثير كبير على تلك المفاوضات بسبب تأييدهما لموقف الهيئة الدولية في الكونغو ضد رغبات فرنسا، وقد تعقدت المفاوضات بسبب عدم رغبة كل من ألمانيا وانجلترا في الضغط على فرنسا وذلك لأن بسمارك كان حريصا على عدم القضاء على الوفاق الألماني الفرنسي، كما أن انجلترا لم تحاول الضغط على فرنسا خوفا من سوء العلاقات بين الدولتين .

ولقد مرت المفاوضات التي تمت بين فرنسا والبرتغال والهيئة الدولية في ثلاث مراحل :

١ – بدأت المرحلة الأولى تحت إشراف بسمارك في بداية ديسمبر ١٨٨٤ وتوقفت في نهاية الشهر بسبب الاتصالات الألمانية والانجليزية مع فرنسا لمعرفة رأيها في الموضوع .

٢ – انتقلت المفاوضات إلى باريس في بداية يناير ١٨٨٥ حيث توصلت فرنسا والهيئة الدولية إلى اتفاق في الخامس من فبراير إلا أنهما فشلا في التفاهم مع البرتغال بخصوص ما اتفقا عليه.

٣ – انتقلت المفاوضات مرة أخرى إلى برلين في منتصف فبراير حيث اقتنعت البرتغال في النهاية بمساعدة انجلترا وألمانيا بتوقيع معاهدة مع الهيئة الدولية في ١٤ فبراير ١٨٨٥ (٧٧) .

وكان ليوبولد قد وافق على توقيع معاهدة مع فرنسا بشرط قيام فرنسا بالوساطة بينه وبين البرتغال لكي تقنعها بالاعتراف بإدعاءات الهيئة على الشاطئ الأيمن والأيسر للكونغو حتى نقطة تقع في المياه العميقة التي يمكن

(٧٦) سيقتصر الحديث في هذه الاتفاقيات الجانبية على المشاكل التي حلت خارج جلسات المؤتمر الرسمية باتفاق تم بين دولتين أو أكثر ممن يهمهم الأمر .

(٧٧) استخدامها كنهاية لخط السكك الحديدية حول شلالات النهر، وقد وعد فيرى (Ferry) رئيس وزراء فرنسا القيام بذلك (٧٨).

ولكن فيرى كان يتآمر مع البرتغال من وراء ليوبولد حيث أعطاهم وعدا بالمساعدة أثناء تفاوضهم مع الهيئة الدولية، ونتيجة لذلك توقفت المفاوضات بين فرنسا والهيئة الدولية(٧٩).

وكانت البرتغال ترغب في وساطة فرنسا بينها وبين الهيئة الدولية، وأرسلت حكومة البرتغال مبعوثا يدعى سنهور كارلوس (Senhor Carlos) ومعه تعليمات كمحاولة لكسب ثقة فيرى وأن يؤكد له الحاجة إلى التعاون الفرنسي البرتغالي في التفاوض مع الهيئة. وفي نفس الوقت الذي وصل فيه المبعوث البرتغالي أي في يوم ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ – وصل ممثلو ليوبولد وتقابلوا مع فيرى وبدأت المفاوضات بين الأطراف الثلاثة ولكنها تعقدت واضطر فيرى في النهاية إلى انهاء المباحثات، وأفاد أنه سيكتب إلى برلين معلنا أنه وجد استحالة التفاهم مع الهيئة الدولية وكتب فعلا إلى بسمارك بذلك.

وبعد أسبوع استأنف فيرى المفاوضات من جديد وكان كل طرف على استعداد لتقديم تنازلات، فأعلنت الهيئة الدولية عن استعدادها لاعطاء البرتغال الشاطئ الشمالي للكونغو حتى خط ١٣ شرقا على أن تحتفظ لنفسها بكل الشاطئ الأيمن. وكذلك المناطق شمال هذا الشاطئ حتى الحدود الفرنسية(٨٠).

وأعلن

فيرى عن استعداده لعرض هذه المقترحات على البرتغال، وبالفعل عرضها وكان رد البرتغال أنهم على استعداد للتخلي عن الشاطئ الأيمن للكونغو ولكنهم طالبوا بالشاطئ الشمالي حتى نوكي (Nokki) كما طالبوا بمنطقة داخلية عبارة عن شريط يقع شمال نهر الكونغو، ولكن الهيئة الدولية رفضت هذه المطالب البرتغالية، وهكذا دخلت المفاوضات في طريق مسدود وعادت المشكلة برمتها إلى المؤتمر(٨١).ولم يكن بسمارك على استعداد للتدخل بين فرنسا والهيئة الدولية، وهكذا تعقدت المشكلة، لكن بعد مفاوضات مطولة بين الوفود الفرنسية والانجليزية والبلجيكية في برلين تقرر أن تستمر الهيئة في اتصالها مع فرنسا طالما أن فرنسا قد وعدت بمساعدتها فيما بعد مفاوضاتها مع البرتغال، وبدأت المفاوضات من جديد في برلين، وفي الخامس من فبراير

تم توقيع معاهدة باريس بين فرنسا والهيئة الدولية على أساس ما وصلوا من تفاهم(٨٢).

وطبقا لهذه المعاهدة حصلت فرنسا على كل المنطقة الغنية لنهر نيـ كويلو (Niari Kwilu) وحددت الحدود الجنوبية على امتداد مصب نهر شيلو ز (Chilongo)، كما حصلت فرنسا على الشاطئ الأيمن من مانجانج (Manjang) في ذلك حوض ليكون (Likone)، بينما حصلت الهيئة الدولية على المنا جنوب خط شيلونجو وكل الشاطئ الأيمن من الكونغو حتى مانيا (Manyanga)، ولم تشر المعاهدة اطلاقا إلى الوعد الفرنسي بالوساطة . البرتغال، ولكن أرفق بالمعاهدة خطاب خاص من الحكومة الفرنسية يؤكد الوعد(٨٣).

وهكذا انتهت المفاوضات مع الهيئة وفرنسا وبقى أمام هذه الهيئة الدو مشكلة كبرى تتمثل في الوصول الى اتفاق مع البرتغال، وكان انتة المفاوضات إلى برلين اعترافا بفشل فيرى(Ferry) في الوساطة بين البرتـ والهيئة الدولية، ومن ثم انعزلت البرتغال بعد تخلى فرنسا عنها وبدأ بسمـ يمارس ضغطه على البرتغال. وبمجرد انتقال المباحثات إلى برلين اـ ليوبولد عن استعداده لمنح البرتغال المنطقة الداخلية في كابينا(Cabina) وكـ الشاطيء الشمالي للكونغو حتى نوكي(Nokki) ، وقد قدمت التنازلات في الـ من فبراير ونقلها كورسيل إلى السفير البرتغالي في برلين (٨٤).

ورغم اعلان البرتغال قبولها من حيث المبدأ الا أنها اعـ يت عن ضـر صياغتها بشكل واضح مع تأكيد مساندة كل من فرنسا والمانيا وبريطانيا لو وفى السابع من فبراير ١٨٨٥ ارسلت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا مذ الى الحكومة البرتغالية توصى فيها بترتيب اتفاق مع الهيئة الدولية للكو تحصل بمقتضاه البرتغال على الشاطيء الشمالى للكونغو والخط المـ حتى شيلونجو (Chilongo) . وفى العاشر من فبراير جاء رد البرتغال متضـ رفض هذه المقترحات ورغبة الحكومة البرتغالية فى الحصول على منـ كابينا وميناء بانانا(Banana) فى مصب نهر الكونغو والشاطيء الشمالى للـ حتى فيفى(Vivi) بدلا من نوكى (Nokki) (٨٥) .

وقد انزعج بسمارك لهذا الموقف البرتغالى الجديد وكان رد الفعل بين الـ هو انذار ثلاثى من المانيا وانجلترا وفرنسا، وفى ١٣ فبراير اعلنوا فيه ر المطالب البرتغالية فى بانانا والشاطيء الشمالى حتى فيفى (Vivi) ، كما اعلـ أنه فى حالة اصرارها على مطالبها فسوف تسحب كافة الامتيازات ا وعدت بمنحها لها فى الكونغو (٨٦) .

وفى ١٥ فبراير اعلنت البرتغال موافقتها على المطالب التى قدمتها الـ الدولية وتم توقيع معاهدة فى برلين فى نفس اليوم الذى وافقت فيه(١٥فبرا وبفضل هذه المعاهدات حصلت الهيئة الدولية على كل الشاطيء الايمن لـ

الكونغو حتى مانيانا (Manyana) وهي منطقة تمتد شمال النهر بما في ذلك شريط من الساحل طوله ٢٢ميلا فوق المصب مما أعطاها السيطرة على رافده حيث تضمنت المنطقة ميناءبانانا، وأخيرا المنطقة جنوب الكونغو الممتدة شرقا لمسافة بعيدة على خط عرض نوكي (Nokki) .

أما فرنسا فقد عزلت تماما حسب اتفاقية الخامس عشر من فبراير عن المصب لكنها حصلت على الوادى الخصب في نيارى كويلو(Niarikwilu) و حصلت ايضا على الشاطىء الايمن من مانيانجا (Manyanga) ورغم عدم حصولها على مناطق على المحيط فانه كان بامكانها أن تستخدم مجراه العلوى بسهولة من الجابون(٨٧) .

أما البرتغال فقد حصلت على كل المناطق فى الكونغو حتى الشاطىء الشمالى للنهر وكذلك النهر نفسه حتى نوكي(Nokki) ، وكان حصولها على نوكي نفسها قد اعطاها فرصة للاتصال بمناطقها الواسعة في انجولا.

وبفضل هذه المعاهدات مع الهيئة الدولية تم اعتراف المؤتمر بها، وفى الاجتماع التاسع الذى عقد فى ٢٣ من فبراير اعلن الكولونيل ستورش(Staurch) أنه قد تم الاعتراف من جانب الوفود بالهيئة باستثناء تركيا (٨٨) .

وفى الاجتماع النهائى للمؤتمر والذى عقد فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ برئاسة بسمارك أعلن انضمام الهيئة إلى القوى الموقعة على ميثاق المؤتمر النهائى وتحولت الهيئة إلى قوة رسمية ذات سيادة واشار إليها فى حديثه باسم "دولة الكونغو الحرة"(٨٩).

تقييم المؤتمر وآثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا فى الحقيقة أن مؤتمر سواء فى مناقشاته أو النتائج التى توصل اليها يعطى صورة حية للصراعات المختلفة بين القوى الأوربية الكبرى فى ذلك الوقت وخاصة المانيا وفرنسا وانجلترا، أما بقية الدول التى اشتركت فى المؤتمر فقد كانت تسير فى فلك واحدة من هذه القوى أو بايعاز منها (٩٠).

ومن الأمور المدهشة أن هدف المؤتمر كان دراسة احتلال سواحل أفريقيا فقط ورغم هذا فان الميثاق النهائى للمؤتمر الذى شمل كل المناقشات التى دارت فى المؤتمر صار أساسا لاحتلال أى جزء من أفريقيا حيث وضع المؤتمر أسس احتلال أية قوة لأى جزء من القارة بشرط ان يصحب ذلك احتلال فعلى لهذا الجزء(٩١) .

ونجح المؤتمر فى تحقيق هدفين رئيسيين :

أولا ـ قيام دولة حرة كبرى فى قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب وبعيدة عن المناقشات الدولية .

ثانيا ـ وضع المؤتمر اسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية فى القارة، وقد أيد المؤتمر فى قراراته مبادىء الحرية والمنافسة الشريفة على

عكس النظم الاستعمارية البالية، كما اتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الاستواء بطريقة لاتسبب الخلافات الطاحنة بين الدول الاوربية المستعمرة كتلك التى صاحبت استعمار الامريكتين فقد تم تقسيم القارة بشكل سليم .
وهذا المرسوم الذى وقعته كل القوى المهتمة بأفريقيا والتى كان يحددها الأمل فى رسم خريطة افريقيا فى المستقبل دون صراعات دموية بين الدول الكبرى، فقد نص المؤتمر على حرية التجارة بأوسع معانيها فى حوض الكونغو وعلى حرية الملاحة فى الأنهار الأخرى، ونص على حماية المواطنيين ومصالحهم والقضاء على تجارة الرقيق. كما وضح المؤتمر للقوى الأوربية التى ترغب فى ضم مناطق جديدة فى المستقبل ان تعلن ذلك للقوى الأخرى وأن يكون هذا الأحتلال فعليا. وقد طبقت اسس الأحتلال الفعلى على سواحل غرب أفريقيا وهى التى كانت قد سيطرت عليها القوى الأوربية بالفعل، أو تم الاستيلاء عليها فى السنوات القليلة التى تلت انعقاد المؤتمر .
لكن اذا كان المؤتمر قد نظم عملية الحصول على اجزاء من القارة الأفريقية بطريقة قانونية الا ان هذا الاجراء القانونى تتضاءل قيمته اذا مانظرنا اليه فى ضوء ماطرأ بعد ذلك من أحداث وما تلاه من تطوارت بينهم .
واذا كانت المانيا قد تحالفت مع فرنسا من أجل عقد هذا المؤتمر وانجاحه فان الاحداث التى دارت فى جلسات المؤتمر اثبتت فشل هذا التحالف وعدم امكان استمراره، هذا فى الوقت الذى حدث فيه تقارب بين المانيا وانجلترا التى استفادت من المؤتمر فى ابعاد فرنسا عن النيجر الاسفل وعن حوض الكونغو وهو نجاح كبير للدبلوماسية البريطانية (٩٢) .
وترى سابيل كرو (Sabyl Crowe) أستاذة القانون الدولى أن المؤتمر حاول أن ينظم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أسس قانونية محدودة – لكن الذى حدث هو دفع عجلة التكالب الاستعمارى على القارة الأفريقية بالاضافة الى أن هدف
المؤتمر كان كما قيل تحقيق حرية الملاحة والتجارة فى أحواض النيجر والكونغو – لكنه فى الحقيقة أسفر فى النهاية عن احتكار الدول الكبرى للتجارة فى المناطق التى خضعت لنفوذها فى هذه الجهات (٩٣).
وهكذا نجد أن مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/ ١٨٨٥ قد أعطى اعترافا دوليا لموقف كان موجودا بالفعل، فقد حاول المؤتمر وضع اطار معين ينظم العلاقات الدولية فيما يتعلق بأفريقيا، وبعد المؤتمر بدأ التكالب على القارة بالفعل وبشكل عنيف وسريع فأخذت كل القوى تقدم ادعاءاتها على مختلف مناطق القارة.
فقد بدأت فرنسا مثلا تقدمها نحو السودان شرقا وأمكن ربط مناطق نفوذها فى السنغال بمناطقها فى حوض النيجر، وعلى الطرف الآخر من النهر وقع

السير جورج جولدى (GeorgeGoldie) معاهدات مع الحكام فى دلتا النيجر وامتدت شمالا لدولة سوكوتو وامارة جواندو. وأما ألمانيا فقد أعلنت سيطرتها علي الكاميرون وتوجو كما وقعت فرنسا معاهدات مع حكام دلتا النيجر فى ساحل داهومي (٩٤).

وليس حقيقيا أن المؤتمر قد قسم القارة الأفريقية، ذلك لأن المسائل الاقليمية قد استبعدت من جدول أعمال المؤتمر. واما القضايا الأقليمية التى تهم الدول الكبرى فقد تم دراستها والاتفاق بشأنها فى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التى امتدت لعدة سنوات بعد المؤتمر، كما أن المسائل الهامة التى تتعلق بحدود حوض الكونغو قد ناقشتها الوفود فى برلين خارج جلسات المؤتمر .

ولكى تكتمل أمامنا صورة الآثار التى ترتبت على هذا المؤتمر بعد أن وضع اطار التقسيم والتكالب في المستقبل يتطلب الأمر دراسة الوضع فى القارة الأفريقية وخاصة فى الجزء الغربي منها ومدى ما أحدثه هذا التكالب بعد المؤتمر من تغييرات جذرية فى الخريطة السياسية لغرب أفريقيا .

- موقف القوى الأوربية بعد المؤتمر

أحدث مؤتمر برلين تغييرا فى سياسة الدول الأوربية، فبعد عام ١٨٨٥ تمت دراسة اسس التوسع فى كل من لندن وباريس على مبادىء جديدة من أجل الالتزام بشروط وقرارات المؤتمر والاستفادة منها. ففى يونية ١٨٨٥ كونت بريطانيا من المناطق بين لاجوس والكاميرون مع شواطىء النيجر حتى أوكوجا(lokoja) وايبى (Ibi) محمية سميت باسم محمية ساحل النيجر(٩٥).

وفى٥ يونية ١٨٨٥ كانت المانيا قد وقعت اتفاقية مع توجو وضعت بمقتضاها مناطق ملك توجو الواقعة على الساحل الغربى لافريقيا حتى لومى (Lome) تحت الحماية الألمانية، وبعد ذلك قامت المانيا فى نفس العام بتثبيت اقدامها فى هذه المنطقة وتوطيد نفوذها فيها (٩٦) .

وقد قامت الشركات البريطانية بادارة المناطق فى اعالى النيجر على اسس ان هذه وسيلة لاتكلف الحكومات مسئوليات أو نفقات ضخمة، وحتى تبعد الحكومة عن أى التزامات وحتى تحافظ على حرية الملاحة التى اقرها مؤتمر برلين(٩٧) .

ويعد حصول شركة النيجر الملكية (Royal Niger Gompany) على البراءة الملكية فى عام ١٨٨٦ مارست كل الحقوق باسم التاج كما سمح لها بجباية الضرائب من أجل تغطية مصاريفها الادارية، وبالفعل شكلت اطارا حكوميا تمكنت عن طريقه منع ألمانيا وفرنسا من أى تدخل فى النيجر الأسفل (٩٨).

وعندما تولى سالسبورى (Salisbury) الوزارة البريطانية فى عام ١٨٨٥ كان أول عمل قام به فتح المجال نحو التوسع شمالا من مستعمرة الكاب باعلان الحماية البريطانية علي بتشو انالاند وهى منطقة صحراوية كبيرة تقع بين

أفريقيا الجنوبية الغربيـة الألمانيـة وجمهوريـة البوير المستقلة فـى الترنسـفال المعروفة آنذاك (بجمهورية جنوب أفريقيا)(٩٩).

وازدادت أهمية هذا العمل باكتشاف مناجم الذهب الضخمة فى عام ١٨٨٦ فى ويتوتر سترند (Witwater Strand) في الترنسفال، وكـانت بتشـواناالاند بمثابـة قنـاة السويس نحو الشمال والتـى عن طريقها تم انتقـال جماعـة مـن المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية (١٠٠).

وكان العمل الثاني الذى أنجزه سالسبورى فى هذا هو انقاذ مـا بقى لبريطـانيـا من مناطق النفوذ فى شرق أفريقيا بعد أن تفاوض مع ألمانيا فـى عـام ١٨٨٦ على
تقسيم مناطق النفوذ إلى قسمين متتبعا الحدود بين كينيـا وتنزانيـا. وفـى عـام ١٨٩٠ تنازل سالسبورى عن جزيرة هيلوجولاند في بحر الشمال لألمانيا، وتم توقيع سلسلة من المعاهدات لتسوية الحدود اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا فى زنجبار وكينيـا وأوغندا وروديسـيا الشـمالية وبتشـوانالاند وشـرق أفريقيا(١٠١).

وفى أبريل ١٨٨٧ عقدت بريطانيا معاهدة مع حكومة الكونغو نصت علـى أن يكون نهر أوبانجى (Ubanghi) فرع الكونغو الغربـى هـو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسـية والتي في جنوبة تابعة لدولة الكونغو (١٠٢).

وفى عام ١٨٩٠ وقع سالسبورى معاهدة مع فرنسا بخصـوص الحد الغربـى لنيجريا فى مقـابل اعتراف بريطانيـا بالحمية الفرنسية فـى مدغشـقر، وفـى عام١٨٩١ وقعت بريطانيا اتفاقية مع البرتغال بخصـوص نياسـلانلا(مـلاوى الآن)وروديسيا الشمالية والجنوبية، وهكذا رسمت الخطـوط العريضـة لسياسـة سالسبورى الافريقية قبل سقوطه فى عام ١٨٩٢ .

وتضمنت هذه السياسة استمرار احتلال مصر كمـا حددت ممتلكـات بريطانيـا فى غرب أفريقيا اقل مما كانت عليه قبل بدء عمليات التقسيم، ولكنـه حينئـذ التوسع تجاه الشمال من افريقيا، وكان سالسبورى يرى ان التوسـع البريطـانى فى المناطق المدراية يجب ان يقوم علـى المشروعات التجاريـة دون الدخـول فى مناوشات حربية مع القوى الأخرى (١٠٣) .

وتعتبر الفترة من ١٨٩١ حتى قيام الحرب العالمية الاولى سنوات الحرب فـى افريقيا حيث كانت الحملات الحربية هنا وهناك، وشهدت هذه الفترة استرداد السودان، والحرب بين ايطاليا والحبشة، وحروب جنوب افريقيا والحروب بين بدأت معركة أم درمان ودخل كتشر الخرطوم وأكمل استرداد السودان الذى وضع تحت الحكم الثنـائى المصرى الانجليزى، وجاءت حادثة فاشودة فـى الفترة التى ظهر فيها البريطانيون فى الخرطوم عندما تقدم الجـنرال مارشان(Marchan) بقـوة مـن الكونغـو الفرنسـى نحو تلك المدينـة علـى النيل الابيض

وحدث احتكاك بين الدولتين انجلترا وفرنسا انتهى بتوقيع معاهدة بينهما فى مارس ١٨٨٩ تم بمقتضاها استبعاد الفرنسيين تماما من حوض النيل وصار خط الحدود بين
واداى فى الغرب ودارفور فى الشرق حيث صارت دارفور تحت السيطرة البريطانية ، أما وادى فصارت تحت السيطرة الفرنسية، هذا وقد استبعدت ألمانيا أيضا من حوض النيل بموجب الاتفاقية الألمانية الانجليزية فى عام ١٨٩٣(١٠٤).

أما فرنسا فقد بدأت بعد مؤتمر برلين تدعم نفوذها على ساحل أفريقيا الغربى، وفى عام ١٨٩٣ تأسست رسميا مستعمرات ساحل العاج وغينيا الفرنسية، وفى نفس العام دخلت القوات الفرنسية داهومى وعزلت ملكها بيهانزن (Behanzin) آخر ملوكها المستقلين، وصارت داهومى منذ عام ١٩٠٠ مستعمرة فرنسية. وقد حدث أهم توسع فرنسى فى غرب أفريقيا فى حوض السنغال حيث التقوا بامبراطورية أحمدو وشيخو بن الحاج عمر واستمرت الاشتباكات بين القائد الفرنسى جالينى (Gallieni) وقوات الشيخ أحمد وحتى انهارت امبراطورية التوكولور بعد القضاء على قواتها العسكرية ودخل الفرنسيون وادى النيجر الأعلى واستولوا على (باماكو) عام ١٨٨٣ كما التقت مجموعة من الفرنسيين بساموري أحد قواد المسلمين من الماندنجو الذى نجح فى عام ١٨٧٠ بعد سلسلة من الغزوات أن يوحد قبائل الماندنجو فى المنطقة الشاسعة ما بين حوض نهر الفولتا العليا والنيجر، وصار خصما عنيدا للفرنسيين، ورغم احتلالهم لمعظم مناطقة فى عام ١٨٩١ الا أنه لم يهزم الا فى عام ١٨٩٨(١٠٥).

وفى عام ١٨٩٤ استولى الفرنسيون على تمبكت واستولوا على ساى (Say) ولكنهم وجدوا مقاومة من جانب البريطانيين فى هذه المنطقة فبمجرد أن سيطر الفرنسيون على أعالى ووسط النيجر وبدأوا يكرسون اهتمامهم لاحتلال المناطقين وادى النيجر النيجر وممتلكاتهم على الساحل الغربى لافريقيا كان لابد من التصادم مع القوات البريطانية فى هذه المناطق(١٠٦).

وكان تشامبرلين الذى تولى وزارة المستعمرات فى عام ١٨٩٥ قد أدرك أن شركة النيجر الملكية عاجزة عن مجاراة المناخة الفرنسية فى هذه المنطقة التى كانت قد امتدت الى برجو (Borgu) ولبتاكو (Lipteko) سوكوتو وعندما احتل الفرنسيون برجوعين تشامبرلين الكابتن فردريك لوجارد (F. Lugard) فى عام ١٨٩٧ ليتولى الاشراف على قوة حدود غرب أفريقيا (West Africa Frontier Forces) التى استطاعت السيطرة على هذه المنطقة وضمتها الى التاج البريطانى بعد أن وقعت معاهدة مع فرنسا فى ١٤ يونية ١٨٩٨ قبل الفرنسيون بمقتضاها ادعاءات بريطانيا فى دولة سوكوتو. وبعد عامين تولت

أفريقيا الجنوبية الغربيـة الألمانيـة وجمهوريـة البويـر المستقلة فـى الترنسـفال المعروفة آنذاك (بجمهورية جنوب أفريقيا)(٩٩).
وازدادت أهمية هذا العمل باكتشاف مناجم الذهب الضخمة في عام ١٨٨٦ في ويتوتر سترند (Witwater Strand) في الترنسفال، وكـانت بتشـوانالاند بمثابـة قنـاة السويس نحو الشمال والتـي عـن طريقهـا تـم انتقـال جماعـة مـن المسـتوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية (١٠٠).
وكان العمل الثاني الذي أنجزه سالسبوري في هذا هو انقاذ مـا بقـي لبريطـانيـا من مناطق النفوذ في شرق أفريقيا بعد أن تفاوض مع ألمانيا فـي عـام ١٨٨٦ على
تقسيم مناطق النفوذ إلى قسمين متتبعا الحدود بين كينيا وتنزانيـا. وفـي عـام ١٨٩٠ تنازل سالسبوري عن جزيرة هيلوجولاند في بحر الشمال لألمانيا، وتم توقيع سلسلة من المعاهدات لتسوية الحدود اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا في زنجبار وكينيـا وأوغنـدا وروديسـيا الشـمالية وبتشـوانالاند وشـرق أفريقيا(١٠١).
وفي أبريل ١٨٨٧ عقدت بريطانيا معاهدة مع حكومة الكونغو نصت علـى أن يكون نهر أوبانجي (Ubanghi) فـرع الكونغـو الغربـي هـو الحد الفـاصل بيـن الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسـية والتي في جنوبه تابعة لدولة الكونغو (١٠٢).
وفي عام ١٨٩٠ وقع سالسبوري معاهدة مع فرنسا بخصـوص الحـد الغربـي لنيجريا في مقـابل اعتـراف بريطانيـا بالمحميـة الفرنسـية فـي مدغشـقر، وفـي عام١٨٩١ وقعت بريطانيا اتفاقية مـع البرتغـال بخصـوص نياسـالاند(مـلاوي الآن)وروديسيا الشمالية والجنوبية، وهكذا رسمت الخطـوط العريضـة لسياسـة سالسبوري الافريقية قبل سقوطه في عام ١٨٩٢ .
وتضمنت هذه السياسة استمرار احتلال مصر كمـا حددت ممتلكـات بريطـانيـا في غرب أفريقيا اقل مما كانت عليه قبل بدء عمليـات التقسيم، ولكنـه حينئـذ التوسع تجاه الشمال من افريقيا، وكان سالسبوري يرى ان التوسـع البريطـانـي في المناطق المدارية يجب ان يقوم علـى المشـروعات التجاريـة دون الدخـول في مناوشات حربية مع القوى الأخرى (١٠٣) .
وتعتبر الفترة من ١٨٩١ حتى قيام الحرب العالمية الاولى سنوات الحرب فـي افريقيا حيث كانت الحملات الحربية هنا وهناك، وشهدت هذه الفتـرة اسـترداد السودان، والحرب بين ايطاليا والحبشة، وحروب جنوب افريقيا والحـروب بين بدأت معركة أم درمان ودخل كتشنر الخرطوم وأكمل استرداد السـودان الـذي وضـع تحت الحكم الثنـائي المصـري الانجليـزي، وجـاءت حادثـة فاشـودة فـي الفترة التي ظهر فيها البريطانيون في الخرطوم عندما تقدم الجـنرال مارشـان Marchant بقـوة مـن الكونغـو الفرنسـي نحـو تلـك المدينـة علـى النيـل الابيـض

وخلاصة القول أن مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ جاء تتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوربية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الأوربي على تلك القارة وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوربية في تكالبها على السيطرة على قارة برمتها مثل قارة أفريقيا. وتكشف لنا النظرة الشموليه لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالى ١٠٪ من مساحة أفريقيا كان في ذلك الوقت واقعا تحت السيطرة الأوربية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استحواذ فرنسا على الجزائر وبريطانيا لحوالى مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب أفريقيا – ولكن بعد المؤتمر وفى أقل من عشرين عاما تلت هذا المؤتمر استولى الأوربيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش وطرابلس، وقد تمت معظم هذه الأعمال من التقسيم خلال وبعد مؤتمر برلين الذى أسفر في النهاية عن تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة أفريقيا بعد أن تظم عمليات السيطرة والاحتلال. فاحتلت بلجيكا الكونغو وكانت بريطانيا قد احتلت مصر عام ١٨٨٢ وأعلنت حمايتها على الصومال فى عام ١٨٨٤ وهى مناطق كانت تابعة لمصر، وضمت بتشوانالاند وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأفريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت فى غينياوسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على أوغندا فى عام ١٨٩٤وبسطت نفوذها على السودان باسم مصر بعد ذلك بفترة قصيرة.

أما فرنسا فكانت تحتل تونس عام ١٨٨١ ثم توسعت في السنغال، أما ألمانيا فأنها كونت مستعمراتها فى جنوب غرب أفريقيا والكاميرون وتوجولاند وأفريقيا الشرقية الألمانية، وتوسعت البرتغال فى غينيا البرتغالية وفى أنجولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية، واحتلت ايطاليا ليبيا عام ١٩١٢، وسقطت مراكش (المغرب) تحت السيطرة الأجنبية حيث احتل الاسبان جزءا من شمالها واستولى الفرنسيون على المنطقة الجنوبية، وخضعت طنجة لنظام دولى، واستمر الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى وانهزمت ألمانيا واقتسمت الدول الأوربية مستعمراتها فى أفريقيا حيث حصلت بريطانيا على مستعمرة أفريقيا الشرقية (تنجانيقا) وعلى جزء من الكاميرون أضيف إلى نيجيريا وعلى جزء من توجولاند أضيف إلى ساحل الذهب.

وقد حصلت فرنسا على الجزء الباقى من توجولاند وضمته إلى داهومى وعلى الجزء الأكبر من الكاميرون وضمته إلى أفريقيا الأستوائية الفرنسية، كما أن بلجيكا والبرتغال حصلت كل منهما على جزء من مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية وحصل اتحاد جنوب أفريقيا على مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية.

وتنتهى بذلك قصة الصراع الأوربى على أفريقيا وتخرج ألمانيا زعيمة عملية التقسيم والتكالب من كل هذه الغنيمة صفر اليدين، وتظل بصمات مؤتمر

برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وأثاره السياسية تنعكس على القارة الأفريقية حتي بعد استقلالها.

مصادر الفصل ومراجعه

أولا: وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية:

١ – F. O. 84/ –F. O. 84/ 1809 (G. 4023) No. 8. F. O. to Cohen, February, 29, 1884

F. O. 84/ 1813 (G 420No). –1813 (G. 4205) No. G. Plessen to Granville, Oct. 8, 1884.

F. O. 84/ 1821 Malet to Granville, Feb., 5, 1884, 11, Granville to Plessen, Oct. 8, 1884 Tel . 26

٥ – F O. 84/ 1821 Malet to Granville, Feb., 14, 1885, Africa, 101.

٦ – F O. 841/ 1810 Petre to Granville, April, 13, 1884, Africa, 27. (enclosure list of factories established on Banks of Congo, Fevruary 1883)

٧ – F O. 146/ Gorrespondence Resecting Affairs in the Oil River District on the West Coast of Africa and the Question of the British Protectorate. Confidential Print No.

ثانيا : وثائق منشورة باللغة الانجليزية :

Hertslet-,M . Map of Africa By Treaty ,3 Vols London 1906

Saisbury Special Paper

–٢

ثالثا: رسائل علمية:

١ – ابراهيم، عبد الله عبد الرازق: دولة سوكوتو منذ عام ١٨١٧ حتـي عـام ١٩٠٣ رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقيـة، القاهرة ١٩٨٠.

٢ – لاشين، فوزى علـى: الاستعمار الألمـانى لجنـوب غـرب أفريقيا رسـالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٨.

٣ – رشوان، نصـر. دولـة سـامورى فـي غـرب أفريقيـا ١٨٧٢ - ١٨٩٨، رسالة دكتوراة غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٧٨

٤ - فلتاووس، بطرس فخرى: شركة النيجر الملكية، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٧٩.

رابعاً: المراجع العربية:

١ _ الجمل، شوقى عطا الله: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠ الطبعة الثانية.
٢ - خلف الله، عبد الغنى عبد الله: مستقبل أفريقيا السياسي، القاهرة ١٩٦١.
٣ - رياض، زاهر: استعمار أفريقيا. القاهرة ١٩٦٥.
٤ - صفوت، محمد مصطفى: مؤتمر برلين ١٩٧٨. القاهرة ١٩٥٧.
٥ - عبده، على ابراهيم: مصر وأفريقيا فى العصر الحديث القاهرة ١٩٦٢.
٦ - عودة، عبد الملك: السياسة والحكم فى أفريقيا. القاهرة ١٩٥٩.
٧ - فيشر، هيربرت: تاريخ أوربا فى العصر الحديث ١٨٧٩ - ١٩٥٠ تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة ١٩٧٦.

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية:

1 - Banning, Emile: Le Partage Politique de l'Afrique, Brussels, 1888 . .
2 - Betts, F. Raymond: The Scramble for Africa London 1966.
3 - Burns, Alan: History of Nigeria, London. 1972.
4 - Crowder, Michael: West Africa Under Golonial Rule, London 1971.
5 - Crowe, S. Eric: The Berlin West African Conference 1884 - 1885, London 1941 .
6 - Flint, J. D.: Sir George Goldie and the Making of Nigerig, London. 1960
7 - Gann, L. H. : Colonuilism in Africa 1870 - 1960. Vol. I. Combridge 1969.
8 - Groves, G. P. : The Planting of Christianity in Africa Vol. II, London 1954 .
9 - Hargreaves, John: Prelude to the Partition of West Africa, London 1963 .
10 - Johnston, Harry: A History of The Golonization of Africa, London 1913.
11 - Keith, A. B. : The Belgian Gongo and Berlin Act, Oxford, 1919 .
12 - Oliver Ronals and Antony Atmore: Africa Since 1800, London 1967 .
13 - Perham, Margery: Lugard, The Years of Adventure, London 1956 .
14 - Robinson Ronals and John Gallaghar and Alice Denny: Africa and the Victorians, London 1961 .
15 - Thomson. R. S. : Fondation de l'Etat Independant du Congo, Brussels, 1933 .
16 - Tull, C. K. and P. Bulwer: Britain and the World in the 20 th Century, London 1971

17 - Walker, Erick: The Cambridge History of the British Empire Vol. III
18 - Wienfeleid, R. H. Franco - German Relations 1878 - 1885, Baltimore 1929
19 - Yarnall, H The Great Powers and Congo Conference 1884 and 1885 Gottingen 1934

الفصل الرابع
نظم الحكم الاستعمارية
فى غرب أفريقيا

<u>محتويات الفصل :</u>

- الخريطة السياسية لغرب افريقيا بعد مؤتمر برلين .
- نظم الحكم فى المستعمرات الألمانية فى غرب افريقيا .
- نظام الحكم فى المستعمرات الفرنسية فى غرب القارة .
- نظام الحكم فى المستعمرات البريطانية فى غرب القارة .

بعد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥/١٨٨٤ أصبحت الخريطة السياسية لغرب أفريقيا موزعة على الدول الأوربية، فقد حصلت ألمانيا على الكاميرون وتوجو، واستولت انجلترا على أربع مناطق هي سيراليون، وساحل الذهب، ونيجيريا وجامبيا، وأما فرنسا فقد استولت على مساحة شاسعة أطلقت عليها أفريقيا الفرنسية الغربية، وشملت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي (مالي الآن) والنيجر وداهومي (بنين الآن) وساحل العاج ، وغينيا ، وفولتا العليا (١).

وشملت الامبراطورية الفرنسية حوالي ١,٨٠٠,٠٠٠ ميلا مربعا وهو ما يوازي مساحة فرنسا تسع مرات، وتلي فرنسا بريطانيا التي استحوذت على مساحة قدرها ٤٨٠,٠٠٠ ميلا مربعا، أما ألمانيا فقد امتلكت حوالي ٢٣٣,٠٠٠ ميلا مربعا منها ٣٣,٠٠٠ ميل مربع في توجو، والباقي وقدره ٢٠٠,٠٠٠ ميل مربع في الكاميرون بينما انحصر النفوذ البرتغالي في غرب أفريقيا حوالي ١٤,٠٠٠ ميل مربع في غينيا البرتغالية (٢).

وأفريقيا الغربية الفرنسية عبارة عن رقعة من الأرض لعلها من أكبر المساحات السياسية في العالم كله، تمتد من شواطئ الأطلنطي غربا إلى نهاية الصحراء الكبرى شرقا، ومن حدود مراكش شمالا إلى حدود نيجيريا جنوبا، أي قدر مساحة فرنسا ثماني مرات ونصف، وتبلغ نصف مساحة أوربا كلها وثلاثة أخماس مساحة الولايات المتحدة، وهي تحيط بالمستعمرات البريطانية بساحل الذهب وسيراليون ، وجامبيا كما تحيط بليبريا من كل جانب عدا الساحل الجنوبي. وبهذا استطاع الفرنسيون أن يجعلوا مستعمرتهم الكبيرة وحدة سياسية واحدة (٢).

وتضم أفريقيا الغربية الفرنسية أعدادا من القبائل تتكلم ١٢٠ لغة مختلفة، ومن هذه القبائل الولوف ، والبامبارا والتوما وبها حوالي مليون من الطوارق ، والبربر وهي تنقسم إلى ثمانية أقسام إدارية كبرى هي:

١ – السنغال وفيه عاصمة أفريقيا الغربية داكار ومساحتها ٨٠,٦٠٠ ميلا مربعا.

٢ – موريتانيا: ومساحتها ٤٠٠ ألف ميل مربع وعاصمتها سامنت لويس .

٣ – السودان الفرنسي: وعاصمته باماكو ومساحته ٤٥٠ ألف ميل مربع .

٤ – غينيا الفرنسية : ومساحتها ١٠٦,٢٠٠ ميلا مربعا وعاصمتها كوناكري.

٥ – ساحل العاج: ومساحته ١٢٣ ألف ميل مربع وعاصمته أبيدجان.

٦ – الفولتا العليا: ومساحته ١٠٥,٩٠٠ ميلا مربعا وعاصمتها تاجادوجو.

٧ – داهومي: وهي قطعة من الأرض تقع بين توجولاند ونيجيريا.

٨ - النيجر : ومساحته ٤٩٤,٠٠ ميلا مربعا ويمتد فيما بين حدود نيجيريا وليبيا وعاصمته نيامي ويسكنه حوالي مليونين من البشر

وهذه الأقاليم الثمانية تشكل أفريقيا الفرنسية الغربية.
وقد اختلفت نظم الحكم الاستعمارية في غرب أفريقيا حسب طبيعة كل قوة أوربية وسوف ندرس هذه النظم بشئ من التفصيل.

أولا: نظم الحكم في المستعمرات الألمانية في غرب أفريقيا.

من المعروف أن الاستعمار الألماني بدأ أساسا على أكتاف الشركات التجارية، وكان المستشار بسمارك يصرَ على أن تتحمل المجموعات التجاريـة مسئولية إدارة المناطق التي تسيطر عليها، وأن تتحمل كل المصروفـات المتعلقة بهذه المناطق، ولكن هذه الشركات الألمانية فوجئت بثورات عارمة في كـل مكان، مما جعلها عاجزة عـن مواجهـة هذه الثورات بإمكانياتها المحدودة -- الأمر الذي اضطرها إلى طلب العون من الحكومـة الألمانيـة وانتهى الأمـر بتنـازل هذه الشركات عن سيادتها للحكومة الألمانية (٤).
وعندما تولـت الحكومـة الألمانية شئون الحكم في هذه المستعمرات عينت حاكما عاما على رأس كل مستعمرة، وقسمت المستعمرات إلى أقـاليم على رأس كل منها مدير يعتبر الحاكم المحلي المسئول عن إدارة إقليمـه، ولكنـه يتلقى تعليماتـه من الحاكم العام، وفي بعض المنـاطق كـان بعـض هـؤلاء المديرين من العسكريين، ويعاون الحـاكم العـام مجلس إستشـارى يتكـون مـن أعضاء يمثلون مختلف الشئون الحربية والصحية والمالية والزراعية .. الخ.
وكان نظام الحكم يسير وفق قانون المستعمرات الصادر في عام ١٨٨٦ حيث وضح هذا القانون حدود كل سلطة من السلطات الحاكمة في المستعمرة. فعلى سبيل المثال نجد أن سلطات الحاكم العام قد حددت بإشـرافه علـى إدارة المستعمرة. وهو مسئول أمام المستشـار الألمـاني عن إدارتـه، كما حـدد هذا القانون وتعديلاته في عام ١٨٨٨ إختصاصات المجلس الإستشارى وغيره من المجالس الأخرى(٥).
وكانت المستعمرات الألمانية في غرب أفريقيا مثل بقية المستعمرات الإلمانية الأخرى تتبع وزارة الخارجية حتي عام ١٩٠٧ ، ولكن بعد هذا التـاريخ أنشئت وزارة مستقلة للمستعمرات تتولى الإشـراف علـى شئون المسـتعمرات وتصدر لها كافة التعليمات والتشريعات، وكانت المركزية الشديدة هي طـابع الحكم الألمـاني، ولـم يشترك الوطنيون في الإدارة إلا حين تولـوا رئاسـة المحاكم الوطنية للفصل في القضايا الصغيرة (٦).
واستكملت الحكومة الألمانية هيكل نظام الحكم في المستعمرات بإنشاء محكمـة ابتدائية في كل مقاطعة وذلك للنظر في القضايـا المدنيـة البسيطة مثـل قضايـا المخالفـات أو قضايـا الميراث- لكن تـرك البت فـي القضايـا التـي لا تمـس للمستوطنين الألمان للزعماء الوطنين ليفصلوا فيها حسب التقاليد الوطنية، وقد

أدخل الألمان نظام العقاب البدنى (الجلد) وقيد الوطنين بسلاسل جماعية، وفى بعض المسائل كانت القوانين المدنية والجنائية والإجراءات القانونية هى السائدة. وأصدرت ألمانيا عدة قوانين وضعت بموجبها أيديها على مساحات واسعة من الأرض فى مستعمراتها الأفريقية واعتبرتها ملكاً للتاج، وكانت تؤجرها أو تبيعها للشركات أو المستوطنين، وفرضت الحكومة ضرائب على السكان مثل ضريبة الرأس، وضريبة الميراث، وكان بعض هذه الضرائب يدفع عيناً من القطن والمطاط والعاج والماشية وزيت النخيل.

وقد أوجدت الحكومة نظام بطاقات العمل وبموجبها أمكن التحكم فى العمال الأفريقيين حيث يتعين على الأفريقى أن يعمل مدة محددة من العام إما فى المشاريع الحكومية أو المزارع الأوربية وهذا نوع من العمل الإجبارى يشبه صور الرق.

وقد حاول الألمان بعد أن استقرت أمورهم فى الكاميرون أن يحولوا هذه المستعمرة إلى مستعمرة استيطانية فأقاموا إقطاعيات زراعية على أسس علمية وعلى نطاق واسع، وكانت هذه الإقطاعيات تمون القوات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى بكثير من المحاصيل المدارية، وقد شجعت الحكومة الألمان على الهجرة إلى هناك.

وإذا كان الألمان قد واجهوا ثورات ضخمة فى كل مستعمراتهم - فإن المنطقة الوحيدة التى نعمت بشىء من الهدوء طول حكمهم هى منطقة توجو (Togo) ولعل السبب فى ذلك راجع إلى أن الألمان اكتفوا بالاستيطان فى المناطق المرتفعة فى الداخل وتركوا الأراضى الزراعية فى أيدى سكانها ولم يتعرض المستعمرون للتجار من السكان، ومارس الزعماء المحليون وغالبيتهم من الهوسا سلطاتهم دون تدخل من السلطات الألمانية، وقد أدى هذا الهدوء فى المستعمرة إلى إزدهارها إقتصاديا.

وسوف ندرس نظام الحكم الالمانى فى توجو بشىء من التفصيل كنموذج للإدارة الألمانية فى أفريقيا .

من المعروف ان فترة الاستعمار الألمانى قصيرة وهى أقصر بكثير فى الأجزاء الشمالية من توجو فلم تبلغ أكثر من ثلاثين عاما.

كانت ألمانيا قد أعلنت حمايتها عام ١٨٨٤ على منطقة تمتد من الساحل إلى الداخل ولم يكن هذا أول تدخل ألمانى فى المنطقة، فلقد سبقته الشركات التجارية والبعثات التبشيرية الألمانية، وتقع توجو شرق المنطقة التى تسيطر عليها بريطانيا وغرب المنطقة التى تحت النفوذ الفرنسى ومن ثم كان هناك صراع بين بريطانيا وألمانيا، وبين ألمانيا وفرنسا من أجل بسط النفوذ السياسى على المناطق الداخلية من توجو، وقد تم تسوية هذا الصراع عن

طريق سلسلة من اتفاقيات الحدود بين الدول الاستعمارية فى الفترة بين ١٨٨٥ ، ١٨٩٧ .

وينقسم تاريخ ألمانيا الاستعمارى إلى ثلاث فترات.

الأولى: نظام بسمارك الاستعمارى (١٨٨٤ / ١٨٩٠).

الثانية: فترة الارتباك وعدم الاستقرار فى السيطرة الاستعمارية (١٨٩٠ – ١٩٠٦).

الثالثة: فترة الاستعمار العلمي المنظم (١٩٠٦ – ١٩١٤)

وفى الفترة الأولى كانت الإدارة مخولة للشركات ذات البراءة وكان هدف هذه الشركات الاستغلال دون أى إكتراث بالمصالح الوطنية.أما فى الفترة الثانية فقد كانت الإدارة فى أيدى المستعمرين ورجال الطبقة البيروقراطية، وأما الفترة الثالثة فقد شهدت عهداً جديداً من الإصلاح الاستعمارى .

وهناك فرق أساسي بين الإدارة في توجو وغيرها من المستعمرات الألمانية وهو أن إدارة توجو منذ البداية كانت تحت إشراف موظفى الحكومة الرسميين، فبعد إعلان المحمية في يونية ١٨٨٤ تم تعيين قنصل مؤقت وحل محلة مندوب سامى في عام ١٨٨٥، وعلى هذا لم تعرف توجو نظام إدارة الشركات، ومع ذلك أمكن مراعاة مصالح التجار الألمان حيث صدرت الأوامر والقوانين التى تُعرقل الوسطاء من الوطنيين وتقدم الامتيازات للشركات الأوربية. وكانت الإدارة الألمانية فى السنوات الأولى محدودة حيث لم تتعد القوة الإجمالية للموظفين إثنى عشر موظفا(٧).وعندما بدأت الإدارة الألمانية فى توجو بعد القضاء على حركات المقاومة ضد التواجد الألمانى – قسمت توجو الجنوبية إلى أربع وحدات (أحياء إدارية) بالإضافة إلى العاصمة (لومى) التى صارت وحدة مستقلة. وكان حكام هذه الأحياء يختارون من بين الضباط المجندين فى الخدمة الاستعمارية كالمهندسين والأطباء وضباط البوليس ، وكانوا يقومون بتنفيذ أوامر الحكام مثل جمع الضرائب وتطبيق العدالة والأشغال العامة، وإلى جانب رؤساء الأحياء كان هناك قواد الأحياء الذين يحكمون المناطق (المراكز) الشمالية، وكانت قوة البوليس تحت إشراف الحكام المدنيين مباشرة من أجل ضمان الرقابة السريعة والفعالة، كانت هناك وحدات عسكرية تحت إشراف رؤساء الأحياء، وكان الرؤساء يشرفون على جمع الضرائب ويسمح لهم بحجز ٥٪ من أجل منفعتهم الخاصة.

وحاولت الإدارة الاستعمارية الألمانية منذ البداية تقويض سلطة الزعماء المحليين حيث فرض العمل الإجبارى فى توجو مثلما طبق فى كافة المستعمرات الألمانية الأخرى.

واستمر العمل بهذا النظام الإجبارى حتى عام ١٩٠٧ عندما صدرت الأوامر بتحديد هذا العمل على الأشغال العامة وأن يتقاضى العامل أجراً، وفى أكتوبر ١٩٠٩ وبسبب نقص الأيدى العاملة فى انشاء خط حديد نوتيجا أتاكبام

(Nuatija Atakpame) – أقامت الحكومة معسكرات إصلاح وتدريب حيث يتم تعليم العصاه والخارجين عن القانون على بعض الأعمال المفيدة، والهدف الرئيسي هوإستغلال هذه العمالة في المشروعات المدنية العامة.

وتقوم السياسة المالية ايضا على الاستغلال فكانت الضريبة غير المباشرة في شكل رسوم إستيراد هيمصدر الحكومة الرئيسي للدخل . وفي عام ١٩٠٣ كانت الجمارك وحدها تشكل ٨٨٪ من دخل الإقليم، وكان يدعم هذه الجمارك زيادة في الضرائب المباشرة والعديدة، فهناك ضريبة عمل لمدة إثنى عشر يوما لكل الشباب البالغين. وفي أبريل ١٩٠٩ أدخلت ضريبة جديدة على المواطنين في مدن لومي وانتشو ، وحددها قانون ٢٧ مايو ١٩١٠ على أساس ٦ ماركات للدخول التي تقل عن ٤٠٠ مارك سنوياً و ١٠ ماركات ضريبة للدخول حتى ٨٥٠ ماركاً وتستمر حتى تصل ٥٪ من دخل الموظفين.

وهناك ضرائب أخرى مثل ضرائب الهجرة وضرائب على تربية الكلاب وضرائب على رفع الأعلام الألمانية، وهناك رسوم على رخص القيادة ورخص مزاولة مختلف الأعمال التجارية مثل الاتجار في المطاط وتجارة التجزئة. وحتى عام ١٩٠٨ كانت الضرائب المباشرة تشكل حوالي ١٠٪ من اجمالي الدخل ومع هذا كانت تزيد حتى وصلت ١٧٪، وحرمت الإدارة الألمانية الوطنيين من كل الفرص التجارية حيث فرضت عليهم ضريبة قدرها مائة مارك سنويا على تجارة التجزئة التي كان يعمل بها السكان الوطنيون كما حرمت التجار الوطنيين من حق الاستيراد الذي صار قاصراً على التجار. وتشير الوثائق إلى العديد من الإلتماسات التي تقدم بها الوطنيون ضد هذه القيود التجارية لكن الحكومة لم تستجب.

أما بالنسبة لمسائل الأرض فقد اختلفت حكومة توجو عن حكومات بقية المستعمرات الألمانية، ففي توجو لم تسبب مشكلة الأرض نفس الصراع الحاد الذي نشب في المستعمرات الأخرى مثل جنوب غرب أفريقيا والكاميرون، ولعل السر في ذلك هو أن توجو لم تحكمها الشركات ذات البراءة كما أن المنطقة لم تكن صالحة لاستقرار البيض ، ومعظم الأراضي الزراعية كانت بالفعل في أيدي المزارعين الوطنيين كما أن هذه الدولة كانت محدودة الحجم حيث تبلغ حوالي ٣٣,٠٠٠ ميل مربع وفوق هذا وذلك كان عدد الأوربيين في توجو صغيراً، ففي بداية الحرب العالمية الأولى لم يصل عدد الأوربيين بها أكثر من ٤٠٠ رجل أوربي يتقلدون الوظائف الحكومية وأما الجزء الباقي فكان ٦٦٪ منهم من رجال الإرساليات التبشيرية.

ولم تحاول الإدارة الألمانية تطوير مستعمرة توجو اقتصادياً ولم تحاول تزويد السكان بالخدمات الاجتماعية، وكانت هناك بعض المحاولات لزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة القطن الذي كان يلقى اهتماما من الإدارة الاستعمارية حيث أنشئت المزارع العملية في مختلف مناطق انتاج القطن. وفي بداية القرن

العشرين دخلت اللجنة الاقتصادية الاستعمارية الألمانية في هذا المجال وأنشئت العديد من المزارع التجريبية، وأرسلت الخبراء لتعليم المزارعين أسس الزراعة كما زودتهم بالبذور الأجنبية ذات الكفاءة العالية،

وقد انعكس هذا على صادرات القطن التي ارتفعت من ١٤,٤٥٣ طن عام ١٩٠٢إلى حوالي ٥٠٢,٠٠٠ في عام ١٩١٣ .

وفي مجال التعليم كانت جهود الحكومة محدودة مثلها مثل أي جهود أخرى في أفريقية، وكانت الأعمال الكبرى تحت إشراف الجمعيات التبشيرية مثل جمعية برمين Barmen ووسليان Wesleyan وجمعية الإرساليات الأفريقية Society of African Missions ، وكانت تبني المدارس وتركز الاهتمام على التعليم الحرفي والعملي وكانت سياستها السماح لعدد محدود من المتفوقين لمواصلة دراستهم في التعليم العالي بينما تقوم بتدريب غالبية الأبناء وإعطائهم المعلومات الأساسية في الاقتصاد الزراعي، وقد افتتح رجال الإدارة الألمانية مدرستين إلزاميتين في كل من لومي وأونشا. وفي عام ١٩٠٣ أنشأت مدرسة حرفية في لومي. كما افتتحت مدرسة زراعية في العاصمة عام ١٩٠٧. وفي عام ١٩١١ تم افتتاح مدرسة عليا – لكن غالبية التلاميذ كانوا يحصلون على تعليمهم في مدارس الإرساليات، وعلى سبيل المثال في عام ١٩١٢ كان عدد تلاميذ المدارس الحكومية ٣٣٥ طالبا، مقابل ١٤,٣٠٦ طالبا بمدارس الإرساليات، ورغم هذا فإن النظام الألماني قدم دعماً وعوناً للتعليم أكبر مما قدم في المستعمرات الأخرى .

وباختصار اختلفت طبيعة الحكم الألماني في توجو عن غيره من المستعمرات الألمانية الأخرى حيث أنه منذ البداية كان حكم توجو من قبل السلطات الإمبراطورية ومن ثم تجنبت توجو مساوئ الشركات التجارية ذات البراءة الملكية، يضاف إلى ذلك أن هذه الدولة كانت صغيرة وليست مناسبة للاستقرار الأوربي، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة بها كانت في أيدي الوطنيين. وبسبب دخلها المحدود من الضرائب المحلية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة فإن توجو كانت المستعمرة الألمانية الوحيدة المكتفية ذاتيا حتى أن الرايستاج الألماني أطلق عليها المستعمرة النموذجية.

لكن الحكم الألماني لتلك المستعمرات في غرب أفريقيا لم يستمر طويلا حيث كان قيام الحرب العالمية الأولى بداية النهاية للمستعمرات الألمانية، ففي أغسطس ١٩١٤ سلمت توجو للقوات الفرنسية والبريطانية كما دخلت هذه القوات الكاميرون في عام ١٩١٦، وبعد الحرب قرر مؤتمر الصلح في باريس حرمان ألمانيا من جميع مستعمراتها، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول المنتصرة في ظل الانتداب، وصار الوضع بالنسبة لمستعمرات غرب أفريقيا موزعا بين انجلترا وفرنسا، فقسمت

توجو إلى قسمين، أعطى القسم الأكبر لفرنسا وقد ضم هذا إلى داهومى بينما أعطى القسم الآخر إلى انجلترا فضم إلى ساحل الذهب.
أما الكاميرون الألمانية فقد قسمت إلى قسمين، قسم ضم إلى فرنسا فضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر إلى انجلترا فضمته إلى نيجيريا.وهكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تصفية للاستعمار الألماني في أفريقيا.

ثانياً - نظام الحكم في المستعمرات الفرنسية

اعتمد نظام الحكم الفرنسي في أفريقيا بصفة عامة وفي غرب أفريقيا بصفة خاصة على نظام الحكم المباشر، وهو نظام يختلف تماماً عن النظام البريطاني القائم على الحكم غير المباشر Indirect Rule الذى يعتبر أحد الملامح الرئيسية للحكم البريطاني وخاصة في نيجيريا(٩).
والحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا في القارة الأفريقية فهي لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين في حياتهم اليومية، فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها (١٠).
والعلاقة بين فرنسا والأراضي الواقعة فيما وراء البحار اختلفت من عهد إلى عهد خلال المائة عام الماضية، ولكنها تميزت دائماً بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس، وقد اخترعت فرنسا تمويهاً لإستعمارها كلمة (زمالة) تطلقها على علاقاتها مع مستعمراتها وذلك منذ منتصف هذا القرن. وكانت فرنسا تتبع النظام الاستعماري الرأسي Vertical إلى جانب الشكل الجديد الذى لحتفظ لكل محمية بعلمها الوطني عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامي أو الحاكم العام أو المقيم العام، واستمر الحال على هذا المنوال طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التي حاولت إلباس الاستعمار الفرنسي عباءة جديدة إسمها الجماعة Communite (١١).
والحكم المباشر الفرنسي جعل رسم السياسة من سلطة الفرنسيين بمفردهم، حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة، وبهذا الشكل تم الإبقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسي في أفريقيا(١٢).
وكانت الثورة الفرنسية إحدى القوى التي ساعدت على استمرار سياسة الحكم المباشر وما تفرع من ساسية الاستيعاب Assimilation (١٣).
وسياسة الاستيعاب تعني فرض الثقافة الفرنسية ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الأفريقيين حتي يستوعبوها فيصبح كيانهم النفسي والثقافي متفرنسا تماما كالفرنسيين الأوربيين أنفسهم، وتتم هذه العملية عن طريق تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد وبعبارة أخرى قطع كل صلة للأفريقي

بتاريخ قومه وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها الحضارية ثم ما يتبع ذلك تلقائيا من ارتباطه اجتماعيا وسياسيا وتاريخيا بالأم الكبرى فرنسا.
لقد كان في اعتقاد فرنسا أن أعظم منحة يقدمها الفرنسيون للمستعمرات الأفريقية هي تلك الثقافة واللغة الفرنسية وقد حدث هذا بعد الثورة الفرنسية(١٤).
وحاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستيعاب هذه أو ما يطلق عليه "الاستعمار الثقافي" في المستعمرات التي خضعت للسيطرة الفرنسية بالرغم من وجود أوضاع سياسية وحضارية متفاوتة بين هذه المستعمرات والبلدان(١٥).
وبعد الثورة الفرنسية وجد الساسة الجدد أن المستعمرات تخضع لعمليات دمج كاملة في النظم والإدارة والقانون، وارتبط هذا الواقع العملي في أذهانهم بالأساس الفلسفي الثورة، وقد اعتقد الفرنسيون في سياسة إنسانية مؤداها أنه يجب على أهالي المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسية وأن كل تقدم ورقي يصيبهم لن يأتي أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية التي أتت بها هذه الثورة، ولكن كان الايمان بهذه السياسة في باريس والتطبيق في أفريقيا بالإستيلاء على مستعمرات جديدة يقوم بها القواد العسكريون والجيش الفرنسي.
وهذه الفلسفة ظاهرها المساواة وعدم التفرقة القائمة على اللون والعنصر- لكن ظهرت تفرقة قائمة على أساس الإستيعاب وعدمه، فقد ميز الفرنسيون بين الأفريقيين الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي في الزواج والطلاق والميراث وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين حيث ترتب على ذلك وضع قانون الانديجينا (Indigenant) وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون وتنطبق على الرعايا الأفريقين الذين لم يرتفعوا إلى مستوى الإستيعاب والإندماج في البيئة الإجتماعية الفرنسية (١٦).
ويقول الفرنسيون أن هذه المحاولة هي عمل إيجابي لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات، ورفع أهالي هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين . ويرى د. زاهر رياض إن محاولة رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والمناخية والثقافية إنما هي محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك، والمحاولة التي يجب أن تحاولها فرنسا هي رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوربية والإدراك الأوربي والثقافة الأوربية داخل الإطار الإفريقي أي بالاستعانة بالثقافة الأفريقية الأولى ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصري يلائم العقلية الأفريقية(١٧).
وقد سمح للحكام الفرنسيين في المستعمرات بإصدار الأحكام على الأفريقيين دون الرجوع للحاكم، وكان الأفريقي غير المندمج لا يتمتع بأي ضمانات وحريات وحقوق سياسية.

وكان هدف الفرنسيين هو فرنسة اجماعية لكل الأفريقيين وكانت أي مقاومة لهذه الفرنسة الإجماعية جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل والرقي الفرنسي، على أن محاولة الفرنسة الإجماعية على جميع الأفريقيين لم تؤت الثمار المرجوة وبدأ الكتاب الفرنسيون إبتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر يوجهون النقد لهذه السياسة، وبدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب، وقد جاء هذا الهجوم نتيجة وقائع عملية ظهرت في حياة فرنسا وفي حياة القارة الأفريقية وتبنى يوليوس هارماند (Jules Harmand) نظرية السياسة القائمة على المشاركة (Politique d'Association) (١٨)

وتهدف هذه النظرية الجديدة إلى تكوين مجموعة من الأفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية، وأطلق على هذه المجموعة اسم النخبة (Elite) . والهدف من هذه السياسة أن يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين في سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية، أي أن هدف هذه السياسة يكون فرنسة هذه الزعامات والقيادات بدلا من الفرنسة الإجماعية للشعب.

وبعبارة أخرى يكون هدف الرسالة الفرنسية خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسي، وتتشكل أفكارها وثقافتها بالقيم الفرنسية، وهذه النخبة لا تنفصل عن المجتمع المحلي بل على العكس تظل على إتصال وثيق به، وتكون بمثابة جسر بين هذه الثقافة الفرنسية والشعوب الأفريقية(١٩).

وهكذا نرى أن الاستيعاب الاندماجي كان يهدف إلى فرنسة جماعية للأفريقيين لكي يذوبوا في كيان فرنسا الأوربية ويعيشوا كما يعيش الفرنسيون في القارة الأوربية، أما المشاركة فهي سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات تستوعب الثقافة الفرنسية ولكنها تعيش في ظل الإطار الأفريقي وتقود جموع الشعب على أساس عاداته وتقاليده الأفريقية، لكن سياسة المشاركة أو فرنسة النخبة لم تنجح في خلق زعامات أو قيادات أفريقية تتفق وأهواء الفرنسيين لأنهم لم يهدفوا إلى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذي يطبقه الإنجليز في غرب أفريقيا ذلك لأن السلطة التي رغبت فرنسا أن تمنحها لهذه الزعامات الأفريقية إنما هي سلطة مظهرية فقط لأن السلطة الحقيقية كانت في أيدي الضباط والموظفين الفرنسيين.

أما عن التنظيم الإداري للمستعمرات الفرنسية فنجد أن كل مستعمرة فرنسية تخضع لحاكم فرنسي يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات في باريس، ولكن مع مرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام المركزي البيروقراطي، مما جعل الفرنسيين يفكرون في تجميع هذه المستعمرات في وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الحكم والإدارة، وعلى هذا ظهرت أفريقيا الفرنسية الغربية التي ضمت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي (مالي) والنيجر وداهومي (بنين) وساحل العاج وغينيا، وفولتا العليا، وظهرت أيضاً أفريقيا الاستوائية الفرنسية

التي تضم مستعمرات تشاد وأوبانجي شارى (الآن جمهورية أفريقيا الوسطى) وجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية(٢٠).
ويتكون الاتحاد الفيدرالي في أى منطقة من عدة وحدات تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد، ويمثل هذا الحاكم العام الجمهورية الفرنسية وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الفرنسي. وقد ساد نظام الحكم المباشر في كل وحدات الاتحاد عدا السنغال التي كان لها تمثيل في البرلمان الفرنسي، كما ظهر فيها نظام البلديات وقد أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين في عام ١٩١٦ وتكون فيها مجلس وسيط بين مستوى البلديات وبين مستوى البرلمانات كما ضم كل اتحاد مجلس وحكومة يعين أعضاؤه بحكم وظائفهم وبحكم عضويتهم في مجالس الوحدات المكونة للاتحاد.
وقد ظل التشريع للمستعمرات في يد رئيس الجمهورية الذى لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ، إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على توصيات وزير المستعمرات وإمضاء رئيس الجمهورية، وتبلغ هذه التشريعات للحاكم العام بوصفه ممثل الجمهورية ويقوم الحاكم العام بدوره بإبلاغ هذه القرارات والتشريعات لمساعديه، وعلى الحاكم إصدار القرارات والأوامر التنفيذية.
ويعتبر وزير المستعمرات هو المرجع الرئيسي في إدارة المستعمرات وهو الذى يعين الحاكم، وعل هذا فإن الضغط السياسي أو الاقتصادى يوجه إليه أو إلى حزبه ولم تحاول الحكومات الفرنسية بين الحربين وضع سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات، ولم تحاول حكومة فرنسية تمثيل الأفريقيين في مجالس تشريعية أو تنفيذية – ولكن بعد قيام الحرب العالمية الثانية نشأ موقف ثورى عندما انهارت حكومة فرنسا وتحالفت حكومة فيشي مع ألمانيا النازية وبرز فيليكس إيبويي ذلك الأفريقي الذى وصل إلى منصب الحاكم العام في أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وأيد ديجول والحلفاء واصدر نشرة في عام ١٩٤١ عبرت عن رفض فكرة الاستيعاب الاندماجي، وطالبت باحترام المؤسسات والنظم والعادات القبلية.
وتمشيا مع هذه التطورات، رأت حكومة فرنسا الحرة أن تقابل الموقف الناشئ في أفريقيا، فبدأت تدعو إلى عقد مؤتمر برازافيل في فبراير ١٩٩٤ (٢١).
وتبعت هذا المؤتمر عدة مؤتمرات وتعديلات في نظام الحكم الفرنسي في المستعمرات الأفريقية نجملها فيما يلي:

(أ) مؤتمر برازافيل ١٩٩٤ Brazzaville Conference.

انعقد هذا المؤتمر في مدينة برازافيل، ولم يحضره أى أفريقي بل حضره حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان، وتوضح قرارات هذا المؤتمر الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية فلم يصدر هذا المؤتمر توصيات محددة مفصلة عن

كيفية تمتع الأفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية، بل طالب بيان المؤتمر باللامركزية وجمعيات تمثيلية من المستعمرات يكون أعضاؤها من الأفريقيين والفرنسيين، وأصر المؤتمر على إلغاء قانون الأنديجينا والعمل الإجباري، وكان المؤتمر قد اعترف بحق الأفريقيين في حياة أفضل مما منحهم السادة البيض، وكان المؤتمر بالفعل بداية سلسلة من الجهود بذلها المستعمرون والفرنسيون للحد من جشع حكومتهم وأدت بالفعل إلى منع السخرة.

واستبعد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرر المستعمرات من الارتباط بفرنسا حتى في المستقبل القريب، كما أشار إلى ضرورة تمثيل المستعمرات على نطاق واسع في الجمعية الوطنية وفي المجالس المنتخبة تقديراً لتلك التضحيات التي قدمتها المستعمرات خلال الحرب، وظهرت فكرة ارتباط فرنسا مع مستعمراتها في اتحاد فيدرالي Federal Assembly الهدف منه تدعيم وحدة فرنسا الكبرى(٢٢).

واتخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بإصلاح المشكلات الاجتماعية ومشكلات التعليم والاقتصاد، واحترام حرية العمل وتطوير القوانين لمنع الظلم الواقع على الأفريقيين هذا بالإضافة إلى النهوض بالصناعات الأفريقية(٢٣).

ولعل قرارات هذا المؤتمر قد ساعدت الجمعية التأسيسية عند وضع دستور أبريل ١٩٤٦.

<u>ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور تكوين الاتحاد الفرنسي من:</u>

(١) الجمهورية الفرنسية وهي المتروبول (فرنسا الأوربية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار)

(٢) أقاليم ما وراء البحار: وهي المستعمرات في أفريقيا

(٣) الدول الشريكة :وهي مراكش ، وتونس ، ودول الهند الصينية.

(٤) الأقاليم الشريكة: وهي مناطق الوصاية الفرنسية في الكاميرون وتوجولاند.

وينص دستور الاتحاد على اعتبار جميع الأفراد مواطنين فرنسيين كما نص على تمثيل الأقاليم الأفريقية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي مجلس، الاتحاد، وعلى تكوين هيئات برلمانية أقليمية لكل أقليم للتشريع للشئون الداخلية.

وللاتحاد مجلس يأخذ شكل البرلمان الفيدرالي، ولكنه في الحقيقة تجمع استشاري مركزي، وفي ظل هذا الاتحاد أصبح جميع الأفراد مواطنين فرنسيين ولكن ينقسمون إلى قسمين : ففي <u>القسم الأول</u> يخضع المواطنون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي (القانون المدني الفرنسي).

وفي <u>القسم الثاني</u>: يحتفظون بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم إما بسبب ديني وإما لسبب قبلي.

وأدى انتشار القومية الأفريقية وهزيمة فرنسا في الهند الصينية عام ١٩٥٤ واضطرارها إلى التسليم باستقلال المغرب وتونس بعد ذلك، ثم انبثاق الثورة الجزائرية إلى انهيار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسي، وكانت النتيجة تقديم مشروع ١٩٥٦ الذى نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتي محدود تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية، ولكن فشل هذا النظام أيضا (٢٤).

(ب) دستور ديجول ١٩٥٨:

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في مايو ١٩٥٨ كانت حركة التحرير الأفريقية قد بلغت أشدها ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسي كافيا وبعد ذلك جاءت الجمهورية الخامسة التى أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسي.

فقد انتخب ديجول رئيسا للوزراء في أول يونية ١٩٥٨ وعلى الفور عمل على وضع دستور جديد في أغسطس ١٩٥٨ وفيه تقرر:

١ - أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التى تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية French Community وهو اتحاد فيدرالى بين جماعات مستقلة.

٢ - تتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة، وسكرتير عام ومستشار فني - وتعتبر حكومة الجماعة مسئولة عن السياسة الخارجية للجماعة، وعن شئون الدفاع والعملة والشئون الاقتصادية العامة والتعليم العالي.

٣ - للجماعة مجلس تنفيذى من رؤساء حكومات الجماعة لدراسة المسائل الكبرى التى سبق أن بحثها مجلس الوزراء.

٤ - نص الدستور على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء.

٥ - تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة(٢٥).

والجماعة الفرنسية التى ابتكرتها الجمهورية الخامسة وهى اصطلاح غير محدد وتعريف عائم، وتتألف هذه الجماعة الفرنسية من فرنسا نفسها واثنتى عشرة دولة، وقد أجريت فيها الانتخابات في ديسمبر ١٩٥٨، واختارت كل وحدة الإسم الذى ارتأته ثم قامت بوضع دستور خاص اشترك في وضعه الفرنسيون وبعد ذلك أجريت انتخابات عامة لتكوين المجالس التشريعية(٢٦).

وتتألف الجماعة من أجهزة ثلاثة هى المجلس التنفيذي ويتكون من رئيس الوزراء الفرنسي ووزراء الأقطار المنضمة والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية ومهمة هذا المجلس بحث السياسة العامة والتأكد من وجود تنسيق كامل للحكومات المختلفة داخل الجماعة. والجهاز الثاني وهو مجلس الشيوخ ويتكون من مندوبين عن البرلمان الفرنسي وعن البرلمانات الأخرى للأقطار ومهمة هذا المجلس بحث الشئون المالية والاقتصادية الخاصة بالجماعة قبل

تقديم القوانين الخاصة بها للبرلمان الفرنسي أو البرلمانات المحلية وكذلك دراسة المعاهدات الدولية والاتفاقات التي يكون لها مساس بالجماعة. والجهاز الثالث هو لجنة تحكيم عليا تتكون من سبعة أعضاء ينتخبهم رئيس الجماعة الفرنسية من بين موظفين وقضاة ومدرسين ممن لهم خبرة استعمارية لا تقل عن عشرسنوات، ومهمة هذة اللجنة الفصل في المنازعات التي تثار بين أعضاء الجماعة من ناحية وتفسير الدساتيروتطبيقها، وتطبيق الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالجماعة

ونلاحظ أن نظم الحكم في الجماعة لم يترك جانبا إلا وصبغتة بالصبغه الفرنسية وألغت الشخصية الأفريقية تماما،حيث ركز دستور الجماعه جميع الموضوعات والسلطات في يد رئيس الجمهوريه الفرنسية وهو أليا رئيس الجماعة كما أن سلطة رئيس الجماعة شاملة وديكتاورية ، ويمثله في كل قطر مندوب سام يختارة الرئيس وحده. ويحق لرئيس الجماعة أن يرأس المجلس التنفيذي ويقرر جدول أعمالة ومكان جلساتة وهو الذي يعين سكرتيرا عاما للمجلس ،كما أنة يختار بنفسه أعضاء هيئة التحكيم السبعه اللذين تستمر عضويتهم ست سنوات وفي الحقيقه أن أختصاصات رئيس الجمهورية(رئيس الجماعة) تجعل منه ديكتاتورا لارد لكلمته (٢٧) .

وقد قام ديجول في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أغسطس بجولة في المستعمرات الأفريقية لشرح أهداف دستوره، وأعلن أن الذين يرغبون الإستفادة من مزايا الانضمام للجماعة الفرنسية عليهم التصويت بالإيجاب، أما الذين يرغبون الحرية فعليهم التصويت بالنفي وعندما طرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات بالبقاء في المجموعة الفرنسية عدا مستعمرة غينيا بسبب نفوذ سيكوتوري القوي فأعلن استقلالها(٢٨) .

ولكن نظام الجماعة الفرنسية بما له من عيوب ديكتاتورية كان ولابد من أن يؤدي إلى إنفجار جديد يطيح بالجماعة الفرنسية في شكلها الراهن فتتفق دولها على سيادة منفصلة تمام الانفصال عن فرنسا، حيث لم يستمر هذا النظام سوى عامين، وفي عام ١٩٦٠ أجبرت فرنسا على الاعتراف باستقلال دول الجماعة الفرنسية وعقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين، وهكذا استقلت دول غرب أفريقيا الفرنسية وصارت أعضاء في الأمم المتحدة(٢٩).

ثالثاً – نظام الحكم في المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا.

قبل الحديث عن نظم الحكم البريطانية في مستعمرات غرب أفريقيا علينا أن نفرق أولا بين مستعمرة التاج والمحمية، فمستعمرة التاج هي تلك الأرض التي استحوذ عليها البريطانيون عن طريق الشراء أو الغزو أو الاحتلال. ومثل هذه المناطق تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية (C.O.) أما المحمية فهي الأرض التيامتد إليها نفوذ ملك بريطانيا إما عن طريق منفرد

من ناحيته وإما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين. وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون لهم ما للبريطانيين من حقوق وواجبات أما سكان المحمية فهم أجانب في جميع المناطق في الامبراطورية خارج بلادهم وبعض المحميات تتبع إداريا وزارة المستعمرات والبعض الآخر يتبع وزارة الخارجية(F.O).

وقد نشأ نظام مستعمرة التاج عقب حرب الإستقلال الأمريكية وإنهيار الإمبراطورية الأولى (١٦٠٠ - ١٧٨٦)، تقريبا ، وكان المنطق البريطاني يرى أن تكون سلطة الحاكم مطلقة بحيث تمنع إنشاء مجالس تمثيلية تشارك الحاكم في الحكم ، وطالما أنه لا توجد مجالس برلمانية فالسلطة تبقى في يد التاج البريطاني ويطبقها الوزراء في انجلسترا أو الممثلين في المستعمرات(٣٠).

وسلطة الحاكم في مستعمرة التاج مطلقة وله الحق في اتخاذ ما يشاء من قرارات بدون الرجوع إلى البرلمان، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات، وقد ظهر هذا النوع من الحكم في منطقة سانجامبيا في غرب أفريقيا، ثم طبق في سيراليون عام ١٨٨٠ وفي مستعمرة الكاب عام ١٨٩٦ وفي منتصف القرن التاسع عشر طبق هذا النظام في جميع المناطق الساحلية بغرب أفريقيا حيث طبق في مناطق باثورست بجامبيا، وفريتون - بسيراليون، واكرا بساحل الذهب (غانا) ولاجوس بنيجيريا(٣١).

في هذه المناطق أقامت بريطانيا نوعا من الحكم المباشر يسمى باسم مستعمرة التاج وصار الحاكم العام للمستعمرة يسيطر على البوليس والإدارة، ومع مرور الزمن تغيرت السياسة البريطانية في هذه المناطق، فسمحت بقيام مجالس وبلديات يتم تشكيلها على أساس مختلط من الإنتخابات المقيده والتعيين، وكذلك الأعضاء بحكم مناصبهم وممثلي المصالح التجارية الأجنبية. وهذا النوع من مستعمرات التاج في أفريقيا يحمل في طياته مظاهر الحكم غير المباشر، وهو النظام الذي ساد معظم المستعمرات البريطانية.

نظام الحكم غير المباشر:

نظام الحكم غير المباشر تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية في مختلف المناطق التي استعمرتها، وهذا النظام ظهر بشكل واضح عندما قام اللورد لوجارد بتطبيقه في شمال نيجيريا في أوائل القرن العشرين وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه هناك أداة سهلة ورخيصة في أيدي السلطات البريطانية.

ففي المراحل الأولى للحكم البريطاني كانت هناك رغبة في الإبقاء على السلطة الوطنية والعمل عن طريق هذه السلطات، وساعدت لوجارد على تطبيق هذا النظام خبراته السابقة في الهند وأوغنده حيث وجدت هناك ممالك على درجة من الرقي والتقدم والنظام كما وضحه لوجارد إذ يصبح الرؤساء

المحليون جزءً من الإدارة الحكومية وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطاني، ويرر لوجارد أسباب انتهاج هذا النظام في نقاط ثلاث:

أولا: لم يكن من السهل الحصول على الأعداد الكافية من الأوربيين للإدارة المباشرة.

ثانيا: نجاح مثل هذه السياسة في المناطق الأخرى .

ثالثا: نظراً للجهل بالظروف والأحوال الداخلية فليس من الإنصاف إلغاء السلطة الوطنية.

وقد حدد لوجارد مبادئ هذا النظام في الخطوط العريضة الآتية :(٣٢)

١ – ليس من حق الحكام الوطنيين تكوين قوات مسلحة أو إعطاء تصريحات بحمل السلاح.

٢ – تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائي في التشريع.

٣ – يحتفظ الحاكم بحق تشريع ملكية الأرض للأغراض العامة.

٤ – تتولى السلطة البريطانية فرض الضرائب.

٥ – للحاكم الحق المطلق في التصديق على اختيار خلف الرئيس المحلي المتوفي كما يحق له عزل أي رئيس.

ويرى أبتر (Apter) أن نظام الحكم غير المباشر يتكون من عدة عناصر أمكن ربطها بسلطان الحكم وهي:

١ – استمرار الإستفادة من النظم الأفريقية واعتبارها ركائز أو نظم اللامركزية الإدارية.

٢ – تركيز السلطة في يد التاج البريطاني.

٣ – استمرار تعاون الزعماء المحليين مع الإدارة الحكومية (٣٣).

ولقد استدعى لوجارد كل الرؤساء والزعماء المحليين في كل أنحاء نيجيريا الشمالية وأعطاهم خطابات تثبيتهم في وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم وعاداتهم وسلطاتهم، وعين لوجارد لدى كل أمير أو زعيم ضابطاً بريطانياً يختص بالنظر في تنفيذ القوانين ومراعاة حسن سير الإدارة الحكومية .

وليس عمل الحكام البريطانيين مجرد الإشراف على السلطات الوطنية بل إن لوجارد حدد هذا الدور قائلا: (٣٤)

"إن واجب ضابط الأحياء المحافظة على الامبراطورية البريطانية ولذا فإنه لابد أن يكون رجلا مثاليا في النظام وعليه القيام بمهمام أعماله والعمل كضابط الاتصال بين الرؤساء وهو مسئول عن المحاكم الوطنية، وعليه أن يكتب التقارير المطلوبة عن سير الإدارة وعليه أيضا تنفيذ القوانين وجمع الاحصائيات عن الأراضي الزراعية والسكان والصناعات القائمة. وعليه العمل على محاربة تجار الرقيق.

ويوضح أحد الكتاب البريطانيين أن هدف هذا النظام هو تقليل النفقات ومتاعب الإدارة الحكومية البريطانية وتقليل عدد الموظفين البريطانيين وأن الشعب في حقيقة الأمر خاضع خضوعا مباشرا للحكم البريطاني ولكنه في الظاهر يرى السلطة في أيدى الملوك والرؤساء والأمراء(٣٦).

ويرى لوجارد أنه أول من فكر في تطبيق هذا النظام عندما كان في شرق أفريقيا ووضع كتابا ضمنه أراءه عن الإدارة الوطنية في عام ١٨٩٢ وكان ينادى بتطبيقه في أوغنده(٣٧).

لكن سبقت بريطانيا في تطبيق هذا النظام دول أخرى ومنها مصر التي طبقته عند حكم السودان (١٨٢١ - ١٨٨٥) حيث أدخل النظام في عهد كل من سعيد واسماعيل وكان المصريون أول من بدأ بتطبيق هذا النوع من الحكم وعندما زار سعيد باشا السودان في عام ١٨٥٧ عين عددا كبيرا من أهل البلاد وكان إشراكا حقيقيا للوطنيين في حكم بلادهم(٣٨).

وقد أعلن سعيد باشا عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة على أن يترك للأهالى إدارة شئونهم بأنفسهم، وقد بقى في شندى عدة أيام يبحث خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء المجالس البلدية التي تتألف بالإنتخاب بين رؤساء الأسر الوطنية.

وعلى هذا يمكن القول أن المصريين هم المبتكرون لهذا النظام في أوائل القرن التاسع عشر وهم الذين طبقوه بنجاح في مديريات السودان ، ويمكن القول إن لوجارد هو الذي طبق هذا النظام في نيجيريا الشماليه وطبقه بنجاح هناك ، وليس معنى هذا أن لوجارد هو مبتدع هذا النظام عامة لأن المصريين في تطبيقهم هذا النظام في السودان كانوا سباقين لغيرهم، وكانوا أول تجربة لدولة تملك قدرا من الحضارة من أجل تدريب من هم أقل منهم ممن أوكل إليهم أمر حكمهم (٣٩) .

ولعل سر نجاح تطبيق هذا النظام في بعض أجزاء الامبراطورية البريطانية يرجع إلى وجود نظم وطنية ومؤسسات قبلية مما اضطر لوجارد إلى ابتكار نظامه هذا على أساس حكم الأفريقيين عن طريق هذه المؤسسات والتقاليد المحلية، وقد لقى هذا النظام نجاحا واضحا في شمال نيجيريا حيث وجدت إمارات قوية لها من النظم الثابتة في الحكم والإدارة ما اعتاد عليه السكان طوال قرن من الزمان بدأ عام ١٨٠٤ عندما بسط الشيخ عثمان بن فودي سلطانه على هذه المنطقة وأسس دولة الفولاني هناك، وبعد وفاته في عام ١٨١٧ أسس أبناؤه دولة سوكوتو التي استمرت حتى عام ١٩٠٣ عندما قضى عليها لوجارد بعد مصرع الخليفه محمد الطاهر الأول، ولكن لوجارد وجد أن هذه الدولة الأفريقية قد أقامت نظاما حضاريا ثابتا وقويا يعجز البريطانيون عن ابتكار ما هو أفضل منه، فأبقى البريطانيون على هذه النظم والمؤسسات الوطنية وادعوا أنهم ادخلوا نظاما جديدا للحكم غير المباشركما أدعوا أنهم

باسم الحضارة والمدنية قد جاءوا لادخال النظم الوطنية الأوروبية بين هؤلاء الشعوب المتخلفة، ولكن كانت دهشتهم أشد عندما وجدو ان من النظم الوطنية ما أعجزهم عن تغييرها أو القضاء عليها ، وكانت هذه النظم الوطنية العامل الأساسي في نجاح هذا النظام من الحكم البريطاني .

فالامارات في دولة سوكوتو تتمتع بقدر كبير من الحكم وتدير شئونها اليومية ، وكل أمير له مسئولياته الخاصة في حكم إمارته مما في ذلك أمور الدفاع كما يشرف على العلاقات التجارية الخاصة به حتى مع القوى الأوروبية ، وكان الخليفة يتدخل في بعض الأحيان في الأمور السياسية في الإمارة التي تربطها به روابط اسلامية وثيقة وكان هذا الخليفة يحمل يحمل لقب أمير المؤمنين ومن ثم فهو مصدر كل السلطة وكانت كل الإمارات منظمة بنفس هذا الشكل العام.

ويرى نكروما أن بريطانيا باتباعها سياسة الإدارة الوطنية والحكم الثنائي وتسهيل مشاركة الوطنيين -قصد بها غاية واحدة، هذه الغاية هي دوام الاستغلال الأجنبي الاقتصاد لمواردهم المادية من أجل مصلحة الدولة الاستعمارية وهذه النظم تقضي تماما على فكرة الديمقراطية الصحيحة وتكبح جماح أي تطلع للاستقلال.

وقد ساعد تطبيق نظام الحكم غير المباشر على اعطاء الرئيس الوطني سلطات واسعة تمكنه من تنفيذ السياسة الاستعمارية حيث ضمنت بريطانيا ولاء وتعاون الرؤساء مع جهازها الإداري بعد أن ضمنوا الاحتفاظ بألقابهم لأن أي معارضة من الأهالي تعني معارضة الحكم البريطاني نفسه(٤٠).

كما أقام هذا النظام حاجزا دفاعيا بين الحكام البريطانيين والشعوب الأفريقية حيث استفادت بريطانيا من مكانة ونفوذ الزعماء المحليين الذين صاروا أداة الحكم إلى جانب أنها تجنب الاحتكاك المباشر مع الأفارقة.

وساعد هذا النظام على تقليل نفقات الإدارة وتوفير الأموال التي يتطلبها انشاء جهاز إداري ضخم لحكم هذه المستعمرات حكما مباشرا(٤١).

ويقول ألن بيرنز (Alan Burns) إن هذا النظام قد مكن من قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ووفر لهذه المجتمعات الأفريقية رخاء ماديا لا يمكن تحقيقه في ظل أحوال الفوضى التي كانت سائدة قبل ذلك(٤٢).

وفي ظل هذا النظام انتقلت السلطة الشرعية إلى القوى البريطانية ، أي أن الرؤساء صاروا عملاء لدى الإدارة الحكومية وأصبح الرئيس دليلا للضابط البريطاني أو ممثلا للحاكم العام، وبهذا النظام نجد أن بريطانيا قد وضعت بسهولة جهازا إداريا بيروقراطيا من رجالها فوق الجهاز الإداري والإقطاعي والقبلي الذي حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية(٤٣).

وهذا النظام وضع شاذ لا يحظى بتأييد نظري أو ولاء عاطفي من أهالي هذه المجتمعات ، ولا يمكن لهذا النظام أن يدعي تمثيله للناس، وأنهم اختاروه

برغبتهم الحرة بل إنه مجرد عملية صناعية مقصود بها ملاءمته لوضع اجتماعي معين وأن يتيح لبريطانيا الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها المرجوة في مستعمراتها في أفريقيا.

ومجمل القول إن إقدام بريطانيا على تطبيق سياسة الحكم غير المباشر في مستعمراتها في غرب أفريقيا وخاصة في شمال نيجيريا - إنما هو في المقام الأول يرجع إلى وجود نظم وطنية قائمة وثابتة اعتادها الناس سنوات طويلة ومن الصعب تغييرها أو إستبدالها بما هو أفضل منها، يضاف إلى ذلك أن لوجارد عندما تولى إدارة محمية نيجيريا الشمالية بعد إخضاع الممالك الإسلامية الموجودة هناك لم يكن لديه العدد الكافي من الموظفين اللازمين لإدارة هذه المناطق، ففي مايو ١٩٠٠ وافقت الحكومة البريطانية على تعيين اثنين وأربعين ضابطا للمحمية ويشمل هذا العدد الأطباء وغيرهم من الضباط غير الاداريين، وعين فعلاً من هذا العدد احدى وثلاثين رجلا ارسلوا إلى نيجيريا وكان من الصعب الحصول على الرجال الذين يقبلون العمل في تلك المناطق المدارية، وهنا وجد لوجارد نفسه عاجزاً عن إدارة هذه المناطق الشاسعة بذلك العدد الضئيل فيما أسماه بنظام الحكم غير المباشر(٤٤).

والمظهر المتميز للسياسة البريطانية هو إصدار دساتير متتالية وإقامة مجالس تنفيذية وتشريعية مختلفة، ولقد مرت الدول التي خضعت للحكم البريطاني بخمس مراحل قبل أن تظفر بالحكم الذاتي <u>وهذه المراحل هي:</u>

١ - الدكتاتورية المطلقة: وهي تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين(٤٥) .

٢ - مرحلة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن طريق انقسام المجلس الاستشاري للحاكم إلى مجلس تنفيذي وآخر تشريعي.

٣ - تطوير المجلس التشريعي حيث يزداد عدد الموظفين فيه، ثم يزداد عدد الأفريقيين بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية.

٤ - يصبح المجلس التشريعي أفريقيا ويصبح رئيس الأغلبية فيه رئيسا للوزراء مع احتفاظ الحاكم البريطاني بحق الفيتو .

٥ - تستقل البلاد في ظل نظام الكومنولث .

وهذا النظام يعطي أعضاء الكومنولث بعض الإمتيازات الجمركية والمالية نتيجة إنضمامها لمنطقة الاسترليني، كما أن للعضو أن يشترك في منظمات دفاعية مع المملكة المتحدة وأن يستفيد من الخدمات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المتحدة ونص القرار الصادر في عام ١٩٢٦ على أن الكومنولث وحدات مستقلة ضمن الامبراطورية البريطانية ولاتخضع أي منها للاخرى ومع ذلك ترتبط برابطة الولاء للتاج ويرتبط بعضها بالبعض الآخر بمحض إرادتها كأعضاء في الكومنولث البريطاني (٤٦).

وسوف نلقى نظرة سريعة على بعض التطورات الدستورية في المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا :

أولا - نيجيريا :

تعتبر نيجيريا من الدول التي تضم فروع الإدارة الاستعمارية الثلاث فهي تضم المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية، وقد صار لها وحدة دستورية في عام ١٨٦٢ حيث تكون مجلس تشريعي محدود السلطات في مستعمرة لاجوس وصار يباشر سلطاته حتى اندماج نيجيريا في عام ١٩١٤ وحيث تكون مجلس تشريعي لنيجيريا كلها .

أما عن دساتير نيجيريا فهناك دستور ١٩٢٢ الذى نص على تكوين مجلس تشريعي على اساس أقتراع مقيد وامتدت سلطته التشريعية الى المستعمرة والمنطقة الجنوبية بينما احتفظ الحاكم بشئون التشريع للمنطقة الشمالية وتكون أيضا مجلس تنفيذى جميع اعضائة من الموظفين بحكم مناصبهم وفي عام ١٩٤٦ صدر دستور ريتشاردز وتكون المجلس التشريعي من أغلبية غير موظفين عددهم ٢٨ عضوا وأقلية موظفون عددهم ١٧ عضوا وتكونت ثلاث مجالس اقليمية في الغرب والشرق والشمال أما المجلس التنفيذى فظل على تشكيله السابق ونص الدستور على أن يكون التعديل بعد تسع سنوات ولكن في عام ١٩٤٨ صدر اعلان يفيد الرغبة في تعديل الدستور وصدر الدستور الجديد عام ١٩٥١ .

وقد منح الدستور الـ جديد نيجيريا الشكل الفيدرالي وأوجد نظام مجلس الوزراء، وصار المجلس التنفيذى مجلس وزراء رئيسه الحاكم ويتكون من ستة أعضاء بحكم مناصبهم، ١٢ وزيرا أفريقيا يمثل كل منطقة أربع وزراء، وتكونت مجالس تنفيذية إقليمية يرأس كل مجلس ممثل للحاكم في المنطقة وتكونت الجمعية التشريعية من الحاكم رئيسا،١٢٥ عضوا منتخبا و ٦ أعضاء يعينون لاعتبارات خاصة، وينقسم الاعضاء المنتخبون الى ٥٨ عضوا عن المنطقة الشمالية، و ٣٤ عضوا عن الشرق، ٣٤ عضوا عن الغرب(٤٧) .

ومنذ بدأ العمل بهذا الدستور ظهرت صعوبات في التوفيق بين اتجاهات الأعضاء ، ونمت روح إنفصاليه وسادت روح التفرقة حتى في داخل مجلس الوزراء ، ولذا اجتمع زعماء الأحزاب مع ممثلي المملكة المتحدة وصدر دستور ١٩٥٤ في اثنى عشرة لغة مختلفة إلى جانب الانجليزية بسبب تعدد القبائل (حوالي ٢٥٠ قبيلة)، وبهذا الدستور تكون رسميا إتحاد نيجيريا الفيدرالي وله حاكم عام له نواب في الوحدات المكونة للإتحاد وتتمتع الوحدات باستقلال ذاتي داخلي، وصارت لاجوس العاصمة الاتحادية وتم فصل جنوب الكاميرون عن نيجيريا وأعتبرت وحدة من وحدات الاتحاد وقد تكون المجلس الاتحادى من ١٩٤ عضوا منهم ٦ أعضاء من الكفاءات

والرئيس وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم، ٩٢ عضوا من الشمال، و٥٦ عضوا لكل من الغرب والشرق و ٢ من لاجوس و ٦من جنوب الكاميرون. وفي عام ١٩٥٧ انعقد في لاجوس مؤتمر للنظر في الدستور وأبدت فيه أنجلترا استعدادها لمنح الحكم الذاتي الكامل وأخيراً تم الاتفاق في مؤتمر لندن لعام ١٩٥٨ على استقلال نيجيريا في مارس ١٩٦٠ داخل نطاق الكومنولث.

وفي المستعمرات البريطانية الأخرى في غرب أفريقيا نجد أنها مرت بنفس المراحل التي عاشتها نيجيريا ففي ساحل الذهب تكون مجلس تشريعي وتنفيذي في عام ١٨٥٠. وصدرت عدة دساتير في أعوام ١٩٢٥، ١٩٤٦، ١٩٥٠، ١٩٥٤ وتمت انتخابات في عام ١٩٥٦ وحصل حزب نكروما على ٧٤ مقعداً من مجموع المقاعد وصدر قانون الاستقلال .... في عام ١٩٥٧ .
أما في سيراليون فقد تكون لها مجلس تشريعي في عام ١٨١١ وصدر دستور ١٩٥١ ودستور ١٩٥٤ الذي تعدل بموجبه نظام الانتخاب فأصبح مباشرا في المستعمرات والمحمية وظل تشكيل المجلس التنفيذي كما هو وأصبح مجلسا للوزراء وتعدل تشكيل المجلس التشريعي إلى ٥٧ عضواً.
وفي جامبيا تكون أول مجلس تشريعي عام ١٨٨١ في المستعمرة فقط ثم صدر دستور ١٩٤٦ ودستور أخر في عام ١٩٥٤ .

ويلاحظ على هذه الدساتير ما يلي:
١ – في كل هذه الإجراءات الدستورية التي سبقت الاستقلال بقيت السلطة المطلقة في أيدي الحاكم العام.
٢ – نصت هذه الدساتير على تأكيد وضع بريطانيا في هذه المناطق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.
٣ – جاءت هذه الدساتير إثر إضطرابات دموية ولم تكن هذه الدساتير استجابة لمطالب الحركة الوطنية ولكنها خطوة بريطانية قصد بها ايجاد وضع اجتماعي وسياسي جديد.
٤ – لا تحتوي هذه الدساتير على ضمانات كاملة للمواطنين وحرياتهم ومستقبلهم السياسي .
٥ – نظم الانتخابات في جميع المراحل ما عدا الأخيرة تحتوي على انتخابات غير مباشرة مع قيود مالية وضرائبية هذا بخلاف حق الحاكم العام في التعيين.
ومن الملاحظ أن مستعمرات بريطانيا في غرب أفريقيا قد حصلت على استقلالها على النحو التالي(٤٨):
١– حصلت ساحل الذهب على استقلالها في مارس ١٩٥٧.

٢ – حصلت نيجيريا على استقلالها في أول أكتوبر ١٩٦٠.
٣ – حصلت سيراليون على استقلالها في أبريل ١٩٦١ .
٤ – أما جامبيا وهي أول مستعمرة بريطانية في غرب أفريقيا فقد حصلت على استقلالها في فبراير ١٩٦٥.

خاتمـــة

من هذا العرض لنظم الحكم الاستعمارية في غرب أفريقيا نجد أن النظام قد تغير من دولة لأخرى بل واختلف النظام الواحد في نفس الدولة حسب مقتضيات الأحوال وحسب الظروف التي مرت بها كل دولة من دول غرب أفريقيا ، وحسب النظم الوطنية التي كانت سائدة قبل قدوم الأوربيين لكن - السمة الغالبة على هذه النظم الاستعمارية كانت تتخذ طابعا عاما يتمثل في سياسة الدولة المستعمرة ذاتها فنجد أن النظام الألماني إتبع نظام المركزية الشديدة ولم يشترك الوطنيون في الحكم أو الادارة اللهم الا في رئاسة المحاكم الوطنية وذلك للفصل في القضايا الصغيرة، وكانت المستعمرات الألمانية تسير وفق قانون المستعمرات الصادر في عام ١٨٨٦ والذي حدد كل سلطة حاكمه في المستعمرات وكانت المستعمرات تتبع وزارة الخارجية الألمانية حتى عام ١٩٠٧ ثم تحولت إلى وزارة مستقلة تتولى الاشراف على شئون هذه المستعمرات.

ولم يظهر الأثر لهذا الحكم الألماني في غرب أفريقيا لأن النهاية كانت سريعة وقبل أن تبدأ ألمانيا في وضع سيادتها على مستعمراتها وقبل أن تفرض نظم الاستيطان الألماني في الكاميرون - جاءت الحرب العالمية الأولى لتضع نهاية لتلك النظم الألمانية التي لم تكن قد ظهرت آثارها بعد في هذه المستعمرات وتحولت هذه المستعمرات سواء في الكاميرون أو توجو إلى نظم حكم من كل من الفرنسيين والأنجليز الذين اختلفت نظم حكمهم اختلافا واضحا فبينما نجد أن نظام الحكم المباشر كان السمة الغالبة على النظام الفرنسي نجد أن الحكم غير المباشر كان سمة النظام الانجليزي وبالتالي اصطبغت المستعمرات الألمانية بالصبغة التي آلت إليها المستعمرات ما بين الفرنسية والانجليزية.

وإذا انتقلنا إلى النظام الفرنسي في غرب أفريقيا نجد أن هذا النظام قد قام على أساس تحطيم الزعامات القومية وانتزع منها كل سلطة ونفوذ ، وبالتالي اعتمد هذا النظام على رسم السياسة من قبل الفرنسيين بمفردهم، وشغل الفرنسيون جميع الوظائف بل وتولوا تنفيذ كل أوامر الحكومة وبالتالي صار الجيش عماد الوجود الفرنسي في أفريقيا فلم يتوقف النظام الفرنسي عند حد الإدارة المباشرة وحرمان الوطنيين من ممارسة أعباء الحكم في بلادهم بل تعدى الأمر إلى درجة انتهاج سياسة الاستيعاب أي صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسة على الأفريقيين ، وكان القصد من ذلك كله هو القضاء على الثقافات والتقاليد المحلية الوطنية وجعل تفكير سكان المستعمرات مطابقا

تماما للنظم الفرنسية، وحاولت فرنسا فرض هذا الغزو الثقافي على سكان وشعوب تتفاوت في ثقافتها وتقاليدها المحلية ، وبالطبع أدت هذه السياسة الفرنسية إلى خلق تفرقة بين أبناء الشعب الواحد، تفرقة نجمت عن القدرة على الإستيعاب وعدمه والقدرة على مجاراة الفرنسيين في ثقافتهم وعاداتهم، وهذه من أبرز مساوئ هذا النظام الفرنسي الذي حرم الأفريقيين في المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا من ثمار هذا النظام الجديد وجعل استيعاب الحضارة الفرنسية شرطا أساسيا للوصول إلى مستوى الفرنسيين في الحقوق والواجبات كما كان تشكيل النخبة (Elite) وسيلة لخلق جماعة تستوعب التراث الفرنسي وتصبح الجسر الذي تعبر عليه الثقافة الفرنسية إلى هذه الشعوب الأفريقية، وبالرغم من تشكيل هذه النخبة إلا أن فرنسا عجزت في أن توصل ثقافتها إلى هذه الجماعة ولم تتمكن من خلق زعامات محلية قوية تستطيع تحمل أعباء المسئولية في إدارة مستعمراتهم وكل ما فعلته فرنسا بسياستها المباشرة السعي نحو القضاء على الثقافات المحلية والتقاليد الوطنية والعمل على فرنسة شعوب هذه المناطق وقد ظهر هذا واضحا عند استقلال هذه الدول الأفريقية التي رفضت نظام الجماعة الفرنسية والذي صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية وألغى الشخصية الأفريقية تماما وركز السلطة المسئولة في أيدي رئيس الجمهورية الفرنسية، ولذا نجد أن النظم الفرنسية قد فشلت في خلق زعماء وطنيين يدينون لها بالولاء واضطرت فرنسا إلى الاعتراف باستقلال هذه الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ لتواجه مشكلات عديدة من جراء هذه السياسة الفرنسية التي حاولت طوال عهدها الاستعماري القضاء الكامل على التقاليد والثقافة المحلية الأفريقية.

أما بريطانيا فقد انتهجت نظاما كان سائدا في بعض البلدان الأفريقية وسبق تطبيقه في بعض المناطق - لكن السلطات البريطانية ممثلة في اللورد لوجارد قد جسدت هذا النظام واتخذته وسيلة لحكم مستعمراتها في غرب أفريقيا ، واقترن هذا النظام للحكم غير المباشر باسم اللورد لوجارد لأنه أول من طبقه عمليا وبشكل مجسد في نيجيريا الشمالية وغيرها من المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا.

وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه في شمال نيجيريا أداة سهلة في أيدي السلطات البريطانية بعد أن اعتمد لوجارد على الرؤساء والزعماء المحليين وجعلهم جزءا من الادارة الحكومية، وبمرور الزمن تحول مصدر السلطة التقليدية إلى القانون البريطاني، ووفر هذا النظام على بريطانيا مصاريف الإدارة، وقلل من عدد الحكام اللازمين لحكم هذه المساحات الشاسعة بالاضافة إلى الاستفادة من النظم الأفريقية الوطنية وتطويرها لتتلاءم مع الظروف الحالية وقد نجح هذا النظام البريطاني في اعطاء الزعامات الوطنية الكثير من السلطات لتنفيذ السياسية الإستعمارية بل ومنحت ولاء الزعماء

الوطنيين لتلك النظم البريطانية. وهكذا نجد أن نظام الحكم غير المباشر الذى طبقته بريطانيا فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا كان مفيدا لكل من البريطانيين حيث ساعد على تقليل نفقات الإدارة ووفر الأموال التى تتطلبها انشاء جهاز إدارى ضخم لحكم هذه الجهات، كما ساعد على قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ، ووفر لهذه المجتمعات الأفريقية رخاءً مادياً وحفظ للنظم الوطنية كيانها وظلت التقاليد الوطنية تنعم بالأمان فى ظل هذا النظام الذى لم يحاول التدخل فى شئونها خاصة فى المناطق الإسلامية فى غرب أفريقيا فظلت حضارتها الإسلامية تعيش جنبا إلى جنب مع النظم الاستعمارية.

وكان هذا النظام الذى طبقته بريطانيا وأعتمدت فيه على النظم الوطنية أفضل نظم الحكم التى طبقت فى القارة الأفريقية لأنه لم يحاول القضاء على النظم الوطنية بل حاول تطويرها بما يتماشى مع السياسة البريطانية ، كما أن عدم تدخل البريطانيين فى تقاليد هذه الشعوب ونظمها وثقافتها قد ساعد على الحفاظ على هذا التراث الوطنى القومى الذى ألفه الناس وتعودوا عليه لبضع قرون بالإضافة إلى محاولة نظام الحكم غير المباشر تطوير النظم الوطنية وخلق دعامات قومية كانت لها آثارها عكس النظم الفرنسية المباشرة التى قضت على هذه الزعامات القومية.

ولكن من أبرز عيوب نظام الحكم غير المباشر أو الادارة الوطنية هو الاتجاه فى بعض الأحيان إلى رئاسات ليست لها شعبية وطنية ، وفى أحيان أخرى إستحداث الرؤساء فى النظم القبلية التى لا تعرف السلطات الرياسية، كذلك كان من عيوب هذا النظام ذلك الفصل بين الزعامات القديمة والزعامات الجديدة والذى تجلى كثيرا فى حرمان المثقفين من الانضمام إلى المجالس المختلفة فعمل هذا النظام على الفصل ما بين الماضى والحاضر ولم يتح فرصة التدريب على حكم العناصر التى ترغب فى العمل.

ومن أبرز مزايا هذا النظام أنه ساعد الدول التى طبق فيها بعد استقلالها على انجاح سيادة الحكم المحلى بعد تطوير مؤسسات الحكم غير المباشر فى الإدارة الوطنية إلى نوايا سليمة للحكم الوطنى المحلى، وكان الحكم غير المباشر يعتمد على فلسفة التمايز والاعتراف بأهمية تطوير مؤسسات منفصلة على المنظمات السياسية الأوربية ومناسبة لظروف الأفريقيين ومختلفة عن النظم الغربية.

أما السياسة الفرنسية التى قامت على نظام الحكم المباشر فقد قامت على سياسة التوحد وكان ينظر إلى المنظمات السياسية والإجتماعية والأفريقية وتطويرها حتى تصبح مشابهة للأنظمة الأوربية تماما.

وكانت فرنسا تنظر إلى مستعمراتها نظرة تجارية على اعتبار أنها ملحقة بأرضيها الأوربية اقتصاديا وإداريا ومن ثم ترتبط بها سياسيا ولذا كانت أول أهداف الأدارة الاستعمارية الفرنسية فى الحكم تحطيم الزعامات القبلية والمحلية ، وربما كان هذا يرجع أولا إلى المقاومة التى لقيها الجيش الفرنسى فى حروبه فى افريقيا وثانيهما الثورة الفرنسية التى صورت للفرنسيين أن عليهم عبء حمل شعلة الحضارة الى البشرية، ولهذا كله صارت نظم الحكم الفرنسية تقوم على أساس شغل الفرنسيين لجميع الوظائف ورسم السياسات بحيث يظل الجيش الفرنسى العمود الفقرى للوجود الفرنسى .

وارتبط الحكم الفرنسى أيضا بسياسة العمل على إلغاء الثقافة المحلية الأفريقية لصالح الثقافة الفرنسية ، وقد ظهر هذا كما سبق أن أوضحنا فى نظام الإستيعاب الذى اعتمد أساسا على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم الفرنسية على الحياة الأفريقية حتى يصبح الأفريقيون فرنسيين فى كل أنماط حياتهم ، ولقد كان هذا سببا فى وجود ظاهرة الاستعمار الثقافى ، ومن مزايا هذه السياسة عدم وجود التفرقة العنصرية التى قامت على أساس اللون أو العنصر فى المستعمرات الفرنسية وإن كانت هناك تفرقة من نوع آخر قامت على أساس مدى الاستيعاب للثقافة الفرنسية .

ولقد لاحظنا أن نظام الفرنسة الجماعية صعب المنال، فسياسة فرنسة النخبة أو المشاركة(Association) والتى حاولت فرنسا تطبيقها فى فترة مابين الحربين العالميين- قد نجحت بالفعل فى خلق تلك النخبة المثقفة التى نسيت أصولها الأفريقية، وقد لاحظنا أن السياسة الفرنسية فى الإستيعاب والمشاركة إنما تدوران فى نفس المحور ولاتختلفان إلا من حيث التطبيق لكن كليهما سار فى نفس الخط الأساسى لفلسفة الحكم المباشر التى كانت تهدف أساسا إلى منح هذه النخبة النفوذ والسلطان مع إستمرار بقاء السلطة الفعلية فى ايدى المواطنين الفرنسيين.

وباختصار يمكن القول ان السياسة البريطانية كانت تحمل فى طياتها إيمانا بقدرة النظم والتقاليد الوطنية على المشاركة فى الحكم والإدارة بينما حملت النظم الفرنسية فى النهاية الإيمان بسمو الحضارة الفرنسية التى يجب ان تفوق ما سواها وأن تصبح هى الهدف الأسمى لكل المستعمرات.

مصادر الفصل ومراجعه

أولاً – رسائل جامعية باللغة العربية :

١ – إبراهيم، عبد الله عبد الرازق : نظام الحكم البريطاني غير المباشر كما طبقته بريطانيا في نيجيريا ١٩٠٠ – ١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٦٧ .

٢ – عبد ربه، سعد زغلول: الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا رسالة ماجستير غير منشورة (١٨٨٤– ١٩١٨)

ثانياً– مراجع عربية :

١– الجمل، شوقي عطا الله : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠.

٢– خلف عبد الله ، عبد الغني عبد الله : مستقبل أفريقيا السياسي، القاهرة ١٩٦٥ – استعمار أفريقيا، القاهرة ١٩٦٥.

٣ – رياض زاهر : استعمار أفريقيا، القاهرة ١٩٦٥.

٤ – طاهر أحمد : السودان المعاصر من الفتح حتى الاستقلال(١٩٦٦) – افريقيا في مفترق الطرق ، القاهرة ١٩٦٥.

٥ – عبد الملك : عودة السياسة والحكم في أفريقيا القاهرة ١٩٦١ .

ثالثاً – مراجع باللغة الأنجليزية:

1 - Apter, David: The Gold Coast in Transition, University Press of Princeton, London, 1955 .

2 - Buel, R. : The Native Problem in Africa, New York, 1728.

3 - Crowder, M. : West Africa, Vol. 11, London, 1978>

4 - Burns, Alan. The History of Nigeria London, 1955.

5 - Ezera, Kalu: Constitutional Development in Nigeria, London, 1960.

6 - Fage, J. D. : History of West Africa, London, 1972.

- Haily, Lord : Native Administration in British African Territories, Vol. 3, London, 1953 .

8 - Hamad, Jules: Demination and Colcnisaticn, London, 1910.

- Ikimo, Obaro: The Establishment of Indirect Rule in Northern Nigeria Tarikh, Vol. 3, No. 3.

10 - Lugard, F. : Dual Mandate in British Tropical Africa, London, 1927 .

11 - Mair, L. P. : Native Politics in Africa, London 1751 .

12 - Nekrumah, Kwame: Towards Colonial Freedom, London 1962 .

13 - Simmons, J. : From Empire to Commonwealth, London 1940 .

- Perham, Mergury: Lugard, The Yearsof Authority, London 1960.15 - Tounsend, M. E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire. New York. 1930 .

رابعا: بحث باللغة الإنجليزية – غير منشور:

Amenumy, E. E. The Ewe - People and the Coming of Europe - and Rule (1850 - 1914), Unpublished Thesis, London 1459 .

خامسا: دوريات باللغة الإنجليزية:

Amenumy, D. E. K. : German Administration in Southern Togo (Journal of African History X, 4, 1969. W.)

الفصل الخامس

موقف مملكة الاشانتى من التوسع

البريطانى فى غانا فى القرنالتاسع عشر

محتويات الفصل :

أولا- مملكة الأشانتي في القرن التاسع عشر:

امتاز ساحل غينيا في القرن الثامن عشر وأوئل التاسع عشر بظهور عدد من الدويلات والممالك التي أذهلت ، الأوربيين اثناء ارتيادهم لهذه المناطق في مراحل كشف القارة الافريقية ، ومن هذه الممالك مملكة الأشانتي ، ومملكة داهومي، وممالك اليوربا والبنين ونيب وغيرها من الممالك التي اشتهرت في غرب القارة الافريقية.

وكانت مملكة الأشانتي أكثر هذه الممالك تنظيما، كما كانت متجانسة إلى حد كبير بسبب وقوعها بين نهر النيجر والغابة المطيرة مما أعطاها نوعا من الحماية ضد هجمات الشعوب الشمالية التي غزت مناطق الفولانى واختلطت معها(١).

ويسود مملكة الأشانتي نوع من الإتحاد الكونفدرالي يجمع كل الرؤساء المحليين تحت السيادة العليا لملك الأشانتي الذى يتولى الدفاع عنهم مقابل دفع ضرائب معينة لهذا الملك. وكل رئيس مسئول عن تطبيق العدالة فى منطقته، ويباشر السيادة على القرى التابعة له، وليس ملك الشانتي مطلق الحرية حيث يوجد إلى جانبه مجلس خاص يتكون من الملكة ورؤساء المناطق الهامة وقائد الجيش. ويعد هذا المجلس بمثابة مجلس الشورى فى كل الأمور الخارجية للمملكة.

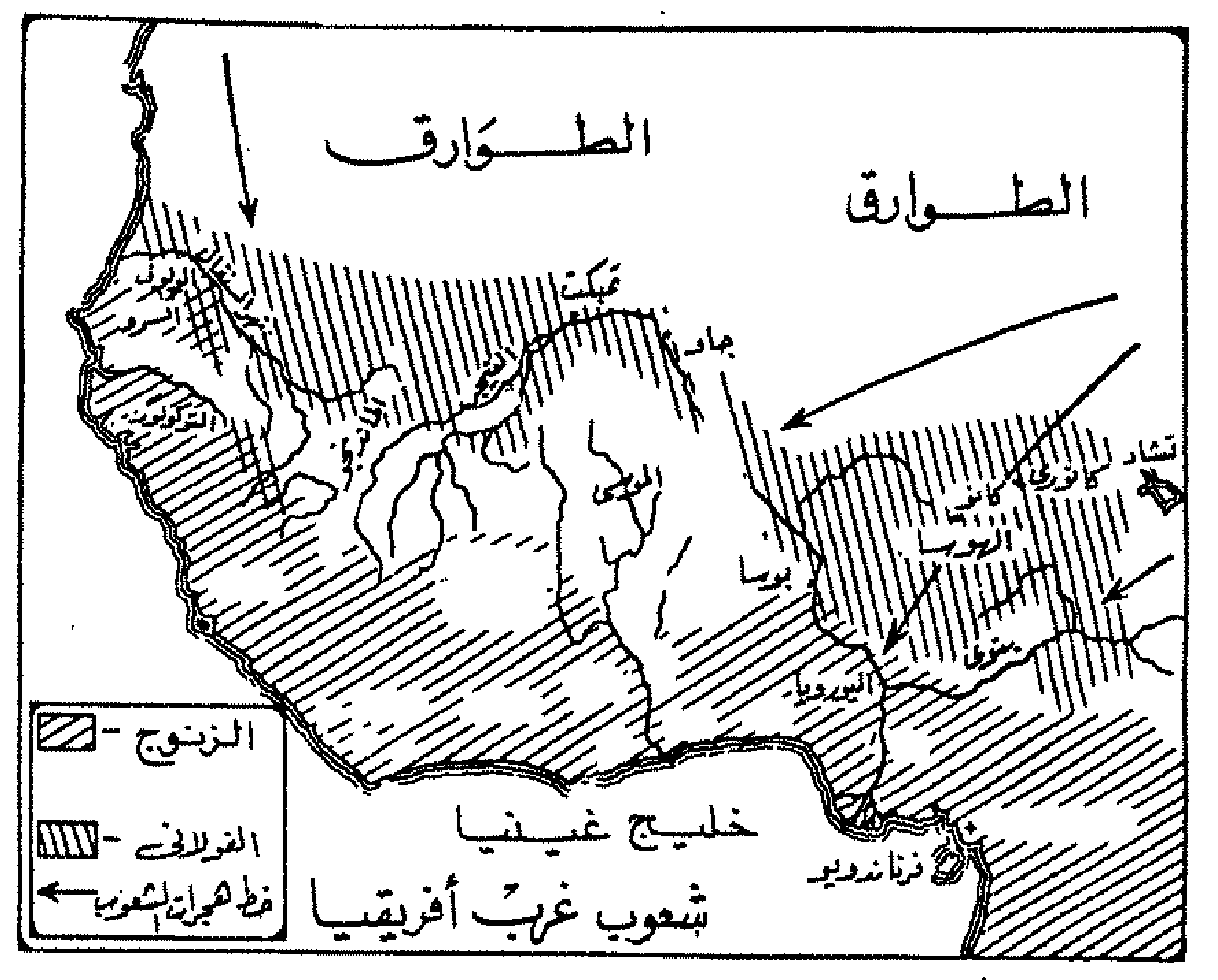
وقد توسعت هذه الدولة ودخلت تحت لوائها بعض القبائل الأفريقية الأخرى فى غرب القارة حتى صارت مع مطلع القرن التاسع عشر تضم مناطق غانا الحديثة وأجزاء من ساحل العاج ، وتوجو، وظلت منطقة الفانتي فقط تحافظ على إستقلالها فى جزء ممتد على طول الساحل الغربي من نهر برا(Par) إلى حدود مملكة جا(Ga) وعلى إمتداد مساحة عشرين ميلا فى الداخل(٢).

ويرجع قيام هذه المملكة وتوسعها إلى جهود الملك اوسى توتو(Osai Tutu) (١٧٠٠-١٧٣٠) وهو الملك الرابع عند الأشانتي ، وفي عهده ظهر الى حيز الوجودالكرسي المقدس للأشانتي والمعروف بالكرسي الذهبي (The Gloden Stool) (٣) .

وتتكون مملكة الأشانتي من أقليمين كبيرين لكل منهما نظامه الخاص فى الإدارة، ويشمل القسم الأول مقر الأشانتي الرئيسي فى العاصمة وماحولها، بينما يضم القسم الثانى أقاليم الإمبراطورية الأخرى التي تدين بالولاء لحكام كوماسي، وبعبارة أخرى يتكون القسم الاول من كوماسى العاصمة وبعض الدويلات التي تقع داخل دائرة نصف قطرها مابين ثلاثين وأربعين ميلاً عن كوماسي الحديثة ثم مجموعة من الدويلات التي دخلت فى إتحاد الاشانتي، وصارت تشكل جزءا أساسيا من المملكة(٤) .

وقد اعترفت هذه الدويلات بالكرسي المقدس لاوسى توتو كرمز لوحدتهم ، وكانت الحكومة المركزية للاشانتي تتكون من المجلس الفيدرالى ، هذا إلى

جانب المجلس التنفيذى الذى يضم الرؤساء الأقليميين فى مديريات كوماسى. وحسب التقاليد فانه من حق المجلس الفيدرالى عزل الملك إذا أساء السلطة الملكف بها أو إذا عجز عن الوفاء بالإلتزامات الخاصة بالمنصب.
وظل هذا النظام ساريا حتي عام ١٧٥٠ عندما ادخل ملك الأشانتى بعض التعديلات فى هيكل نظام الحكم في المناطق الاقليمية التي كانت تحكم نفسها بطريقتها الخاصة دون اي ولاء للكرسي المقدس ، واقتضت هذه التعديلات الجديدة تعيين حكام اقليميين في هذه الولايات بهدف احكام القبضة عليها.
ورغم كل هذه التغييرات فانهالم تكن كافية للسيطرة الكاملة على هذه المناطق البعيدة ، وقامت مختلف الولايات تطالب بالاستقلال ، ودخل ملك الأشانتى فى صراعات مستمرة مع هذه الحركات الثورية للحفاظ علي وحدة المملكة (٣) .
فى السنوات الاولي لحكم اوس توتو يقال إن رجلا يدعى انتشى (Anotchi) وصل الى المملكة وأعلن أن الدين رسالة من إله السماء لكي يجعل شعب الاشانتى دولة قوية وعظيمة، واجتمع عدد كبير من الناس في كوماسي في يوم كان مليئا بالتراب أو الغبار وسحب انتشي كرسيا خشبيا من السماء وبه جزء مطلي بالذهب ولم يسقط هذا الكرسي الى الارض بل استقر على حجر الملك اوسي توتو، وهنالك أعلن القسيس انتشى أن هذا الكرسي يحتوى روح امة الاشانتي وان عزتهم ومجدهم ورخاءهم وقوتهم وسعادتهم تكمن في هذا الكرسي فاذا ناله عطب او تلف كان ذلك نذيرا بالويل والثبور للامة، وايذانا بزوال عزها وسلطانها


الطوارق
الطوارق
تمبكت
جاو
بوسا
تشاد
كانو
الهوسا
الموسي
اليوروبا
بنوي
فرناندوبو
خليج غينيا
شعوب غرب أفريقيا
الزنوج
الفولاني
خط الهجرات الشعوب

شكل رقم (أ)

وظل اتحاد الأشانتي في الأساس اتحاداً عسكرياً يهدف إلى التوسع الأقتصادي ، وبالفعل نجحت هذه السياسة في سيطرة الاتحاد علي جزء كبير من غانا الحديثة(٥).

وكان للتوسع المستمر لدولة الأشانتي آثره في قيام نوع من العداء بينهم وبين جماعات الفانتي الذين سيطروا على المناطق الساحلية، وكان ملوك ورؤساء الفانتي قد وضعوا دستورا لاتحاد كونفدرالي من أجل تحقيق الرخاء والرفاهية لكل شعوب الفانتي، وقد وافق الملوك على تشكيل هيئة عرفت باسم (اتحاد الفانتي الكونفدرالي) ، وقضت المادة الثامنة من هذا الدستور على تطوير العلاقات الودية بين الملوك ورؤساء الفانتي، وتدعيم الوحدة بينهم من أجل الأغراض الدفاعية للاتحاد، بالاضافة إلى بناء المدارس لخلق الكوادر المتعلمة، وتنمية المشروعات الزراعية والصناعية وإدخال محاصيل جديدة، والعمل علي تطوير الموارد المعدنية في الإتحاد (٦).

وطوال القرن الثامن عشر أتسمت العلاقات بين الفانتي والأشانتي بالطابع العدائي، بل وصل الأمر إلي حد قيام الأشانتي بالهجوم على جماعات الفانتي عدة مرات <u>وترجع أسباب العداء بين الفانتي والأشانتي إلى الأسباب التالية:</u>

<u>أولا</u> – كان الفانتي يرفضون السماح للتجار من الأشانتي بالاتصال مع القلاع الأوربية على الساحل حتى يتأكد دورهم في الوساطة بين الأوربيين وبين الأشانتي .

<u>ثانيا</u>– كان الأشانتي في حاجة ماسة إلى السلاح للدفاع عن اتحادهم ولكن جماعات الفانتي منعوا تجارة الاسلحة والبارود عن تجار الأشانتي.

<u>ثالثا</u>– تدخل الفانتي كثيرا في الامور الداخلية للاشانتي، بل وحرض الفانتي جماعات الواسا(Wassa) والتيفو(Twifo) والاكيم(Akyem) على الثورة ضد سيادة الأشانتي ناهيك عن تحالف الفانتي مع الواسا من أجل محاربة الاشانتي(٧) .

<u>رابعا</u>– كانت جماعات الفانتي تسمح بايواء المجرمين من الأشانتي وخصوصا من ثوار جماعات التسيبو (Tsibu) والابوتيا (Aputai) .

لقد كانت هذه الأسباب أساس الاصطدام بين الفانتي والاشانتي واستمر الصراع بينهما في أوائل القرن التاسع عشر، وترتب على هذه الصراعات إغلاق ممرات التجارة عدة شهور، بل وصل الأمر إلي حد قيام الفانتي بوضع العراقيل امام الأشانتي بقصد منع إتصالهم مع الأوربيين.

وعندما تولى الملك أوسي بونسو (Osei Bonsu) السلطة في بداية القرن التاسع عشر – فإنه إتبع سياسة جديدةمن عام ١٨١٠ حتى عام ١٨٢٤ ، وكانت لهذه السياسة اثارها العميقة على المنطقة بأسرها فقد بدا هذا الملك سياسته بالإصلاحات المركزية التي كان قد انتهجها أسلافه، بل وحافظ علي وحدة الامبراطورية .

كما حاول بعد ذلك توسيع حدودها إلى اقصى درجة ممكنة. وواصل هذا الملك سياسة التغيرات الدستورية التى أرساها الحكام السابقون فى القرن الثامن عشر فى عهد كل من أوسى كوادو، واسى كوام اللذين غيرا المناصب الوراثية فى مديريات كوماسى، كما قاما بتعيين بعض الأشخاص الموالين فى هذه المناصب هذا بالإضافة إلى انشاء مناصب جديدة تساعد على تقوية قبضة الملك الشخصية(٨) .

وأسس هذا الملك مناصب وزارية أخرى، وعين بعض المتعلمين المسلمين فى الوظائف الهامة، وطور النظم المالية وجعل المناصب الوراثية حسبما تسمح به طبيعة العمل، وعين وكلاء فى كل من كيب كوست (Cape Coast) والمينا (Elmina) (٩) .

ولقد ساعدت هذه التطورات الدستورية على إزدياد نفوذ ملوك الأشانتى فى كل من كوماسى العاصمة والمديريات التابعة لها، وكان ملك الأشانتى يحكم دون منازع ، ويتولى كل رئيس محلى سلطاته عن طريق التعيين من البلاط الملكى ، وقد أصبحت الكفاءة أساس نظام الحكم وليس العامل الوراثى. ولذا ضم الجهاز الإدارى موظفين على قدر كبير من الكفاءة مما ساعد على استتاب الأمن، وتطبيق العدالة فى كل أرجاء المملكة (١٠).

وكانت الخطوة الهامة لاوس بونسو هى تحقيق وحدة الإمبراطورية التى ورثها عن أجداده ، وكان هذا يعنى القضاء على كل أنواع التمرد وألوان العصيان لكن رغم الاجراءات التى اتخذها هذا الملك فإن بعض أعمال التمرد انتشرت فى منطقة: ابرون(Abron) فى أجزاء الشمال الغربى، وأيضا منطقةجونجا (Conja)التى تحدى ملكها سلطات ملك الأشانتى وقتل مبعوثه وهرب محتميا فى قبائل الفانتى،كما ثارت منطقة جيامان (Giamen) فى عام ١٨١٧ وتمردت واسا (Wassa) واسين Assin ودنكييرا Denkyira فى عام ١٨٢٣.

وعلى الرغم من كل هذا فقد نجح أوسى بونسو فى تنفيذ سياسته لتقوية قبضته على المملكة وبقاء وحدتها ، فقضى على المناطق الثائرة وحارب الفانتى فى عام ١٨٠٨ بسبب تقديمهم المساعدات لإقليم اسين وهزمهم ، وقام بحملات ضد منطقة الواسا ودنكييرا فى عام ١٨٢٤ ، وأوقع الهزائم بالثوار كما هزم القوات البريطانية التى جاءت بقيادة تشارلز ماكارثى (Charles Macarthy) لنجدتهم ؛ وكان

هذا القائد قد عين حاكما عاما للحصون البريطانية على الساحل وقد لقى حتفه مع القتلى فى معركة بونساسو(Bonsaso) فى ٢١ فبراير ١٨٢٤ (١١) .

لقد نجح الملك أوسى بونسو فى كل حملاته ، وبعد ان هزم الفانتى صار على إتصال مباشر مع الساحل ، كما انه حمل لقب بونسو أو الحوت لأنه لم يستطع أى عدو هزيمته فى البحر وأجبر البريطانيين على تغيير سياستهم والوقوف

إلى جانب الأشانتى ، كما أنهم اضطروا إلى قبول حكم الأشانتى على الساحل ما عدا المناطق التى بها بعض القلاع البريطانية (١٢).

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي للملك أوسى بونسو هو الحفاظ على ما ورثه من أجداده ، بل وأضافة أجزاء أخرى إلى المملكة كان يعتبرها مكملة لحدودها الطبيعية، وحقق هذا الأمل بمهاجمة الفانتى فى الولاية الجنوبية وكانت الأحلام التى جالت بخاطره أن يحكم الساحل كله - لكن القدر لم يمهله حيث مات فى فبراير ١٨٢٤ بعد فترة قصيرة من وصول أنباء عن إنتصاراته على القوات المشتركة من الواسا والونكيبرا والفانتى بل والبريطانيين وقد استحق هذا الملك لقب "الملك العظيم" لأنه بذل كل ما فى طاقته من أجل الحفاظ على وحدة المملكة ورفع مكانة الأشانتى عالية وصار من أعظم ملوك هذه الدولة.

وبالطبع كانت هذه التوسعات تقلق بال البريطانيين الذين كانوا يخشون من توسع الأشانتى تجاه الساحل ، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

أولا: اعتقد البريطانيون أن منافسيهم من الهولنديين سيكونون أول المستفيدين من توسع الأشانتى لأن الهولنديين اقنعوا الأشانتى بأن عدوهم الأول هم البريطانيون (١٣).

ثانيا: اعتبر البريطانيون أن ملوك الأشانتى حكام مستبدون مثل ملوك داهومى وخافوا من سيطرتهم على الساحل وبالتالى تحكم القبائل التابعة لهم فى المنطقة.

ثالثا: أن المراكز التجارية البريطانية والفانتى كانت تسيطر على معظم المنطقة الساحلية وكان الفانتى يجدون مساندة من البريطانيين ، لكن انهزام الفانتى جعل من الأشانتى أكبر قوة سياسية فى أفريقيا الغربية وهو ما تخشاه بريطانيا حفاظا على مصالحها هناك (١٤).

وقد عبر عن هذا الخوف جوزيف ديبوى (Joseph Dupuis) الذى عين قنصلا بريطانيا فى كوماسى بعد انتصارات الأشانتى مباشرة حيث أرسل إلى حكومته

ما يفيد بأن مملكة الأشانتى قد امتدت غربا وشرقا وصارت تشمل أربع درجات من خطوط الطول ومثلها من خطوط العرض، وهذا ما يجعلها مملكة لها خطورتها(١٥).

لكن الضربة الكبرى التى لقيتها هذه المملكة الأفريقية تمثلت فى قرار الحكومة البريطانية فى عام ١٨٠٧ بالغاء تجارة الرقيق. وكان هذا لطمة كبرى لاقتصاد الأشانتى الذى يعتمد أساسا على تصدير الرقيق ، وبالتالى فقد حدث تدهور تدريجي فى هذه المملكة فى السنوات التى تلت الغاء الرق.

ورغم كل هذا التوسع لمملكة الأشانتى الأفريقية فإنها بعد خمسين عاما من وفاة أوسى بونسواى فى الفترة بعد عام ١٨٢٤ وحتى عام ١٨٧٤ تعرضت

لعوامل الضعف والتفكك مما أدى لاتجاهها في أواخر القرن التاسع عشر نحو الانهيار التام ، فما هي أهم مجريات الأحداث في هذه المملكة وما هي تطورات العلاقة مع البريطانيين حتى اعلان الحماية على بلاد الأشانتي.

ثانياً: موقف بريطانيا من مملكة الأشانتي:

لم تتمكن بريطانيا من اقامة علاقات ودية وسلمية مع مملكة الأشانتي، ويرجع ذلك إلى أن بريطانيا بعد قرار الغاء الرق في عام ١٨٠٧ تولت مسئولية القضاء على هذه التجارة وصار من المستحيل اقامة علاقات ودية مع الأشانتي الذين صاروا بعد عام ١٨٢٠ المصدر الرئيسي للرق في ساحل الذهب ، وبدأ البريطانيون يستخدمون أسلوبهم التقليدى لمساعدة سكان الساحل ضد الأشانتي ، ومن ثم صار الاحتكاك بين القوتين أمرا متوقعا وأصبح التلاحم وشيكا، وكانت هناك من الاسباب مايجعل الصراع بين الطرفين مسألة جوهرية

وتكمن أسباب الصراع بين القوتين فيما يلي :

أولا- تركز اهتمام الأشانتي بعد عام ١٨٢٤ في الحافظ على دولتهم العظيمة ولكن الملك اوصي ياو اكوتو(Osei Yew Akoto) الذي خلف أوسي بونسو كان قد فقد سيطرته على كل الولايات الجنوبية عدا قلعة ألمينا وحاول خلفاؤه استرجاع هذه المناطق، فكتب الملك كوفي كريكارى إلى البريطانيين يطالب بضم مناطق اسين ودنكييرا واكيم، كما أن ملوك الأشانتي كانوا مُصرين على الحفاظ على قلعة المينا باعتبارها الميناء الذى يضمن لهم مواردا مستمرا من اسلحة الساحل، وهذا ماجعل الأشانتي يشنون الغارات على الساحل في الفترة من ١٨٦٧وحتى عام ١٨٧٣ ، وبالطبع كان ذلك دافعا إلى الإحتكاك بالبريطانيين الذين انزعجوا من وجود دولة قوية على الساحل تتحكم في التجارة هناك .

ثانيا- كان العامل الاقتصادى من اهم الاسباب في الصراع بين البريطانيين والاشانتي فلقد اعتقد التجار البريطانيون انه إذا تحطمت قوة الاشانتي فان هذا سيفتح المجال أمامهم للتجارة مع الداخل وكان وجود هذه الدولة الأفريقية القوية عاملا على عدم قدرة البريطانيين على توسيع مجال نفوذهم ، كما أن وجود دولة الأشانتي يعني ايضا استمرار تجارة الرقيق التي صارت عصب الحياة لدى الأشانتي ويضاف إلى ذلك ان التجار البريطانيين كانوا مضطرين لدفع ضرائب للأشانتي على الحصون والقلاع التي استولوا عليها في ارض الفانتي .

ثالثا- اتجهت بريطانيا لادخال المسيحية ونشر الحضارة الغربية في تلك المناطق التي اكتشفتها في غانا- لكنها أدركت ان ذلك لن يتحقق طالما ظلت مملكة الأشانتي قوة سياسية موحدة فكان لابد من السعي لتدميرها والقضاء عليها(١٦) .

رابعا- تجاهل البريطانيين لعادات الأشانتي وتقاليدهم مما جعل شعب الأشانتي يفكر في عام ١٨٦٣ في غزو الساحل والتخلص من الانجليز الدخلاء.
لكل هذه الأسباب كان الصدام بين القوتين متوقعا وبدأ البريطانيون يتحرشون بالأشانتي - لكنهم وجدوا ان الحل السلمي ربما يكن اجدى من التدخل العسكري، ولذا فانهم ارسلوا بعثة إلي كوماسي في عام ١٨١٧ في محاولة لتوقيع معاهدة مع ملك الأشانتي وفعلا وافق الملك أوسي بونسو على تعيين قنصل بريطاني في كوماسي بموجب اتفاقية بوديش Boudich) التي وقعت في السابع من سبتمبر من نفس العام والتي اتفق فيها على الاعتراف بملكية الأشانتي للاراضي التي تقوم عليها الحصون البريطانية وعلى تأجيرها للبريطانيين لقاء ايجار معين وان يقوم ملك الأشانتي بحماية التجار البريطانيين خلال مدة اقامتهم في كوماسي كما نصت على أن يقيم في العاصمة مقيم بريطاني من أجل التفاهم على كل مايهم الجانبين (١٧) .
وواضح من هذه المعاهدة المبكرة بين البريطانيين والأشانتي ان مسئولية حفظ الأمن والمحافظة على سلامة الطرق التجارية انما تقع على عاتق الأشانتي ومن حقهم اتخاذ ما يرونه من السبل التي تحقق لهم هذا ولذا وجدت بريطانيا ان هذه المعاهدة تحد من نشاطها وتجعل من الأشانتي القوة الفعالة في المنطقة ، ولهذا سعت بريطانيا لتعديل شروط هذه المعاهدة. ووصل جوزيف ديبو(Joseph Dupuis) إلي كوماسي في الثالث والعشرين من مارس عام ١٨٢٠ واستطاع هذا القنصل توقيع معاهدة جديدة في عام ١٨٢٠ نصت على اعتراف ملك الأشانتي بجوزيف ديبوا كقنصل للحكومة البريطانية كما وافق الملك على تأييد وحماية المصالح البريطانية في بلاده ، كما أقر الملك تشجيع التجارة مع كيب كوست والمناطق التابعة له، وفي مقابل ذلك وافق القنصل على حماية رعايا ملك الأشانتي والذين لهم علاقات مع المستعمرات البريطانية على الساحل ، وأخيرا تضمنت المعاهدة نصا بالغاء المعاهدات السابقة وخصوصا معاهدة عام ١٨١٧. بالاضافة الى حق القنصل البريطاني في الاشراف على المصالح البريطانية خاصة مايتعلق بأثمان السلع التجارية الوطنية (١٨) .
وتوضح هذه المساعي البريطانية السلمية ان هدف بريطانيا كان تهدئة الأحوال مع مملكة الأشانتي للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكان سعيها لتعيين مقيم أوقنصل في كوماسي وتوقيع معاهدات مع ملك الأشانتي لضمان حماية التجار البريطانيين - انما يعكس رغبه بريطانيا مع بداية القرن التاسع عشر في عدم التدخل العسكري وانتهاج الأسلوب الدبلوماسي من اجل القضاء على الرق وتطوير التجارة البريطانية هناك.
وساعد تعيين جوزيف ديبوا كقنصل لبريطانيا على تحسين العلاقات بين الطرفين ، وتعاطف هذا الرجل مع شعب الأشانتي لدرجة ان ساعدهم على

السيطرة على بعض المدن الساحلية . وكان هذا التصرف سببا في معارضة المجلس البريطاني في كيب كوست لمعاهدة ١٨٢٠ واخذ يستعد للدفاع عما أسماه بالحقوق المكتسبة للبريطانيين.

وفي ٢٧ مارس ١٨٢٢ وصل السير تشالز مكارثي (Charles Macarthy) الى ساحل الذهب وكان معروفا بقدرته على معالجة المشكلات بعد أن نجح في حل المشكلات المتعلقة بسيراليون ، وتولى هذا الرجل مسئولية الحصون البريطانية على الساحل. وكان يؤمن بفكرة أن هذه الحصون البريطانية ليست سوى محميات بريطانية يجب تشجيعها ومساعدتها والدفاع عنها ضد الأشانتي البرابرة. وبالفعل بدأ يثير القلاقل ضد شعب الأشانتي، فاضطر الملك أوسي بونسوا إلى التقدم نحو كيب كوست وأعلن تدمير كل شئ سواء البيض أو السود الموالين لهم — وما كان من ماكارثي الا أن أخذ ينظم شعوب الساحل في حلف كبير هدفه الأساسي ضمان استقلال كل دويلات الساحل حتى نهر تانو (Tano) في الغرب وإلى نهر الفولتا في الشرق، ومنع سقوط الدويلات في أيدي الأشانتي، وكان هذا بمثابة اعلان للحرب بين الأشانتي والبريطانيين(١٩).

ثالثا: الحرب بين الأشانتي والبريطانيين:

عندما تلقى البريطانيون معلومات بأن الأشانتي يتحركون إلى أرض الواسا (Wassa) وضع تشارلد ماكارثي خطة لمواجهتهم ، وفي يوم ٢٢ يناير ١٨٢٤ التقى الطرفان بالقرب من قرية بونساسو (Bonsaso) ، وكان جيش الأشانتي يضم أكثر من عشرة آلاف جندي وهو ما يفوق القوة البريطانية عددا وعتادا وبدأت الاشتباكات الأولى، وطوق الأشانتي الأعداء في معركة ضارية ومنيت القوة البريطانية بخسارة فادحة ولقى قائد القوة تشارلز ماكارثي حتفه في هذه المعارك(٢٠) واستمر القتال حتى شهر مارس أرهق فيه البريطانيون ، وما أن عرض عليهم الأشانتي التفاوض حتى قبلوا عقد معاهدة جديدة(٢١).

وكان مصرع هذا القائد سببا في التنديد بسياسته، وقد وجد خلفاؤه ومنهم الميجور تيرنر (Turner) أنه لا فائدة من الاستمرار في سياسة ماكارثي العنيدة، بل وفكر البعض في عدم جدوى البقاء نهائيا في ساحل الذهب، وأن الأفضل الانسحاب نهائيا من هذه البلاد.

ودخل الأشانتي في سلسلة من الحروب ضد البريطانيين وأعوانهم وكان ملك الأشانتي أوسي بونسو قد مات في نفس اليوم الذي قتل فيه ماكارثي فواصل خليفته الملك أوسي يواكوتو الحرب ضد الأعداء حتى وصل إلى مشارف كيب كوست — لكن الميجور شيشاوم(Chisholm) استطاع طرد الأشانتي إلى كوماسي وبدات الدويلات الجنوبية تؤكد استقلالها من جديد (٢٢) .

وعلى الرغم من طرد الأشانتي من الأقاليم الجنوبية- الأأنهم كانوا يثقون في النصر على أعدائهم، ولذا فانهم عاودوا مهاجمة الساحل – و لكنهم ارتكبوا غلطة تكتيكية في هذا الهجوم حيث قاموا في عام ١٨٢٦ بشن هجوم على القوة البريطانية وحلفائها في الاراضي الوقعة في سهول اكاتمنسو(Akatamanso) بالقرب من دودوا (Dodowa) واستخدم البريطانيون صواريخ كونجريف(Congreve) التي حصدت الأشانتي وجعلتهم يعتقدون أن البريطانيين يستخدمون البرق والرعد في محاربتهم واضطروا إلى الانسحاب إلى كوماسي تاركين الولايات الجنوبية ألتي أكدت استقلالها من جديد وانتهت بذلك تهديدات الأشانتي للساحل بعد هذه المعارك(٢٣) .

لكن الحكومة البريطانية أضطرت رغم ذلك الى تسليم مستعمراتها في ساحل الذهب الى لجنة من كبار تجار لندن منحتهم اعانة سنوية قدرها اربعة الاف جنية استرليني من أجل الحفاظ على هذه القلاع والحصون (٢٤) .

وتشكل في اكتوبر ١٨٢٩ مجلس لإدارة هذه الحصون البريطانية برئاسة الكابتن جورج ماكلين (George Maclean) ، ووصل هذا الرجل إلى كيب كوست في ١٩ فبراير عام ١٨٣٠ وظل هناك حتى مات في عام ١٨٤٧.

وكان هذا الرجل واقعيا فقد أدرك ان النشاط التجاري لن يزدهر في ظل الخلافات والصراعات، ولذا بدا سياسة جديدة وأخذ يسعى لعقد اتفاق سلام مع الأشانتي وتحقق هذا الهدف فعلا ووقع معاهدة مع ملك الأشانتي في ٢٧ ابريل ١٨٣١ .

وحسب نصوص هذا الاتفاق الجديد اضطر ملك الأشانتي للاعتراف باستقلال دويلات الساحل، كما وافق الملك على احالة كل مايحدث من صراعات وخلافات مع الدويلات السابقة إلى حاكم قلعة كيب كوست من أجل تسويتها، كما تعهدت الدويلات الجنوبية بفتح طرق التجارة الحرة لكل من يعمل في التجارة المشروعة، كما وافق على ايقاف التجارة في الرقيق(٢٥) .

بهذا الاتفاق إستطاع جورج ماكلين تحقيق الإستقرار كما انتشر الأمن والأمان وحصل ماكلين على تأييد الولايات الجنوبية وتوغل بشكل أكبر في الصراعات السياسية والقضائية بين الأفارقة – لكن حقيقة الأمر هي أن جورج ماكلين تمكن من تحويل شعوب الساحل إلى دويلات تحت الحماية البريطانية (٢٦) .

ونظرا لأن الأعمال التي قام بها جورج ماكلين لم تكن تستند إلى قاعدة قانونية، فقد شكل البرلمان البريطاني لجنة في عام ١٨٤٢ للنظر في شأن هذه المناطق ووضع تقريرا عنها ، وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور مادين(Madden) وهو أحد المتحمسين لمحاربة تجارة الرقيق وقد استطاع هذا الرجل أن يدرس أحوال المنطقة، وأن يكتب تقريرا عن نتائج مهمته، وأوصى بضرورة وضع

كل الممتلكات البريطانية على ساحل الذهب تحت تصرف التاج البريطاني مع ايقاف تبعية المنطقة لسيراليون(٢٧)

وأكد المسئولون البريطانيون انه لابد من اشراف بريطانيا بشكل مباشر حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق (٢٨).

وفي عام ١٨٥٠ انفصل ساحل الذهب عن سيراليون وأصبحت له حكومة مستقلة ولها السلطات التنفيذية والتشريعية. وفي نفس العام باعت الدانيمارك حصونها إلى انجلترا مقابل عشر الاف جنية لانها وجدت نفسها لاتملك الاسواق التي تستطيع تصريف المحاصيل الاستوائية كالقطن والبن والسكر والمطاط فيها(٢٩).

وفي نفس الوقت لم يستطع خلفاء ماكلين تطبيق سياسته السلمية فسادت الصراعات من جديد بين الأشانتي والتجار البريطانيين ، وكانت النتيجة الطبيعية أن دخلت المنطقة في جولة جديدة من الصراعات الإقليمية(٣٠).

وعندما وصل الحاكم الجديد ريتشارد باين (Richard Pine) إلى ساحل الذهب في ١٨ أكتوبر ١٨٦٢ وجد أن قلاع أكرا قد دمرها زلزال عنيف كما أن قوة المدفعية المسئولة عن ساحل الذهب في حالة من الفوضى وكان من الطبيعي أن تتجدد الاشتباكات وأن تندلع الحرب من جديد بين الأشانتي والبريطانيين ووجد الحاكم باين إنه من الصعب فهم عادات الأشانتي وقوانينهم، وكان ذلك سبباً في تدهور الموقف من جديد في عام ١٨٦٣. لقد عثر أحد رؤساء الأشانتي ويدعى كويس جياني (Kwesi Gyan) على كتلة من الذهب وبدلا من أن يسلمها إلى ملك الأشانتي حسب القانون فأنه هرب بها إلى قلعة بريطانيا على الساحل، وكتب ملك الأشانتي كواكو ديو الأول (Kwaku Dua) إلى الحاكم البريطاني باين في التاسع من فبراير ١٨٦٣ بأن هناك اتفاقا في عهد جورج ماكلين الحاكم البريطاني السابق يقضي بأن يقوم الملك بتسليم أي هارب من بلاد الفانتي إلى كيب كوست وأنه إذا هرب أي عبد من رجال الأشانتي إلى كيب كوست يقوم الحاكم باعادته إليه، وحسب هذا الاتفاق طلب ملك الأشانتي من الحاكم بأن يسلم إليه كويس جياني، وألقى المسئولية على الحاكم إذا وقعت أي اضطرابات لأن هذا خرق لشروط الاتفاق(٣١).

وجمع الحاكم باين مجلسه التنفيذي مع مبعوثي الملك ، وتدارس المجلس الموقف بشكل شمولي وبعد هذه الدراسات الطويلة لم يجد الحاكم في كل الوثائق الموقعة

بين ملك الأشانتي والبريطانيين ما يفيد إعادة رعاياه إليه دون شروط وبالتالي اعتبر الحاكم تسليم كويس جياني أمرا مستحيلا(٣٢).

وبناءً على مجلس الحاكم ريتشارد باين اعتبر كوايس جياني مجرد لاجئ وليس مجرم حرب وأعطاه الأمان، ورغم أن ملك الأشانتي كان مسالما - إلا أنه أحس بضرورة فرض نفوذه وسيطرته على رعاياه ، ولذا فإنه قرر ارسال

قوة عسكرية إلى الساحل وتمكنت هذه القوة من هزيمة الفانتي، ودمر الأشانتي عددا كبيرا من قراهم وقلاعهم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل حاصر جيش الأشانتي القلاع البريطانية التي كانت تنتظر الامدادات العسكرية، ولولا اصابة عدد كبير من جيش الأشانتي بمرض الدوسنتاريا الوبائي، لحقق هذا الجيش مزيدا من الانتصارات على البريطانيين وأعوانهم وأمام هذا الوضع اضطر جيش الأشانتي إلى الانسحاب إلى الداخل.

وجمع الحاكم مجلسا تنفيذيا لدراسة الوضع وتم الاتفاق بشكل جماعي بأن ينزل الميجور كوشرين (Cochrane) إلى ميدان القتال ليس بقصد الهجوم على الأشانتي ولكن من أجل مراقبة تحركاتهم وكان السبب في ذلك أن القوة البريطانية النظامية لم تزد على ٤٠٠ رجل وهي قوة ضئيلة إذا ما قورنت بجيش الأشانتي الضخم، وكانت تقديرات البريطانيين للموقف أن تصل قوات الحلفاء إلى حوالي ٢٠,٠٠٠ جندي بالاضافة إلى المساعدات من حكام سيراليون وجمبيا(٣٣).

ولما وصلت قوة الإنقاذ البريطانية لم تستطع التوغل هي الأخرى في الداخل لإصابة أفرادها بنفس المرض الذي تعرض اليه جيش الأشانتي، وبالتالي لم تحسم الحرب بين الطرفين طوال عامي ١٨٦٣،١٨٦٤ وكانت الحملة التي قادها الحاكم رتشارد باين إلى نهر برا قد قضت وقتا طويلا في بناء الجسور والمخازن، ولما جاء فصل الأمطار انتشرت الحمى بين أفرادها، ومات عدد كبير منهم، وبعد خمسة اشهر عادت الحملة دون أن تطلق رصاصة واحدة، وعلق الأشانتي على هذا الوضع بقولهم "إن الغابة أقوى من مدافع الرجل الابيض" (٣٤) .

وبعد هذه الأحداث تشكلت في عام ١٨٦٥ لجنة برلمانية لدراسة أوضاع المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا، وقد أوصت اللجنة بالانسحاب من هذه المناطق عدا سيراليون الا أن صانعي السياسة البريطانية تجاهلوا توصيات هذه اللجنة البرلمانية، وواصلوا سياستهم التوسعية، بل تبع ذلك استيلاء البريطانيين على المستعمرات الهولندية في ساحل الذهب كما استولوا على قلعة المينا(Elmina) واحتج ملك الأشانتي بشدة عندما سمع عن المعاهدة المقترحة بتنازل هولندا عن مستعمراتها للبريطانيين بما في ذلك قلعة المينا مقابل تبادل بعض الحصون رغبة في تحاشي اختلاط مناطق النفوذ بينهما(٣٥).

وفي عام ١٨٧٠ كتب ملك الأشانتي خطابا إلى الحكومة البريطانية أعرب فيه عن معارضته لنقل المينا على اعتبار أنها من حقوقه على الساحل وأنها تدفع اليه جزية سنوية، ولكن أنكر الهولنديون هذا الادعاء من جانب الأشانتي وتجاهل البريطانيون والهولنديون مطالب الأشانتي، وسلم الهولنديون فعلا المنطقة رسميا إلى البريطانيين في ابريل ١٨٧٢.

ومع خروج الهولنديين من المينا قرر الأشانتي استعادة ولايات الجنوب وصدرت الأوامر إلى القائد أدوبوفو(Adu Bofo) بالتوجه الى دنكيرا ومعه حوالى خمسة آلاف مقاتل لتحقيق ذلك، كما توجه القائد اماتكاوا تيا(Amankwa Tia) على رأس عشرين ألف مقاتل إلى الساحل على طول طريق كوماسي- كيب كوست. وبعد خمسة ايام من السير المتواصل عبر نهر برا، وتقدم الجيش ليستولى على أول معسكر للبريطانيين في اسين، وواصل الأشانتي تقدمهم بنجاح حتى ووصلوا إلى مشارف كيب كوست، وانضم اليهم عدد كبير من القبائل التي كانت تابعة للهولنديين مثل الشاما (Shama) والاكسيم (Axim) والدكسوف (Doxove) وكان ملك الأشانتي كوفي كاريكاري(Kofi Kair Kair) قد قرر أن ينهي الصراع أولا مع البريطانيين بالقضاء عليهم، ثم يتجة بقوته إلى قلعة المينا التي حاول الفانتي اغلاقها وعلى العموم نجح كوفي كاريكارى في معركة عام ١٨٧٣ في جوكرا(Jukura) التي تدمر فيها جيش كل من الفانتي والدنيكيرا . وكلفت الحكومة البريطانية الجنرال جارنت ولسلي(Garnet Wolseley) القائد العسكرى والحاكم الادارى بتخليص المحمية من قوات الأشانتي ، وبالفعل طلب ولسلي تكوين قوة من القبائل في المحمية ليواجه بها جيش الأشانتي، وبالفعل وصلت اليه قوة قوامها مائتي جندي(٣٦) .

وكان واضحا من كل هذه الترتيبات ان الحكومة البريطانية قد عقدت العزم على تحطيم قوة الأشانتي، ولذا فانه فور وصول ولسلي الى كيب كوست – عقد اجتماعا مع الرؤساء في المحمية، وأوضح لهم ان ملكة انجلترا تهتم بمشاكلهم وانها أرسلته لمساعدتهم.

وقرر جارنت ولسلي مهاجمة قوة الأشانتي التي تحاصر المينا ونجح على مدى اسبوعين في تخليص القلعة وطرد قوات الأشانتي إلى كوماسي – لكن استطاع جيش الأشانتي الإنسحاب بمهارة دون أن يتكبد خسائر فادحة (٣٧) .

رابعا- تجدد القتال بين البريطانين والأشانتي :

في التاسع من ديسمبر عام ١٨٧٣ وصلت الامدادات البريطانية التي كان القائد ولسلي ينتظرها. وفي السابع من يناير ١٨٧٤ احتلت مجموعة من القوات البريطانية والقوى المتحالفة معها منطقة اساما(Asama)شمال نهر برا(Pra) ، وكتب جارنت من كوماسي يحذر الأشانتي بأنه على وشك التقدم ويعرض عليهم شروط الهدنه التي تتلخص في تسليم كل المسجونين عند الأشانتي، ودفع تعويضات تقدر بحوالى خمسين الف أوقية من الذهب، وان يذهب جارنت ولسلي مع قوة من خمسمائة رجل كوماسي لتوقيع معاهدة رسمية بذلك.

ولم يكن لدى الأشانتي النية للموافقة على هذه المطالب المجحفة وكان الموقف خطيرا، وتأزمت الأمور، وكان من الطبيعي ان تصل الأزمة الى مرحلة الأحتكاك والاشتباك المسلح ودارت معركة حربية بالقرب من أموف (Amoof)

حقق فيها البريطانيون نصرا على الأشانتي ولكنهم خسروا أكثر من ١٥٠ شخصا، علاوة على عدد غير قليل من الأسرى والجرحى كما فقد البريطانيون ضابطا وثلاثة من القتلى البريطانيين كما جرح أحد عشر ضابطا وحوالي ١٧٣ جريحا من الجنود .

ورغم هذه الخسائر واصل الجيش البريطاني تقدمه وحطم بكوايا(Bekwai) وفي الثالث من فبراير تقدم الجيش نحو نهر اودا(Oda) ولكن نظرا لأن التقدم كان بطيئا فقد قرر ولسلي إقامة قاعدة متقدمة حتى يدفع بسرعة نحو كوماسي على أمل ان ينهي الحرب ويجبر الأشانتي على قبول شروط السلام.

وبعد معارك عنيفة بين الطرفين وصل الكولونيل وود(Wood) إلى قرية اوداسو، كما قطعت قوات ولسلي المسافة إلى هذه القرية في ثلاث ساعات، وإجتاز البريطانيون هذه العقبة وإندفعوا نحو كوماسي العاصمة حيث وصلوها بالفعل لكنهم لم يتمكنوا من القضاء على قوة الأشانتي المدافعة عنها ، وفشل البريطانيون في إجبار الملك على دفع التعويضات أو توقيع معاهدة السلام. ولكن سقوط كوماسي كان ضربة كبرى للاشانتي وكرامتهم (٣٨).

وكتب ولسلي إلى كاردول (Cardwell) من كوماسي في السابع من فبراير ١٨٧٤ بأنه قد أخبر ملك الاشانتي بأنه في حالة رفضه الحضور وتوقيع معاهدة السلام فسوف يدمر المدينة. كما أفاد بان الملك يمارس أساليب ماكرة وملتوية وانه قد عجز عن اجباره على قبول شروط السلام وانه قد اضطر الى الانسحاب من كوماسي بعد فشل كل محاولات الحل السلمي (٣٩) .

وطلب ولسلي من الملك ووريثه على العرش في الكرسي المقدس الحضور للتفاوض (٤٠) .

وكان ملك الأشانتي مضطرا لعقد معاهدة جديدة مع البريطانيين .

معاهدة فومينا (١٤مارس ١٨٧٤) :

في السادس من فبراير ١٨٧٤ بدأ السير جارنت ولسلي مسيرته نحو الساحل وفي ١٢ فبراير التقى مبعوث الأشانتي مع القائد ولسلي في فومينا (FOMINA) عرض على الملك شروطهم، وفي ١٤ مارس تم توقيع معاهدة فومينا والتي نصت على :

المادة الاولى :

قيام سلام دائم بين ملكة انجلترا وملك الأشانتي وكل شعوبه.

المادة الثانية :

يتعهد ملك الأشانتي بدفع مبلغ خمسين الف أوقية من الذهب كتعويض عن المصاريف التي صرفتها جلالة الملكة في الحرب الأخيرة ، كما يتعهد بدفع الف أوقية من الذهب بعد ذلك .

المادة الثالثة :

يقر ملك الأشانتي بعدم فرض سيطرته على رؤساء دنكيرا(DENKERA) واسين(ASSIN) واكيم(AMIM).

المادة الرابعة :

يقر ملك الأشانتي من جانبة وورثه بعدم إدعاء حقوق سيادة على ألمينا أو اية سيطرة على اي من القبائل التي ارتبطت من قبل بالحكومة الهولندية كما يقر بعدم فرض اية ضرائب على قلعة الميندا او اية قلاع بريطانية أخرى على الساحل الذهب

المادة الخامسة :

يقوم ملك الأشانتي بسحب كل قواته من منطقة ابولنيا(APPOLONIA)والمناطق المجاورة وكذلك من المناطق القريبة من دكسكوف (DIXCOVE) وسكوندي(SECONDEE) .

المادة السادسة :

حرية التجارة بين الأشانتي وقلاع جلالة ملكة بريطانيا على الساحل وحرية الأفراد في نقل متاجرهم من الساحل إلى كوماسي أو من هناك لأي جزء من ممتلكات الملكة على الساحل.

المادة السابعة :

يتعهد ملك الأشانتي بضمان فتح الطريق بين كوماسي ونهر برا وان يقو بإزالة الاعشاب والحشائش من الطرق بعرض ١٥ قدم .

المادة الثامنة :

يتعهد ملك الأشانتي بإيقاف كل عمليات التضحية البشرية لأن هذا العمل مثير لمشاعر المسيحيين .

المادة التاسعة :

يوقع الملك على نسخة من هذه المعاهدة ويرسلها الى حاكم جلالة الملكة في كيب كوست في خلال ١٤ يوما من هذا التاريخ .

المادة العاشرة :

تعرف هذه المعاهدة باسم معاهدة فومينا (٤١) .

وإذا حللنا هذه المعاهدة نجد أنها كانت انتصاراً لبريطانيا على مملكة الأشانتي ويتضح ذلك مما يلي :

أولا – أن هذه المعاهدة فرضت على ملك الأشانتي دفع مصاريف الحرب التي دارت بينه وبين البريطانيين بالاضافة إلى دفع مبلغ سنوى للبريطانيين وهذا يعني أنهم فرضوا عليه نوعا من الحماية يتم بموجبه تقديم كميات من الذهب إلى بريطانيا .

ثانيا – استطاعت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة أن تلغى كل ادعاءات ومطالب ملك الأشانتي على الساحل خصوصا قلعة المينا أهم مصدر له لتوريد السلاح، وهذا يعني في المقام الاول أن بريطانيا قلصت نفوذ هذا الملك على الساحل الذى صار تابعا للسيادة البريطانية وبالطبع أدى هذا إلى حرمان الأشانتي من الوصول للساحل وإنحسار نفوذهم في الداخل .

ثالثا –لم تقف بريطانيا عند حد حرمان ملك الأشانتي من اية حقوق سيادة على الساحل بل أجبرته على التزول عن كثير من المناطق التى كانت تابعة له، وكان يحصل منها على ضرائب سنوية مقابل الحماية. ويعنى هذا ان بريطانيا قد عزلت الأشانتي وحرمتهم من كل المناطق التى دانت لهم عدة قرون .

رابعا – فتحت هذه المعاهدة الطريق أمام التجارة البريطانية نحو الداخل فامن التجار على بضاعتهم وتجولوا هنا وهناك في مناطق كان من الصعب الوصول اليها وبالطبع أدى هذا التوسع التجارى الى مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار البريطاني حيث حاولت بريطانيا حماية تجارتها في الداخل أمام المنافسة من جانب الشركات الأوروبية الأخرى، وبالتالي كانت هذه المعاهدة مع الأشانتيمقدمة للحماية على هذه المناطق الداخلية ورسم حدودها حسب المصالح البريطانية هناك .

خامسا– أجبرت بريطانيا ملك الأشانتي ليس فقط على فتح الطرق التجارية وتأمينها بل ايضا الزمتة بازالة الأعشاب على طول هذه الطرق حتى تصبح صالحة للانتقال ونقل البضائع بسهولة .

وهكذا قلصت بريطانيا نفوذ ملك الأشانتي على الساحل بعد أن استقلت الولايات الجنوبية والتى كون منها البريطانيون نواة <u>مستعمرة ساحل الذهب</u> في عام ١٨٧٤ وأخطر من ذلك انفصال عدد من الولايات الشمالية واهتزاز مركز الامبراطورية واستقلال كل من دوابن ادنسي(ADANSI) ، وأعلنت كل من ولايات كوكوفو(KOKOFU) وبكواى(BEKWAI) الحرب على كوماسي وما زاد الطين بله قيام شعب الأشانتي بسحب الكرسي المقدس من الملك بعد ان ثبت تورطه في سرقة الذهب من مقابر الملوك الموتى .

وباختصار صارت المملكة منقسمة على نفسها وبدأ الدمار يدب في أوصالها، وانفصلت أجزاء كبيرة عنها وضاعت الوحدة التي حاول ملوك الأشانتي السابقون الحفاظ عليها، وكانت كل هذه الأمور مقدمات طبيعية لاعلان الحماية البريطانية على المنطقة ، وحاول كل من الملوك منسى بونسو(١٨٧٤) وديو الثاني (١٨٨٤) ، واجيمان بر(AGYEMAN PREMPH) (١٨٨٨–١٩٣١) المحافظة على ماتبقى من

الملكة وكرسوا كل جهودهم من أجل تقوية القلب وكسب كوكوفو ويكواى – ولكن إقليم دوابن عارض هذه الجهود السلمية وقام بإغراء المناطق المجاورة على الأنضمام إلى شعب هذا الاقليم .

.ونتيجة لهذا التصرف العدوانى، استخدم منسى بونسو القوة وقام بالهجوم على اقليم دوابن، وأوقع بقواته هزيمة ساحقة واضطرت سلطات الاقليم للاضمام إلى حلفائهم حيث لجأت قوات دوابن الى منطقة اكيم(AKYOM) ، وهناك قدم البريطانيون مساحة كبيرة من الأرض اسسوا عليها مدنا جديدة اسموها على أسماء مدنهم القديمة فى بلاد الأشانتى .

وكان أستخدام القوة فى مثل هذه المواقف التى تتعرض فيها المملكة للإنهيار– قد رفع مكانة الملك منسى بونسو، كما ارتفعت مكانة الكرسى المقدس، ولكنه فضل فى عام ١٨٧٥ استخدام أسلوب البعثات الدبلوماسية بدلا من اللجوء الى القوة فأرسل بعثة الى منطقة دانسا (DANSA) وأخرى الى منطقة جياسان(GYAMAN) عام ١٨٧٨ بقيادة أحد الأوربيين ويدعى كارل نلسون (KARL NILSON) .

وفى خطاب الحاكم العام البريطانى السير صمويل رو(ROWE) الى اللورد كمبرلى فى الثالث من مايو ١٨٨١ – اشار الى رغبة ملك الأشانتى فى تحقيق السلام مع البريطانيين، كما أشار الى ان ملك الأشانتى أودع مبلغا يساوى ١٢٠٠ اوقية من الذهب لحساب ملكة انجلترا كرمز لإخلاصه كما انه أرسل فأسا مقدسة الى الملك فى بريطانيا (٤٢) .

ورغم كل هذا لم تستجب منطقة جيامان للجهود الدبلوماسية لملك الأشانتى بل هاجمت حلفاءهم ورفض الملك بونسو ارسال جيش لمساعدة اتباعة فى بندا فما كان من شعب الأشانتى الا ان قام بعزل الملك فى فبراير ١٨٨٣ على اعتبار أنه يمثل رمز الخضوع والاستسلام (٤٣) .

وكان منسى بونسو قد اعتلى عرش الكرسى المقدس من عام ١٨٧٤ حتى عام ١٨٨٣ وقضى كل هذه الفترة فى جهود من اجل استعادة مكانة الأشانتى والتى إنتهت بتوقيع معاهدة فومينا التى كانت سببا فى غضب شعبه والثورة عليه وعزله (٤٤) .

خامسا – الملك برمبة وتجدد الصراع مع البريطانيين :

بعد أن عزل شعب الأشانتى الملك بونسو قامت سلسلة من الحروب الأهلية بين الرؤساء المحليين فى كوماسى ولم تتوقف هذه الصراعات الدموية إلابعد وصول كوادوالثالث للسلطة وتولى العرش باسم الملك اجمان برمبة الأول وذلك فى ٢٦ مارس ١٨٨٨ وكان برمبة قد بلغ من العمر ستة عشر عاما فقط وحضر حفل التتويج السيد بارنت (BARNOTT) مساعد الحاكم البريطانى الذى اعطى وصفا لهذه المراسيم واستمع الى كل الأحاديث التى القيت فى

الحفل والتي عبرت عن رغبة شعب الأشانتي الصادقة في تحقيق السلام مع البريطانيين ، كما نقل الملك برمبة الى السيد بارنت رغبة الأشانتي في ارسال تسعة مندوبين الى الساحل للتعبير عن رغبتهم في إحلال السلام في المنطقة(٤٥).

وكانت أحوال مملكة الأشانتي عند تولى الملك برمبة الاول- قد وصلت الى درجة كبيرة من الفوضى والضعف ، حيث انتهزت دويلات البرونجBRONG فرصة الخلافات في كوماسي وقامت بتاكيد استقلالها ، وفي اقصى الجنوب استمر الدوابن في اقامتهم في اكيم وقام الأشانتي بمطاردة سكان الأوتس جنوبا حتى نهر برا بعد حروبهم الفاشلة مع بكويا(BKWAI) في عام ١٨٨٦ ، وتعقدت المشكلات التي واجهت ملك الأشانتي عندما اعلنت دويلات كوكوفو ومامبونج ونسوتا الثورة على الأشانتي حيث كان هذا بداية انهيار قلب المملكة الذي اسسه الملك اوسي توتو(٤٦).

لكن رغم هذه المشكلات المعقدة، والأحوال السيئة والثورات الداخلية المتعددة فان هذه الدولة الافريقية لم تنهار بسرعة واستمرت تواصل مسيرتها في ظل قيادتها الجديدة .

<u>ويرجع سر بقاء هذه الدولة الى عاملين :</u>

<u>اولهما</u>-ان الولاء للكرسي المقدس جعل الناس يلتفون من حوله ويسعون للحفاظ عليه وعلى وحدة المملكة بصرف النظر عن فقدانها السيطرة على عدد كبير من الولايات ومالحروب الأهلية التي اندلعت في كوماسي الانتيجة لخلافات شخصية وليست من أجل فقدان الثقة في هذا الكرسي المقدس .

<u>وثانيهما</u>- يتركز حول شخصية الملك برمبة الأول نفسه وهو آخر حكام الأشانتي في القرن التاسع عشر فقد كان عبقرية سياسية وقائدا حربيا قادرا على مواجهة التحديات فإستطاع إعادة بناء الاتحاد من جديد وأعاد غزو المناطق التي ثارت عليه .

واستخدم الملك سلاحين أساسيين هما سلاح الدبلوماسية وسلاح الغزو المسلح ، وكان هدفه الأول جمع الشمل وسد الفجوات واصلاح الخلافات في قلب اتحاد الأشانتي ، واستهل أعماله الإصلاحية بغزو دويلة كوكوفو وأخضعها لسلطانه، ثم إتجه ناحية الشمال وإستطاعت قواته في نوفمبر١٨٨٨ أن تسحق أعمال التمرد في كل من ميونج وتستو ، وحاول ملك ميونج البحث عن ملاذ له في اتيبوتو(ATEBUTU) لكن شعبه هجره وعزله وعين اخاه الصغير الذي عاد بسرعة الى حظيرة الأشانتي ، وهكذا استطاع هذا الملك في خلال شهرين من تولية السلطة اصلاح كل عيوب الاتحاد ، وتؤكد هذه الاحداث رغبة الأشانتي في الاتحاد من جديد حول الكرسي المقدس والتصدي لكل من يحاول الانفصال من الإتحاد ، كما ساعدت جهود هذا الملك على عودة نسو وانضمامها الى إتحاد الأشانتي (٤٧) .

بعد ان استقرت الأحوال الداخلية فى الدولـة – اتجه الملك برمبة الأول الى المجال الخارجى فكتب خطابا الى الحاكم البريطانى فـى ساحل الذهب وذلك فى شـهر نوفمبر ١٨٨٩ عارضـا فيـه مسألة بسط الحمايـة البريطانية على منطقة كواهن(KWAHN) (٤٨) وأشار الملك فى خطابـة الـى ان هـذه المنطقـة تابعة للاشانتى، وفى خطاب آخر طالب الملك من الحاكم البريطانى مساعدته فـى استعادة المنـاطق التـى حاولت تأكيد استقلالها مثل كوكوفـو وجويـن (JUABIN) لكن كان رد الحاكم البريطانى بأن حكومته لن تتدخل فـى اى عمل يتعلق بهذه الدويلات لانها ليست تابعة لبريطانيا وخارجـة عن مجـال نفوذهـا وواجبه يمنعه من التدخل فى شئون هذه الدويلات نيابة عن ملك الأشانتى .

وفـى ٢٢ اغسطس ١٨٩٠ أرسل الملك برمبة رسـالة مطولـة الـى الحـاكم البريطانى أعرب فيهـا عـن استعداده اذا رغـب شـعب الاداتسيس(ADANSIS) العيش فى ظل الحماية البريطانية تركهم على هذا الوضع، لكنهم اذا اختـاروا العيش على ارض الأشانتى كرعايا للملك ويخلصون بـالولاء مـن المؤكـد انـه سيعاملهم برفق لأن الشعار الذى يسير عليه فى سياسته الخارجيـة هـو تحقيق الأمن والسلام (٤٩) .

وكـانت الحكومـة البريطانيـة قد إنتابها نـوع مـن الفـزع والإنزعـاج بسـبب توسعات الأشانتى واستعادة بعض المناطق التى كانت قد تمردت على الدولـة، هذا بالأضـافة الى التوسـعات الفرنسية فـى ساحل العاج لدرجـة ان بريطـانيا اعلنت الحماية على منطقة اتبوتو(ATOBUTU) .

وفـى ١١مـارس ١٨٩١ أرسـل الحـاكم البريطـانى خطابـا الـى ملـك الأشـانتى يعرض فيه على الملك شروط إتفاقية لوضع بلاده تحت الحمايـة البريطانية ، وتضمن الخطاب أيضا عدة أمور من بينها إعـلان الحمايـة فـى شـكل معاهدة صداقة وحماية بين جلالة الملكة فيكتوريا من ناحية وملك الأشانتى .

<u>وقد تضمنت عشر مواد :</u>

تقضـى <u>المادة الاولـى</u> بعدم الدخـول فـى اية معاهدات مـع القـوى الأوربيـة الأخرى.

ونصت <u>المادة الثانية</u> على إعلان الحماية على مملكة الأشانتى.

وجاء فى <u>المادة الثالثة</u> مايشير الى عدم عرقلة الرؤساء للتجارة على حدودهم .وفى <u>المادة الرابعة</u> إحالة كل الخلافات بين الملك وأتباعه الى الحاكم العام او اقرب مسئول بريطانى فى مستعمرة ساحل الذهب .

ونصت <u>المـادة الخامسـة</u> علـى حريـة التجـارة للبريطـانيين فـى بـلاد الأشـانتى بالاضافة الى حقهم فى بناء المساكن وامتلاك الأراضى طبقا للقانون السـارى فى مستعمرة ساحل الذهب .

كما نصت المادة السادسة على حماية الطرق وتشجيع التجارة والحفاظ على الطرق التجارية وتسهيل أعمال التجار ، مع عدم دخول الأشانتي في اية معاهدة مع اى دولة أخرى الامن خلال الحكومة البريطانية .
ونصت المادة السابعة على حق ملك الأشانتي في فرض الضرائب والرسوم طبقا لعرف والتقاليد الوطنية .
وفى المادة الثامنة اشارة الى قيام حكومة جلالة الملكة بتعيين مندوب يقيم في بلاد الأشانتي لحل المشكلات وحسم الخلافات التي قد تقع بالاضافة الى الاشراف على تنفيذ العدالة وتنمية التجارة .
ونصت آخر مواد هذه المعاهدة المقترحة على ان يسرى مفعولها من تاريخ توقيعها (٥٠) .
واذا استعرضنا المواد التي تضمنتها هذه المعاهدة المقترحة من جانب البريطانيين نجد انها تسعى لتحقيق أمور كثيرة فشلت بريطانيا طوال قرن من الزمان في الوصول اليها بالوسائل العسكرية ومن هذه الأمور مايلي :
اولا- ان بريطانيا تهدف في المقام الاول الى إضعاف مملكة الأشانتي بشتى الطرق تمهيدا لوضعها تحت الحماية البريطانية .
ثانيا - تفرض بريطانيا بهذه المعاهدة المقترحة على شعب الأشانتي عدم الاتصال أو عقد معاهدات مع أية قوة أوربية دون الرجوع الى بريطانيا ويعنى هذا السيطرة الكاملة على استقلال هذه المملكة الافريقية .
ثالثا - تعطى هذه المعاهدة بريطانيا امتيازات كثيرة على حساب شعب الأشانتي مثل تعيين مقيم بريطاني في كوماسي للاشراف على حسن تطبيق العدالة، وهذا مايتناقض مع التقاليد والنظم السائدة في تلك المملكة طوال عدة قرون بسطت فيها مملكة الأشانتي لواءها على ماحولها من ولايات وأقاليم وأقامت نظاما عادلا في هذه الاصقاع .
رابعا - تركز هذه المعاهدة في المقام الأول على إعطاء امتيازات تجارية للتجار البريطانيين الذين يمكنهم الإنتقال بيسر وسهولة في الداخل تمهيدا للحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة ولايجاد أسواق لتصريف منتجاتهم الصناعية ويعنى هذا ان بريطانيا قد احتكرت مملكة الأشانتي لحسابها وحرمتها من الاتصال بالخارج وضيعت على الملك كافة حقوقة على اتباعه، وبالتالي السيطرة والحماية الكاملة على هذه المملكة الافريقية .
لكل هذه الأسباب كان من الطبيعي عندما وصل الضابط البريطاني الى كوماسي وعرض على ملك الأشانتي قبول الحماية البريطانية ان قام الملك برفضها بكل أدب ولكن بحزم ، وأرسل ردا الى الحاكم البريطاني جريفث في السابع من مايو ١٨٩١ اكد فيه ان ملك الأشانتي لن يلتزم بمثل هذه الأمور، وأن مملكته لن تلتزم بأية سياسة ولن تنضم لأية قوة ، وستظل مملكة مستقلة

مثلما كانت في الماضي مع الإبقاء على علاقات الود والصداقة مع كل الأجناس من أجل تطوير التجارة وتنميتها (٥١) .
وقام الملك برمبة بعد ارسال هذا الرد الى البريطانيين بالتوجه ناحية الشمال الغربي لإخضاع دويلات البرونج (BRONG) ، وفي عامي ١٨٩٢، ١٨٩٣ هاجم ملك الأشانتي جماعات النكورانزا (NKORANZA) وحلفائهم من جماعات المو (MO) والإبيس (ABEASE) (٥٢) .
وفي الجنوب قرر رئيس الكوكوفو في عام ١٨٩٣ العودة الى اتحاد الأشانتي لكن البريطانيين منعوه وقبضوا عليه وحجزوه في اكرا. ولما وصل رد الأشانتي مشتملاً معارضة فكرة الحماية ، اقترح البريطانيون تعيين مقيم في كوماسي، وقاموا بالضغط على ملك الأشانتي مطالبين بدفع التعويضات التي نصت عليها معاهدة ١٨٧٤ ، وصار ملك الأشانتي مشتتا بين الرغبة في الحفاظ على استقلالها والرغبة في عدم العداء البريطانيين (٥٣) .
إزاء هذا الموقف قرر رؤساء الأشانتي فرض ضريبة رأس مقدارها عشر شلنات من أجل تدبير مصاريف بعثة الى انجلترا لمقابلة الملكة لحسم كل الخلافات – لكن فشلت هذه البعثة بسبب سوء استقبال وزيري الخارجية والمستعمرات لأعضائها وعادت تجر أذيال الخيبة وذلك في عام ١٨٩٥ (٥٤).
وفي الوقت الذي ابحر فيه الوفد الى بريطانيا وصل الى بلاد ساحل الذهب حاكم جديد هو السير وليم ماكسويل (WILLIAM MAXWELL) وكان وصوله بداية مرحلة جديدة في الصراع بين الأشانتي وبريطانيا .

سادسا – إعلان الحماية البريطانية على ساحل الذهب وبلاد الأشانتي :

كان من الواضح منذ أوائل التسعينات من القرن التاسع عشر أن بريطانيا جاده لوضع الأشانتي تحت حمايتها. فالمملكة ممزقة، ولاتزال الفوضى تضرب اطنابها رغم الجهود التي بذلها ملوك الأشانتي ، والحروب الأهلية تنتشر هنا وهناك وبدات الدويلات المخلفة تجنح الى الإستقلال عن الأشانتي بل وطلبت بعضها الحماية من البريطانيين وأضطر ملوك الأشانتي الى توجيه الحملات للقضاء على هذه الأعمال الإنفصالية ، وكان طبيعيا وسط هذا المناخ من الفوضى والإنقسام أن يتأثر اقتصاد المملكة فإنهارت الزراعة وانخفضت التجارة، وأغلقت الطرق وعم الضعف والإنحلال وتدهورت الامور لدرجة ان علت صيحات البريطانيين وحكامهم تطالب بوضع بلاد الأشانتي تحت الحماية البريطانية (٥٥) .
حدث هذا في الفترة التي تولى فيها سالسبوري (SALISBURY) رئاسة الوزاره في عام ١٨٨٦ وحتى عام ١٨٩٢، وشهدت هذه الفترة تغيرا جذريا في السياسة البريطانية التي تبناها حزب المحافظين والتي تهدف الى عقد عدة

اتفاقيات دولية من اجل حيازة بعض المستعمرات في القارة الأفريقية. ولكل هذا صارحت حكومة بريطانيا ملك الأشانتي بفرض الحماية على بلاده .

<u>ولعل يرجع الى سببين أساسيين</u> :

اولهما : رغبة بريطانيا في ايقاف التوسع الفرنسي الألماني الذي كان يحيط ببلاد الأشانتي من ساحل العاج الفرنسية ومن توجولاند الألمانية .

ثانيهما : ارادت بريطانيا أن تجهض محاولات ملك الأشانتي برمبة الأول في تكوين حلف ضد المجاهد ساموري توري وللوقوف ضدالاستعمار الأوربي (٥٦).

من اجل هذا جاء قرار الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمةللحفاظ على المناطق الداخلية لمستعمرة ساحل الذهب فيما وراء خط عرض ٩° شمالا حيث لم تعلن ايه دولة أوربية الحماية عليهاوذلك في ضوء قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وخصوصا المادة ٣٤ (٥٧) .

ولتحقيق هذا الهدف كلف الحاكم البريطاني جريفث - السير فرجسون (FERGUSON) بالقيام بمهمة عقد المعاهدات مع تلك السلطات المحلية في مناطق داجوبا (DAGOMBA) ، وجوندا(GONDIA) ، وجورسنيGOUROUNS الموسى (MOSSI) (٥٨) .

كانت تقارير الحاكم البريطاني قد أشارت الى أن ضم الأشانتي الى مستعمرة البريطانية في ساحل الذهب سوف يكلف الحكومة البريطانية حوالي ستة آلاف جنيه استرليني - لكن المكاسب التجارية ستفوق هذه التكاليف (٥٩) .

وفي عام ١٨٩٥ بدأ البريطانيون استعدادهم لغزو بلاد الأشانتي من مستعمرة ساحل الذهب، وفشلت كل محاولات الملك السلمية للوصول لاتفاق مع البريطانيين. وفي٢٣ سبتمبر من نفس العام ارسل الحاكم ماكسويل) MAXWELL) خطابا الى الملك برمبة اشار فيه الى نقض الملك لمعاهدة فومناء وانه يعرقل التجارة، وانه لم ينفذ ماجاء في المادة السابعة بخصوص صيانة الطرق من كوماسي حتى نهر برا، وطالب الخطاب ملك الأشانتي بالوفاء بالتزاماته وأن يوقف الحملات العدائية على جيرانه .هذا الى جانب الموافقة على تعيين مقيم بريطاني في كوماسي. وأخيرا طلب من الملك سرعة الرد على هذه المطالب(٦٠) .

وجاء رد الأشانتي بعد اسبوع من المهلة المحددة في ٣١ اكتوبر ١٨٩٥ حيث افادوا بأنهم ارسلوا بعثة الى لندن ولن يتمكنوا من الرد الابعد وصول هذه البعثة لكن قرار الحكومة البريطانية كان عدم اضاعة الوقت وتم بالفعل إعداد حملة عسكرية من أجل تنفيذ عملية اعلان الحماية بالقوة (٦١) .

وكانت هذه الحملة تتكون من ١٣٠٠ جندى بريطانى وأفريقى بقيادة السير فرنسيس سكوت بالاضافة الى ١٠٠٠ من قوات الهوسا وقوات مشتركة قوامها ٨٠٠ جندى من المستعمرة (٦٢) .
وتقدمت الحملة حتى وصلت الى مدينة براسو(PRASU) فى ٣ يناير ١٨٩٦ ، وعقد مجلس زعماء الأشانتى اجتماعا لوضع خطة تحدد الخطوات الواجب اتباعها فى مثل هذه المواقف الصعبه ورفض الرئيس بكويا(BEKWAI) الحضور وطلب الحماية البريطانية وتم رفع العلم البريطانى على منطقته فى الخامس من يناير، وعندما وصلت القوى البريطانية الى منطقة اسومجيا(ASUMEGYA) التقت برسل الأشانتى الذين طلبوا منها التوقف لأن الأشانتى قد وافقوا على قبول حماية الرجل الأبيض، لكن جاء رد الكابتن دونالد شتيوارت(STEWART) بأن القوة لابد ان تدخل كوماسى وعلى الملك الاستسلام للحاكم هناك (٦٣) .
وفى ١٧يناير احتلت القوات البريطانية كوماسى واقيم احتفال بعد ثلاثة أيام حيث جلس الحاكم على كرسى ضخم وأمامه عدد كبير من الضباط البريطانيين وبجانبهم جلس ملك الأشانتى برمبة ووالدته الملكة ورؤساء الأشانتى وشرح الحاكم أن الحملة وصلت الى كوماسى لأن الملك لم يرد على الانذار. وأنه أرسل بعثة الى لندن رغم تحذيره بعدم جدوى ارسال هذه البعثة كما ان الملك لم يحترم مواد اتفاقية فومينا بخصوص التعويضات وممارسة التضحيات البشرية، وأقر ان الحكومة البريطانية لن تعزله اذا أقر الخضوع للبريطانيين فورا وان يدفع التعويضات(الغرامة) التى تقدر بحوالى خمسين الف أوقية من الذهب.
وكان رد الملك برمبة هو قبول الحماية البريطانية ، ولكنه لايستطيع دفع تعويضات بهذا الشكل وطالب بتقسيط المبلغ ، وجاء رد الحاكم بأنه اذا لم يستطع دفع الغرامة فان الملك وأمه الملكة ووالده وعماه سوف يعتقلون ويرسلون الى الساحل ويعاملون بكل احترام (٦٤) .
وأصيب شعب الأشانتى بصدمة عنيفة لأنهم كانوا على إستعداد لدفع التعويضات وقبول مقيم بريطانى ، لكنهم لم يتصوروا ان يفقد ملكهم عرشه واحتجوا على هذه المطالب البريطانية - الا أن احتجاجهم ذهب ادراج الرياح وتم القبض على الملك وأعوانه بما فيهم الملكة وابيه وأعمامه مع عدد كبير من الرؤساء وتحفظ البريطانيون عليهم فى قلعة المينا ثم قاموا بنقلهم بعد ذلك الى سيراليون حيث وصلوا الى هناك فى يناير ١٨٩٧ (٦٥) .
واحتلت القوات البريطانية القصر الملكى والمقبرة الملكية وفتش البريطانيون فى كل مكان عن كميات الذهب الموجودة هناك كما هدموا بعض معابد الأشانتى ونقلوا الملك الى جزرسيشل، وأعلنت الحماية البريطانية على بلاد الأشانتى وعين مقيم بريطانى فى كوماسى -ولكن لم يعين البريطانيون ملكا

جديدا للاشانتي وكانت النية هى قصر سلطات الملك على كوماسي من أجل تمزيق وحدة المملكة وفرض الحماية على أى من الرؤساء الذين يرغبون فى ذلك(٦٦).

وتولى الميجور بيجوت(Piggot) مهام اعماله كمقيم بريطاني في كوماسي التى لايسكنها الاعدد قليل من الناس الذين نظروا بعين السخط والحقد إلى هذه الفئة التى حرمتهم استقلالهم وقبضت على ملكهم،وتطلعوا إلى ساعة الانتقام منهم .

ورغم رحيل ملك الأشانتى فان شعبة لم يقبل الحماية، وصمم على مواصلة القتال من أجل الاستقلال، وبدأت الاستعدادت لذلك اليوم الذى يحققون فيه حريتهم لأنهم كانوا واثقين بأن الملك سيعود اليهم. وبعد سنوات قليلة من القلق وقع التمرد المرتقب في عام ١٩٠٠،ففي ديسمبر عام ١٨٩٩ذهب أحد أبناء الأشانتى إلى اكرا لاخبار السلطات البريطانية عن مكان الكرسي المقدس(عرش الملك) وقرر الحاكم البريطاني السير فريدرك هودجسون(Frederic Hodgson) البحث عنه، ومما لاشك فيه ان فرقة البحث لم تعثر على هذا الكرسي ولذا فكر الحاكم فى القيام بزيارة إلى كوماسي، واعتقد الأشانتى ان الحاكم قد صمم على البحث شخصيا عن الكرسي المقدس (٦٧) .وفى ٢٨مارس ١٩٠٠ عقد الحاكم اجتماعا لرؤساء كوماسي وأعلن فيه ان برمبة لن يعود إلى كوماسي وان السلطة قد صارت فى ايدى المقيم البريطانى وان الحكومة تنوى تكليف الناس بالعمل فى المشروعات العامة مثل بناء الطرق أو فى مشروعات النقل. وأفاد بان التعويضات لم تدفع حتى الأن وطالب بدفع مبلغ ٦٤,٠٠٠ جنية إسترليني كفائده على التعويضات ولخيرا طالب بتسليم الكرسي المقدس وتساءل عن الاسباب التى تجعلهم يرفضون تسليم هذا الكرسي ليجلس عليه وليحكم بنفس القوة والعدل الذى كان سائدا أيام برمبة(٦٨).

كان هذا المطلب الأخير فوق طاقات شعب الأشانتى اذ هم ينظرون إلى الكرسي المقدس باعتباره مركز تجمع أرواح أسلافهم ورمز قوتهم وعظمتهم وكيف يسمحون لرجل اجنبى بالجلوس على هذا الكرسي المقدس، ولم يعلق الاشانتى على حديث هذا الحاكم وانتهى الاجتماع فى جو يخيم عليه السكون لكن عاد كل رجل إلى بيته وهو يستعد ليوم الحرب. وعقد رؤساء كوماسي اجتماعا فى نفس يوم الاجتماع مع الحاكم وأقسموا على ضرورة التخلص من الحكم البريطانى ولم يطل الامر فقد بدأت الحرب فعلا والتى عرفت باسم حرب ياأشنتيوا(Ya Asantewa) وهو اسم الملكة الأم التى كانت القوة الموجهة للاشانتى .

وكانت حربا قاسية تكبد البريطانيون فيها خسائر فادحة وقاد الهجوم شعب كوماسي لان غالبية الولايات ظلت على الحياد وحاول الحاكم البريطانى

الدخول في مفاوضات مع زعماء الثورة لكن كانت شروطهم ضرورة عودة الملك برمبة، وحقهم في الاتجار في العبيد وضرورة طرد كل الاجانب من كوماسي، وفشلت كل مساعي البريطانيين لتخفيف شروط زعماء الأشانتي واضطر الحاكم إلى طلب نجدات سريعة لانقاذ الموقف المتدهور ، وفي ٢٥ابريل قطع الثوار أسلاك خطوط البرق واستسلمت كوماسي تماما. ولجأ البريطانيون فيها الى الحصن البريطاني الذى بني بهاء، وأخذوا يستنجدون بحكومتهم وهرب عدد كبير منهم الى كيب كوست تحت حراسة قوية .
ووصلت الإمدادات من كل أجزاء الإمبراطورية في غرب أفريقيا حيث وصل حوالي ١٤٠٠ جندي من وسط افريقيا وغربها واسندت القيادة الى الكابتن ويلكس(Willcoks) وتقدمت هذه القوات نحو كوماسي، وطلب رئيس الأشانتي عقد هدنه – لكن البريطانيين وعدوا بذلك في شهر أكتوبر ١٩٠٠ بعد ان يسلم الأشانتي سلاحهم.
ورفض الأشانتي ذلك الأمر، وكانت النتيجة اندلاع المعارك في ابوسو(Aboaso) على بعد أميال قليلة شمال غرب كوماسي والتقت القوتان في معركة حاسمة في الاراضي المنخفضة قرب ابوسو وقاتل جيش الأشانتي بشجاعه نادرة ومهارة عظيمة – لكن هذا الجيش الافريقي لم يستطع الصمود أمام الأسلحة الأوربية المتطورة، وكانت النتيجة هزيمة جيش الأشانتي والقبض على الملكة يالشنتوالي وأرسلت بدورها الى المنفى في جزيرة سيشل (٦٩) .
وفي اول يناير ١٩٠٢ صدرت ثلاثة مراسيم ملكية للمستعمرة، ووضعت بلاد الاشانتي تحت اشراف المندوب السامي البريطاني الذى صار مسئولا أمام حاكم ساحل الذهب وصارت بلاد الأشانتي مستعمرة من مستعمرات التاج، وطبقت عليها قوانين ساحل الذهب مع بعض التعديلات(٧٠).
وهكذا انتهت واحدة من أقوى الممالك الافريقية في الغرب في القرن التاسع عشر بعد ان سجلت سلسلة من المقاومة والأعمال البطولية طوال قرن من الزمان ، واذا كانت المملكة قد فقدت استقلالها بعد القبض على ملكها فانها ستلعب دورا كبيرا في حركة وطنية تحقق بها الاستقلال التام وتجبر المستعمر البريطاني على الرحيل بعد حوالي نصف قرن من الزمان (٧١) .

خاتمة :

من يدرس تاريخ امبراطورية الأشانتي في القرن التاسع عشر، والنظام المتكامل في الحكم والادارة الذي وضعه ملوك هذه الامبراطورية وطبقوه سنوات طويلة قبل قدوم البريطانيين - يدرك منذ الوهلة الأولى ان القارة الافريقية قد عرفت نظما سياسية اعتاد الناس عليها فترة من الزمان وصارت هي نفس الهياكل التي استند اليها الاوربيون عندما غزوا هذه المناطق وفرضوا أنظمتهم في الحكم،

وأدعوا انهم ادخلوا الادارة المباشرة وغير المباشرة في المجتمعات الافريقية بل واعتبروا انفسهم حملة مشعل الحضارة الى هذه القارة، وانهم اول من طبق النظم الحديثة في الادارة بين الشعوب الافريقية البدائية لكن وجود امبراطوريات مثل الأشانتي يقدم الدليل القاطع على ان افريقيا كانت لها حضارتها وكانت تعرف النظم الحديثة في الادارة، وكل ما فعله الاوربيون هو تطوير هذه النظم بالشكل الذي يتلاءم مع سياستهم واستراتيجيتهم وأهدافهم في القارة .

فلقد كان نظام الحكم في امبراطورية الأشانتي قبل قدوم الاوربيين قائما على اساس نظام اللامركزية الذي طبق في الدويلات التابعة للامبراطوية وقد قامت فلسفة الحكم البريطاني غير المباشر الذي لقي نجاحا في غانا وفي نيجيريا على دعائم هذه النظم الوطنية الافريقية الراسخة والتي بدونها لعجز الأوربيون عن فرض سيادتهم أو بسط سلطانهم على كل هذه الأرجاء الشاسعة .

لقد كانت الأشانتي واحدة من الممالك الافريقية التي حاولت جمع مختلف الولايات تحت مظلة واحدة، وكان ارتباط الناس بالكرسي المقدس أمرا جوهريا حيث صار هذا الارتباط رمزا للوحدة الافريقية بين هذه الجماعات، ولم يكن النظام استاتيكيا ثابتا بل كان ديناميكيا متطورا يجاري العصر وظروفه، فتارة نجد النظام قد تغير من شغل الوظائف بالوراثة الى شغلها عن طريق الكفاءة والمهارة، وتارة أخرى نجد استحداث وظائف جديدة حتى يتمكن الملك من احكام قبضته على الولايات التابعة له، واستطاع ملوك الأشانتي بهذا النظام القوى تأسيس هذه الامبراطورية التي توسعت وشملت كل أجزاء غانا الحالية وتوجو ، وساحل العاج وظهر نسيج متكامل ومترابط لكل هياكل الادارة حيث ارتبط الجميع بسلطة الكرسي المقدس في كوماسي، لقد كانت مملكة الأشانتي من الممالك الفريدة في غرب القارة الافريقية حيث تطور نظام الوزارت المختلفة ، ونسقت بين كل المديريات، وعينت المسلمين المثقفين في مختلف الوظائف، واستحدثت الكثير من النظم التعليمية والمالية، وجعلت سجلاتها باللغة العربية قبل وصول المستعمر الأوربي .

وكان هدف الأشانتي طوال القرن التاسع عشر المحافظة على وحدة الامبراطورية وذلك بالقضاء على كل محاولات التمرد والعصيان أوحركات الانفصال والاستقلال ، وتصدى الملوك طوال هذا القرن لكل محاولات التجزئة ودخل بعض ملوكها في حروب مع اتحاد الفانتي الذي كان العقبة الكبرى أمام توسعات الأشانتي لبسط نفوذهم على الساحل .

وخير دليل على ذلك اجهود التي قام بها الملك أوسي بونسو الذي بذل ما في وسعه للقضاء على أعمال الانفصال وقضى على كل انواع التحالفات المشتركة ضد الامبراطورية وظل يحافظ على هذه الوحدة حتى استحق لقب الملك العظيم.

وكان طبيعيا ان يصطدم حكام الأشانتي وآمالهم نحو الوحدة والتكامل مع اهداف الانجليز ومخططاتهم لتفتيت هذه الامبراطورية والقضاء عليها تحت ظل الحماية البريطانية فحاول البريطانيون عرقلة توسعات الأشانتي واضطرت بريطانيا الى الدخول في حرب معهم تارة وتارة اخرى بالتحالف مع اعدائهم، واستطاع الأشانتي التصدى للانجليز وتكبيدهم خسائر فادحة في الاورواح والمعدات، وإستمروا فترة طويلة يحافظون على امبراطوريتهم ضد كل القوى الداخلية والخارجية .

لقد قبل شعب الأشانتي التحدى البريطاني للقضاء على وحدتهم وخاضوا حروبا ضارية ضد البريطانيين الذين اضطروا الى طلب النجدات والى تغيير القيادات، ولم تستطع بريطانيا اخضاع هذه المملكة الكبرى الابعد أن تكبدت الخزينة البريطانية الكثير ، وفقدالجيش البريطاني عددا من رجاله وقواده .

ورفض شعب الأشانتى الاستسلام كما رفضوا فكرة الحماية، وعارض الملك برمبة الاول كل الوان الضغوط من اجل توقيع معاهدة حماية تضع المنطقة بأسرها تحت النفوذ البريطانى، ورغم ضعف امكانياته، وقلة اسلحته وعدم مجاراتها للتطور التكنولجى البريطانى فانه واصل القتال ، وظل يقاوم ويقاتل حتى دخل العدو قلب كوماسى وقبض عليه ونفاه من وطنه.

ورغم إستسلام الملك وخروجه من حلبة الصراع، وبقاء الكرسى المقدس شاغراً فان شعب الأشانتى واصل الكفاح وخاض حربا طويلة ضد بريطانيا وظل يقاوم ويكبد العدو خسائر متتالية حتى أمكن القضاء على هذه المقاومة الوطنية الافريقية .

وهكذا نجد ان امبراطورية الاشانتى فى القرن التاسع عشر تمثل نموذجا للكفاح الافريقى ضد الاستعمار الاوربى، وأحس البريطانيون انهم يحاربون شعبا موحدا يتجمع خلف رباط واحد من الولاء للكرسى المقدس .

وكانت هذه الامبراطورية نموذجا فريدا للكيانات السياسية التى قامت فى القارة الافريقية قبل الاستعمار الاوربى، واستطاعت الحفاظ على الأمن والأمان وبسطت لواء العدل والسلام على شعوب بأسرها، كما حافظت على طرق التجارة وطورتها مع شمال افريقيا .

وإذا كانت بريطانيا قد فرضت الحماية بالقوة على إمبراطورية الأشانتى فان روح النضال لم تتوقف، وظلت شعلة الكفاح مضيئة من جديد أمام الشباب الأفريقى الذى استلهم المثل الأعلى من قيادات الأشانتى التى واصلت مسيرة الكفاح الوطنى حتى عادت نسائم الحرية باستقلال هذا القطر الأفريقى فى عام ١٩٥٨.

إننا بهذه الدراسة نقدم نموذجا لواحدة من الإمبراطوريات التى لازالت الدراسة حولها قاصرة ونمر مر الكرام على هذا النموذج الرائع والفريد لزعامات افريقية ، وأملنا أن تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أكثر تعمقا حول هذه الامبراطورية الافريقة وأمجادها وكفاحها ضد المستعمرة.

مصادر الفصل ومراجعه

اولا: وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية :

1- C. O . 90/60 - 96/ 12 - 96/60 - 69/134 - 267 /162 - 879 /28 - 879 /36 -879 /35 No. 415- 879 /38 - 879/ 39 No. 490 - 879 /44 No. 405 - 892 - 922 .

2- P.R.O. 70 / 31

ثانيا : وثائق منشورة باللغة الانجليزية :

1- Hertslet , E . : Map Of Africa by Treaty , 3 Vols . , London 1909 .

2- Metcalge , G .E . : Great Britain and Ghana Documents of Ghana History 1807 -1957 London 1964 .

ثالثا : مراجع باللغة العربية :

١- زاهر رياض(دكتور): تاريخ غانا الحديث، القاهرة ١٩٦١.

٢- شوقي عطا الله الجمل(دكتور) : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠.

٣- عبد الله عبد الرازق ابراهيم (دكتور) : المسلمون والإستعمار الاوربى لافريقيا ، الكويت ١٩٨٩ .

٤- محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية، القاهرة ١٩٦٥ .

رابعا - مراجع باللغة الانجليزية :

1- Anderson , Hohn , D .: West Africa in The 19 th and 20th Centuries, London 1972

2- Brackenbury , h.: Narrative of the Ashantee War , London 1874 .

3- Claridge , W . : History Of the Gold Coast and Ashantee London 1915 .

4- Crowder M. : West Afrrican Resistance ,London 1978 .

5- Dupuis , J .: Journal of Residence in Ashantee , London 1824 .

6- Ricketts . H .J . : Narrative of the Ashantee War , London 1831 .

7- Seligman , C .G : Races of Africa London 1957.

8- Ward , W . E. F. : A History Of Ghana , London 1958 .

-Webster , J B and Bohen A. : The Revolutionery years , West Africa Since 1800 , London 1986 .

الفصل السادس

حركة عثمان بن فودى الاصلاحية

محتويات الفصل :

تمهيد :

اولا : ظهور الشيخ عثمان وإعلان الدعوة الإسلامية .

ثانيا : قيام الجهاد وتأسيس الدولة الإسلامية .

ثالثا: الغرض من إعلان الجهاد .

رابعا: مؤلفات الشيخ عثمان بن فودى .

خامسا : أثار الجهاد ودعوة الشيخ فى غرب أفريقيا .

سادسا : عوامل إنهيار الإمبراطورية الفولانية .

انتشر الدين الاسلامى فى مناطق كثيرة من غرب أفريقيا، وقامت دول إسلامية على أنقاض الإمارت الوثنية مثل دولة مالى التى ساهمت بنصيب كبير فى نشر الدعوة الأسلامية خصوصا عندما ذهب ملوكها الى أداء فريضة الحج فى مكة المكرمة، وعادوا حاملين لواء هذه الدعوة ومنهم على وجه الخصوص نذكر السلطان منسىموسى (١٣٠٧-١٣٣٢) الذى كان موكب حجه فى عام ١٣٢٤ ومروره على مصر والبلدان الإسلامية الأخرى من أهم العوامل التى جعلته من أكبر دعاة الإسلام فى غرب القارة بعد أن امتدت دولته إلى مدينة (جاو) فى بلاد النيجر حاليا واخترق الصحراء الكبرى وتوغل فى المنطقة الاستوائية جنوبا (١) .

وبعد إنهيار دولة مالي ظهرت دولة صنغي على أنقاض هذه الدولة وحمل ملوكها لواء الدعوة الإسلامية ابتداء من القرن الرابع عشر وتوسعوا أيضا ناحية الجنوب ، وظلوا يمارسون هذا الدور حتى أواخر القرن السادس عشر عندما تعرضت هذه الدولة للغزو المراكشي من بلاد المغرب بعد الحملة التي قام بها القائد جودار باشا، ودخل عاصمة هذه الدولة(تمبكت) وقضى على مابقى من ملوك صنغي في عام ١٥٩١ ، وذلك عندما ارسل المنصور السعدي سلطان مراكش بعد إنتصاره على البرتغاليين في معركة وادي المخازن في عام ١٥٧٨ هذه الحملة الي سنغي للحصول علي الذهب الذي اشتهرت به هذه الدولة. واستطاع جيش المنصور السعدي المكون من اربعة آلاف جندي أن يدخل تمبكت وينهي دور هذه الدولة الاسلامية، ولتصبح قصة الغزو المغربي أحلك حلقة من حلقات التاريخ الدامي بالنسبة للممالك الاسلامية في غرب القارة .

لقد كان اثر هذا الغزو مدمرا حيث ساءت أحوال السودان الغربي وعاش الناس في عزلة إقتصادية، وتشرد العلماء، وتم سجن رجال الدين، وصادر المغاربة أملاكهم وهرب أغلب المشتغلين بالعلم إلى المشرق الإسلامي ، فساد في هذه المناطق الإسلامية العنف ، وصارت طبقة الرماة هي الطبقة الأرستقراطية، وبدأت غارات البدو من الطوارق على هذه المدن الاسلامية، وانقسمت الدولة الي عدد من القبائل المتناحرة ، لم تعد هناك دولة تجمع شعوب المنطقة تحت زعامة واحدة، وعاد السكان إلى الديانات المحلية الوثنية ، وصار الدين الإسلامي غريبا بين سكان هذه المناطق، وبالتالي اختلطت البدع والعادات الوثنية بالقيم الدينية. ولم يعرف السودان الغربي سوى السلب والسطو والنهب والحروب المستمرة، والصراعات الدائرة على السلطة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وباختصار جاءت حملة المنصور السعدي إلى غرب افريقيا تحمل معها الخراب والدمار بدلا من العلم والمعرفة، وقطعت أواصر النسب والارتباط بين شعوب المنطقة .

ولم ينقذ هذه المنطقة من حالة الفساد والفوضى إلا ظهور جماعات الفولاني بزعامة الشيخ عثمان بن فودي الذي أعلن ثورة الجهاد الاسلامي ضد الوثنيين، وضد الحكام المسلمين الذين عرفوا من الاسلام مظاهره ونسوا تطبيق الشريعة في أمور حياتهم. وكان ظهور هذا الشيخ بداية الصحوة الاسلامية الكبرى في غرب افريقيا، كما كان إعلانه الجهاد الإسلامي في اوائل القرن التاسع عشر بداية مرحلة جديدة في تاريخ غرب أفريقيا، وفي منطقة شمال نيجيريا التي كون فيها إمبراطورية الفولاني التي حملت عبء هذه الدعوة الإسلامية (٢) .

وقبل الحديث عن دعوة الشيخ عثمان وجهاده للقضاء على البدع والخرافات، يجدر بنا أن نلقي نظرة عن شعب الفولاني الذي قاد الجهاد، وأحوال المنطقة

سياسيا واجتماعيا، وعلاقة هذه الحركة بالدعوة السلفية الكبرى فى شبه الجزيرة العربية، وذلك حتى تكتمل صورة هذا الجهاد فى غرب القارة .

من هو شعب الفولاني الذي قاد الجهاد الاسلامي ؟:

اختلف المؤخورن حول اصل هذا الشعب، وانقسموا شيعا وأحزابا، ويرى المؤرخ الفرنسى ديبوا(Dubois) أنهم من البربروأنهم انحدروا من منطقة أدرار شمال بلاد السنغال،وأنهم اندفعوا الى غرب افريقيا بعد طرد المسلمين من الاندلس ، واشتغلوا بالزراعة والرعى (٣) .

ويرى عالم الاجناس البريطانى سلجمان (Seligman) ان الفولانى قد انتشروا تدريجيا فى السودان الغربى وأعالى السنغال خلال امبراطورية غانا، وانهم شقوا طريقهم إلى بلاد الهوسا فى نهاية القرن الثالث عشر، وأصبحوا قوة مسيطرة فى هذه المنطقة بعد إعلان الجهاد الإسلامى فى القرن التاسع عشر(٤).

ويرى المؤرخ المصرى ابراهيم طرخان أن الفولانى من مصر العليا وأنهم هاجروا غربا عبر ساحل شمال افريقيا إلى المحيط الاطلنطى حيث استقر البعض منهم، وواصل البعض الأخر رحلته جنوبا وإختلطوا ببلاد الهوسا، واعتنقوا الدين الاسلامى ، ولكنهم ظلوا من الرعايا المناوئين لحكام الهوسا أوغيرهم(٥) .

أما المؤرخ البريطانى فوج (Fage) فيرى أنهم نزحوا من حوض النيل وأنهم من اصل حامى وانهم دخلوا بلاد السودان عن طريق مصر .

ويطالعنا مؤرخ آخر يدعى جونستون(Johnston) بأنهم جاءوا أساسا من الشرق الأوسط أو شمال أفريقا، وانهم شعب شق طريقة تدريجيا حول القارة الافريقية حتى منطقة سانجامبيا فى مصب نهر السنغال، ومع مرور الزمن تحركت هذه الجماعات نحو الشرق على طوال بلاد السودان الغربى(٦).

وتتشعب الاراء وتختلف التفسيرات حول اصل هذا الشعب، بل ويرى بعض المؤرخين انهم ينتمون الى ذرية سيدنا ابراهيم واسحق عليهما السلام فى الوقت الذى يعتقد الفولانى انهم من سلالة عقبة بن نافع(٧).

لكن مهما اختلفت الاراء فإن الفولانى انتشروا فى كل السودان الغربى كرعاة بدو مستقلين، وأنهم كانوا يدفعون الضرائب إلى الحكام المحليين، وانهم اعتنقوا الدين الإسلامى منذ القرن الحادى عشر على أيدى المرابطين، وأنهم تحمسوا للدعوة الإسلامية ونشروها فى دولة غانا، وعاشوا فى ظل دولة مالى يمارسون حياتهم الخاصة، وكانت جماعة منهم قد انتقلت إلى بلاد الهوسا منذ القرن الثامن عشر، واستقرت جماعة منهم فى إمارة جوبير، وهى الامارة التى شهدت ميلاد أكبر حركة إصلاحية فى غرب افريقيا فى القرن التاسع عشر بزعامة الشيخ عثمان بن فودى .

وإذا كنا قد تحدثنا عن الشعب الفولاني الذي قاد مسيرة الجهاد في القرن التاسع عشر- فإن الأمر يتطلب استعراضا للمنطقة التي ستكون مسرح هذا الجهاد ونواة الدولة الإسلامية الكبرى، وبداية انطلاق حركات الإصلاح في جميع مناطق غرب القارة .

منطقة جهاد الفولاني بزعامة الشيخ عثمان بن فودي هي بلاد الهوسا التي تقع حالياضمن الجزء الشمالي من دولة نيجيريا . والهوسا ليسوا مجموعة قبلية، بل انهم ينتمون إلى أصول جنسيةمختلفة، يتحدثون لغة مشتركة هي لغة الهوساء وقدظهرت هذه الجماعة نتيجة الهجرات من شمال افريقيا إلى السودان الغربي ربما في القرن العاشر الميلادي، ثم اختلاط المهاجرين مع السكان المحليين ونتج عن ذلك ظهور مجتمع جديد اتخذ من النظام العشائري اسلوبا له في الحياة، ولم يخضع لأي سلطة مركزية ، وقام المهاجرون ببناء المدن المسورة، ونشأت المدينة الدولة التي سيطرت على الريف المجاور .

وفي القرن السادس عشر سيطرت امبراطورية البرنو على هذه الدويلات التي صارت تعرف باسم دويلات الهوسا السبع وهي : دورا ،وكانو ،ورانو،وكاتسينا وزارو ، وجوبير ، وجارون جاباس .

ودخل الدين الإسلامي إلى هذه الامارات في اوائل القرن الرابع عشر، وقامت نظم ثابتة للحكم استمدت نصوصها وتعاليمها من الشريعة الإسلامية، وتكونت المدينةالدولة، وقامت صناعات على خام الحديد، وراجت التجارة عبر الصحراء الكبرى الى شمال افريقيا .

ورغم انتشار الإسلام في هذه الامارات إلا أن الوثنية ظلت سائدة بل واختلطت البدع والخرافات مع المفاهيم والتعاليم الإسلامية، وتبادل الحكام الوثنيون السلطة ومراكز القوة في هذه الامارات، وظهرت المنافسة التجارية بين إمارات الهوسا،

وكانت السلطة السياسية هي التي تحدد مصير كل إمارة لأن الصراع كان يتركز حول كيفية الوصول إلى حدود آمنة وثابتة، وبرزت قوة كل من إمارات كانو وكاتسينا وكيبي وجوبير ، وفي القرن السابع عشر انهارت إمارة كيبي وبرزت زمفرا كأقوى الامارات في القرن الثامن عشر وبسطت نفوذها على غيرها من الامارات، ورغم هذا فقد فشلت في تكوين دولة موحدة في تلك الفترة لان الضعف كان قد انتاب الإمارات، وصار الصراع طابع الحياة السياسية، كما كان ظهور إمارة جوبير من أهم العوامل التي ساعدت على القضاء على إمارة زمفرا(٨) .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، استطاعت إمارة جوبير انتزاع السيادة من إمارة زمفرا، وتصارعت مع كل من كاتسينا وكيبي وكانو. وقد أدى هذا الصراع المستمر إلى استنزاف موارد الإمارات والتفكك وعدم

الإستقرار. وأدى ذلك إلى تضييع الطاقات البشرية في هذه الصراعات، ورغم نجاح جوبير في ضم إمارة زمفرا عام ١٧٦٤ إلا انها لم تتمكن من توحيد بقية الامارات او تكوين دولة واحدة تشمل كل بلاد الهوسا.

في هذا الجو الذي تحكمه الصراعات المحلية والمفاسد الدنيوية نسي الناس أصول الدين، وتفشت البدع والعادات الوثنية، وصار الحكام المحليون لايعرفون كثيرا عن دينهم، بل وتقلد السلطة بعض الوثنيين. وكانت الجماعة الوحيدة التي ظلت متمسكة بالقيم الاسلامية هي جماعة الفولاني التي مارس رجالها أعباء نشر الدعوة، وصار منهم القضاة والمدرسون والائمة. وبذلت هذه الجماعة جهدا كبيرا لنشر الدعوة الاسلامية بين حكام يدينون بالاسلام شكلا ومظهرا، وتصدى رجال الدين لهذه القيادة الوثنية، وأصبح الطريق ممهدا لنشر مبادىء الدين الحنيف على أسس سليمة هو طابع الحياة في هذه المرحلة، وكان التحدي من جانب الحكام المحليين في امارات الهوسا وخاصة في امارة جوبيير الدافع الأساسي لقيام أكبر حركة جهاد شهدتها المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر.

وعندما أحس أحد أبناء الفولاني المسلمين بما ألم بالدين على أيدي هؤلاء الحكام شبه الوثنيين- أعلن الجهاد في سبيل الله لاعادة الدين الاسلامي الى أصوله وقواعده، وصارت امارة جوبيرهي الساحة التي انطلقت منها هذه الثورة الاسلامية، التي غيرت مجرى حياة السكان، واعادت للدين الاسلامي هنالك مكانة لم يحققها في القرون السابقة، وصار الجهاد الفولاني لاخماد البدعة واحياء السنة هو العمل الكبير الذي قام به الداعية والمجاهد عثمان بن فودي.

ويجدر بنا ان نتوقف قليلالنستعرض سيرة هذا الزعيم الذي كان له ولحركته الاصلاحية فضل كبير في نشر الدين الاسلامي على نطاق واسع في غرب أفريقيا، ولازالت نيجيريا تدين حتى يومنا هذا لحركة ذلك المجاهد الذي جعلها أكبر دولة اسلامية في غرب أفريقيا .

لم يتوقف جهاد هذا الرجل عند حدود إعلان حرب على الوثنيين، بل تعداه إلى اقامة دولة اسلامية حملت لقب الخلافة الاسلامية في سوكوتو، وظل أبناؤه يحكمون في هذه الدولة الواسعة طوال قرن من الزمان، وكان لأحفاده شرف النضال والكفاح ضد الاوربيين الذين جاءوا غازين لديار الاسلام والمسلمين، فكانوا حماة الدين وشهداء العقيدة الاسلامية في غرب افريقيا في أوائل القرن العشرين.

اولاً: ظهور الشيخ عثمان وإعلان الدعوة الاسلامية :

كان ظهور الشيخ عثمان بن فودي في إمارة جوبير، ايذانا بقيام دولة اسلامية في غرب افريقيا. ولد هذا الشيخ في مكان يدعى (مارتا) في ارض جالمي

بامارة جوبير فى ١٥ ديسمبر عام ١٧٥٤، واشتهر والده باسم فوديو او فودى (Fodi) التى تعنى بلغة الفولانى " المتعلم" وانتقلت اسرته إلى ديجل(Degel) حيث حفظ القران الكريم، وعاش فى بيئة متدينة، وعندما بلغ مرحلة الشباب تفتح عقله وزدادت مداركه، واندهش لحال المسلمين فى تلك الجهات حيث ظهر الدين أمامه وقد شابته البدع، واختلطت به الخرافات وعبثت به أيدى المضللين(٩) .

ولما بلغ العشرين من عمره بدأ حلقات التعليم، وسلك طريق القادريين حيث كانت الطريقة القادرية أكثر انتشارا فى غرب افريقيا، ويصفه ابنه بأنه نشأ عفيفا متدينا، ذا خلال مرضية وهو عالم العلماء ورافع لواء الدين، أحيا السنه، وأمات البدعة ونشر العلوم ، وكشف الغموم، وبهر علمه العقول ، فسر القران سنين عديدة، وبث العلوم فملأالقطر المغربى معارفا وتلاميذا وكان شيخا فاضلا، حسن الخلق جميل العشرة (١٠) .

ونظرا لأن الحديث عن الشيخ طويل، وحياته حافلة بالنضال والكفاح، لانه وهب نفسه لخدمةالدين الاسلامى، وأعلن حربا لاهوادة فيها على المشركين- فسنحاول التركيز على دوره الجهادى والاحداث التى جعلت منه قطبا لكل افريقيا الغربية. فبعد أن حفظ كتاب الله واهتدى بسنته، واحتك بعلماء عصره سواء بطريق مباشر أو غير مباشر-جمع حوله صفوة المثقفين المسلمين، وازداد اتباعه يوما بعد يوم- الأمر الذى أقلق مضجع أمير جوبير، فحاول اعتراض طريقه، ولكنه أحس بخطورة الموقف فانحنى للعاصفة وترك الشيخ وسبيله. بل ووافق على قيام مجتمع اسلامى فى مدينة (ديجل) وبدون ان يتعرض للشيخ لأنه أحس أن الشيخ عثمان لم يكن طامعا فى ملك او سلطان، بل كان عاكفا على العلم والتعليم (١١) .

مات حاكم إمارة جوبير وجاء من بعده حاكم آخر يدعى نافات (Nafata) أدرك قوة اتباع الشيخ عثمان، وأحس بالخطر على ملكه فما كان منه إلا أن أصدر مرسوما يتضمن من الامور ثلاثة :

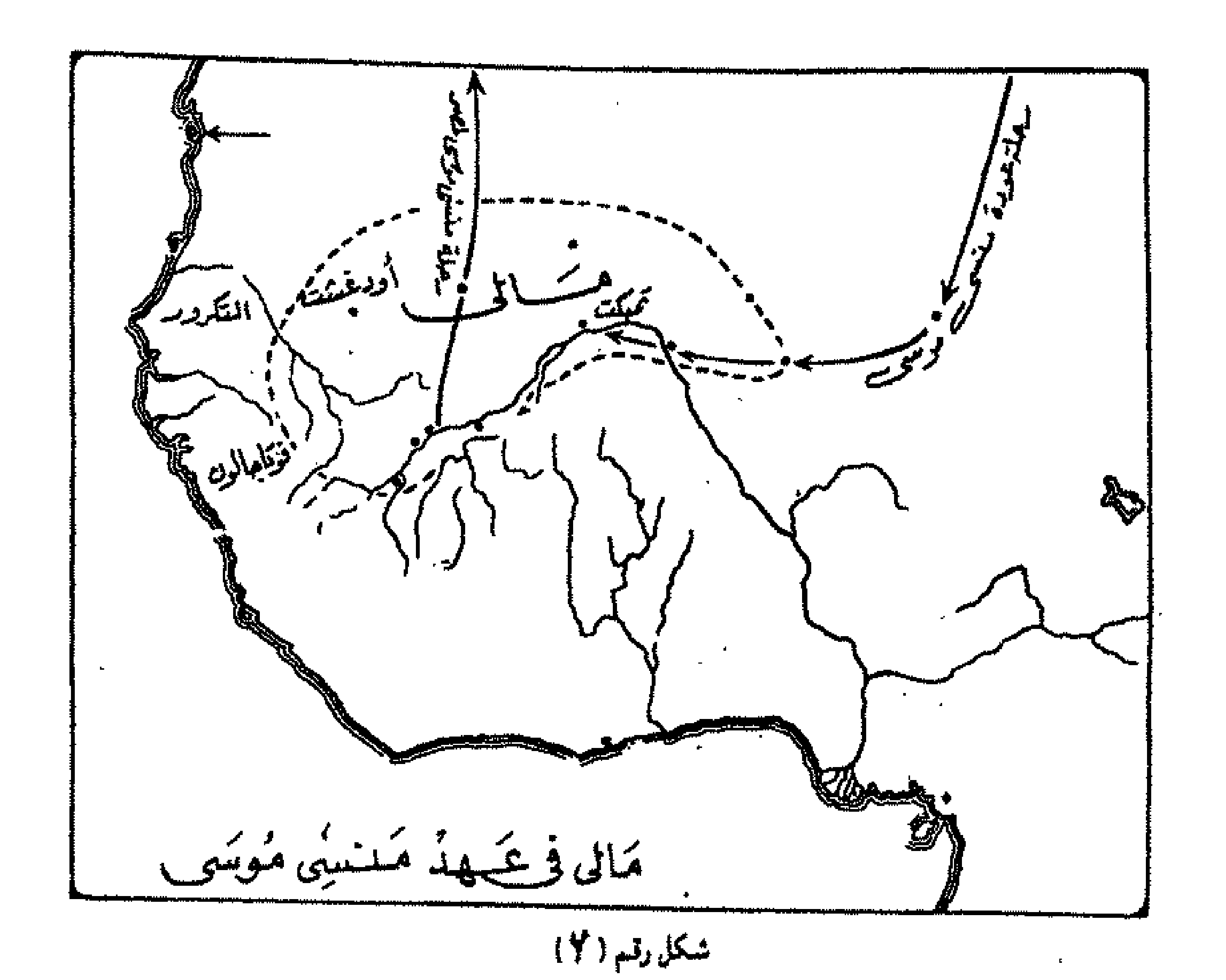
اولها : عدم السماح لأى شخص بإعتناق الدين الاسلامى إلا من ورثة عن اجداده.

ثانيها : لايسمح لأحد بلبس العمامة بعد تاريخ المرسوم، وألا تضرب امرأة بخمارها على وجهها.

ثالثها: عدم السماح لأحد بالوعظ إلا للشيخ عثمان .

وإذا حللنا بنود هذا المرسوم النافاتى نجد حركة للحد من نشاط الشيخ وعدم السماح لدخول أناس جدد فى الدعوة المحمدية، وعودة النساء إلى السفور

والخروج عن تقاليد الشريعة الاسلامية، وقصر الوعظ والارشاد على الشيخ نفسه ، وكل هذه الامور تعرقل مسيرة الكفاح والجهاد ونشر الدعوة .
وكان من الطبيعي أن يعارض فريق من اتباع الشيخ هذه الاوامر، وخصوصا عبد الله بن فودى الأخ الاصغر للشيخ وساعده الايمن فى حركته الاصلاحية، فقرر الوقوف بعنف ضد هذه الاجراءات مهما كلفهم ذلك من مشاق- لكن الشيخ عثمان عارض استخدام القوة لأنه فى بداية طريق طويل، ولايريد الدخول فى صراع مع الطبقة الحاكمة حتى لا تتشتت جهوده، وتتبدد محاولاته، وينصرف عن هدفه الأسمى نحو إعلاء كلمة الدين، ورفع راية الإسلام والمسلمين خفاقة بين السكان الوثنيين. وفى نفس الوقت أدرك الشيخ أن الصدام مع الحكام مؤجل الى حين، وأن الوقت لم يحن للقضاء على اعداء الدين، فقبل المرسوم وهو يعلم علم اليقين ان الدائرة سوف تحل على هؤلاء المشركين، لأنه يؤمن بانتشار الدعوة الأسلامية بالطرق السلمية حتى يحين الوقت لاعلان الجهاد المسلح ضد كل من يقف فى سبيل الله والدين .
كان هذا المرسوم بداية مرحلة جديدة من جهاد المسلمين فى غرب افريقيا، حتى أن بعض المؤرخين يعتبره الطلقة الأولى التى اشعلت نار الجهاد- لكن شاءت الاقدار أن يموت هذا الحاكم فى عام ١٨٠٣ بعد قليل من إصدار مرسومه وخلفه ابنه يونفا(Yunfa) أحد تلاميذ الشيخ عثمان، ووعد الحاكم الجديد بانهاء ماجاء فى المرسوم وطاعة اوامر استاذه والسماح له بحرية الوعظ والارشاد، لكن شعر هذا الحاكم بخطر الشيخ فانقلب رأسا على عقب، ووصلت به الحال إلى التفكير فى قتل سيده وإستاذه، والتآمر على اتباعه وأعوانه، وتعقدت الأمور وازدادت العلاقات سوءا بعد رفض الشيخ أن يسلم أحد رجاله ويدعو عبد السلام لهذا الحاكم الجوبيرى الذى هاجم بلدة عبد السلام والناس نيام فى شهر الصيام .



شكل رقم (٢)

وتمادى هذا الحاكم في إذلال المسلمين وعلى رأسهم الشيخ عثمان، حيث طلب منه ترك الجماعة، والعيش في المنفى وحيداً- لكن الشيخ رفض ترك جماعته، وقرر التحرك بهم الى مكان بعيد يدعى جودو(Gudo)، وهنا أصدر الحاكم أمرا بالقبض على الشيخ، وطلب من حكام الامارات قتل المسلمين ومصادرة أموالهم، وغزو القرى الاسلامية ونهب مافيها، فكان هذا العمل بداية الجهاد وإعلان قيام الدولة الاسلامية (١٢) .

بعد هذا أصبح الشيخ قائدا وإماما لجماعة المسلمين من الفولاني الذين وجدوا فيه ارتفاعا لشأنهم، وتمجيدا لأمال طالما كانوا يحلمون بها فصاروا عدته وسلاحه ضد قوى البغي والضلال (١٣) .

ثانياً : قيام الجهاد وتأسيس الدولة الاسلامية :

كانت الهجرة الى مدينة (جودو) بداية تأسيس امبراطورية الفولاني التي اتخذت من مدينة سوكوتو عاصمة لها، وأخذ الشيخ معه الانصار والاتباع الى اطراف الصحراء، وهناك اقروا له بالطاعة والولاء، وحلفوا اليمين على طاعته على الكتاب والسنة ، وحمل الشيخ لقب (أمير المؤمنين) ، ذلك اللقب الذي إستمر مع الخلافة حتى نهايتها في علم ١٩٠٣ ،كما حمل لقب خليفة في بعض الأحيان، وهو اللقب الذي حمله ابناؤه وذريته من بعده .

كانت هذه البيعة بداية الجهاد، وإيذانا بتأسيس الخلافة الاسلامية ذلك لأن البيعة كانت تعني نقل الجهاد من الدور السلبي الى الدور الايجابي الجديد، وانتشرت أخبار الجهاد ضد حكام الهوسا وأصدر الشيخ وثيقة أهل السودان التي صارت اعلانا رسميا للجهاد حيث حدد الشيخ الأسس التي بني عليها الجهاد، مثل الهجرة من بلاد الكفار. والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، واتباع الكتاب والسنة باعتبارهما أهم مصادر التشريع. وقد أقرت الوثيقة هذه المبادىء بشكل مفصل. وأعلنها الشيخ حربا على الكفار والوثنيين حيث أمر على قتال البغاة. والملك المرتد الذي خرج عن دين الاسلام إلى دين الكفر (١٤) .

كان الرد العملي على هذه الوثيقة أن أرسل الحاكم الى اخوانه الامراء في كاتسنا، وكانوا ودورا يطلب منهم المساعدة لأنه أهمل اطفاء شرارة من النار في امارته حتى اتسعت رقعتها وزادت حدتها، وصار فوق احتماله القضاء على خطورتها.

وتعتبر وثيقة أهل السودان من الوثائق التاريخية الهامة التي قام السير بالمر بجمعها والتعليق عليها، وهي من المخطوطات النادرة التي وقع ناسخها اسمه تحتها، ويدعى محمد ساعي ابن أمير دورا واسمه اسحق.

وسميت <u>وثيقة أهل السودان</u> لأنها عبارة عن رسالة موجهة ليس فقط الى اهالي جوبير بل الى كل سكان السودان الغربي، حيث اعلن الشيخ من خلالها

الحرب على كل الوثنيين. وقد تضمنت الوثيقة سبعة وعشرين بندا هي خلاصة المبادىء والتعاليم التي نادى بها الشيخ في الفترة الأولى من جهاده. وإنتهت الوثيقة كغيرها من وثائق غرب افريقيا بدون تاريخ مكتوب في آخرها، كما انها لاتشير الى شخص معين، ولا موقف محدد، ولامكان ما.
ومن أهم هذه التعاليم أن الامر بالمعروف واجب إجماعا، وان النهي عن المنكر واجب إجماعا، وان الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعا، وان تأمير الامراء في البلدان واجب إجماعا، وأن الجهاد واجب إجماعا.
وقد صدرت هذه الوثيقة بعد أن إشتد النزاع، وتفاقم الخلاف بين الشيخ وحاكم جوبير، وأصبح التفاهم صعبا بين الطرفين. وهي باختصار خطاب مفتوح يحدد النقاط الرئيسية لتعاليم الشيخ عثمان وشكواه من معارضيه، كما انها تقدم المبرارت لاعلان الجهاد الإسلامي ضد الحكام الوثنيين.
تزعم سلطان جوبير جبهة المعارضة ضد الشيخ عثمان، وصارت الحرب وشيكة بين المؤمنين والوثنيين، ولم يجد الشيخ بدا من اعلان الجهاد في سبيل الله، فلبى تلاميذه النداء، لأن ارتباطهم به لم يكن مجرد حلقات درس بل كان الأرتباط عميقا بالحب والتقدير، فكانوا له مؤيدين تكبدوا المعاناة وتحملوا عبء الكفاح عندما هاجم الشيخ امارة جوبير وقرر حاكمها تأديب الشيخ عثمان، فحدث الالتحام وبدات الحرب وانتقلت الدعوة من مرحلة السلم الى مرحلة الهجوم المسلح، بعد ان أغار حاكم جوبير على قرى وممتلكات الموحدين(١٥).
وفي الرابع من يونية عام ١٨٠٤ تقدمت قوات الجهاد بزعامة عبد الله بن فودي، الذي أخلى مواقعه في جودو توقعا لهجوم من سلطان جوبير، واتجه إلى بحيرة تابكين كوتو، وعلى ضفاف هذه البحيرة اطبق المسلمون على قوات خصومهم، ودارت عليهم الدائرة، فهرب من وجد سبيلا لذلك، وسقط في ساحة المعركة الكثيرون، وتفرق شمل الأعداء في أول مواجهة حاسمة في الجهاد- لكن النصر لم يكن نهائيا لأن قوات المشركين عادت بعد أن ، جمعت قواتها في ١٨٠٥ وبدأت الهجوم الجديد على الشيخ وجماعته، ودارت (معركة تسونسو) التي هزم فيها المسلمون، وراح منهم أكثر من الف شهيد- لكن المسلمين صمدوا وتمكنت قوات الجهاد من السيطرة على امارة كيبي(Kebbi) واتخذتها عاصمة للجهاد، وتوالى سقوط امارات الهوسا في أيدى المسلمين حيث سقطت زاريا عام ١٨٠٥، واستمر النصر حليفا للشيخ واتباعه حتى تحقق النصر ودخل عاصمة الامارة وتسمى (الكالاوا) في عام ١٨٠٨، وتم قتل السلطان يونفا مع عدد من اتباعه، وانتهت مقاومة الوثنيين، وصارت كلمة الذين آمنوا هي العليا، وتوافدت القبائل زرافات ووحدانا الى معسكر الشيخ تعلن الولاء والدخول في الاسلام، والانضمام الى حلف المسلمين، وتوسعت امبراطورية الفولاني، وتكونت امارات جديدة، وأعطى الشيخ

شارات وأعلام الى اعوانه الذين واصلوا الجهاد في مختلف المناطق من بلاد الهوسا، وتوسعت الدولة، ودخل الناس تحت رايات الجهاد، وانتقل الشيخ إلى مدينة سيفاوا في عام ١٨٠٩، بينما استقر ابنه محمد بلو في مدينه سوكوتو.

والملاحظ – في معظم دول غرب افريقيا– استخدام اصطلاح امبراطورية مثل امبراطورية البرنو وامبراطورية التوكولور وامبراطورية الفولاني، واستخدام هذا اللفظ يعني فقط بناء دولة تخضع في سيادتها الى زعيم واحد، يسيطر على كل مناطقها وعلى كل الحكام الداخليين تحت لوائه، وقد اختلفت مساحة الامبراطورية من مكان لآخر حسب قدرة زعيم الجهاد على ضم مناطق الى نفوذه.

ثالثاً: الغرض من الجهاد :

تُعتبرحركة جهاد الشيخ عثمان من الحركات الاصلاحية الرائدة في غرب افريقا، وكان لنجاحها بهذا الشكل الحاسم، وانتشارها على نطاق واسع، وتقبل الناس للمبادىء التي نادى بها الشيخ .اثر في اختلاف وجهة نظر المؤرخين حول الاهداف الاساسية لهذا الجهاد، ولكن قبل ان نخوض في هذه الاهداف نلقي نظرة شاملة على أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الشيخ عثمان بن فودي في شمال نيجيريا وهي:

١- ساعد على نجاح هذه الحركة الضعف الذي إستشرى في إمارة جوبير بعد حروب مستمرة ابتداءً من منتصف القرن الثامن عشر مع إمارتي زمفرا وكاتسينا، كما واجهت هذه الامارة مشكلات داخلية نتيجة ازدياد نشاط حركة الاصلاح التي قام بها الشيخ عثمان من مقره في مدينه ديجل، ومحاولاته نشر دعوته في الامارات المجاورة مثل مفرا، هذا بالاضافة الى المشاكل الداخلية والخارجية بسبب قيام كل من كيبي وزمفرا بغاراتهما على جوبير في السنوات الأولى من حكم يونفا في عام ١٨٠٣ .

٢- وجود جماعات اسلامية في مناطق متفرقة من الامارة، حيث كان الشيخ نشطا لمدة ثلاثين عاما قبل اعلان جهاده في عام ١٨٠٤، وانضم إليه عدد كبير من الاتباع المخلصين في ديجل وفي مختلف أنحاء امارة جوبير، وعندما اعلن الشيخ الجهاد صارت هذه الجماعات محور الارتكاز لنشاطه وساعده الايمن في جهاده، ومصدر الطاقة البشرية التي استند عليها، وصار قواد هذه الجماعات وكلاء عنه في حرب الجهاد ضد الوثنيين(١٦) .

٣- لقد كان لإحياء الثقافة العربية في اواخر القرن الثامن عشر أثره في قيامه بحركته حيث ساهم زعماء الحركة بقسط وافر في التمهيد لها ، مما جعل الناس يتقبلون هذا الجهاد، وكانت الكتب والقصائد الشعرية قد بصرت المسلمين بأحوالهم، وأخذت ترثي لحالهم في السودان الغربي، وتدعوهم الى قبول حركة الاصلاح، والعودة الى المثل والقيم التي تضمنتها الشريعة

الاسلامية، وهكذا هيأت المؤلفات الأدبية والدينية- لزعماء الجهاد- النفوس للجهاد الاسلامي .

٤- من العوامل الهامة التي ساعدت على نجاح الجهاد ذلك الدور القبلي في بلاد الهوسا، ورغم ان الجهاد لم يكن حربا بين قبائل الهوسا والفولاني- إلا ان الاختلافات القبلية قد زادت من حدة الصراع ، وكان علماء الفولاني هم الركيزة الاسلامية في الجهاد حيث يمثلون طبقة الصفوة، نظراً لما كان لديهم من مهارات وقدرات في النواحي الادارية والعسكرية، بالاضافة الى ذلك القدر من الثقافة والعلم، مما مكنهم من تقلد المناصب الرئيسية في الوعظ والارشاد والتعليم. وبسبب روابط الاخوة والجنس فقد مالوا الى اخوانهم من الفولاني الرعاة الذين تعاطفوا مع افراد جنسهم عند اعلان الجهاد.

أما عن الاسباب الحقيقية لجهاد الشيخ عثمان فيمكن أن نحددها في النقاط التالية: (أ) يرى فريق من المؤرخين المعاصرين للشيخ عثمان بن فودى وعلى رأسهم الشيخ محمد الامين الكانيمي في بورنو ان الجهاد يخفي وراءه أطماعا سياسية غلفها الشيخ بثوب الاصلاح الديني، لكن محمد بلو بن فودى قام بالرد على هذه الافتراءات على الشيخ وحركته في سلسلة من الرسائل فند فيها تلك الإدعاءات موضحا ان الجهاد حركة دينية هدفها الأساسي تحويل إمارات الهوسا الى الدين الاسلامي الحنيف .

(ب) يرى فريق آخر ان حركة الجهاد هي ببساطة ثورة لرفع شأن الفولاني ضد سياسة الهوسا، اى انها ثورة خططت ووضعت من أجل مساعدة الفولاني للسيطرة على امور البلاد، والسعي نحو تحقيق امتيازات كانوا قد حرموا منها في عصور سابقة (١٧) .

(جـ) حاول بعض المؤرخين تفسير الجهاد على انه حركة اجتماعية، وأنها حرب ضد الفساد والارهاب والظلم الذى كان سائدا في تلك الفترة، ويضيف أصحاب هذا الرأى ان الجهاد يعتبر تمردا من الفلاحين ضد اسيادهم من حكام الهوسا، وأن الشيخ عثمان كان يهدف الى الاصلاح الاجتماعي، ومحاربة كل الامور التي تخالف الشريعة الاسلامية .

(د) حاول أحد المؤرخين التوفيق بين كافة الأراء المختلفة، فحدد أهداف الجهاد في انه يمثل مرحلة استطاعت فيها الأفكار الإسلامية ان تشق طريقها الى المجتمع، وأن تؤسس مجتمعا اسلاميا في افريقيا جنوب الصحراء، مثل المجتمعات التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية(الوهابية)، أو في شمال افريقيا(السنوسية) او حركة الحاج عمر الفوتي (السنغال)، وان هذه الحركة لم تكن قاصرة على الفقهاء من الفولاني ، بل هي حركة شمولية لقيت استجابة من الهوسا والفولاني على حد سواء. فهي محاولة جادة للاصلاح مجردة من شبهة الجنس أو الرغبة في الملك، وان الشيخ اضطر الى الاستعانة ببني جنسه حين حق عليه الجهاد، فاتخذت طابعا قوميا دينيا اصلاحيا(١٨) .

لقد لخص الشيخ عثمان بن فودى الهدف من هذا الجهاد حيث اوضح فى (وثيقة أهل السودان) أن الغرض الأساسى من الجهاد هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والهجرة من بلاد الكفار ، وتنفيذ احكام الشرع.

وعلى كل حال، ومهما اختلفت الآراء حول الجهاد والاصلاح الدينى الذى أعلنه الشيخ عثمان بن فودى فى غرب افريقيا- فإن هذه الحركة غيرت اسلوب الحياة السائد فى بلاد الهوسا، وأبرزت مجتمعا جديدا تحكمه طبقة جديدة من رجال الدين والعلماء الذين لم يكونوا م. أصول ملكية. بل رفعهم الدين الإسلامى الى مصاف الأمراء، وبالتالى إختلف طابع الحياة السياسية. وبدلاً من سيطرة الحكام المحليين على امور هذه البلاد - ظهرت طبقة جديدة تسير وفق انماط جديدة فى الحياة تختلف عما كانت سائدة فى هذه الارجاء من نظم وتقاليد، وقد ساعد هذا على نشر الدين الاسلامى وتطبيق شريعته فى كل منحى من مناحى الحياة، ويرجع هذا الى جهود الشيخ عثمان الذى اخلص فى عقيدته، وكرس جهده من اجل نجاح حركته، فكانت حركة مباركة، انتهت بتأسيس دولة اسلامية كبرى، تضم أقاليم شاسعة فى غرب افريقيا فى كل بلاد الهوسا والمناطق المجاورة فى بورنو والكانم ، والمناطق الجنوبية فى كيبى واللورين، اى مناطق تمتد من بحيرة تشاد شرقا حتى منحنى النيجر غرباء ومن الغابات الاستوائية جنوبا حتى الصحراء الكبرى شمالا(١٩).

أما عن الأوضاع الاجتماعية فى الدولة التى اقامها الشيخ عثمان بن فودى فقد ترتب على جهاده فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ان صار الدين الاسلامى أساس النظام السياسى والاجتماعى فى الدولة حيث تقلد رجال الدين والعلماء مناصب التدريس والقضاء وكان طبيعيا ان يتمتع الحكام فى الامارات المختلفة بثقافة إسلامية تمكنهم من ممارسة اعباء وظائفهم، وتيسر لهم سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية.

ولم تكن طبقة رجال الدين قاصرة على فئة معينة من السكان، بل كانت مفتوحة لكل من تعمق فى الدين، وثبت أقدامه على طريق النصح والإرشاد والحجة القوية. وقد ظهر الدين الإسلامى فى هذه الدولة وصار أساس تشكيل طبقات المجتمع التى حملت مشعل الحضارة الى القبائل الوثنية، وساهم التجار المسلمون فى عملية التبادل التجارى بين هذه الشعوب والعالم الخارجى وصار الدين الاسلامى أيضا اداة لتطوير النظام الاقتصادى فى الدولة وصارت المعاملات الإسلامية أساس التعامل فى الاسواق، وحرم الإسلام شرب الخمر، وأكل لحوم البشر، والأخذ بالثار وغير ذلك من العادات السيئة التى كانت سائدة فى المجتمع، كما أعطى الدين الإسلامى للمواطن الزنجى الحق فى ان يصبح مواطنا حرا كريما بعد أن حرره من ربقة الرق، وقضى على التجارة فى الجنس البشرى(٢٠).

وظهر آثر الاسلام في جعل القرابة الدموية من ناحية الاب بدلا من سيطرة السلطة الامومية في تلك المجتمعات. كما ساعد الدين الاسلامي على تفتيت النظام القبلي تدريجيا، وانخرط الناس في الدولة الإسلامية، واتحدت كل القبائل سويا تحت لواء دولة واحدة.

وبعد ان أقام الشيخ عثمان المجتمع الإسلامي بدأ الناس يحتفلون بالمناسبات الإسلامية الكبرى مثل عيد الفطر، وعيد الأضحى، والمولد النبوى الشريف. وحاول الشيخ عثمان القضاء على كثير من العادات السيئة الخاصة بتعدد الزوجات، وعادات التشريط والندب على الأموات واحل محلها عادات قراءة القرآن في حجرة المتوفى، والصلاة عليه ودفنه في مدافن عامه حيث لاتوجد شواهد على القبور، كما حرم الشيخ إشراك النساء في تشييع الجنازة، وصارت ملابس الحداد الثوب الأبيض للرجال، أما النساء فليس لهن زى خاص، ولكن ينبغى أن تظل المرأة في بيتها لاتقابل فيها الرجال، ولاتتزين طوال فترة الحداد(٢١).

ومن العادات الاسلامية التي سادت في مجتمع سوكوتو تسمية المولود في اليوم السابع وسط حفل كبير يذبح فيه والد الطفل خروفا أو ثورا، وجرت العادة على تسمية الطفل باسم أحد الأنبياء او الصحابة.

وبإختصار فإن المجتمع الذى أقامه الشيخ عثمان بن فودى التزم بتطبيق الشريعة الإسلامية خصوصا في مسائل الزواج والطلاق، وتعدد الزوجات، والاحتفالات الإسلامية الكبرى، وعليه يمكن القول أن دعوة الشيخ عثمان كانت دعوة خالصة لتنقية الدين الإسلامي من العادات الوثنية التى أقرها حكام الهوسا السابقين لحركة الشيخ الإصلاحية .

رابعا : مؤلفات الشيخ عثمان بن فودى :

كان الشيخ عثمان بن فودى أحد زعماء المسلمين القلائل الذين اثروا في شعوبهم، وأدوا الأمانه على وجه طيب، وقادوا شعوبهم بشكل سليم وسط الأمواج المتلاطمة والظلمات الدامسة، حتى وصلوا الى بر الامان، وأنشأوا دولة اسلامية كبرى شملت بلاد الهوسا وغيرها من أقاليم نيجيريا الحالية.

وكانت دعوته شامله ومتنوعة، وكان طبيعيا ان يصاحب هذا التحول الثورى في مجمعات غرب افريقيا الوثنية ومع بداية تأسيس الدولة الإسلامية أن يوضح قائد الجهاد ورائد مسيرة النضال في تلك المجتمعات الزنجية بجلاء وجهة نظره حول أهم المشكلات التى تواجه الناس في حياتهم، بل وكل القضايا التى تعترض قيام الدولة وتوسعاتها، فجاءت مؤلفات الشيخ عثمان لتكون نبعا للفكر وينبوعا للثقافة، ومرشدا للناس في عالم صار الجهل ابرز سيماته، ولتكون مصدرا للفتوى والتشريع، وكانت هذه الكتب تشرح الدعوة وتفسر مختلف النظريات، وتعالج كافة القضايا الفقهية، وترد على إقتراءات الناس حول دعوته الإصلاحية.

ومن يطلع على مؤلفات الشيخ المتعددة، يدرك عمق ثقافة هذا العالم الذى كان بليغا، خطيبا، شاعرا، فصيحا، فاضلا، جميل العشرة ، كريم الصحبة، شديد المعارضة، معروفا بولايته وقدراته القيادية.

وتؤكد هذه المؤلفات ان الشيخ عثمان كان واسع الاطلاع على الاحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الخلفاء الراشدين واتباعهم، وآراء الائمة الأربعة، وآراء العلماء المشهورين فى غرب افريقيا مثل الامام السيوطى والامام المغيلى، والشيخ محمد مختار الكنتى وأستاذه الحاج جبريل بن عمر وغيرهم من العلماء.

وكان الشيخ يهدف من هذه المؤلفات الى اصلاح أحوال العلم والعلماء وتطبيق أحكام الله، وتصحيح الايمان بشكل يؤدى الى إقامة الشريعة فيما أمر الرسول ونهى عنه والتبصر فى الدين، وأخيرا العلم باصول الطريق الذى يريد سلوكه(٢٢).

ولهذا لم يكن غريبا أن تتنوع مؤلفات الشيخ، وأن تعالج موضوعات شتى تتناسب مع حجم الجهاد، وطبيعة المناطق التى انتشر فيها الدين الاسلامى، وكانت الموضوعات الدينية تحظى باهتمام الشيخ عثمان لان دعوته كانت إحياء السنه واخماد البدعة الشيطانية. فألف عددا كبيرا من الكتب حول هذا الموضوع، ولعل اشملها وأهمها كتاب " احياء السنه واخماد البدعة" الذى تضمن ثلاثا وثلاثين بابا دارت كلها حول أمور العقيدة، واصول الدين، وإلى جانب هذا الكتاب ألف الشيخ عددا آخر من المؤلفات الدينية مثل " حصن الافهام من جيوش الاوهام" ، " نجم الاخوان يهتدون باذن الله فى أمور الزمان" وكتاب "سراج الأخوان فى أهم ما يحتاج إليه فى هذا الزمان"، وأيضا كتاب "إفحام المنكرين فى الزجر عن البدع والاهواء". وكتاب "نصيحة أهل الزمان"، وكتاب "أصول الدين"، وغيرها من الكتب التى عالجت أمور العقيدة المحمدية.

فلم تقتصر مؤلفات الشيخ على الأمور الدينية، بل راح يناقش مسائل تتصل بالنظم الإجتماعية والسياسية، وكانت (وثيقة أهل السودان) حربا على الكفرة والوثنيين، كما وضح الشيخ أسس المجتمع الاسلامى فى كتابه ضياء السياسات وفتاوى النوازل فى فروع الدين من المسائل كما تناول الحديث عن بلاد الهوسا وأسباب الصراع بين زعمائها فى كتابه "تنبيه الاخوان على أحوال أرض السودان"، وعالج أيضا بعض الموضوعات الاجتماعية فى مقالة تحت عنوان مسائل المعاملة، ومقالة بعنوان نور الألباب، وأخرى بعنوان إرشاد الأخوان إلى أحكام ورود النسوان، وغيرها من المؤلفات التى دارت حول الكثير من المشكلات الاجتماعية والقضايا السياسية. (٢٣).

وباختصار عالج الشيخ عثمان كل الأمور الاجتماعية التى تضمن بناء مجتمع متكامل يعرف فيه كل فرد ماله من حقوق وما عليه من واجبات، فى إطار من التكافل الاجتماعى والسير على السنة النبوية الشريفة.

ونظرا لأن الشيخ عثمان كان صوفيا يتبع الطريقة القادرية، فقد نالت هذه الطريقة قسطا كبيرا من مؤلفاته، وعالجها فى الكثير من المناسبات، حتى يزيل اللبس حول كافة القضايا الصوفية، فأعلن مع بداية جهاده أنه شاهد رؤيا وهو فى سن الأربعين وأنه جالس فى اجتماع يضم سيد البشر، ومعه الصحابة والشيخ عبد القادر الجيلانى، الذى قلده سيف الحق، وطلب منه إعلان الجهاد ضد أعداء الله. (٣٤).

وقد شرح الشيخ عثمان الطريقة القادرية فى كتاب <u>السلاسل القادرية للأمة المحمدية</u>، وأيضا فى مقاله بعنوان <u>تطبيب قلوب الأمة المحمدية بذكر بعض القصائد القادرية</u> ، وأيضا فى مقاله "<u>السلاسل الذهبية للسادات</u> وبالطبع ساعدت هذه المؤلفات على جعل الطريقة القادرية تسود فى غرب أفريقيا.

سادسا: عوامل انهيار الامبراطورية الفولانية:

يرجع انهيار امبراطورية الفولانى إلى عدة عوامل تجمعت لتسهم فى سقوط هذه الدولة فى أوائل القرن العشرين وهى:

أ) اعتماد الخلافة طوال القرن التاسع عشر على مجرد توجيهات الخليفة فى أمور الارشاد والدفاع، ولم يقدم الخليفة دعما عسكريا لأى إمارة بل لم يكلف الامارات المجاورة بمساعدة أية إمارة تتعرض للاخطار، وبالتالى انشغلت كل إمارة فى شئونها الخاصة.

ب) عدم وجود جيش مركزى يتولى أمور الدفاع عن الدولة، وظلت الإمارات طوال القرن التاسع عشر تعيش على مواردها وعلى المساعدات من الامارات المجاورة.

جـ) اعتمدت جيوش الدولة على الأسلحة التقليدية والقديمة، وكانت الحروب التى مارستها الجيوش تقوم على أساس المدن المسورة التى يقف المدافعون خلفها للدفاع ضد أى اعتداء. لكن هذه الجيوش المسلحة واجهت لأول مرة جيوشا أوربية متطورة، تعتمد على خطط عسكرية، وتستخدم أحدث الأسلحة بالاضافة إلى المدافع والبنادق المتطورة، مما غير سير المعارك لصالح القوى الأوربية.

د) لم يسبق لجيش دولة الخلافة أن حارب ضد جيش أوربى، ومن ثم كان يجهل خططه وأسلحته، هذا فى الوقت الذى كانت الجيوش الأنجليزية على دراية كاملة بكل الخطط فى الامارات، وقد سهل هذا على البريطانيين مهمة الاستيلاء على الامارات الواحدة تلو الأخرى، طبقا للسياسة التى رسمها القواد البريطانيون.

هـ) لم تستطع دولة الخلافة أن تنسق عمليات المقاومة مع الامارات التابعة لها، مما جعل هذه الامارات فريسة سهلة أمام هذا الغزو الأوربي، ولم يشعر الخليفة بهذا القصور في خططــه إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن أطبق الأوربيون على الدولة من كل جانب، فسقطت الامبراطورية في أيدي البريطانيين، رغم البسالة والمقاومة الوطنية العنيفة التي قادها الخليفة وأعوانه المخلصين ، لكن رغم سقوط الخلافة، وضم المنطقة إلى النفوذ البريطاني، فقد ظلت الأسس التي وضعها الشيخ عثمان وخلفاؤه هي دعائم الحضارة الاسلامية في نيجيريا، ولا زال المسلمون يمارسون دورهم في الحفاظ على الدين الاسلامي، وفي تطبيق الشريعة الغراء في أكبر منطقة إسلامية، من حيث عدد السكان في القارة الأفريقية.

وخلاصة القول إن الخلافة الاسلامية في سوكوتو قد إتخذت من الدولة العباسية نموذجا لها في الحكم، كما أنها أقامت نظاما فريدا من نوعه في غرب القارة، استقى من كل النظم الاسلامية، وسار نموذجا لكل الحركات الجهادية في غرب القارة، وتمسك المسلمون بمبادئ الشريعة الاسلامية، وطبق الخلفاء على مدى قرن من الزمان هذا النظام الاسلامي، فتعود الناس عليه وألفوه حتى بعد الغزو البريطاني، وصارت الأسس التي وضعها الشيخ عثمان دستورا للحياة، كما أصبحت مؤلفات الشيخ وأتباعه مصدر الفكر والإلهام الثقافي ، كما أن خلافة الشيخ عثمان بن فودى تعتبر رائدة حركات الاصلاح والجهاد في سبيل الله في غرب أفريقيا، لحماية الدين الاسلامي ضد كل من سولت له نفسه العبث بأحكامه، حتى عندما جاء المستعمر البريطاني وأخضع الدولة لسلطانه، لم يتمكن من إحداث أية تغييرات في هذه الأسس الراسخة، التي لا زالت تشع بنورها حتى اليوم.

مراجع الفصل

(١) ابراهيم طرخان: دولة مالي الإسلامية، ص ٥٢ - ٥٩، وشكل رقم ٤
(٢) لمزيد من الدراسة عن انتشار الإسلام في أفريقيا: انظر حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٣.
(٣) Dubois, F: Tombocttu, La Mysterieuse, Paris 1899, P. 153.
(٤) Seligman, C. : Races of Africa, London 1970, p. 96 .
(٥) ابراهيم علي طرخان: إمبراطورية البرنو الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٣٠.
(٦) Johnston, H. A. S. : The Fulani Empire of Sokoto. London 1967, P. 18 .
(٧) محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، القاهرة ١٩٦٤، ص ٥٨.
(٨) تحدث الشيخ عبد الله بن فودي عن الجهاد ومراحل تكوين الدولة الاسلامية في كتاب تزيين الورقات، نيجيريا عام ١٢٨٣ هـ (بالخط المغربي). كما تحدث أيضا عن الجهاد الشيخ محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور- مرجع سابق .
(٩) Martin, B. G. : Muslim Brotherhood in 19th Century Africa, London 1976, PP. 1 - 13 .
(١٠) محمد بلو: انفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٧ - ٢٥.
(١١) عثمان سيد أحمد اسماعيل: حركتا الشيخ محمد عثمان بن محمد بن فودي ومحمد أحمد بن عبد الله المهدي وآثارهما: (مجلة الدراسات الأفريقية بالخرطوم، العدد الثاني، أبريل ١٩٨٦، ص ٣٥ - ٥٣).
(١٢) Ki Zerbo, Joseph : Histoire de l'Afrique Noir, P. 361 .
(١٣) Panikkar, K. Madhu: The Serpent and the Crescent, P. 75.
(١٤) عثمان بن فودي (وثيقة أهل السودان) تحقيق:
Bivar, A. D. H. : Journal of African History, Vol II. 1961, P. 235 .
(١٥) عبد الرحمن زكي: الاسلام والمسلمون في غرب أفريقيا، القاهرة (د . ت) ، ص ٩٣ .
(١٦) Smaldone, J. p. : Warfare in the Sokoto Caliphate, p. 23.
(١٧) Meek, C. K.: The Northern Tribes of Nigeria. Vol. I., P. 100 .
(١٨) وأيضا حسن أحمد محمود، مرجع سابق، ص ٢٨٩.
(١٩) توماس أرنولد: الدعوة الى الاسلام، ترجمة حسن ابراهيم حسن وعبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٠، ص ٣٦٠ .
(٢٠) Meek , C. R. : Tribal Studies in Northern Nigeria , Vol . II , P . 5 .
(٢١) محمود سلام زناتي: الاسلام والتقاليد القبلية في افريقيا، ص ٩٤.

(٢٢) عثمان بن فودي: حصن الافهام من جيوش الاوهام (مخطوط)،ص٢،٣.
(٢٣) عثمان بن فودي: "تنبيه الغافلين" ، "وارشاد اهل التفريط والإفراط الى سواء الصراط" و" أصول العدل لولاة الأمر" .
(٢٤) عثمان بن فودي : ولما"بلغت في الذكر والورد"، وهو كتاب نشرته لجنه النشر بوزارة المعارف بنيجيريا الشمالية ضمن سلسلة ضمت كتاب" اصول الولاية" و" هداية الطلاب" .
(٢٥) انظر نظام الحكم في :
عبد الله عبد الرازق: الاسلام والحضارة الاسلامية فى نيجيريا ، ص١١١ وما بعدها .
ولمزيد من الدراسة عن الخلافة العباسية انظر: حسن ابراهيم حسن: النظم الاسلامية، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص١٣٠ ومابعدها .
(٢٦) عثمان بن فودي : الفرق بين ولاية اهل الاسلام واهل الكفر، ص١٦،١٧.
(٢٧) السر سيد احمد العراقي: نظام الحكم في الخلافة الصكتية:مطبوعات جامعة الخرطوم،السودان، ص ١١ .
(٢٨) Last, M.: Op. Cit. P. 107.



الفصل السابع

الجهاد والدعوة الإسلامية فى بلاد غينيا بيساو

المحتويات :

- منطقة غينيا بيساو وشعب الهترى
- الدعوة الأسلامية فى سانجامبيا .
- انتشار الدعوة الأسلامية في غينيا بيساو .
- دور ألفا مولر في نشر الدعوة الاسلامية .
- الدعوة الاسلامية فى عهد موسى مولر .
- الاستعمار البرتغالى وانتشار الدين الاسلامى فى غينيا بيساو فى السنوات الأولى للإستعمار البرتغالى .

تُعتبر منطقة غينيا بيساو من المناطق الهامة فى غرب القارة الافريقية التى تأثرت بحركات الجهاد الاسلامى، ويرجع الفضل فى ذلك الى شعب الماندى او الماندنجو الذى استطاع تأسيس مملكة شبه مستقلة داخل حدود دولة مالى الاسلامية فى القرن الرابع عشر الميلادى، وكانت كابا(Kaaba) هى المقر الرئيسى لهذه المملكة الاسلامية والتى حددت فى المنطقة مابين نهر جامبيا ومنطقة فوتا جالون، بل توسعت حتى وصلت الى شاطىء المحيط الاطلسى(١).

وصارت هذه المملكة الاسلامية من الوحدات السياسية الكبرى التى ظهرت فى منطقة سانجامبيا، ولعب شعب الماندى الدور الاكبر فى حياة هذه الدولة، بل واثر بشكل واضح فى حياة الناس سياسيا واجتماعيا حتى مطلع القرن التاسع عشر(٢) .

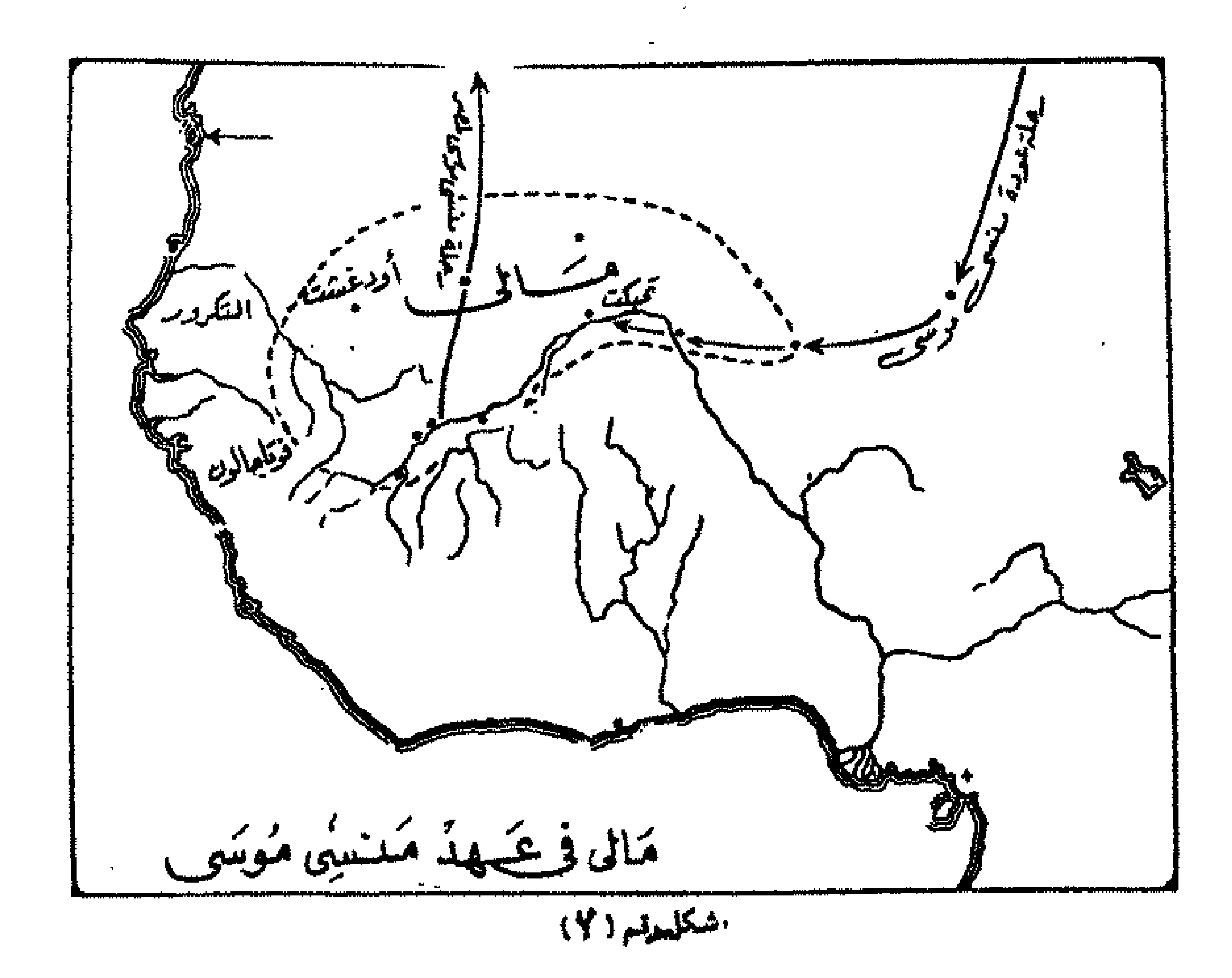
وكان شعب الماندى قد استقر فى غرب القارة، وبعد ان كون دولة مستقلة بعد سقوط دولة مالى فى القرن الرابع عشر، أخذت مكانته هذا الشعب تسيطر على حياة الناس، واصطبغت الحياة الاقتصادية بنشاط هذا الشعب الذى مارس الزراعة، وقام رجاله بالتجارة فى الملح الذى كان من أهم السلع التجارية، كما مارسوا حرفة الصيد والاتجار فى البهار والأعشاب البرية وبعض المحاصيل الأخرى(٣).

وتوسعت هذه الدولة، وضمت عددا من الوحدات الصغيرة التى ارتبطت مصالحها، وتشابكت أعمالها، وكان لابد من وضع نظام للحكم هناك خاصة أن كل هذه الوحدات الصغيرة التى زادت عن أربعين وحدة ترجع لأصل واحد. ولذا صار الحكام ينتمون إلى فرعين من هذا الأصل أولاهما فرع السين (Sane) وثانيهما فرع المين (Mane) (٤).

والتف الناس حول حاكمهم سواء من السين أو المين، لأنه حسب اعتقادهم كان يستطيع التنبؤ بالمستقبل، ويمنح الهبات، وينزل اللعنات على شعبه إذا أراد.

ورغم أن المملكة تكونت أساسا من شعب الماندى– إلا أنها بحكم توسعاتها ضمت بعض العناصر والجنسيات الأخرى التى تداخلت مع الماندى، وحدث نوع من الإندماج مع هذه الجماعات، وأهمها جماعات الفولانى الرعاة الذين سيلعبون دورا هاما فى مصير هذه الامبراطورية .

وكان الفولانى من الرعاة الذين يتنقلون هنا وهناك بحثا عن موارد للرزق لماشيتهم، وبحكم هذه الروح الرعوية كان الفولانى يستقرون فى بلاد الماندى للرعى، ويحصلون على بعض الأراضى لماشيتهم، بالاضافة إلى زراعة بعض المحاصيل، وكان الماندى يحصلون على ضرائب من الفولانى مقابل السماح



مَالى فى عَهدْ منسى مُوسَى

شكل رقم (٧)

لهم برعي الماشية في أراضيهم، وكانت هذه الضرائب تتزايد بشكل كبير على الفولاني الذين كانوا مواطنين من الدرجة الثانية، وان شئت فقل أدنى درجات التدرج الاجتماعي بين الماندي. كما كان الماندي يجمعون ضرائب الماشية بشكل تعسفي ولا يجوز رعايا الفولاني على الإعتراض عليه (٥).

وإستمر وضع الفولاني واستسلامهم لشعب الماندي طوال هذه الفترة حتى دب الخلاف بين جماعات الماندي أثر الصراع بين فرعي السين والمين حول وراثة العرش، فلقد مات الامبراطور الماندنجي من جماعات السين فأخفوا خبر الوفاة عن فرع المين حتى لا يتولى العرش امبراطور شرعي منهم، ولكن عندما علم المين بذلك بدأ الصراع بين الفرعين.

حدث هذا في الوقت الذي كانت جماعات الفولاني قد اعتنقت الدين الاسلامي، ووحدت صفوفها تحت رايات هذا الدين الحنيف، وصارت تمثل قوة جديدة في المنطقة.

واستنجد فرع المين بالفولاني من منطقة فوتاتور لمساعدتهم ضد الفرع الآخر من الماندي (جماعات المين) ، وانتهز الفولاني الفرصة وساعدوا هذه الجماعات، ولم يتوقف دعمهم عند حد هزيمة المين، بل خططوا لنشر الدين الإسلامي بين كل الجماعات الوثنية في المنطقة، والقضاء على كل ألوان التمييز والمعاملة القاسية التي لقيها الفولاني من جانب الماندي، وكان الحافز الأول لدى جماعات المرابطين من مسلمي الفولاني هو نشر الدين الاسلامي في بلاط الملوك، وكانت العقبة الرئيسية أمام المرابطين من المسلمين هي رفض حكام الماندي إعتناق الإسلام، ولكن الثورة الدينية في بلاد سانجامبيا كانت قوية الأثر، وعجزت محاولات الماندي عن التصدي لها، بل كانت هذه الثورة سببا في القضاء على امبراطورية كمبا واعتناق سكانها الدين الإسلامي(٦).

وسيطرت جماعات الفولاني على السلطة في منطقة سانجامبيا بل، وأيضا توسعت داخل منطقة غينيا بيساو ونشرت الدين الإسلامي، وأقامت دولة اسلامية هناك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٧).

وقبل الدخول في الصراعات المحلية التي أدت الى قيام الدولة الاسلامية والجهاد في سبيل الله في غينيا بيساو، وسوف نلقي الضوء على هذه الثورة وكيفية قيامها في منطقة سانجامبيا، وآثارها على امبراطورية كمبا.

أولاً: الدعوة الاسلامية في سانجامبيا :

وصل الدين الاسلامي الى منطقة سانجامبيا الواقعة في غرب القارة بين نهري جامبيا والسنغال منذ القرن الرابع عشر الميلادي، لكن عدد الذين اعتنقوا هذا الدين كانوا محدودين لم يقدر لهم ان يلعبوا اي دور في الحياة السياسية هناك، ورضي المسلمون بالعيش كرعايا تحت حكم الدول

غير الاسلامية، ولم يفكر المسلمون طوال هذه القرون في العمل على تأسيس دولة اسلامية رغم ان بعض المسلمين تقلد مناصب هامه في بلاط الملوك والحكام وظلت الاحوال على هذا المنوال حتى اوائل القرن التاسع عشر- قرن الجهاد والدعوة الاسلامية في غرب افريقيا بشكل عام- وصار الدين الإسلامي محور الفكر السياسي لكل منطقة سانجامبيا، وكان الهدف الاساسي هو تغيير الاوضاع السياسية والهياكل الاقتصادية بشكل يتمشى مع الشريعة الاسلامية(٨).

لقد شهدت منطقة غرب افريقيا في القرن التاسع عش موجه من ثورات جهاد المسلمين ضد حكامهم المحليين من الوثنيين او الذين يعتنقون الدين اسميا. وتزعم هذا الجهاد رجال مخلصون من ابناء شعب الفولاني الذي قاد الثورة الدينية حيث تزعم حركات الجهادالاسلامية في كل من بلاد الهوسا الشيخ عثمان ابن فودي، والحج عمر الفوتي التكروري وغيرهم من الزعامات الاسلامية التي هزت عروش الحكام الوثنيين، ووضعت الجهاد نصب أعينهاء، وناضلت من أجل نشر العقيدة الاسلامية وتسلحت بسلاح التقوى والفلاح، فكانت ثورات مباركة احدثت تغييرا
جذريا في هياكل المجتمع في غرب القارة.

ورغم ان الجهاد قد اتخذ عادة شكل الحرب الدينية ضد الوثنيين إلا ان اهدافه لم تعد مجرد اعتناق الدين الاسلامي، بل انه صار حركة عامه-تسعى الى تأسيس مجتمع اسلامي حتى وان تطلب الامر استخدام السلاح لتحقيق هذا الأمر(٩).

وأعلن المسلمون الجهاد على الوثنيين في معظم الممالك والدول التي قامت في غرب افريقيا، وفرضوا الضرائب والجزية على كل من لم يعتنق الاسلام حتى يدخل هؤلاء في الدعوة الاسلامية، وصار الجهاد سمة من السمات البارزة في افريقيا الغربية في القرن التاسع عشر (١٠).

وكانت الثورة في فوتا جالون من اعظم الثورات أثرا على منطقة غينيا بيساو، ويرجع الفضل في قيام هذه الثورة الاسلامية الى هجرات جماعات الفولاني الى المنطقة ، تلك الهجرات التي بدأت من القرن الرابع عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر، وكان المهاجرون من الرعاة الذين لايعرفون عن الاسلام شيئا، ولذا هاجروا خلال هذه الفترة بحثا عن المراعي الجديدة لقطعانهم، وعندما هاجر الفولاني الى فوتاجالون التقوا بأصحاب الارض من جماعات الديولا(Diola) الذين يعملون في الزراعة، وحدث اتفاق بين الفولاني الرعاة وجماعات الديولا على اساس ترك الهضبة العليا للفولاني، وبمرور الوقت تمت الالفة، وظهر نظام للتبادل التجاري بين الجماعتين، وصدر كل منهما فائض انتاجه للاخر(١١).

لكن الامور لم تستقر بين الطرفين وحدث التنافس نتيجة التجارة مع الاوربيين، وخصوصا تجارة الجلود التى سيطر عليها الفولانى، بالمساواة مع اصحاب الارض الحقيقيين من الديولا، وكان هذا في حد ذاته مثار الخلافات، ومنشأ المنازعات بين تلك الجماعات(١٢).

وكانت الهجرة السابقة لجماعات الفولانى من غير المسلمين- لكن فى القرن التاسع عشر بدأت هجرات جديدة لهذا الشعب وصلت الى فوتاتورو وبوندو وماسينا وكانت على عكس الهجرات السابقة لان اعضاءها كانوا من المسلمين الذين مارسوا شعائرهم الدينية بشيء من السرية والحذر- لكنهم نجحوا رغم السرية في معاملاتهم ان يقنعوا بعض السكان لدخول الدين الاسلامى.

وازداد عدد المسلمين بسرعة، وبدأوا الصلاة العلنية، وعملية تحفيظ القرآن الكريم على نطاق واسع، وبالطبع اثارت هذه الافعال وتلك الممارسات الاسلامية جماعات الديولا والفولانى من غير المسلمين وحدث رد فعل عنيف ضد هؤلاء المسلمين الذين قابلوا الاذى بالتسامح والاجراءات العدائية بنوع من اللين وحسن المعاملة، واكثر الديولا من الضرائب على كاهل المسلمين من الفولانى .

وتحمل المسلمون هذه الأعباء الجديدة، لكن عندما ضاقت بهم السبل وطفح الكيل، وتمادى المشركون في اعمالهم السيئة ضد المسلمين كان الرد الفعلى الذى تفرضه الشريعة الاسلامية هو اعلان الجهاد لنشر الدين ولوضع حد لأذى الكفار. فكانت الثورة الاسلامية ضد الوثنيين من السكان فى عام١٧٣٦م، تلك الثورة التى أحدثت تغييرا جذريا فى هيكل النظام السياسى والاجتماعى، ودمرت كل القوى التى عارضت المسلمين، وكان السبيل الوحيد امام السكان في المنطقةإما اعتناق الدين الاسلامى، او الهروب الى المنفى، او الوقوع فى الأسر.

واستمرت عملية التحول داخل المجتمع، وثورة المسلمين لاتهدأ ضد الوثنيين الذين رفضوا اعتناق الدين الاسلامى، وظهرت مجتمعات جديدة فى فوتاجالون صارت فيما بعد أساسا لمديريات اتحاد الفولانى الجديد(١٤).

واصبح هذا الاتحاد الجديد يضم تسع مناطق فى فوتاجالون وهى :

تيمبو(Timbo) وفودى هاجى(Fode Hadji) وفوجومبا(Fougumba) وكيبالى(Kebali) ولابى(Labe) وتمبى (Timbi) وكوليد(Koliasde) وكوين (Kion) (١٥).

ويختار الزعماء فى المناطق التسع إماما لهم أطلق عليه لقب الالفا، وكان مسئولا عن توجيه شئون الحرب ضد المناطق الوثنية الخارجية، كما إنه ينظم العلاقات التجارية خارج الاتحاد، ويلعب دور الوسيط بين المناطق(الدويلات) التسع، وكان الامام فى فوتاتور يخضع فى ارائه لمجلس الكبار (Council of Elders) الذى كان يحق له عزل الامام إذا قصر فى واجباته، أو إذا شعر المجلس انه لايقوم بوظائفه تجاه الاتحاد الفيدرالى

وبعد إعلان الجهاد وبخاصة على طول نهر السنغال وموريتانيا صار الشيخ عبد القادر اول إمام في الدولة الجديدة، وبدأ زعماء هذه المنطقة الحرب ضد المراكشيين وضد حكام الماندى(١٦).

ثانيا: انتشار الدعوة الاسلامية في غينيا بيساو :

كان للتوسع الفولاني في منتصف القرن التاسع عشر في غينيا بيساو أثره في القضاء على اكبر الامبراطوريات للماندى في هذه المنطقة، وكان الدافع الديني هو السبب في توسع الفولاني نحو مملكة كمبا، وإن كان هذا لايمنع وجود دوافع تجارية واقتصادية دفعت الفولاني نحو هذه المملكة، ولقد بدات قوات فوتا جالون تشن غاراتها ضد كمبا، بسبب هذه الدوافع الاقتصادية والزراعية(١٧).

وساعدت هذه الهجمات جماعات الفولاني المستضعفة- داخل مملكة كمبا الوثنية- على حمل السلاح ضد اسيادهم من الماندى، مما ساعدهم بشكل كبير على تفتيت هذه المملكة، وجعلها عرضة للانهيار السريع.

ودارت معارك عنيفة بين المسلمين وهذه الجماعات الوثنية، وكانت اهمها معركة بيروكولنج(Berekolong)، ومعركة سانكولا(Sankolla). وكان حصن بيروكولنج اهم حصون كمبا وكان لابد من السيطرة عليه قبل الدخول الى قلب هذه المملكة.ولذا فقد اعد الالفا ابراهيم قوة من سته الاف رجل للهجوم على هذا الحصن، وطلب من حاكمه إما قبول الدعوة الاسلامية او قبول اختيار الحرب، وفضل حاكم الماندى الحرب بدلا من اعتناق الاسلام.

وبدات الحرب بين المسلمين وحصن بيروكولنج، وواجه المسلمون عدة نكسات اثناء الهجوم على هذا الحصن، لكن بعد خمسة ايام من القتال تمكنت قوات الموحدين من تحقيق النصر الحاسم، وحصل المسلمون على عددكبير من الاسلاب والاسرى بما فيهم بعض اميرات كمبا وكانت هذه المعركة بداية النهاية لامبراطورية كمبا الوثنية، بل وعاملا حاسما في نشر الدين الاسلامي في هذا الجزء من غرب افريقيا.

ولم تكن هذه المعركة آخرالمطاف بين المسلمين وشعب كمبا، بل دارت معارك عديدة في الفترة من عام ١٨٥٠ وحتى عام ١٨٥٦، وحقق جند الاسلام انتصارات رائعة، ودخل عدد كبير في دين الاسلام، وانتهت تلك الحقبة بمعركة كانسلا(Kansala) (١٨٦٧ - ١٨٦٨) (١٨).

وفي هذه المعركة ظهرت صورة من التآخي الإسلامي والتعاون بين كل ولايات المسلمين، وتكالب الجميع على المشاركة في تلك المعركة، فأرسلت الولايات الاسلامية في فوتاجالون قوات مشتركة، وشارك الفولاني في فردو(Firdu) بقيادة الزعيم مولو ايجو(Molo Eggue) الذي حمل فيما بعد لقب الفا مولو(Alfa Molo)، وشارك ايضا في هذه المعركة عبد البكر سعدا زعيم بوندو، وقد وصل عدد المحاربين في الجيش الاسلامي اكثر من٣٠،٠٠٠ مقاتل،

وكان الجهد الجماعي – الذي شاركت فيه فوتا جالون بتصيب الاسد– عاملا حاسما في القضاء على مملكة كمبا، التي استمرت تسيطر على الحياة السياسية في المنطقة لمدة ستة قرون(١٩).

ورغم أن الفولاني قد حققوا النصر في هذه المعركة، إلا انهم خسروا كثيرا وانخفضت قوات الإمام في فوتاجالون من اثنى عشر ألف مقاتل الى اربعة الاف فقط، لكن هذه الخسارة تعد ضئيلة إذا قورنت بضحايا العدو، بالإضافة الى نجاح المسلمين في اسر اكثر من ١٥,٠٠٠ رجل من مملكة كمبا(٢٠).

ويعود هذا الانتصار للمسلمين من الفولاني في معركة كانسالا الى الحصار الناجح، والتكتيكات العسكرية التي انتهجها زعماء المسلمين في هذا الهجوم، ولم يتوقف المد الاسلامي عند تحطيم هذه المملكة وسكانها من الماندي، بل شجع النصر على قيام جماعات أخرى من الفولاني بتكوين حلف لتحيطم كل حكام الماندي، ابتداء من بوندو حتى ساحل المحيط الاطلنسي، لكن الحاكم رسيموتوكيمو(Simoto Kemo) استطاع تجميع قوات الماندي في دويلات جامبيا، وتصدى لهجوم الفولاني وقضى على تحالفهم(٢١).

ورغم هذا فقد استطاع الفولاني القضاء على مملكة كمبا، وتوسع نفوذهم في قلب منطقة غينيا بيساو، ويعني هذا التوسع انتشار الدين الاسلامي وتكوين دولة إسلامية بزعامة ألفا مولو وابنه موسى مولو .

وسنحاول القاء الضوء على كيفية وصول الجهاد الاسلامي الىهذا الجزء من القارة، وبالطبع سيقودنا هذا الى الحديث عن الزعيمين ألفا مولو وابنه موسى مولو.

في الخمسينيات من القرن التاسع عشر إستطاع الفولاني في منطقة فوريا(Forria) وهي احدى مناطق غينيا بيساو توحيد جهودهم .

وكانت هذه الدولة خاصة بالفولاني واستمرت مع فوتاجالون وبوندوسبيا في تحطيم مملكة كمبا كما ذكرنا من قبل ونشر الدين الاسلامي في كل من جامبيا والسنغال وغينيا بيساو، وأسس هذا الرجل دولة للفولاني في منطقة فولادو، واعطاه امام فوتاجالون لقب الفا مولو.

ويرجع نسب هذا الزعيم الديني الىجماعات الفولاني دجيبا(Fulbe Dkjiabe) وامه ايجو بويا(Bggue Buya) التي تزوجها ابوه مالال(Malal) عندما قدم الى منطقة الفولادو وانجب منها طفلين هما مولو ايجو(Molo Bggue) وبولا ايجو(Bula Bggue)(٢٢).

ثالثا : دور ألفا مولو في نشر الدعوة الاسلامية :

وقبل ان يتقلد ألفا مولو زمام الامور في هذه الدولة كان يعمل بالصيد، وكان الصيد حرفة اساسية في هذه الجهات، فضلا عن انه مورد اقتصادي هام من الجلود ومن الفيلة ، وكان الصيادون لهم اتباع من الطلاب الذين يدربونهم

خصوصا ايام الحروب، كما كان الصيادون على دراية واسعة بالغابة وطرقها، وهو عامل هام في معارك هذا الزمان، ومن ثم كان الحكام يعتمدون على هؤلاء الصيادين إذا ما رغبوا في تحقيق النصر في حروبهم (٢٣).

توقف الفا مولو عن ممارسة حرفة الصيد قبل الهجوم على حصن كانسالا في عام ١٨٦٨، وتشير المصادر والروايات الى ان الزعيم التيجاني المشهور- الحاج عمر الفوتي التكروري اثناء اسفاره في هذه المنطقة وصل الى مملكة كمبا ودخل في منطقة الفولادو. وفي كثير من هذه المناطق التي سافر اليها كان الناس يخشون منه؛ بل ويرفضون تقديم الطعام والشراب والمأوى له. وعندما وصل الى قرية جالابا(Galaba) وهي القرية التي عاش فيها الفا مولو وزوجته كومبا- رفض الناس ايواء الحاج عمر، لكن اشار اليه احد المواطنين بالتوجه الى منزل الفا مولو خارج القرية.

وعمل الحاج عمر بنصيحة هذا المواطن، وتوجه الى مسكن مولو خارج القرية، ووجد زوجته التي افادت بأن مولو قد ذهب للصيد ولن يعود الابعد عدة ايام، لكنها اصرت على ضيافته في بيتها، وقبل الحاج عمر هذه الدعوة، وتصادف في اليوم التالي مباشرة عودة زوجها الفا مولو من الصيد على غير عادته، وعندما سالته عن سبب قطع رحلته اشار الى انه راى في المنام بان حريقا قد شب في البيت فعاد بسرعة ليتأكد من هذا الحادث، وأشار الزوج باستضافتها لهذا المرابط المسلم الذي يبدو عليه الصلاح والتقوى(٢٤).

وفي اثناء فترة إقامة الحاج عمر مع الفا مولو وزوجته،اعتنق مولو الدين الاسلامي، وقبل ان يرحل الحاج عمر من ضيافة الفا مولو اخبره بأنه سيكون رجلا عظيما، وانه سيكون مستجاب الدعوة، وانهما سينجبان طفلا وسوف يسمونه موسى مولو، واخيرا طلب منه ان يعلن الجهاد من اجل نشر الدعوة الاسلامية في هذه المنطقة حتى ترفرف رايات الاسلام على اراضي الماندي الوثنية(٢٥).

وبالطبع لم يصدق الفا مولو ماخبره به الحاج عمر، ذلك لان امبراطورية الماندي كانت قوية، وان تحطيمها امر مستبعد تماما، وانه لم يجرؤ احد على الاعتراض على قوة حكامها وضرائبهم الكثيرة على شعب الفولاني الضعيف، كما انه لايستطيع اذا انجب طفل ان يطلق عليه موسى، لان هذا الاسم ليس من الاسماء الشائعة في المنطقة، بل وربما يعرضه الى كثير من الالام والقسوة من جانب الماندي.

لكن شاءت الأقدار أن تتحقق كل أحلام هذا المرابط الكبير، وان ينجب الفا مولو إبنا فيسميه موسى مولو، وان يدخل في صراع مع حكام الماندي وينتصر عليهم، فكيف تحققت هذه الأمور؟ .

بعد ان افترق الحاج عمر عن الفا مولو، وبعد ان شرح له كيفية إعلان الجهاد وضرورة بناء حصن له، عاد الفا مولو الى مسكنه ينتظر كيف ستتحقق كل الاشياء التي افصح له بها الحاج عمر الفوتي .

ومرت عدة سنوات، وانجب الرجل فعلا طفلا وسماه موسي ولكن بشكل سري، وبعد فترة بدا الاحتكاك مع الماندى، وكان الشيخ عمر قد اخبره بان النزاع سوف يبدا حول اخذ شاه من منزله، وفعلا جاء بعض رجال الماندى وهو غائب واقتحموا المنزل، واخذوا الشاة رغم رفض زوجته وتحديها لهم، لكنهم اخذوها وولوا الادبار .

وعندما سمع الفا مولو بهذا الخبر ادرك ان هذه إشارة لاعلان الحرب على الماندى، لكنه كان في وضع لايسمح له بالدخول في حرب معهم فحاول كسب الوقت وذهب بنفسه الى حاكم الماندى يطلب الشاة ولكن دون جدوى، فعاد يستعد لشن هجومه على الماندى، وليعلن الثورة الاسلامية ضد الحكام الوثنيين.

قام الفا مولو بالاتصال سرا بزعماء الفولاني، واخبرهم ان الوقت قد حان لاعلان الثورة الاسلامية ضد الحكام الوثنيين، لكن هؤلاء الزعماء خذلوه ورفضوا الوقوف الى جانبه، بل وطالبوه بعدم الإتصال بهم مرة ثانيه في مثل هذا الامر (٢٦).

لم يستسلم الفا مولو، فبعد عام من اللقاء مع هؤلاء الزعماء من الفولاني عاد مرة ثانية واستدعاهم للقاء، واخبرهم بانه مستعد للحرب ضد الماندى، لكنهم اظهروا نواياهم وخوفهم من الدخول في حرب مع الماندى الاقوياء، ولم ينتظر الفا مولو فهاجم كانسالا وبعض مناطق استقرار الماندى بشكل خاطف، وكان وهو يشن هجومه على مملكة الماندى في كمبا- قد أصبحت في حالة من الإنهيار والضعف، وكما ان هجوم قوات فوتاجالون عليها وإحتلال بعض الحصون بها قد أعطاه فرصته ليكمل هجومه وينهى هذه المملكة الوثنية.

واعتمد الفا مولو على تأييد المسلمين من التوكولور في منطقة كاباد(Kabada) التي كانت بالفعل دولة اسلامية داخل امبراطورية الماندى(٢٧).

وعقد معهم اتفاقا بان يقدم احدهما للاخر عند الضرورة ما يحتاج إليه من مساعدات مع عدم الدخول في حرب ضد بعضهم البعض، وبالفعل قدم شعب كاباد الى الفا مولو عددا من المحاربين لتكوين جيشه، هذا الجيش الذى صار الساعد الايمن لالفا في حربه ضد مملكة الماندى في كمبا(٢٨).

واعلن الفا مولوحركة جهاده في الوقت الذى كان المسلمون في فوتاجالون يشنون فيه غاراتهم على حصن كانسالا في الفترة من ١٨٦٥ حتى ١٨٦٧، واستطاع هذا المجاهد الاسلامي تحقيق اماله في تحطيم وحدة الماندى .

ويرجع نجاحه الى ثلاثة عوامل :

١- عاش الجزء الاكبر من الماندى فى قرى مستقلة، لم تكن لها ادارة مركزية، ولذا اصبح من السهل الهجوم عليها والسيطرة على من فيها، بعكس النظم المركزية المنظمة على اسس قوية .

٢- قيام الشعب المسلم فى منطقة كابادا بتقديم قوة بشرية هائلة ساعدت الفا مولو على خوض الحرب، بالإضافة الى بعض جماعات الفولانى التى ساعدت فى هذا الهجوم .

٣- قيام الإمامة فى فوتاجالون وهى إحدى مناطق غرب القارة القوية بتقديم الدعم الروحى لالفا مولو ومنحه عمامه القيادة السياسية واعطائه لقب الالفا، والذى ساعده كثيرا على تنفيذ مخططاته الجهادية. هذا فضلا عن تقديم الإمامة فى فوتاجالون قوات عسكرية لمساعدته(٢٩).

وبعد هذا النصر على امبراطورية كمبا، صار الفا مولو حاكماً لدولة الفولانى أو الفولادو(Fuladu) التى أصبحت تابعة لفوتا جالون وصار يدفع الضرائب السنويه للامامة هناك، بالاضافة الى دفع نصيب مما يجمعه من الاسلاب والاسرى فى الحروب، مع تقديم المساعدات وأخذ الإمامة عند الضرورة .

وأخذ الفامولو يدعم دولته على اسس إسلامية، وينشىء دور العبادة، ويهتم بالعلماء والفقهاء لنشر الدين بين هذه الجماعات الوثنية، وحاول تحسين علاقاته مع الإمامة فى فوتاجالون، لكن هذه العلاقات اخذت تتدهور بعد إعلان الفولانى دولتهم المستقلة، فلقد ارسل الإمام فى فوتاجالون ابنه محمد سالف(Mamadu Salif) كقائد للقوات التى ارسلت لمساعدة الفا مولو، وبعد انتصار الفولانى انكر الإمام قيادة الفا مولو وعين إبنه محمد سالف حاكما على المنطقة، ورغم ان الأمر قد حسم بسرعة وعاد الفا مولو الى مقره كحاكم وقائد لهذه الدولة الجديدة، إلا ان فكرة تعيين ابن الامام قد تركت نوعا من الصراع بين الامامة فى فوتاجالون والفا مولو وابنه موسى مولو فيما بعد (٣٠).

ورغم ماشاب العلاقات من فتور، فإن الفا مولو استمر فى دفع الضرائب السنويه للإمامة، وحافظ على العلاقات الوديه معه حتى يجد دعمها فى الوقت المناسب، كما نجح الناس فى المناطق التى فتحتها على قبول الدين الاسلامى، باعتباره الاطار السليم لتقوية دولته ومبررا لاستمرار جهاده، ومن ثم صار المرابطون والعلماء والفقهاء يشكلون ابرز عناصر المجتمع الجديد.

واستمر الفا مولو فى حركة جهاده الاسلامية، وتوسع فى مختلف اجزاء امبراطورية كمبا، ودخل مناطق غينيا بيساو طوال فترة السبعينات من القرن التاسع عشر، ودخل الناس افواجا فى الدين الاسلامى، وارتفعت مكانة العلماء ورجال الدين ونعم الناس بفترة من الهدوء والاستقرار، وتحسنت العلاقات مع الإمامه فى فوتاجالون.

وكانت المشكلة الأساسية التى واجهت الفا مولو- وهو يقوى دعائم دولته الجديدة - طريقة بناء هذه الدولة، والمعروف ان نظام الفولانى يعتمد اساسا على الوحدات العائلية حيث يتولى الكبار من الذكور مسئولية القيادة، ولهذا قام الفا مولو بتقوية هذا النظام، وكافأ الرجال الذين ساندوه وايدوه بتعيينهم حكاما فى المناطق المختلفة من الدولة، مثلما فعل من قبل فى اوائل القرن التاسع عشر المجاهد الشيخ عثمان بن فودى، عندما اسس دولة اسلامية على انقاض امارات الهوسا الوثنية فى شمال نيجيريا، واعطى رجال الذين قاموا بالجهاد مسئولية الحكم فى المناطق التى فتحوها، وصارت وراثيه فى ذرياتهم تحت رايات الامبراطورية الاسلامية الفولانية(٣١).

وحاول الفا مولو توحيد كافة الجماعات تحت رايه الاسلام، ذلك الدين الذى صار العامل الرئيسى فى توحيد وتجميع كافة المسلمين فى غرب افريقيا، لكن الاسلام الذى انتشر فى هذه الدولة الجديدة لم يكن يسير على النمط السلفى، مثلما كان الدين فى مناطق اخرى من فوتاجالون، ولم يكن الدين قد تعمق بعد فى نفوس الناس هناك، وحاول الفامولو تكوين دولته بشكل يصبح الدين فيها اهم رباط يجمع شمل القبائل تحت سيطرة الفولانى، وظل المجاهد الاسلامى ينشر الدين ويحث العلماء والفقهاء على تبسيط المسائل الدينية بطريقة يتقبلها المجتمع الفولانى، واستطاع حل الكثير من المشكلات التى واجهت هذه الدولة مثل الصراعات مع بعض الجماعات الوثنية هناك، ومثل علاقاته مع الإمامة فى فوتاجالون وكيفية دفع الضرائب لها، وعدم الدخول فى صراعات معها، ناهيك عن نظر الدعوة لتطبيق الشريعة وما يصاحبه من مشكلات وعقبات، واستمر يناضل من اجل نشر الدين الاسلامى وحضارته فى هذه المنطقة، والحقيقة ان الفضل الاكبر لوجود هذا العدد الكبير من المسلمين فى غينيا بيساو إنما يعود الى جهود الفامولو، الذى واصل مسيرة نشر الدعوة والجهاد فى سبيل الله حتى وفاته فى عام ١٨٨١. وباختصار فان الدولة التى اقامها فى غينيا بيساو رغم قصر المدة التى عاشتها بسبب التوسع الاوربى فى المنطقة، إلا انه استطاع تأسيس هيكل الحكم الاسلامى واتخذ من الشريعة الغراء منهاجا له، وصار العلماء ورجال الدين هم الطبقة الحاكمة ووقع على عاتقهم مسئولية تطبيق الشريعة، وحل المشكلات القائمة، وبناء المجتمع الاسلامى.

رابعا : الدعوة الاسلامية فى عهد موسى مولو :

واجهت الدعوة الاسلامية فى غرب افريقيا مشكلة كبرى بعد رحيل الفا مولو حيث دار خلاف حول وراثة عرشه، فضلا عن العديد من المشكلات الخارجية التى كان لها اثرها على الجهاد الاسلامى فى هذه البقعة من افريقيا.

وكان النظام المتبع فى تولى الخلافة فى هذه المنطقة ان يصبح الاخ هو الحاكم، وبذا صار باكرى دمبا(Bakary Demba) أخو الفا مولو من الأم هو

المرشح لمنصب الالفا(الامام) لكن الفا مولو المؤسس للدولة اعلن قبل وفاته بأنه يرغب في ان يخلفة ابنه موسى مولو. واعطى الفا مولو لاخيه كل زوجاته وثروته الحيوانية، على ان يحصل ابنه موسى على بقية الممتلكات ويتولى منصب الحاكم، ومعنى هذا ان الفا مولو غير نظام وراثة العرش الذى كان يقضي بتولي الاخ للحكم وبالشكل الذى يجعل من ابنه وريثا شرعيا له(٣٢).

وخوفا من حدوث صراع بين موسى وعمه باكرى دمبا، فإن موسى رتب إتفاقا مع عمه يصبح بمقتضاه عمه حاكما على الدولة بشرط ان يحافظ على الدولة ونظامها حسبما وضعه المؤسس الفا مولو، وكان المؤسس قد وضع نظاما يحد كثيرا من سلطات الحاكم، لان حكام الاقاليم كانوا شبه مستقلين ومسئولين مباشرة عن الادارة في مناطقهم، وليس للملك او الحاكم العام سوى الاشراف الكلي على احوال الدولة(٣٣).

ولم تستمر علاقات الود والصفاء بين موسى وعمه طويلا لأن بكرى دمبا حاول تغيير السياسة التى وضعها الفا مولو، مما ينقض الاتفاق بين الرجلين، كما ان بكرى اراد عودة السكان الى ديانة اسلافهم، واراد الغاء كل القوانين الاسلامية، ناهيك عن طرد العلماء والمرابطين، بل وتراجع عن الدين الاسلامي.

ونظرا لأهمية دور المرابطين في هذه الدولة الناشئة، وقيامهم بكثير من اعباء الحكم والسياسة، فقد اعتبر موسى مولو ان إهانة عمه لهم إمتهان لكرامة العلم والعلماء، ودليل على انه لايحافظ على الشريعة الاسلامية تلك الشريعة التى صارت عصب الحياة، ومصدر الوحدة، وينبوع القوة في هذه الدولة، هذا بالاضافة الى ان بكرى دمبا بعد ان ارتد عن الاسلام سمح بادخال الخمور والمشروبات الكحولية الى البلاد، على اساس ان الخمور تجلب الشجاعة والقوة، وكل هذه الأمور تخالف الاسس التى وضعها الفا مولو.

وتأزمت الأمور بين موسى وعمه بكرى دمبا لأسباب كثيرة، منها قيام بكرى ايضا بعزل الحكام الذين سبق ان عينهم الفا مولو، كما قدم البعض منهم الى المحاكمة، وأعدم عددا منهم دون ذكر الأسباب، واختلف الرجلان حول العلاقة مع الاوربيين الذين كانوا قد تسربوا الى المنطقة، وكانت وجهة نظر بكرى دمبا هى طرد هؤلاء الاوربيين مع الابقاء فقط على من يشتغل بالتجارة، وهو الامر الذى يرفضه الاوربيون، لانهم بدأوا فعلا في تلك الفترة الاهتمام بالامور السياسية، واخذ بكرى دمبا يستخدم السلاح والقوة ضدهم، حدث هذا في الوقت الذى فضل موسى مولو الابقاء على علاقات الود مع الاوربيين والاستفادة منهم في هذه المرحلة. ونظرا لكل هذه الاختلافات بين موسى مولو مع عمه بكرى دمبا، كان لابد من الصدام والصراع بين الرجلين(٣٤).

استمر الصراع بين الرجلين منذ عام ١٨٨٣ حتى عام ١٨٩٢ وان كانت حدة الصراع قد تفاوتت من حين لاخر، وأدى هذا الصراع الطويل بينهما الى عرقلة الأمور، وتأزمت الأحوال، وتعرضت حركة الجهاد الاسلامي الى بعض الاخطار، وصمم موسى مولو على وضع نهاية لكل هذه المشكلات، وطالب عمه بالتخلي عن السلطة بل وشن هجوما عليه في منطقة كوروب(kOROP) بالقرب من جيمارا(JIMARA) ونجح في القضاء عليه، واعلن نفسه الحاكم الرسمي للدولة الفولانية في غينيا بيساو(٣٥).

ورغم رحيل بكرى دمبا إلى منطقة النفوذ البريطاني، واعتزاله الحياة السياسية في قرية اسمها هناك، إلا أن موسى مولو واجه مشاكل اخرى عديدة حيث وجد منافسة من ابن عمه ويدعى دنسا دمبا(DANSA DEMBA) ومن اخيه ديكوري كومبا(DIKORY KUMBA) واحس موسى مولو انه لايستطيع تدعيم نفوذه، او نشر دعوتها إلا بالقضاء على هذين الخصمين(٣٦).

وكان موسى مولو يخشى من قوة ابن عمه دنسا دمبا صاحب الشخصية الكبرى والشجاعة الفائقة، لكن كان عليه ان يواجهه قبل ان يستفحل خطره، وبالفعل اعلن الجهاد ضده واستطاع قتله في اول لقاء في كوروب، ولم يعد أمامه سوى اخيه ديكوري الذي بدا يتحالف مع اعداءموسى مولو خصوصا فودي كابا(FODE KABA) احد الحكام المحليين المجاورين، لكن خطورة هذين الرجلين لم تعد تهم موسى مولو الذي كان يعتمد على الفرنسيين بنفس القدر الذي يعتمد فيه الرجلان عليهما، وبالتالي فإن أخاه ديكوري لن يجد استجابة من فودي كابا حليف الفرنسيين(٣٧).

ولقد قام موسى مولو بالهجوم على اخيه ديكوري في اواخر عام١٨٩٣ وقتله، وانهى بذلك آخر منافس له على العرش من داخل اسرته. وما أن انتهى موسى مولو من مشكلات الوراثة مع ابناء اسرته حتى واجه مشكله جديدة تمثلت في شعب بيجني(BIJINI) الذي يمثل احدى مستوطنات الماندي في المنطقة التي تسمى بادورا(BADORA) بالقرب من جيبا(GEBA) كانت لهذه المنطقة مكانة دينية كبرى في امبراطورية كمبا، حيث يسكنها المرابطون والفقهاء والعلماء البارزون في سانجامبيا، وكان الناس يفدون إليها من كل حدب وصوب، للاستفادة من علمهم وللحصول على استشاراتهم في كل امور الدين.

وبعد وفاة الفا مولو واجه ابنه موسى هذه الجماعات الدينية القوية ابتداء من عام ١٨٨١، ووجه موسى إليهم تهمه التدخل في شئونه الداخلية، وطالبهم بالتخلي عن دولته طالما انه لم يتعرض اليهم بسوء، لكن علماء بيجني تمادوا في غيهم اعتمادا على قوتهم ونفوذهم الديني، ولم ترهبهم تهديدات موسى مولو الذي يتقلد سلطة الملك او الحاكم.

وارسل إليهم موسى مولو أحد رجال الدين فى دولته للتباحث معهم ولإجراء حوار حول الكثير من المسائل الدينية، لكن الذى حدث ان سكان بيجنى وعلماءها ظنوا ان هذا الرجل قد يسعى لفرض السيطرة عليهم، فقاموا بقتله، واضطر موسى مولو الى مهاجمة شعب بيجنى انتقاما لمصرع مبعوثه الخاص الى هذا الشعب القوى(٣٨).

وحاصرت قوات موسى مولو منطقة شعب بيجنى طوال الفصل المطير لعام ١٨٨٤، وعزلت هذه القوات المدينة عن الخارج، ومنعوا عنها الغذاء حتى اضطرت الى التسليم، واخذ موسى مولو عددا كبيرا من الاسرى، وسلب ممتلكات الاهالى، وعين عليها حاكما من سكانها من الماندى، وحمل الاسرى معه إلىدولته، وقربهم اليه بل وزوج بناته لبعض هؤلاء الذين حملهم كأسرى، ورفض ان يطلق عليهم اى لقب من القاب الذل او الخزى او حتى لفظ العبيد(٤٠).

وبعد القضاء على شعب بيجنى، ركز موسى مولو اهتمامه على حل المشكلات فى كاندو(KANADO) وغيرها من المناطق الثائرة الواقعة داخل غينيا بيساو، واستطاع موسى مولو أن يقضى على هذه الجماعات الثائرة، وان يؤسس دولة للفولانى المسلمين معتمدا على عنصر الفولانى دجيابى(DJABA) (٤١).

وصار الدين الاسلامى ينبوع الحياة فى هذه الدولة الجديدة، وصار الجهاد الاسلامى السمة الغالبة على اعمال موسى مولو وذريته، ونعم المسلمون بالاستقرار فى ظل الشريعة الاسلامية، ومارس الفولانى دجيابى السلطة والنفوذ على اقرانهم من عناصر الفولانى الاخرى- لكن هذه الدولة لم تستطع حل كل المشكلات التى واجهتها بسبب تعددها، وبسبب الخلافات على وراثة العرش، ناهيك عن ظهور الأوربيين الذين كانوا يسعون الى فرض السيادة وبسط نفوذهم على المنطقة، ومن الطبيعى ان تتعارض مصالح الأوربيين مع هذه الدول الاسلامية الناشئه .

ووجد موسى مولو أن أنسب وسيلة لتفادى الاحتكاك مع الأوربيين هى محالفتهم، والإعتماد عليهم لتحقيق آماله وطموحاته، ووجد فى فرنسا خير من يسانده ويؤيده، فتحالف معها وحارب إلى جانبها ضد الكيانات السياسية الأخرى فى منطقة سانجامبيا، ولم يكن يخطر ببال موسى مولو ان الفرنسيين وغيرهم من الاوربيين لم يكونوا على استعداد للإبقاء على دولته او إستمرار وجودها، وادرك بعد فوات الأوان أن هذه القوى الاوربية استخدمت نفوذه لضرب الكيانات الأخرى الافريقية حتى تضعف ومن ثم يمكن السيطرة عليها بسهولة.

وقد ثبت أن صداقته للاوربيين كانت سبب نهايته، ورغم أنه قد حظى بالإحترام من شعبه- إلا أن الكلمه الأخيرة كانت للفرنسيين أصحاب السلطة الحقيقية في كل المسائل الهامة.

والحقيقة إن التوسع الاستعماري في القارة الافريقية في أواخر القرن التاسع عشر لم يكن يحبذ نمو الكيانات السياسية الإسلامية التي تعرقل توسعاته، ومن ثم حاولت هذه القوى الأوربية كسب الكيانات الجديدة التي جانبها، ثم إستخدامها في حروب مع القوى المجاورة حتى تضعف وتتغلب عليها بعد ذلك وتنهي وجودها، وصار حكام الفولاني العوية في ايدى القوى الاوربية التي أخذت تتأمر على المنطقة.

وإستخدمت البرتغال كل جماعات الفولاني من أجل تحقيق اطماعها حتى إذا ماادركت أن الوقت مناسب لبسط سيطرتها - قامت بالقضاء على هذه الزعامات المحلية، وبسطت سيادتها على المنطقة كما حدث في غينيا بيساو، حيث استخدموا موسى مولو في حروبهم ضد أعدائهم، ثم قاموا بعد ذلك بنفيه وفرضوا سيادتهم على غينيا بيساو.

وكان إعتماد البرتغال على جماعات الفولاني قد سهل لهم القيام بحملات ضد غيرهم من القوى مثل جماعات بالانت(BALANT) وبسابل(BAPEL) وبرام(BRAME) وبيجاجو(BIJUGO) .

ورغم سقوط موسى مولو ونفيه خارج وطنه- إلا انه نجح في الفترة التي مارس فيها الحكم بعد ابيه الفا مولو في تكوين دولة إسلامية من الفولاني في غينيا بيساو، وقضى على إمبراطورية كمبا الوثنية، وجعل الدين الاسلامي أساس الحياة في الدولة الجديدة وذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وجعل الأمر والنهي في ايدى علماء المسلمين هناك، وبعد معركة كنسالا المشهورة إستطاع موسى مولو مضاعفة اعداد المسلمين في المنطقة، بل وصار الدين الإسلامي رسميا هو دين الدولة الجديدة(٤٢).

ومع انتشار الدين الإسلامي ظهرت طبقات إجتماعية جديدة، وتقلد رجال الدين مناصب الفتوى والتشريع في الدولة، كماظهرت مدارس تحفيظ القرآن الكريم وانتظم فيها الطلاب، وقام الفقهاء والمرابطون بنشر تعاليم الدين الإسلامي على أوسع نطاق، وظهرت طبقة من المسلمين المتعلمين من الفولاني الذين لبسوا الزي الإسلامي الذي يتمثل في العمامة للرجال ولبس الخمار للنساء، وأقاموا حلقات الذكر والوعظ بل ومارس بعضهم عمليات عمل الأحجبة والتعاويذ للسكان الذين يؤمنون بأهمية هذه الأمور في ذلك الجزء من غرب القارة الأفريقية .

وباختصار صار الدين الإسلامي عصب الحياة الإجتماعية والإقتصادية في غينيا بيساو، ويرجع الفضل الاكبر لهذه النقلة الإسلامية الى زعماء الفولاني بقيادة ألفا مولو وبفضله - انتشر الدين الإسلامي في ظل الحقبة الاستعمارية،

ويرجع السبب في ذلك الى ان البرتغال قامت بفرض ضرائب كبيرة على اشجار الزيت، وأعفت المسلمين فقط من تسديد هذه الضريبة، فكان دخول الإسلام وسيلة وسلاحا ضد دفع الضريبة العالية ، وبالتالي ازداد عدد المسلمين بشكل كبير في السنوات الأولى للإستعمار البرتغالي، وكان هذا الإنتشار السريع للدين الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين سببا في ان اكثر من ثلث سكان غينيا بيساو الان من المسلمين، والفضل الأكبر لهذه الأعداد المسلمةإنما يعود إلى جهود الفولاني وجهادهم لنشر الدين الاسلامي في هذه المنطقة .

ومن الأمور الهامة في هذا الصدد ان البرتغاليين حاولوا فرض الثقافة الأوربية على هذه المنطقة، واستعانوا في ذلك بسكان من جزر كيب فرد(الرأس الأخضر) نظرا لقلة سكان البرتغال- وحاول البرتغاليون تنصير هذا الجزء بعد ان نشروا المسيحية بين عدد من السكان، لكن المسلمين وقفوا لهم بالمرصاد، وحاربوا كل محاولات التنصير او النيل من المسلمين، وتكاتف الفولاني مع غيرهم من سكان غينيا بيساو، ووقفوا سدا منيعا أمام هذه الحركة الإستعمارية التى تحاول القضاء على الاسلام والمسلمين بعد ان قامت بعملية غرس العداوة بين الأفارقة، ثم استخدمت هذه الجماعات المتناحرة ضد بعضها البعض، وأخيرا فرضت سيطرتها السياسية والعسكرية، واضطر الفولاني الى التخلي عن سيادتهم ودولتهم إلى هذا التوسع البرتغالي الذى سيطر على المنطقة مع مطلع القرن العشرين- لكن أسس الدين الإسلامي ظلت راسخة، ولازال المسلمون يمارسون شعائرهم الدينية، ولازالت المدارس القرآنية تغذي الحياة الفكرية باعداد كافية من رجال الدين، الذين يحافظون على تعاليم الإسلام فى هذا الجزء من القارة الافريقية.

وخلاصة القول إن الدعوة الإسلامية فى منطقة غينيا بيساو لقيت ازدهارا واضحاً

بفضل جهود ألفا مولو وابنه موسى مولو حيث ناضلا وكافحا بشكل مكثف لنشر الدعوة الإسلامية في هذه المنطقة، واستطاعا إقامة. بناء إسلامي قوى، ونجحا في القضاء على كل العقبات، وواجها التحديات المحلية التى عرقلت إلى حد ما مسيرة الجهاد.

لقد بذل هذان المجاهدان جهدا واضحا من أجل نشر الدعوة وواجها القوى المحلية التي رفضت الإذعان لهذه الحركة الجهادية، وقد ضيع هذا الكثير من جهودهما، وقلل من أعمالهما الكبرى لجعل الدين الاسلامي ينبوع الفكر، وأساس الحياة.

ولم تترك هذه القوى المحلية ان العدو الأوربي يتربص بها، ويسعى للقضاء عليها، ولو ان هذه القوى إستجابت لنداء العقل والضمير تحت رايات الجهاد

الإسلامي، واتحدت الزعامات الإسلامية – لكان هذا أفضل كثيرا من المقاومة ضد قوى الزحف الأوربى.

ويكفي الفا مولو إنه اعلن الجهاد، واقام دولة إسلامية، وقضى على الوثنية في هذا الجزء من القارة، كما أسس دولة حظى رجال الدين فيها بمكانه مرموقـة، وجاء إبنه من بعده ليكمل مسيرة الجهاد، وليجعل من غينيا بيساو إحدى المناطق التي ينعم سكانها بالدين الإسلامي اسوة ببقية مناطق غرب القارة التي اعلنت الجهاد، واصبح للإسلام مكانة سامية حتى يومنا هذا .

لقد وقف الفا مولو وابنه موسى مولو أمام حركات التبشير المسيحى الذى جاء في ركاب الإستعمار البرتغالي، ورغم محاولات البرتغال لفرض ثقافتها– فان الطابع الاسلامي إستطاع الصمود، وانتصر في النهاية، وحافظ المسلمون على ماحققه زعماء الجهاد من إنجازات جعلت الدين الاسلامي هو المسيطر على شريحة كبرى من سكان المنطقة.

ولايزال المسلمون بعد استقلال غينيا بيساو يمارسون حياتهم في ظل الشريعة الإسلامية، وتحت إشراف رجال الدين وأهل الفتوى المسلمين، ويرجع الفضل الاكبر في ذلك إلى جهاد ألفا مولو وإبنه موسى مولو.

الفصل الثامن

نماذج من المقاومة الوطنية للاستعمار الفرنسى والإنجليزى فى غرب افريقيا

محتويات الفصل :

شاءت الأقدار أن يقع غرب القارة الافريقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى تحت قبضة الدول الاستعمارية باستثناء دولة ليبيريا التي نشأت أساسا في القرن الثامن عشر كمستعمرة للرقيق المحرر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد فقدت المنطقة إستقلالها على مرحلتين بدأت احداهما منذ عام ١٨٨٠ وحتى مطلع القرن العشرين ،والثانية منذ هذا التاريخ وحتى الحرب العالمية الاولى (١).

وشهدت كل مرحلة نشاطا أوروبيا مختلفا كان له مردود من جانب الأفارقة ، وفي المرحلة الاولى استخدم الاوربيون أسلوب الدبلوماسية تارة، والغزو العسكري تارة اخرى، وكانت الفترة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ قمة الصراع الأوروبي والحملات ضد الدول الافريقية بعد ان اقر المؤتمر في مادتة الرابعة والثلاثين ضرورة الإحتلال الفعلي قبل إخطار الدول الاخرى بالسيادة على اية منطقة في القارة(٢).

وكانت الحملات الفرنسية في السودان الغربي وساحل العاج وداهومي(بنين حاليا) في تلك الفترة من ١٨٨٠ وحتى ١٨٩٨، وأيضا الحملات البريطانية ضد الأشانتي (غانا الحالية) ومنطقة دلتا النيجر(نيجيريا) في الفترة من ١٨٩٥ وحتى عام ١٩٠٣م – ماهي الأمثلة حية لهذا التكالب الاوروبي على غرب القارة (٣).

وخلال هذه المرحلة ركز الأفارقة على الدفاع عن سيادتهم واسلوب حياتهم التقليدي، وكانت أمامهم ثلاث إختيارات وهي إما المواجهة او التحالف اوالرضوخ والاعتراف بالسيادة الأوروبية، وكانت المواجهة ترتكز على الحروب المكشوفة او الحصار وحرق الاراضي أو إستخدام أسلوب الدبلوماسية، وسوف نركز على رد الفعل الافريقي تجاه كل من فرنسا وبريطانيا باعتبارهما اكثر الدول اهتماما واستعمارا لغرب القارة.

اولا : المقاومة الوطنية ضد الوجود الفرنسي في غرب القارة

من الواضح تماما ان الفرنسيين ابتداءً من عام ١٨٨١ قد انتهجوا سياسية توسعية على كل المنطقة من السنغال حتى النيجر وتشاد، وربط المناطق على ساحل غينيا في كل من ساحل العاج وداهومي. وقد تولى تنفيذ هذه السياسة عدد من الضباط من منطقة السنغال، وقد اعتمد الفرنسيون على الغزو العسكري أكثر من عقد المعاهدات الحماية مثلما فعل البريطانيون، ومن الطبيعيأن يواجه الافارقة هذه السياسةالتوسعية بالمواجهة العسكرية التي تجلت في أكثر من مكان من غرب القارة ولعل هذا يرجع لسببين أساسيين:

أولهما : ان الفرنسيين لجأوا إلى الغزو العسكرى تماما، وكان رد الفعل الأفريقى هو المواجهة الفورية.

ثانيا : أن الغزو الفرنسى كان فى معظمه متجها نحو المناطق والممالك الإسلامية فى غرب القارة والتى اعتبرت فرض الحكم الأبيض يعنى الرضوخ للكفار وهو مالايقبله أى مسلم فى هذه المناطق (٤)

وفى السنغال بدا الغزو منذ عام ١٨٥٤ ونجحت فرنسا فى إقامة قواعد لها فى والو(Walo) وديناز(Dinar) ، ثم فرضت الحماية على دويلات السنغال الأعلى بعد ممارسات عنيفة، ورغم ان الفرنسيين طردوا الاديور(Dior) حاكم كابور- إلا انهم فى عام ١٨٧١ بعد هزيمتهم من بروسيا تخلى حاكم السنغال عن ضم كابور واعترف بديورا حاكما عليها وبدات مرحلة من العلاقات الودية بينهما (٥).
وفى عام ١٨٧٩ حصل الحاكم الفرنسى بيبردى ايل(Biere de Isle) على تصريح من الحاكم العام لبناء طريق يربط داكار مع سانت لويس، ولكن عندما علم لات ديور فى عام ١٨٨١ بأن خطا حديديا هو المقصود- أعلن على الفور المعارضة لان الخط سينهى استقلال كابور، وأصدر الاوامر إلى كل الرؤساء لمعاقبة اى مواطن من بلاده يسهل للفرنسيين الحصول على العمال(٦).
وفى نفس الوقت أرسل لات ديور خطابات الى أمير ترارزا وعبد البكر خان فى فوتاتور والبرىنديا(Alboury Ndioye) فى فوتاجالون وطالبهم بالتحالف سوياً لتنسيق نضالهم لطرد الفرنسيين من أجل أجدادهم(٧).
وفى ديسمبر ١٨٨٢ غزا الكولونيل وندلنج(Winding) كابور على رأس فرقة استكشافية واقتربت من بلاد الجولف، وقام وندلنج بتأييد سامبافال ابن عم لات ديور- لكن فى اكتوبر ١٨٨٦ قتل سامبافال فى تيفون (Tivon) وقسم الفرنسيون كابور إلى ستة مناطق، ووضع على راس كل منها احد الأسرى من المطالبين بالعرش فى كابور، وصدر قرار بعزل لات ديور الذى ظل يحارب الفرنسيين حتى مصرعه فى ٢٧ أكتوبر١٨٨٦، وبموته إنتهى استقلال كابور، واستولى الفرنسيون على بقية المنطقة.

مقاومة امبراطورية التوكولور:

صمم أحمدو الذى خلف والده الحاج عمر الفوتى التكرورى على تأكيد بقاء دولته والحفاظ على استقلالها وسيادتها، تلك الدولة التى حافظ عليها الحاج عمر حتى أستشهد فى عام ١٨٦٤ فى منطقة ماسينا

وعندما أحس الحاج عمر بالخطر الذى يهدد إمبراطوريته من الفرنسيين من الغرب -عين إبنه أحمدو نائباً عنه فى (سيجو) لكن بعد وفاة الحاج عمر بدأ الصراع بين أبنائه، وحاول الشيخ أحمد الإبقاء على روح الجهاد، وكان عليه مواجهةعدة قوى هى إخوته الذين عارضوا سلطاته، والمسانكى، والفولانى الذين عارضوا التوكولور وضد الفرنسيين.

وفى مواجه كل هذه العقبات وافق على التفاوض مع الفرنسيين، فدخل فى مفاوضات مع الكابتن ميج(Mege) وسمح للتجار الفرنسيين بالعمل فى إمبراطوريته(٩) .

واستمرت علاقات الود قائمة حيث إنه فى أوائل عام ١٨٧١ أرسل حاكم السنغال إلى وزير البحرية والمستعمرات يفيد بوجود العلاقات الودية مع الأفارقة(١٠).

ورغم كل هذا فإن علاقات الود لم تستمر، وبدأ الفرنسيون فى غزو المنطقة عام ١٨٨١، واحتلوا (باماكو) على النيجر بدون معارضة، وفى عام ١٨٨٤ قاد أحمدو جيشا فى إتجاه باماكو، وحاصر (نيورو) عاصمة كارتا بهدف عزل أخيه موناجا، وبسبب الإضطرابات الداخلية إضطر الى توقيع معاهدة جورى Giori مع الفرنسيين، ووافق على وضع الإمبراطورية تحت الحماية الإسمية لفرنسا. ورغم سقوط الامبراطورية سياسيا إلا انها ظلت تمارس حياتها الدينية، وحافظت على تراث الإسلام وحضارته أمام موجات الغزو والتوسع الأوروبى(١١).

وفى منطقة سانجامبيا واجه الفرنسيون الشيخ محمد الأمين الذى ظل يقاوم منذ ١٨٨٥ حتى ١٨٨٧ ونجح فى محاصرة القوات الفرنسية فى مدينة جورى، ودخل فى صراع مع الفرنسيين حتى كانت المعركة الأخيرة فى توباكوتا(Tobacota) والتى دافع فيها الأمين بكل ما أوتى من قوة، واستبسل فى الدفاع عن حصونة ومواقعه، وأخيرا إنسحب إلى مدينة تمبكت التى هاجمها الفرنسيون ، وهرب الامين لكنة جرح فى فخذه بعد الهجوم العسكرى عليه فى التاسع من ديسمبر ١٨٨٧وأسر لكنه مات فى الطريق الى تمبكت فى ١٢ديسمبر وقطعت رأسه، لكن موت هذا الزعيم لم تكن نهاية المطاف، بل ظلت روح الجهاد والمقاومة الوطنية تستلهم من هذه الشخصيات مثلها العليا.

وفى غينيا ظهر الزعيم ساموري تورى الذى دخل فى صراع مع الفرنسيين وواصل الجهاد ضدهم، ورفض كل عروض الحماية، ونظم جيشه، وإنتصر على الجماعات المحلية، وظل يقاوم حتى إستولى الفرنسيون على سيكاسو، وأضطر الى التوجه نحو الغرب وكأن يحرق كل مدينة اوقرية يجلو منها- لكنه ارتكب خطأ كبيرا عندما قرر التحرك عبر الغابات ت الإستوائية حيث واجه خطر المجاعة الكبرى، وكان هذا الخطأ سببا فى ضياع دولته

والاستشهاد في سبيل كلمة الحق، وواصل الفرنسيون الحرب حتى تم القبض عليه في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٨٩٨، وتم نقله إلى الجابون حيث مات هناك في الثاني يولية عام ١٩٠٠(١٢).

وفي داهومي :

لعب بيها نزن Behanzin دوراً شبيهاً بدور ساموري للدفاع عن استقلال دولته، وبدأت المواجهة الاولى مع الفرنسيين خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر عندما اعلن الفرنسيون الحماية على بورتونوفو(Porto Novo) وهي ولاية تابعة لابومي .

وعندما احتل الفرنسيون كوتونو في عام ١٨٩٠ قام بيها نزن بتعبئة قواته، وهجم على الحامية الفرنسية كما ارسل قوة الى (بورتونوفو) لتدمير أشجار النخيل وذلك حتى يجبر الفرنسيين على السعي نحو السلام (١٣).

وفي الثالث من اكتوبر تقدم دوجيري(Dujuiry) باقتراحات للسلام مقابل الإعتراف بكوتونو(Cotono) منطقة تابعة للفرنسيين، وحق الفرنسيين في فرض رسوم ووضع قوات هناك مقابل دفع إعانة سنويه لبيهانزن تقدر بحوالى ٢٠,٠٠٠ فرنك، وقد تم توقيع المعاهدة في الثالث من اكتوبر ١٨٩٠ وساعدت هذه المعاهدة بيهانزن على تقوية جيشة وتزويده بالأسلحة الحديثة خاصة من الشركات الالمانية التي تعمل في لومي- ولكن الفرنسيين كانوا يصررون على غزو داهومي، وفعلاً تم تعيين الكولونيل دودز(Dodds) لهذه المهمة، ووصل في مايو١٨٩٢ الى كوتونو وبورت نوفو، وجمع ألفي رجل، وتحرك إلى نهر ويم(Wim) وفي الرابع من اكتوبر بدأ الزحف نحو داهومي، وحاولت السلطات المحلية توحيد صفوفها لمواجهة هذا الغزو- ولكن فشلت كل المحاولات التقليدية ومنيت القوات الداهومية بخسائر فادحة حيث فقدت أكثر من الفي قتيل وثلاثة الاف جريح بينما فقد الفرنسيون عشرة ضباط، ودمر الفرنسيون المحاصيل الزراعية مما أحدث مشكلة غذائية أجبرت القوات الي العودة الى قراها لتجنب المجاعة، وأدى ذلك الى تفوق الفرنسين وهذا ماأجبر بيها نزن إلى السعى نحو السلام، ولكن طلب منه الفرنسيون تسليم اسلحته ودفع تعويضات كبيرة، وبدلاً من الاستسلام كما توقع الفرنسييون بدأ يعيد بناء جيشه، وإستطاع تجميع الفي رجل وشن غارات عديدة في المنطقة التي إستولى عليها - ولكن الفرنسيين هاجموا مملكته وعزلوه، وقام بشن هجوم على شمال داهومي، وتم تعيين جوشيلي ملكا جديداً على داهومي وذلك في ١٥ يناير ١٨٩٤ وبعد ذلك بدأ الفرنسيون مرحلة جديدة من التوسع شمالاً إلى بورجو (Borgu) (١٤).

ثانيا:المقاومة الوطنية ضد الوجود البريطاني في غرب فاريقيا (١٨٨٠- ١٩٠٠م)

إذا كان الفرنسيون قد لجأوا إلى وسائل العنف والحرب منذ إحتلالهم لأفريقيا الفرنسية الغربية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر- فان البريطانيين استخدموا أسلوب الدبلوماسية والحلول السلمية،ووقعوا عدة معاهدات للحماية مع الدويلات الأفريقية مثلما حدث مع الأجزاء الشمالية من سيراليون، وشمال ساحل الذهب وبعض أجزاء من بلاد اليوروبا، والاسانتي، ودلتا النيجر- لكن هذا لم يمنع البريطانين من إستخدام القوة إذا لزم الأمر، وبالطبع كان رد الفعل الأفريقي لايقل عنه في افريقيا الفرنسية الغربية، وقد شهد تاريخ هذه المنطقة ألوانا من المواجهة والتحالف والإستسلام في بعض الأحيان، وسوف تحاول إلقاء الضوء علىبعض انواع من المقاومة الوطنية.

المقاومة في بلاد الأشانتي:

تمثل مقاومة الأشانتي للتوسع الاوربي البريطاني في ساحل الذهب نوعا من التحدى والصمود لهذا التوسع، وقد بدأهذا الإحتكاك في أواخر القرن الثامن عشر، ووصل الى ذروته في عام ١٨٢٤حيث التقى جيش الأشانتي الذى يضم اكثر من عشرة الاف جندى مع القوات البريطانية بقيادة ماكارثي(Macarthy) وقدطوق الأشانتي الأعداء في معركة ضارية ومنيت القوات البريطانية بخسائر فادحة، ولقى القائد البريطاني حتفه في هذه المعارك(١٥).

ومع استمرار القتال أضطر البريطانيون الى التفاوض مع الاشانتي وتم توقيع إتفاقية جديدة (١٦).

ودخل الأشانتي في سلسلة من الحروب ضد البريطانين الذين إنتقموا في معركة دودوا(Dodowa)، وفي عام ١٨٦٣ انخفضت حدة الحروب ولكن في عام ١٨٧٢ شن الأشانتي هجوماً ثلاثيا أدى الى إحتلال كل الدويلات الجنوبية من ساحل الذهب، وقام الجنرال جارنت ولسلي (Garnt Walsely) بواحدة من أشهر العمليات ودخل كوماسي في فبراير ١٨٧٤بعدمواجهة عنيفة من الأشانتي الذين إنهزموا أمام القوات البريطانية(١٧).

وترتبت على هذه الهزيمة نتائج خطيرة لعل من أهمها تجزئة الإمبراطورية، وإعتراف الأشانتي في معاهدة فومينا(Fomena) بإستقلال كل الدويلات التي كانت تابعة لهم جنوب نهر برا (Pra) .(١٨).

وقامت بريطانيا نتيجة الصراع الألماني الفرنسي على مناطق غرب القارة بمحاولة وضع الأشانتي تحت الحماية البريطانية لكن رفض ملك الأشانتي حتي إستقبال مقيم بريطاني في كوماسي، وانتهز الإنجليز الفرصة وإتخذوا من هذا الإنذار ذريعة وقاموا بشن هجوم واسع النطاق ضد الأشانتي تحت قيادة

لسير فرانسيس سكوت(Scott) ودخلت الحملة كوماسي في يناير ١٨٩٦ بدون إطلاق الرصاص وقبل الملك الحماية البريطانية، ورغم ذلك فقد تم القبض عليه مع والدته وأعمامه ونقلوا إلى سيراليون ومن هناك الى جزر سيشل في عام ١٩٠٠ لتنتهي واحدة من أقوى ردود الفعل ضد التوسع الاوربي في غرب أفريقيا.

وفي جنوب نيجيريا حاول البريطانيون إستخدام إسلوب إخضاع هذه الممالك ولكن حكام مملكة بنين وبعض حكام الدويلات في دلتا النيجر إختاروا المواجهة، وقام الأهالي بقتل القائم بعمل القنصل العام البريطاني وخمسة من الإنجليز أثناء توجههم الى بنين رغم وجود معاهدة حماية في عام ١٨٩٢ (١٩).

وفي مناطق كثيرة من دلتا النيجر واجه البريطانيون مقاومة عنيفة حيث حاول الحاكم نانا(Nana) حاكم دويلات النهر التحكم في التجارة على نهر بنين مما أجبر البريطانيين على إرسال جيش للإستيلاء على عاصمته- لكن فشلت المحاولة الأولى في ابريل ١٨٩٤ ونجحت الثانية في سبتمبر من نفس العام، وهرب نانا الى لاجوس حيث إستسلم للحاكم البريطاني الذي حاكمه في الحال ونقلة الى كلابار ومنها الى ساحل الذهب (٢٠).

أما في شمال نيجيريا قامت دولة الفولاني في سكوتو والتي أسسها الشيخ عثمان بن فودي في مطلع القرن التاسع عشر، وصارت أقوى إمبراطورية في غرب افريقيا، لكنها واجهت بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ صراعا أوربيا لضمها الى بقية أجزاء نيجيريا، وكان من الطبيعي ان يرفض الخلفاء في هذه الإمبراطورية ذلك التوسع الاوروبي، وقد عهدت بريطانيا الى اللورد لوجارد(Lugard) بهذه المهمة الشاقة بعد ان صار مسئولا عن قوة حدود غرب أفريقيا(٢١).

وعندما بدأ لوجارد سياسة الضم لتلك الدولة الإسلامية -انتهج سياسة مقاومة الرق للتقدم نحو الإمارات الإسلامية في الجنوب، وبالفعل جهز حملة بقيادة الكابتن مورلاند(Morland) وتقدم نحو امارة بولا، وبفضل الأسلحة الحديثة نجح لوجارد في دخول مقر الأمير الذي هرب الىمدينة جورن، وأرسل خطابا الى الخليفة في سوكوتو يطلب الدعم- لكن الخليفة لم يحرك ساكنا ولم يرسل قوة لإنقاذ هذا الأمير، الذيتعقبته القوات البريطانية حتى قبضت عليه وأعدمته في عام ١٩٠١ (٢٢).

وتوالى تقدم البريطانيين حيث استولوا على إمارتي بوشر وجومبي اللتين رفضتا اعلان الولاء للبريطانيين -لكن الصراع الداخلي بين الإمارات جعل من الصعب تنسيق المواقف والإتحاد ضد هذا الغزو الأوروبي فضلاً عن ان الخليفة في سوكوتو وقف مكتوف الايدي امام هذا الغزو، مما سهل للبريطانيين ولوجارد بشكل خاص

التقدم نحو إمارة زاريا، وتقدم الكابتن بورتر(Porter) الذى دخل الإمارة وفرض السلطة البريطانية عليها وعين مقيما لها (٢٣).
وبعد ان سقطت الإمارات الجنوبية بدأ لوجارد سياسة دبلوماسية لإخضاع الخليفة فى سوكوتو الذى رفض تعيين مقيم للبريطانيين فى عاصمته، وتعقدت الأمور، وصار من الواضح أنه لابد من إخضاع هذه الدولة وضمها الى التاج البريطانى خصوصا بعد أن أشتد الصراع الأوروبى على تلك الأجزاء .
وفشلت كل المحاولات الدبلوماسيية لأن الخليفة رفض التعاون تماما مع من أسماهم الكفار، وهذا ماجعل لوجارد يختلق خطابا يبرر به أسباب غزو هذه الدولة، ويحمل الخليفة مسئولية إجبار البريطانيين على الحرب(٢٤).
وبعد أن استكمل لوجارد الإستعدادات- قرر فى ابريل ١٩٠٢ الهجوم على إمارة (كانو) أقوى إمارات دولة سوكوتو، وتقدمت قوات الكولونيل مورلاند الى المدينة التى قاومت هذا الغزو فترة طويلة، ولم يستطع البريطانيون إقتحام المدينة الإبعد استخدام المكسيم، وإشعال النيران فى أسوارها وظل الجيش الإسلامى يقاوم حتى إستشهاد القائد شانو محمد مع حفنة من الزعماء المسلمين(٢٥).
وبعد سقوط كانو تقدمت القوات البريطانية نحو العاصمة (سوكوتو)، وإجتمع الخليفة مع مستشارية للتشاور فى الأمر، واتخاذ القرار المصيرى بشأن هذه الإمبراطورية، وإقترح البعض الهجرة- لكن الرؤساء عارضوا ذلك، وأمام هذه الإصرار أضطر الخليفة محمد الطاهر الاول مواصلة القتال حتى النهاية، وحدث الإلتحام ودارت المعارك التى كانت أخرها معركة بورمى الاولى والثانية التى انتهت بعجز الوسائل الدفاعية أمام الزحف البريطانى وقتل اكثر من ٦٠٠ مسلم فى هذا الهجوم، وقبل ان تغرب شمس يوم ٢٧ يولية ١٩٠٣، وعلى أشلاء جثث الضحايا المجاهدين، وبين الدخان والدمار فى مدينة بورمى، جاءت النهاية المحتومة لدولة الخلافة الإسلامية، ودخلت الدولة تحت السيطرة البريطانية بعد إنضمام جنوب نيجيريا مع شمالها فى دولة واحدة.
ولعل سر هزيمة القوات الأفريقية انما يعودالى عدم التنسيق، واستخدام الاوربيين لاحدث الأسلحة وإستمرار حملات الجهاد الإسلامى ضد الوثنيين طوال القرن التاسع عشر وهوما فتت جهود المسلمين فى تلك الصراعات الداخلية.

وفى سيراليون التى نشأت أساسا كمستعمرة للرقيق المحرر من المستعمرات البريطانية ظهرت حركة الزعيم (بى بورية) الذى قاد شعب التمن والماندى ضد ضريبة الكوخ التى فرضها ألإنجليز فى سيراليون لتدعيم الحكم البريطانى وتوسيع سلطات البوليس، وتعيين موظفى الأحياء، وتطبيق قانون المحمية الصادر فى عام ١٨٩٦، وكان فرض هذه الضريبة على الأكواخ يما يعادل خمسة شلنات فى السنة للمساكن المكونة من حجرتين وعشرة شلنات

للمنازل الكبير- سبباً فى قيام الثورة بقيادة بى بورية. وهاجم الثوار المراكز التجارية وقتلوا الموظفين البريطانيين وكل الذين شكوا فى مساعدتهم للبريطانيين، وأضطرت بريطانيا الى إرسال تعزيزات للدفاع عن فريتون التى هددها الثوار، واستطاعت هذه القوات أن تضع نهاية لهذه الثورة -لكنّ المعنى الحقيقى يكمن فى ان الافارقة لم يستسلموا بسهولة لهذا التوسع الأوروبى فى غرب القارة.

هذه امثلة للنضال والكفاح الافريقى ضد التواجد الاوربى خاصة البريطانى والفرنسى فى غرب افريقيا (٢٦).

الفصل التاسع

تصفية الإستعمار فى غرب افريقيا

محتويات الفصل :

أولاً : تصفية الوجود الإستعمارى فى أفريقيا البريطانية .
١- ساحل الذهب .
٢- نيجيريا .
٣- سيراليون .
٤- جامبيا .

ثانياً : تصفية الوجود الإستعمارى فى أفريقيا الفرنسية الغربية .
- اختلاف طبيعة التغير فى المستعمرات الفرنسية عنه فى المستعمرات البريطانية .
- ١٣ مايو ١٩٥٨ استقلال المستعمرات الفرنسية .

اولا : تصفية الوجود الاستعمارى
فى افريقيا البريطانية

نظرا لأن بريطانيا من خلال مستعمراتها الاربع فى غرب القارة قد لعبت دورا كبيرا فى تاريخ هذه الدول، ونظرا لأن الحركة الوطنية بها قد ساهمت بنصيب كبير فى تحقيق الإستقلال- فإن عرض هذه الجهود يوضح بما لايدع مجالاً للشك دور القيادات الوطنية فى بناء نسيج الإستقلال الوطنى فى نيجيريا فى أول أكتوبر ١٩٦٠، وساحل الذهب التى استقلت فى مارس ١٩٥٧، وسيراليون التى حققت الإستقلال فى ابريل ١٩٦١، وأخيرا جامبيا فى اول فبراير ١٩٦٥(١٤) .

١ - ساحل الذهب:

قاد النضال الوطنى فى ساحل الذهب طبقة المثقفون عندما تشكل حزب الشعب بزعامه كوامى نكروما فى الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٩، حيث إنه فى عام ١٩٤٧ تشكل حزب ساحل الذهب المتحد للإحتجاج على دستور ١٩٤٦ الذى حصل لأول مرة على أغلبية فى إنتخابات المجلس التشريعى، وطالب بالحكم الذاتى فى اقرب وقت ممكن، وقد تزعم الحزب السيد جرانت(Grant) تاجر العاج، وكان نائب الرئيس السيد بليى (Blay) ودانكواه(Danquah) وهما من المحامين المشهورين. وفى عام ١٩٤٨ ظهرت حركة شبابية وطنية ساهمت فى تشكيل حزب الشعب الوطنى وذلك فى يونية ١٩٤٩ وهو الحزب الذى قاد النضال الوطنى حتى الاستقلال فى مارس ١٩٥٧ .

ففى ٨ يناير أعلن كوامى نكروما العمل الإيجابى، وهو حملة عصيان مدنى تبدأ بموجة من الغضب وتنتهى بالإضراب والمقاطعة وعدم التعاون مع البريطانين ونجح هذا العمل الإيجابى فى شل حركة المصالح البريطانية، وتوقف الحياة الاقتصادية، وانعزال وسائل النقل والمواصلات فى غانا.

وبعد إعلان العمل الإيجابى اندفعت الجماهير الى الشارع تطالب بالحكم الذاتى ، وأدى هذا الى المزيد من العنف والإضطرابات فى أجزاء كثيرة من الدولة، وحاولت الحكومة إحكام قبضتها بإعلان حالة الطوارىء فى يناير ١٩٥٠، وحاصر الانجليز زعماء حزب الشعب ونكروما ووجهت اليهم تهم عديدة وحكم على نكروما بالسجن لمدة ثلاث سنوات. كما أودع معظم القواد الوطنيين فى السجن، ولكن انتصر حزب الشعب فى الإنتخابات العامة فى فبراير ١٩٥١ وطالب الحزب بتحقيق الاستقلال وتحقق ذلك من خلال عملية مستمرة من المفاوضات السياسية والدستورية- وأمام الضغط الشعبى اضطرت بريطانيا الى منح غانا الإستقلال فى مارس ١٩٥٧ (٥).

- نيجيريا :

قاد النضال الوطني في نيجيريا رجال الطبقة المثقفة رغم وجود بعض رجال الأعمال والعناصر الراديكالية، وكان رجال الصفوة المثقفة قد تلقوا تعليمهم في الخارج وعادوا ليتولوا مناصب المحامين والمدرسين والأطباء والصحفيين وكان بعضهم يتمتع بثروة مالية من أمثال نامدى ازيكوى الذي قاد النضال في الأربعينيات وكانت له إستثمارات ضخمة في صحافة زيك(Zik) المحدودة (٦).
ورغم إنه كان يتحدث عن العنف في الاربعينيات لطرد البريطانيين من نيجيريا- إلا انه لم يكن ثوريا. بل وعندما تزعم أعوانه حملات العنف ضد الحكومة البريطانية إفتقد ماأسماه بالحماس الشبابي(٧).
أيضا عارض الزعيم أوبا فومى اولوو أسلوب العنف لإجبار الحكومة البريطانية على منح التنازلات الدستورية (٨).
وفي الفترة مابين ١٩٤٦ و١٩٥١ كسب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون تأييد عدد من الإتحادات التجارية خاصة الجزء الذي يقوده ندوكا از (Notukaaze)،
ويمكن ان نقسم الحملات من أجل استقلال نيجيريا الى مرحلتين متميزتين إحداهما من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥١ عندما تشكلت الحكومة شبه النيابية. والثانية من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٦٢ عندما تشكلت الحكومة المسئولة في نيجيريا (٩) .
وكان النضال في المرحلة الأولى كلاميا من خلال الصحف وتقديم الإلتماسات والتهديد بالكلمات العنيفة في المحافل السياسية وذلك للضغط على الحكومة البريطانية فضلا عن بعض أعمال العنف والمظاهرات في مدن بسورت هاركورت، واونتشا ،وكالا بار، وابا وأيضا أحداث أينجور التي راح ضحيتها تسعة وعشرون شخصا وجرح أكثر من إحدى وخمسين أخرين وذلك أثناء إضطرابات نوفمبر ١٩٤٩ .
وبعد هذه الأحداث تشكلت لجنة الجبهة المتحدة(United Front Committee)، ولجنة الطوارىء الوطنية (National Emergency Committee) ونتيجة لهذه الاحداث اصدرت الحكومة دستور ١٩٥١ الذي نص على إنشاء مجالس نيابية في كل من الاقاليم الثلاثة، ومجلس تشريعي مركزي يضم ممثلين عن المجالس الإقليمية. وأدى هذا إلى ظهور حزبين هما مؤتمر شعوب الشمال(N. P C) للإقليم الشمالي، وحزب جماعة العمل (A .G) للغرب، بالاضافة الى الحزب الوطني لنيجريا والكاميرون(N .C. N . C) الذي كانت له الشعبية في الشرق. وكان هذا الإنقسام في الحركة الوطنية وسيطرة النزعة الإقليمية على كل من الأحزاب الثلاث قد دفع الزعيم أزيكوى الى الإنسحاب من الحياة السياسية لعدة سنوات (١٠).
وتمشيا مع التطور الدستوري أصدرت بريطانيا دستورا جديدا في عام ١٩٥٦ عُرف باسم دستور موفيرسون(Mofferson)،لكنه كان غير كاف لإشباع رغبة

الزعماء الوطنيين فى الحصول على المزيد من الإمتيازات الدستورية. وطالبت الاحزاب بالإستقلال التام فى عام ١٩٥٦ لكن حدث إختلاف حول هذا الموعد وأضطرت بريطانيا الى الدعوة لعقد مؤتمر دستوريفى لندن فى يولية ١٩٥٣ لاعادة صياغة دستور ١٩٥١، ولاجل توسيع سلطات الحكم الذاتى (١١) .

ونظرا لإختلاف الأراء حول موعد الحكم الذاتى أعلن وزير المستعمرات إنه لايستطيع منح هذا الحكم لكل أقاليم نيجيريا فى عام ١٩٥٦، ووعدت الحكومة البريطانية بمنح الحكم الذاتى لأى إقليم حسب ظروفة ومتى رغب فى ذلك فى عام ١٩٥٦، وقد علق (ازيكوى) على هذا العرض بقوله إن هذه اول مرة فى تاريخ الإستعمار البريطانى يعرض فيها الحكم الذاتى لشعب مستعمر على طبق من ذهب .

وتوالت المؤتمرات الدستورية فى عام ١٩٥٣و ١٩٥٤ والتى أسفرت عن إصدار دستور جديد هو دستور ليتون(Lyttom) الذى طبق فى عام ١٩٥٤ ونص على قيام نظام فيدرالى وصار لكل إقليم رئيس وزراء يمكن أن يرأس المجلس التنفيذى الوطنى عند غياب الحاكم- لكن لم ينص على وظيفة رئيس الوزراء الفيدرالى.

وفى عام١٩٥٧ حصل الإقليم الشرقىعلى حكم ذاتى داخلى، كما تم الإتفاق على تعيين رئيس للوزراء على المستوى الفيدرالى. وانعقد المؤتمر الدستورى فى لندن عام ١٩٥٨ وفيه تم الإتفاق على حكم ذاتى إقليمى فى عام ١٩٥٩، وفى اكتوبر ١٩٦٠ صارت نيجيريا دولة مستقلة تماما .إن تجربة نيجيريا تمثل نموذجا للصراع بين القادة والأفارقة والثمن الذى دفعه النيجيريون لإستقلال هو أن الاقليم الشمالى يسيطر على البرلمان بينما احتفظت الاقاليم الثلاث الأخرى باستقلال ذاتى، وهذا ما شجع جماعة الغالبية فى كل إقليم خاصة الهوسا فى الشمال واليوروبا فى الغرب والإجبو فى الشرق- على السيطرةعلى الأقليات المحلية. وأدى هذا إلى سياسة ثنائية أفسدت نظام الحكم على الدولة، وقام ضباط الاجبو من الشباب بقلب نظام الحكم فى عام ١٩٦٦، وانفصال اقليم بيافرا عن جسد الدولة، واعتبر هذا الانقلاب على انه قبلى، وثار الشماليون ضد الاجبو وفشلت المفاوضات وأعلن الإجبو انفصال بيافرا وحارب الاتحاد الفيدرالى هذا الانفصال حتى انتهى تماما، وأعيد تقسيم الدولة إلى إثنىعشرة ولاية لتحقيق مصالح الأقليات وعادت بيافرا للدولة فى يناير ١٩٧٠ بعد ثلاثين شهرا من المقاومة ضد السلطة المركزية (١٢) .

وفى ظل الحكم العسكرى حتى عام ١٩٧٩ -تطور النظام السياسى فى نيجيريا نتيجة زيادة عدد الولايات أو الثروات الضخمة من البترول وبدلا من ثلاثة أقاليم قوية تكافح من أجل الحكم الذاتى- تنافست ثلاثة ولايات صغرى

على النفوذ مع الحكومة المركزية وهذا ماجعل نيجيريا بدلاً من دولة واحدة عبارة عن وحدات غير مركزية، وظهرت هذه الأمور في الجمهورية الثانية(١٩٧٩-١٩٨٣) حيث فقدت الاحزاب إحتكارها الإقليمي، وانتشر الفساد والفوضى القبلية. وفي عام ١٩٨٣ استولى الجيش على السلطة من جديد لكي يحمي الدولة من الإنهيار الحتمي، وبعد عشر سنوات تعهد بإعادة الحكم المدني لكنة عارض انتخاب رئيس من الجنوب وبالتالي أحيا المشاعر الإقليمية، وترك الدولة غير واثقة من تطبيق الديمقراطية في هذه الفترة (١٣).

٣- سيراليون :

قادت الاقلية المتعلمة في سيراليون النضال من أجل الحرية، وحتى أواخر الأربعنيات قادت جماعات الكريول(Creoles) المتعلمة في المستعمرة حركة النضال ومنهم الدكتور بانكول برايت(Bankole Bright) والسيد ديورنج (During) وقد شكل هؤلاء الحزب الوطني لسيراليون والذي قدم برنامجا معتدلا يهدف الى تصفية الإستعمار تماما.

ومنذ أواخر الاربعينيات انتقل النضال في الحركة الوطنية الى جماعة أخرى ومعظمهم من مدرسة بو (BO) الحكومية في المحمية، وكان من بينهم رجال امثال الدكتور ميلتون مارجيا (Milton Margai) وأخوه البرت مارجيا المحامي والسيد سيكار ستيفن(Siaka Stevens) وهم جميعا من قبيلة الماندى الذين كونوا جمعية تنظيم سيراليون في عام ١٩٤٦، وصدر دستور جديد في عام ١٩٤٧- لكن رفضته الحكومة البريطانية، أدى هذا الى اندلاع اضطرابات في مناطق الماندى الجنوبية في الفترة من ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥١ .

وفي عام ١٩٥٠ شكل الكريول جبهة مشتركة من كل الزعماء في المحمية، وبدأ تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب شعب سيراليون Sierra Leone Peoples Party

(S . L . P .P) وقد كسب هذا الحزب الانتخابات حسب دستور ١٩٥١ وتشكلت أول حكومة نيابية في سيراليون وكان الطريق نحو الاستقلال هادئا حيث تم ذلك من خلال عدة تعديلات دستورية .

وصدر دستور جديد في عام ١٩٥٣ أعطى للوزراء الأفارقة المسئولة عن بعض الاعمال التنفيذية المحدودة، وصار الدكتور مارجيا يحمل اسم الوزير الرئيس. وفي عام ١٩٥٦ حدث تعديل جديد وصار الدكتور مارجيا رئيسا للوزراء، وفي عام ١٩٥٨ تم تعيين وزير افريقي كوزير للمالية لأول مرة رغم انه لم يكن مسئولا .

بشكل مباشر عن السياسة المالية حتى عام ١٩٥٩م وبعد زيارة وزير المستعمرات البرطانية لفريتون في يونية ١٩٥٩ واتفق زعماء سيراليون مع

الوزير علـى إجـراء محادثـات دستورية فـى اوائـل عـام ١٩٦٠ لبحـث الإستقلال(١٦) .
وانعقد مؤتمر لندن فى الفترة من ٢٠ابريل حتى ٤مايو ١٩٦٠وتم الإتفاق بين كل الوفود عدا سيبكا ستيفن(Siaka Stevens) الذى أصر على ضرورة إجراء إنتخابات قبل الإستقلال مثلما حدث فى ساحل الذهب ونيجيريا على أن تصبح سيراليون دولة مستقلة فى ٢٧ أبريل ١٩٦١ (١٧) .
وفى بداية المؤتمر الدستورى العام جمع الدكتور مارجيا الأحزاب المتنافسة مثل الحزب التقدمى المتحد (U .P .P) وحزب الشعب الوطنى (P . N. P)، فى تحالف واحد اطلق علية الجبهة الوطنية المتحدة، وبعد المؤتمر شكل الدكتور مارجيا حكومة وطنية من أعضاء هذه الجبهة، ورغم كل هذا فإن جبهة معارضة من عمـال فريتون وبعض المدن الأخرى حملت إسم حزب كل الشعب (All Peoples Congress) وبدأت تعد لحملة عسكرية ضد الإستقلال قبل الإنتخابات العامة، وفى اواخـر فبراير ١٩٦١حدث تصـادم عنيف بين هذه المعارضة والجبهة الوطنية المتحمسة والقى القبض على خمسة عشر عضـوا من المعارضـة كما تم القبض على الزعيم سيكا وبعض المعارضين قبل إعلان الاستقلال بشـهرين، وفـى ٢٧أبريـل ١٩٦١أوفـت بريطانيـا بعهدهـا ومنحت سيراليون الاستقلال (١٨).
٤- جامبيا :
سيطرت مجموعة من المثقفين فى باثوست وكومبو على الحركة الوطنيـة فـى جامبيا ومنهم جون فاى(Gohn Faye) زعيم أول حزب جامبى وهو الحزب الديمقراطـى، فضـلا عن حزب المؤتمر الإسلامى بزعامة جاربا جاهامبـا (Garba Jahumpa) والحزب المتحد بزعامة نجاى المحامى المشهور (Na Jie) .
وفى عام ١٩٦٠انتقلت الزعامة الى أيدى الصفوة من المتعلمين فـى المحميـة، وصار دافيد جاوارا (David Jawara) الذى صار (زعيم حزب الشعب التقدمى (Progressive Peoples Party)) هو الشخصية البارزة فى المجال السياسى .
وكانت بريطانيا قد سمحت فى عام ١٩٤٦لكل من بارثورث وكومبـو بإختيار ممثل واحد فى المجلس التشريعى، كما أدخل الدستور الجديد غالبية غير رسمية من بين أعضـاء مجلس تشريعى من ثلاثة عشر عضـوا، وثلاثـة أعضاء معينين غير رسمين فى المجلس التنفيذى، وفـى عام١٩٥١زاد عدد الأعضاء غير الرسميين فى المجلس التنفيذى الى اربعة أعضـاء وكانت هذه الإصـلاحات سببا فى ظهور الأحزاب الأسياسية السابق ذكرها والتى ساعدت على تغيير الأحوال فى جامبيا (١٩).
وفى عام ١٩٥٤صدر دستور جديد سمح بزيادة ممثلى المستعمرة الى سبعة أعضاء يُنتخب منهم أربعة بشكل مباشر وثلاثة بطريقة غير مباشرة، كما أن

المحمية بها سبعة أعضاء يُختارون من المثقفين من خلال جهاز إنتخابي، ورغم كل هذا فقد إنتقد الزعماء هذا الدستور خاصة إنه يساوي بين عدد الأعضاء لسكان المحمية والمستعمرة رغم أن المحمية تضم خمسة أضعاف سكان المستعمرة(٢٠).

وفي اواخر عام ١٩٥٨طالب زعماء كل الأحزاب في مؤتمر بريكاما(Brikama) بضرورة إصلاح دستور ١٩٥٤وبناءً عليه دعا الحاكم الجديد إلى عقد مؤتمر لكل الجماعات السياسية في بارثورست والمحمية لمناقشة الموقف، ووافق المؤتمر على مقترحات بعيدة الأثر مثل إنشاء وزارة تحت إشراف وزير رئيسي، ومجلس تشريعي ينتخب حسب مبدأ الاقتراع العام للبالغين في كل الدولة.

وفي عام ١٩٦٠صدر الدستور الجديد الذي وسع من عضوية المجلس التشريعي، وتشكلت حكومة من الحاكم وأربعة أعضاء بحكم وظائفهم، وعدد أخر لايزيد عن سته أعضاء ونتيجة لأضراب عمال إتحاد جامبيا في مارس ١٩٦١– قامت الحكومة بعقد إجتماعات في لندن وبارثورست لمناقشة مستقبل الدولة.

وفي مايو١٩٦٢أجريت الإنتخابات، وحصل حزب الشعب التقدمي على سبعة عشر مقعداً من إجمالي خمسة وعشرين في المحمية، وصار داقيد جاوارا رئيساً للوزراء، وكان عليه التفاوض لتصفية الإستعمار، لكنه وجد الأوضاع الاقتصادية سيئة ، وبالتالي لم يتعجل الإستقلال، وفي يولية ١٩٦٤انعقد مؤتمر في لندن وافق على ان تحصل جامبيا على استقلالها داخل الكومنولث في ١٨ فبراير ١٩٦٥ .

ثانيا : تصفية الوجود الإستعماري في افريقيا الفرنسية الغربية

اختلفت طبيعة التحول من الحقبة الإستعمارية الى الاستقلال في كل من غرب افريقيا البريطانية عنها في الفرنسية، فبينما كان يطالب زعماء غرب أفريقيا البريطانية بقدر معقول من الحكم الذاتي في نهاية الحرب العالمية الثانية نجد أن الهدف الأساسي لزعماء غرب أفريقيا الفرنسية هومجرد استخلاص وعود الإصلاح من فرنسا حسبما وعدت به في مؤتمر برازافيل ١٩٤٤مثل إلغاء قانون الانديجا، وتحسين الوضع المنزوى السيئ للمواطنين، ومشاركة أكبر في العملية السياسية في الإمبراطوريه الفرنسيية، وتحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب. وكان الزعماء الأفارقة يحبذون الإصلاح عن الإستقلال ويرغبون البقاء داخل الجماعة اوالإتحاد الفرنسي (٢١).

وكان الهدف في السنوات العشر بعد الحرب وبعد انتخابات١٩٤٦ عدم النقاش في الاستقلال ولكن في طبيعة العلاقة الدستورية بين المناطق الأفريقية وفرنسا وباستثناء حركات الاستقلال في كل من المغرب والجزائر والحروب في الهند الصينية فإن قبضة فرنسا على غرب افريقيا ظلت قوية.

ففي عام ١٩٤٨ نجد أن سنجور نفسه تخلى عن زميله الأمين جوى (Gueye) وشكل حزبا جديدا باسم الكتلة السنغالية الديمقراطية Bloc Democratique Senegalais (B D S) وكان هدف سنجور موجها ضد الصفوة الأفريقية الحضرية في المراكز الأربع وضد الرؤساء المحليين، وأعتمد أساسا على المرابطين في حملته ضد الرؤساء، والمرابطون عموما طبقة من الصفوة ذات تأييد شعبي قوى إذا قورنت بالرؤساء(٢٢).

وكان غرب أفريقيا الفرنسية قد انقسم الى ثمانية مناطق إدارية، وكانت تحكم منذ عام ١٩٠٠ علي اساس انها اتحاد فيدرالي مركزي، حيث كانت كل الخدمات الكبرى تحت رقابة الحاكم العام وحده صاحب الحق في إصدار القرارات، وكان هو صاحب التحكم في الميزانية وكان وحده صاحب السلطة في زيادة القروض وفرض رسوم او ضرائب جديدة على الصادرات وهو الذي يُعيد توزيع المسئوليات في المستعمرات.

وبناءً على طلب المستعمرات في المزيد من الإصلاحات بدأ منديس فرانس(Mendes - France) في عام ١٩٥٤ في القيام ببعض الإصلاحات وأولها كان دستور جديد لتوجو حيث سمح لها بتشكيل مجلس حكومي، لكن كل إصلاحات منديس فرانس لم تظهر الى حيز الوجود الا في عام ١٩٥٦ وقد تجسدت هذه الاصلاحات في ملامح قانون جديد عرف باسم (Loi Cadre) أى القانون الإطاري الذي عرض بعد انتخابات ١٩٥٦ على الجمعية الوطنية، وصار (هوفي بوانيه) وزيرا مفوضا فى حكومة شكلها جي موليه بعد الانتخابات .

وكان القانون الإطاري قد طبق في انتخابات مارس ١٩٥٧ في المجالس الإقليمية وأعطى قدرا من المسئولية لحكومة المناطق التابعة لأفريقيا السوداء، وكان القصد منه أعطاء جرعة مسكنة للأفارقة في عالم يتحقق فيه الاستقلال بسرعة بين الشعوب المستعمرة، وكان جاستون ديفير(Deferre) الوزير المسئول عن ماوراء البحار قد اعلن في حديث امام الجمعية الوطنية في ٢١ مارس ١٩٥٦م أن البريطانيين قد غيروا النظم السياسية الإدارية في مستعمراتهم وهذا قد زاد من قلق شعوب أفريقيا الفرنسية الغربية والأستوائية (٢٣) .

وساعدت عوامل كثيرة علي ازدياد النشاط الوطني في دول غرب أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولي لأن الفترة بين الحربين كانت من أقسى الفترات في الحقبة الإستعمارية نظرا لشدة القبضة والتحكم في المستعمرات، وكان التجنيد الإجباري لكثير من الأفارقة سببا في إثارة الغضب و الحنق الوطني. وقد أثبتت الحرب للأفريقي أن الرجل الأبيض لم يعد بعد الرجل المثالي، وانه يمكن مقاومته، وبعد الحرب إزداد شعور الأفارقة بضرورة الحصول على

امتيازات، ومشاركة أكثر في إدارة شئونهم فضلاً عن تطبيق مبادىء الديمقراطية، وحق تقرير المصير الذى نادى به الرئيس الأمريكي ويلسون.
لكن أهم هذه العوامل هو تلك الاحوال الاقتصادية التي ظهرت في فترة مابين الحربين، وأول شيء في هذا الخصوص في السياسات القومية في دول غرب افريقيا في الفترة مابين الحربين — هو الطريقة التي أثرت بها الأزمات التجارية والتغيرات في الإقتصاد الإتسماري. وكانت للحرب العالمية الأولى آثارها على انتشار موجة السخط والأحتجاج في المدن الكبرى، وقيام الصحافة بالدعوة الى تشكيل المؤتمر الوطني لغرب أفريقيا البريطانية، والغاء نظام مستعمرة التاج حتى يتمكن الأفارقة من الإدلاء برايهم في تيسير إقتصادهم والمشاركة في الهياكل التشريعية والإدارية .
وآخر هذه الأمور ظهور حركة القومية الافريقية خاصة أنشطة ديبوا(Dubois) وماركوس جارفى(Garvey) في العشرينات، وكانت المؤتمرات التي نظمت في مارس ١٩١٩ في لندن وبروكسيل وباريس ١٩٢١ ولندن ولشبونة ١٩٢٢ ونيورك ١٩٢٧— كل هذا قد ساعد على تقوية الوعي لدى السود في كل انحاء العالم والسعي نحو المساواة بالأجانب في التعليم الجامعي، والتساوى في المرتبات والتمثيل المشرف في المجالس التشريعية وإلغاء التفرقة العنصرية .
وسوف نلقي الضوء على تصفية الوجود الاستعماري في افريقيا الغربية خاصة الاستعمارين البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي باعتبارهما أقوى قطبين ظهرا بعد الحرب، وتأثير حكومة العمال التي تولت السلطة في بريطانيا بعد انتخابات يولية ١٩٤٥، وغياب المجتمعات البيضاء في غرب أفريقيا،وثورة الغضب والسخط التي انتشرت بين الوطنيين .
والحقيقة إن فرنسا مسئولة عن كل هذا بعد إساءة سمعتها في الهند الصينية وإجبارها على منح الإستقلال لتونس والمغرب، والموافقة على منح مبدأ الحكم الذاتي لواحدة من وحداتها في غرب افريقيا هي توجو.
ومع ذلك فإن القانون الاطارى كان مصمماً للحافظ على العلاقة بين شعوب المناطق فيما وراء البحار وفرنسا الأم. وعند تطبيق هذا القانون فإن زعماء افريقيا السوداء لم يحتجوا على فكرة هذا الاتحاد، لكن فقط كيفية التنفيذ، ولم تدخل كلمة الاستقلال في المفردات السياسية العامة الا في يونية١٩٥٨عندما خاطب سيكوتورى المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي لغينيا (P . D. G) في كوناكرى(٢٤).
وقد اعلن ان غينيا لن تتخلى عن استقلالها حتى ولو ربطت مصيرها مع فرنسا وهكذا دخل الاستقلال في المناقشات السياسية العامة بشكل واضح (٢٥).

١٣مايو واستقلال المستعمرات الفرنسية :

كان تولى ديجول السلطة فى ١٣ مايو وإجراء استفتاء عام ١٩٥٨ بداية الإنفصال التدريجى من المستعمرات عن فرنسا ، وفى خلال عامين إنقسم هذا المجتمع الفرنسي الأفريقي، ولقد كان ديجول من رجال برازافيل ، ولمدة عقد من الزمان كان هو ورجاله يدركون رد الفعل تجاه هذه الإمبراطورية الإستعمارية، وبالتالي فإنه وعد بدستور جديد يعيد النظر فى علاقات فرنسا بمستعمراتها، ووافقت الدول المستعمرة فى غرب أفريقيا على البقاء داخل الجماعة الفرنسية عدا غينيا التى رفضت البقاء داخل الجماعة واعلن ٨٠٪ من الناخبين فيها رغبتهم فى الإستقلال فى الثانى من اكتوبر ١٩٥٨، وكان هذا بداية الإنهيار والدمار للمجتمع الفرنسى، وبإعلان لختفاء أفريقيا الفرنسية الغربية كوحدة سياسية — فإن دستور ديجول قد أيد بلقنة افريقيا الفرنسية، وحاولت السنغال والسودان الفرنسي معارضة هذه البلقنة بإنشاء (اتحاد مالى) الذى ضم اساسا فولتا العليا وداهومى، لكنهم تركوه تحت ضغط ساحل العاج وطالب هذا الإتحاد بإستقلاله فى سبتمبر ١٩٥٩وكان على فرنسا الموافقة على ذلك فى العشرين من يونية١٩٦٠. وتبعت ذلك الدول الأخرى التى حققت استقلالها خلال اغسطس(داهومى فى اول اغسطس والنيجر فى الثالث منه وفولتا العليا فى اليوم الخامس وكوت ديفوار فى اليوم السابع) وبقيت موريتانيا التى حققت استقلالها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ (٢٦).

الفصل العاشر

مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا

محتويات الفصل :

مقدمة:

رغم رحيل المستعمر الاوربى عن القارة الافريقية –الا ان الاثار التى خلفها لازالت تطفو على الواقع السياسى فى كثير من دول القارة، ولازالت مشكلات مابعد الاستقلال اشد ضراوة ، وابعد اثرا مما كان سائدا ابان الحقبة الاستعمارية ونظرة سريعة الى خريطة افريقيا السياسية تكشف لنا حجما كبيرا من المشكلات

المعقدة . وما الحروب التى تندلع هنا وهناك إلامن نتائج هذه التركة الاستعمارية، فكم من الارواح ازهقت، ومن الاسر شردت، ومن الاموال انفقت بسبب هذه المشكلات.

كانت مشكلات الحدود التى خلفها الاستعمار معقدة ومتشابكة لأنها تركت حدوداً مصطنعة، وكيانات سياسية جديدة فى افريقيا تبعا لإعتبارات المستعمر ومصالحه ، وبغض النظر عن التطورات المحلية السابقة على قدومه، فقد عانت معظم شعوب القارة من تقسيمات عشوائية، ومن دول حبيسة لامنفذ لها على السواحل الافريقية(١٤ دولة حبيسة)، ومن خطوط هندسية قسمت القبيلة الواحدة بين اكثرمن وحدة سياسية مما ترتب عليه نقص التجانس القومى، وغياب ايديولوجيا وطنية شعبية متبلورة تساعد على تحقيق التماسك الطبيعى بين الدول الافريقية.

بدأت مشكلة الحدود فى مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ الذى حول القارة خلال عشرين عاما منذ انعقاده من قارة مستقلة بنسبة٩٢٪ الى كيانات مستعمرة بنفس النسبة، ولم يصبح مستقلا منها الا حوالى٨٪ ، وظلت هذه هى حدود الدول الاستعمارية حتى استقلال معظم دول القارة فى عام ١٩٦٠ (١).

وعندما انعقد مؤتمر الشعوب الافريقية الاول فى اكرا(غانا) فى ديسمبر١٩٥٨ كانت مشكلة الحدود المصطنعة اول ماواجه القادة الافارقة الذين وجدوا انه من الضرورى حل المشكلة بما يحقق مصالحهم بروح الاخوه والتسامح (٢).

وفى مؤتمر اقطاب افريقيا فى الدار البيضاء(٤–٧يناير١٩٦١) بحث المجتمعون مشكلات الحدود، ومنها مشكلة اقليم روندا– بوروندى، واستنكر المؤتمر محاولات بلجيكا تقسيم هذا الاقليم الموضوع تحت الوصاية الدولية (٣).

وفى مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المستقلة فى اديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ عبر الرئيس المالى مود يبوكيتا عن المشكلة وقال "يجب علينا أن نتخلى عن مطالبنا القومية او الاقليمية اذا أردنا أن نحول دون قيام مايسمى بالامبريالية السوداء فى افريقيا، إن الوحدة الافريقية تتطلب المحافظة على الحدود التى ورثناها من النظام الاستعمارى."

كما عبر مندوب غينيا فى الامم المتحدة " ديا للوتيلى " عن المشكلة قائلا :

"إن الحدود الحالية بين الدول الافريقية هيحدود تعسفية وجائرة - لكن يجب عدم تغييرها بالقوة. ان افريقيا تحتاج اكثر من اى وقت مضى الى حدود يسودها السلام".

وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل، وعلى التسوية السليمة للمنازعات عن طريق التفاوض ، والوساطة والتوفيق والتحكيم(٤).

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الأول والذى إنعقد بالقاهرة فى الفترة من ١٧ حتى ١١يولية ١٩٦٤نص على "إنه نظراً لان مشكلة الحدود السياسية تشكل عامل استقلالها وتشكل حقيقة واقعة- فإن المؤتمر يعلن تعهد كل الدول الافريقية الاعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي" (٥).

وساد الرأى بأن هذه الحدود الإستعمارية جائرة لكن قامت إتحادات كبرى تضم دولا متعددة، وارتبطت هذه الحدود ببعضها فى السياسة الخارجية بدون ان تمحي الشخصية الدولية لكل وحدة داخل التحاد، باعتبار أن هذا يكون الحل الامثل لعلاج التفتت الذى فى القارة.

واغلق باب الحدود الافريقية، لكن هذا لايعني انتهاء هذه المشكلات التي تطفو من حين لآخر، وتصل فى بعض الاحيان الى مواجهات مسلحة، بل والى حروب بين هذه الدولة او تلك .

والامثلة على هذه الصراعات كثيرة في القارة الافريقية ، وسوف نحاول في هذا البحث القاء الضوء على الصراع الحدودى بين السنغال وموريتانيا ونقسم الدراسة الى الابعاد التالية:

اولا: الأوضاع الداخلية فى الدولتين قبل نشوب الازمة.

ثانيا: أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا.

ثالثا: مراحل أزمة الحدود والصراع الدموى.

رابعا: جهود التسوية.

خامسا: احتمالات التسوية للمشكلة.

ونامل ان تكون هذه الدراسة محاولة جادة لوضع حد للمشكلات التى خلقها الإستعمار الاوربى فى القارة وان تكون هذه التجربة بما تضمنته من سلبيات وأيجابيات نموذجا واقعيا وعمليا أمام دول أفريقية كثيرة تعانى من نفس المشكلات الحدودية .

والله الموفق

اولا : الأوضاع الداخلية في الدولتين قبل نشوب الازمة :

أى أزمة لاتتولد من فراغ، وانما تحدث نتيجة عوامل متعددة، تتراكم فوق بعضها حتى تصل الى مرحلة الانفجار. والازمة السنغالية الموريتانية تبدو كالقدر المشئوم الذى يصعب الفكاك منه، ولذا فانها تتطلب قدرات سياسية وفكرية تتلاءم مع مصالح الشعوب في المنطقة (٦).

وقد تعددت أسباب هذه الازمة، واختلف المحللون والسياسيون حول الأسباب التى أدت الى نشوبها، وراح البعض يحلل العوامل الجغرافية والتحولات الجوية التى شهدتها منطقة الساحل بغرب القارة، كما اتخذ فريق آخر منهجا مخالفا لاسباب الازمة واعتبر المشروعات الحديثة لاستغلال نهر السنغال هى المحرك الاول والمفجر لهذه الازمة، بينما انساق فريق آخر الى تعليل الازمة وارجاعها الى المشكلات العرقية، والصراع بين البيض والسود فى المنطقة، هذا فى الوقت الذى ظهرت اصوات كثيرة ترجع الازمة بين السنغال وموريتانيا على انها أزمة حدودية فى المقام الاول .

ومن هنا نجد ان هذه الاختلافات فى الرؤية للمشكلة تعطى انطباعا على اننا امام ازمة معقدة الجوانب، متشعبة الاطراف حدثت بعد تراكمات وتناقضات كثيرة.

نعود الى الاطار الجغرافى لمسرح الاحداث التى دارت على رحاه هذه المصادمات الدموية، ونعنى بذلك نهر السنغال الذى ينبع من مرتفعات فوتاجالون في غينيا بطول ١٧٩٠كيلومترا، وتطل عليه اربع دول هى : السنغال وموريتانيا ومالى وغينيا .

ولم يكن هذا النهر فى يوم من الايام حاجزا بين ضفتيه، بل على العكس ساعد على التواصل البشرى بين الاجناس التى قطنت على جانبيه وأهمها جنس الولوف(Wolof) الذين يشكلون ٣٦٪ من سكان السنغال، وشعب التوكولور(Tokolor) الذى يقطن الجزء الاوسط للوادى على امتداد ٤٠٠ كيلو مترا (٧).

والى شرق الوادى يوجد شعب السراكولا(SARAKHOLE) اوسوننكيه(SONINKE) وتعنى الانسان الابيض ، ويوجد ايضا المور(MOORS) الذين يتواجدون على جانبى النهر فضلا عن البيض الذين يسمون البيضان(BEYDOANES) ، والمور السود الذين يسمون الحراتين (ERATTINES) وهم أصلا من العبيد الذين اعتقوا، وصاروا أحرارا وتبنوا لغة وثقافة أسيادهم القدامى.

ومن الملاحظ انه رغم اختلاف الاعراق فان الدين الاسلامى يجمعهم تحت رباط واحد، وان اتبعوا طرقا صوفية مختلفة أبرزها القادرية عند المور، والتيجانية عند التولوكور والبول، اما الولوف فانهم اتبعوا الطريقة المريدية(٨).

واكتمل التواصل والتلاحم بين سكان النهر نتيجة الهجرات المتبادلة .
وفي ٢٧ يونية ١٩٠٠ تقاسمت فرنسا واسبانيا هذه المنطقة من غرب افريقيا، اقليم النهر، وازدادت بعد الاستعمار الاوربي خاصة بعد وقوع المنطقة برمتها تحت السيطرة الفرنسية . وباختصار لم يكن نهر السنغال عامل فصل اوانقسام بين شعوب عرفت التلاحم والتلاقي والتعاون المشترك سواء بين الزراع المستقرين اوالبدو المتنقلين.
ومن المعالم الرئيسية في حوض السنغال تدشين مرحلة جديدة في تاريخه تتمثل في مشروع استغلال النهر، وبداية التنفيذ العملي لبناء سدين هما سد دياما(Diama) عام ١٩٨٦ في السنغال ، وسد مانتتالي (Manantali) في مالي على رافد البافينج(Bafing) في عام ١٩٨٨ . وكان الهدف من بناء السدين هو التحكم في مياه الري من خلال شبكة متكاملة من القنوات وقد أنشئت في السنغال شركة استصلاح واستغلال اراضي الدلتا، ثم انشات موريتانيا الشركة الوطنية للتنمية الريفية مع ادخال اصلاحات جديدة في حيازة الارض.
وظهرت اللجنة الحكومية المشتركة لاستغلال حوض نهر السنغال في عام ١٩٦٣ ، ثم منظمة الدول المطلة على السنغال في عام ١٩٦٨ والتي جمعت السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا. وفي عام ١٩٨٢ تم انشاء منظمة استغلال نهر السنغال مشاركة كل دول النهر في عضويتها عدا غينيا (١٠).

وقبل أن نتطرق الى أسباب الازمة من كافة الجوانب نجد انه من الضروري القاء الضوء على الاوضاع السياسية في كل من البلدين قبل نشوب هذه الازمة وذلك كمحاولة لتأصيل جذور هذا الصراع الذي لم يكن وليد الصدفة او جاء نتيجة حادثة بعينها.

أ - الاوضاع السياسية في السنغال:

تعرض السنغال منذ استقلاله عام ١٩٦٠ الى عدة فصول ساخنة .
أولها : انفصام عرى الاتحاد مع مالي في اغسطس ١٩٦٠ عندما قبض السنغاليون على القائد السوداني مود يبوكيتا في داكار وشحنوه الى باماكو في عربة سكة حديدية مغلقة، وبعدها مباشرة اجتمع المجلس الوطني السنغالي في جلسة طارئة ليعلن إنفصال السنغال من موريتانيا وفي نهاية سبتمبر ١٩٦٠ اعلن السنغال دستوره المستقل.
وثانيها: الصدام بين الرئيس ليوبولد سنجور ورئيس وزرائه محمد وضيا في ديسمبر ١٩٦٢ .
وثالثها: اضطرابات ديسمبر في عام ١٩٦٣، ومايو ١٩٦٨، ومارس ١٩٦٩، وكلها اعاصير امكن حسمها، والحد من خطورتها (١١).
تكمن الازمة الحقيقية في السنغال أساسا في الشرعية حيث تعد هذه الدولة منذ استقلالها امتدادا طبيعيا وتنظيميا وعقائديا للدولة التي اسسها الاستعمار

الفرنسى لأنها قامت على اكتاف فئة من المثقفين بالثقافة الفرنسية، والذين كونوا ايديولوجيا الدولة السنجور على اساس المزج بين النزعة الاصلاحية الاجتماعية الاوربية المنهل والعلمانية المستمدة من الفقة الدستورى الفرنسى وعقيدة الزنوجة، وبالتالى فليس هناك مكان للهوية الاسلامية بالرغم من ان ٩٠٪ من الشعب السنغالى يدين بالاسلام .

لقد كان سنجور يركز على فكرة الزنوجيه(Negritude) باعتبارها عنوان الاصالة، وحجر الزاوية فى تحديد معالم الشخصية الوطنية وقد تمكنت البيروقراطية التى تولت السلطة من الفرنسيين – من ان تفرض افكارها، واتزوى المشروع الاسلامى الذى رفعه رجال الطرق الصوفية قبيل وبعد الاستقلال مباشرة (١٢).

وعندما تولى الرئيس عبده ضيوف السلطة فى عام ١٩٨١ حاول تغيير الطاقم القيادى وجدد الحزب الحاكم ، والانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام الحزب السائد (Parti Dominant) وذلك بالاعتراف بالتعددية الحزبية المقيدة فى ظل حكم سنجور، إلى التعددية شبة الكاملة فى ظل ضيوف عام ١٩٨١، وقد اتاح هذا التغيير تشكيل سبعة عشر حزبا، لكن كل هذا لم يغير وضع ومرتكزات الحزب الحاكم.

كان هذا الانفراج سببا فى ظهور أحزاب للمعارضة وعلى رأسها الحزب الديمقراطى السنغالى (Parti Democratique Senegiais) الذى تأسس عام ١٩٧٤ ودخل انتخابات الرئاسة، وصارت له جريدة رسمية هى سوبى(SOPI).

واصبح التنافر الشخصى بين ضيوف ورئيس هذا الحزب(عبد لاى واد) عاملا فى عدم الاتفاق بينهما حتى عندما أجريت انتخابات ١٩٨٨ رشح عبدلاى نفسه للرئاسة، لكن فاز ضيوف بنسبة ٧٣,٢٠٪ ولم يحصل عبد لاى الا على ٢٥,٨٠٪ من اصوات الناخبين واتهم الحزب الديمقراطى الحكومة بتزوير الانتخابات وسجن الاعضاء السياسيين من الحزب (١٤).

هذه بشكل سريع صورة الصراع السياسى فى السنغال قبل اندلاع الازمة مع موريتانيا والتى يتضح منها عدم وضوح الرؤيا السياسية، وعدم اكتمال التجربة الديمقراطية بشكلها المعروف، وبداية ظهور أحزاب سياسية لكنها عاجزة عن تحقيق ذاتها فى ظل سيادة الحزب الحاكم، فضلا عن اهمال الهوية الاسلامية التى تعتبر أهم المرتكزات الثقافية فى المجتمع السنغالى.

ب - الاوضاع السياسية فى موريتانيا :-

تكمن الازمة السياسية فى موريتانيا حول المشكلة العرقية اى مشكلة عدم اتفاق العناصر والمكونات العرقية فى المجتمع الموريتانى على صيغة واحدة للسلطة. وليست المشكلة فى كيفية توزيع السلطة بين الفصائل المختلفة، وانما بكيفية تحديد الكيان القومى الذى تمارس عليه سيادة الدولة ، وبالتالى فالمشكلة تعكس ضعف تماسك المجتمع.

واذا رجعنا الى الوراء نجد ان موريتانيا الحالية ليست نتاجا لمسار طبيعي داخلي ولم تتحدد تدريجيا، وانما جاءت نتيجة استجابة لاعتبارات خارجية عندما وضع كوبولاني المسئول الفرنسي عن المنطقة في عام ١٨٩٩ مشروعا بانشاء موريتانيا الغربية.

وفي ٢٧ يونية ١٩٠٠ تقاسمت فرنسا واسبانيا هذه المنطقة من غرب افريقيا، وصارتا تعرفان باسم موريتانيا والصحراء الاسبانية(الصحراء الغربية)(١٤).

وقد بدأ التوسع الفرنسي جنوبا بالضفة اليمنى لنهر السنغال وتحكمت فرنسا فعليا على شمال موريتانيا في عام ١٩٣٦ وقضت على اخر مقاومة لقبائل الرقيبات، واوقف الفرنسيون حركة المور(المغاربة) التاريخية جنوبا، وبدأوا في زيادة عدد السكان في الجنوب من الافارقة السود رغم وجود عدد كبير منهم في هذه المنطقة من قبل (١٥).

وقد اتسعت رقعة الدولة بعد اقتطاع أجزاء من مالي في عام ١٩٤٤ والتي صارت تشكل الحوض الشرقي والحوض الغربي(١٦).

وترتب على هذا الكيان الجديد تجميع شعوب متنوعة قسرا في اطار دولة واحدة وعلى فصل كل منها عن امتداداتها الكائنة بمستعمرات اخرى من الجانب الاخر فالمور مثلا لهم اشقاء في الصحراء الغربية التي ضمها المغرب بأكملها في عام ١٩٧٩، والولوف والتوكولور يتواجدون في السنغال(١٧).

حاول الرئيس (مختار ولد داده) تعويض البيضان عن الخسائر التي لحقت بهم في ظل الحكم الاستعماري، فاتخذ عددا من الاجراءات قصد من ورائها استعادة سلطة العرب وذلك من خلال خفض نسبة الافارقة السود في الادارة الى ٣٠٪ حسب اهميتهم النسبية، ثم قام بعد ذلك بتعريب التعليم تماما، وجعل اللغة العربية لغة رسمية عام ١٩٦٨، ودخل الجامعة العربية عام ١٩٧٣، وانسحب من الاتحاد النقدي لغرب افريقيا(١٨).

ويعتبر التعدد العرقي من سمات الدول الافريقية وغيرها من بلدان العالم الثالث وهي علامة ان دلت على شيء فانما تدل على انعدام التبلور القومي الواحد، وقد شجع على هذا المستعمر الفرنسي بسياسته المعروفة " فرق تسد"

وكان السود حسب الاحصاء الرسمي ١٩٨٨ يشكلون فقط ١٧٪ من السكان وهذه النسبة اقل من الرقم الحقيقي (١٩).

كانت حرب الصحراء المغربية سببا في سقوط النظام الحاكم في موريتانيا في يولية ١٩٧٨ وقيام نظام عسكري للخلاص الوطني ، وانتهج (المقدم خونه هيدالله) سياسية متناقضة ، فتصدى للاستيعاب المغربي، وابرم اتفاق سلام

مع جبهة البوليساريو في اغسطس ١٩٧٩، واعاد العلاقات مع الجزائر، واعترف (بالجمهورية الصحراوية) في ديسمبر ١٩٨٣.
ورغم كل هذا ظل البيضان يستعبدون السود أو الحراتين(HARATINES) منذ فترة طويلة، وظلت علاقة البيضان بالحراتين علاقة سيد وعبد خاصة في المناطق الريفية ويلقي هذا السرد من عدم المساواة بين البيض والسود ظلالا قائمة على فشل النظام الموريتاني في مشاركة السلطة مع السود رغم أن عددهم يساوى عدد البيض(رغم أن الحكومة تصر على ان نسبتهم حوالى ٢٠٪) (٢٠).
بعد استعراض الوضع السياسي في البلدين ننتقل الىالظروف التي أدت الى اندلاع الصراع، وكيف امكن مواجهة الازمة، والمحاولات التي بذلت لحلها على المستوى المحلي والاقليمي والافريقي، ونظرا لان المشكلة تدخل ضمن المشكلات الحدودية فاننا نلقي نظرة سريعة على التطورات الحدودية قبل الدخول في اليات النزاع ونتائجه.

ثانيا : أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا

الخلاف الحدودي بين السنغال وموريتانيا ينطوى على فهمين أساسيين لقضية الحدود بشكل عام، فهم حديث مطلق وفهم تقليدى معاش. حيث ان الحدود التي تتشكل في خط هندسي يفصل بين الدولتين هي فكرة أوربية حديثة تبلورت مع ظهور الدولة القومية في اطار التطور الراسمالي، وبالتالي فان هذا الخط الحدودي يكرس الانقطاع العام بين الدولتين في شكل علاقات حدودية، ونقاط جمارك مراقبة وهذا الفهم الحديث لم تعرفه القارة الافريقية.
اما الفهم التقليدي حسب الواقع المعاش والذى يتناسب مع دول افريقيا فيتمثل في وجود منطقة حدودية(FRONTIER ZONE) وليس في شكل خط حدودي (FRONTIER LINE) ، ويتم الانتقال في هذه المنطقة بشكل تدريجي، ويكون الانقطاع نسبيا لامتداده جغرافيا خلال امتداد المنطقة الفاصلة، وهذه هي الحدود التي تفهمها الشعوب الافريقية في حياتها اليومية المعاشة والتي كانت قائمة في القارة الافريقية بما فيها اقليم نهر السنغال قبل التقسيم الاستعماري، والتي كانت تتناسب والظروف الاقتصادية لهذه الشعوب كالزراعة المتنقلة غير المستقرة والصيد والرعي على مساحات شاسعة.
لقد خططت حدود افريقيا حسب اعتبارات خارجة عن ارادة شعوب القارة وهي أمور ادخلت فيها مصالح القوى الاوربية، والتكالب الاستعمارى، ومن ثم فأن ثمانية اعشار الحدود الافريقية قد رسمت بشكل لايأخذ في الحسبان حقيقة الكيانات الافريقية لعصور ماقبل الاستعمار(٢١).
وسوف تدرس موقف كل من الدولتين من هذه الازمة :

أ - الموقف السنغالى من أزمة الحدود :

عندما نشب الصــراع بين السنغال وموريتانيـا لاسباب كثيرة – طفت على السطح مشكلة الحدود بين الدولتين، واعتبرتها السنغال بندا اساسيا مـن بنـود التسوية المنشودة، وان كانت موريتانيا لاتنظر اليها بنفس المعيار، واوضحـت حكومـة السنغال فـى بيانها الصــادر بتـاريخ٣ يوليـة ١٩٨٩ ان موقفهـا مـن الحدود يقوم على المبدأ القـانوني الـذي يقضـي بعدم جواز المساس بالحدود الموروثـه مـن الاســتعمار، وأنهـا لاتضمـر اى غـرض اقليمـى فـى ارض موريتانيا(٢٢).

وطـالبت السـنغال باتمام ترسـيم الحـدود بين البلدين على اسـاس المرسـوم الفرنسى الصــادر فـى ٨ ديسمبر ١٩٣٣ والـذى عين الحدود بين مستعمرة السنغال وموريتانيا، وأوضحـت السنغال ان هـذا الاسـاس قد قبلتـه موريتانيـا ونشرته في جريدتها الرسمية كأساس لترسيم الحدود الجنوبية (٢٣).

وحسب هذا المرسوم الفرنسي يصبح كل الجزء من نهـر السنغال الواقـع بين الدولتين ، وكذا كل الجزر الصغيرة في مجـراه باستثناء جزيـرة واحـدة نـص عليها المرسوم بالاسم – داخلا فى اقليم السنغال (٢٤).

و الخلاف بين الدولتين يكمن في عدم الالتزام اثناء الممارسة الجارية بمنطوق المرسوم الفرنسى والذى يعتبر المرجـع الاساسـى لترسـيم الحـدود بين الـدول طبقا لقرارت منظمـة الوحـدة الافريقيـة، وظهـر التنـاقض لدى الدولتين عند تفسير هذا المرسوم بعد استقلال الدولتين في عام ١٩٦٠وعند تنظيم استغلال النهر اقتصاديا من خلال منظمة الدول المطلة على النهر فى عام ١٩٦٣، ثـم منظمة استغلال النهر في عام ١٩٧٢، وهو التنظيم الذى جعل الخـط الفاصل بين الدولتين يمر بمنتصف النهر على اساس الاستفادة المتساوية للدول المطلة على النهر.

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ أصدرت حكومة السنغال بيانا تعلن فيه تأكيد تمسكها بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣، وذلك بعد زيارة قام بها مساعد وزيـر الخارجيـة الامريكي (هيرمان كوهين) والذى اقترح إنه لا ولاية لحكومـة السنغال علـى الضفة اليمنى ولامحل لها وفقا لقواعد القانون الدولى (٢٥).

ويوضح هذا البيان السنغالى أن الحدود حسـب فهمهـا الضفـة اليمنـى (RIVEER DROITE) للنهر على انها الشريط من الأرض الواقع بمحاذاة النهر على جانبـه الايمن والذى يتحدد حده الادنى بالمنسوب المنخفض للمياه (BASSES EAUX) وحده الاقصى (LIMITE SUPERIEURE) بالمنسوب المرتفع للمياه وذلك كله قبل خروجها من مجرى النهر وقت الفيضان.

ومعنى هذا ان حكومة السنغال لاتطالب بزحزحة الحدود شمالا بمسافة معينـة عن ضفة النهر لالتهام جزء من الجانب الايمن بل يحرص البيان علـى معنـى الضفـة اليمنـى. اى توضـع العلامات علـى حافـة المياه عند الحد الادنـى او الاقصى حسب مدى انتشارها داخل المجرى قبل الفيضـان وليس اثنـاءه، ولا

تأخذ في الاعتبار الارض التي يغمرها الفيضان، وهذا هو ماتعنى اليه السنغال وانها لاتريد اية اطماع اقليمية في الاراضي الموريتانية.
حسب هذا البيان تعتبر السنغال ان النهر داخل باكمله داخل أراضيها دون ان تتكسر طابعه الدولي حسب اتفاق مارس١٩٧٢والخاصة بنظام النهر" منظمة استغلال نهر السنغال" وذلك على اساس التمييز بين اقليمية النهر (TERRITORIALIZATION) وبين دولنته (INTERNATIONALIZATION) حيث وضع له نظام خاص يساعد على استفادة كل الدول من مياهه.
وقد طالبت الحركة السياسية لاقليم النهر بأن يكون الجانب الايمن جزء من السنغال ، وبعد نشوب الازمة شددت الحركة على قضية الحدود وأخذت تروج لفكرة زحزحة خط الحدود شمالا بعيدا عن الضفة اليمنى لنهر السنغال بمسافة معينة تمثل المسافة التي تغمرها المياه عند الفيضان وخروجها من مجرى النهر، وهي بالطبع تختلف من منطقة لاخرى حسب تضاريس الارض، وتختلف التقديرات مابين سبعة كيلو مترات وسبعين كيلو مترا حسب تضاريس الارض، وتختلف التقديرات مابين سبعة كيلو مترات وسبعين كيلو مترا بل وفي بعض الاحيان ١٠٠كيلو متر، وطالب ممثلو الحركة بالتمسك بهذه المطالب، وقام زعيم الحزب الديمقراطي بحملة صحفية حول قضية الحدود، واتهم الرئيس (عبده ضيوف) بأستعداده التنازل عن جزء من تراب الوطن ، وفي نفس الوقت طالبت كل الاحزاب السنغالية بتطبيق منطوق مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ وهكذا تحولت المسألة الحدودية من مطلب إقليمي طرحته حركة اقليم النهر الى مطلب وطني يصعب على اية قوة سياسية سنغالية عدم ابداء الاهتمام به.

ب - موقف موريتانيا من ازمة الحدود :

كان رد حكومة موريتانيا على البيان السنغالي يحمل طابع الرفض تماما لطرح قضية الحدود باعتبارها ازمة مفتعلة لصرف النظر عن المشاكل الحقيقة وعن التنكيل بالموريتانيين في السنغال. ويرى الموريتانيون ضرورة التمسك بمبادىء القانون الدولي ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار طبقا لقرار مؤتمر القمة الافريقي لمنظمة الوحدة الافريقية، ومؤتمر القمة لعام ١٩٦٤ والذي تأكد باتفاقية نظام استغلال نهر السنغال وبمقتضاه فان الحدود بين الدولتين تمر بمنتصف النهر، كما يرى المسئولون في موريتانيا ان اثارة قضية الضفة اليمنى وغيرها سوف يدفع موريتانيا للمطالبة بالحقوق التاريخية والتي بموجبها يصبح نهر السنغال كله موريتانيا بحكم التسمية حيث أن سنغال مشتق من كلمة صنهادجا وهي مجموعة موريتانية موجودة (٢٦).

ولم يكن طرح مشكلة الحدود بين الدولتين بعد حوادث الحدود في ابريل ١٩٨٩ المرة الاولى لاثارة هذه المشكلة، فقد سبق ان طرحها السنغال" مجلس

مستعمرة السنغال" في نوفمبر ١٩٣٨ ومرة اخرى في عام ١٩٤٧ من جانب اتحاد المنحدرين من وادى النهر بقيادة (الشيخ سيد نورو طال) والد الشيخ تيرنو منتقى طال الذى طالب باقامة الحدود بين السنغال وموريتانيا على بعد خمسين كيلومترا شمال الضفة اليمنى للنهر ولكن لم تنجح هذه المحاولات.
وظلت المشكلة بين الدولتين في شكل مراسلات، الا ان الاختلاف كان حول طريقة وضع العلامات الحدودية في الناحية الشمالية لسانت لويس في عام ١٩٧١.
وكان رد الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ يعتمد على تطبيق المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٣. الا ان موريتانيا في رسالة الرئيس مختار ولد داده في ٢٣ ابريل ١٩٧٥ أيدت معنى خط الحدود الذى يمر في منتصف النهر.
وكان الرئيس ولد داده يركز وجهة نظرةعلى النحو التالي:
١- الرجوع الى المرسوم الفرنسي في ٢٥ فبراير ١٩٠٥ والذى عين الحدود بين مستعمرة السنغال والقطر المدني موريتانيا وليس بالضفة اليمنى للنهر حسبما جاء في مرسوم ١٩٣٣ .
٢- إعتبار مرسوم ٨ديسمبر١٩٣٣غير صالح كأساس لترسيم الحدود لانعدام الاتساق في المعنى اذ أنه صدر بقصد استيضاح مرسوم ٢٥فبراير١٩٠٥ وهو مالم يفعله حيث انه غير أساس تقييم الحدود من نهر الى الضفة اليمنى للنهر في الوقت الذى امتنع فيه عن الغاء مرسوم ٢٥فبراير ١٩٠٥ وظل يرجع اليه.
٣- مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ لم يطبق قط وقد أهمل اهمالا قانونيا من الناحية العملية، والدليل ان الدولتين اصدرتا عدة قرارات لتنظيم الملاحة والصيد، وتحديد المصايد دون اعتراض احداهما على الاخر .
وبإختصار نجد أن الاختلاف الحدودى بين الدولتين يتركز في النقاط التالية:
اولا: يمثل مرسوم ٨ ديسمبر الاساس القانوني لترسيم الحدود بين الدولتين، ولكنه ليس الاساس الوحيد حيث يوجد مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥.
ثانيا: حسب العرف تبسط موريتانيا منذ استقلالها عام ١٩٦٠سيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها حتى الخط المار بمنتصف النهر دون منازعة أو اعتراض، والاهم هو هذا الوجود الفعلي وليست الوثيقة القانونية.
ثالثا: اعلان الدولتين تمسكهما بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار والذى اصبح يمثل حجر الزاوية في القانون الاقليمي الافريقي.
رابعا: ان الخلاف الحدودى ينطوى على المفهومين للحدود وهما الفهم الحديث المطلق والذى يكرس على الخط الهندسي، والفهم التقليدى الذى يركز على المنطقة الفاصلة(FRONTIER ZONE) وهومايتناسب مع الطبيعة الافريقية.

وعلى هذا فان الخلاف الحدودى بين السنغال وموريتانيا لايدور حول الأخذ بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار من عدمة، وانما حول معرفة ماهية هذه الحدود الموروثة نفسها، وبالتالى فان الحل لهذا الخلاف يجب ان يتضمن فكرة الحقوق التاريخية او الاعتبارات الجغرافية والعراقية، والاخذ فى الاعتبار بطبيعة المنطقة وشعوبها والتى لاتفصل بينها تلك الحدود الهندسية(٢٨).

ثالثا : المراحل التى مرت بها أزمة الحدود والصراع الدموى

فى اواخر الفصل المطير لعام١٩٨٨ بينما كان المزارعون الافارقة السود يستعدون على الشاطيء الشمالى لنهر السنغال لزارعة اراضيهم فوجئوا بمجموعات البيضان من نواكشوط يطاردونهم (٢٩).

وفى نوفمبر من نفس العام تم حجز قطعان من الابل الموريتانية فى السنغال لكنها اعيدت، وردت موريتانيا بمنع دخول السنغاليين ، وردت داكار باغلاق النهر عند روسو(ROSSO) ، وفى اوائل عام ١٩٨٩ حظرت السنغال صيد الاسماك فى مياهها الإقليمية كما رفضت استيراد المواد الغذائية من موريتانيا وهكذا أخذ الموقف فى التصعيد حتى استطاع رئيس كوت دى فوار (فيليكي هوفى بوانية) فى اواخر يناير عقد اجتماع بين الرئيسين وهدأ الموقف (٣٠).

لقد كان حادث دياوارا - سونكو فى التاسع من ابرايل ١٩٨٩ قد اشتمل على عناصر ثلاثة خطيرة وغير عادية هى :

اولها: توفير المفجر الذى تحتاج اليه حالة الشعب العامة والتى تسود المجتمع الحضرى السنغالى.

ثانيها: اتاحة الفرصة الذهبية لمعسكر الغلاة فى البلدين لاستثمار الموقف لصالحهم.

ثالثها: الضعف الذى ابدته السلطة فى البلدين وعجزها عن ملاحقة ايقاع الاحداث (٣١).

وقد مرت الازمة بأربع موجات من العنف:

الموجة الاولى : بدات فى الفترة من ٢٢-٢٦ ابريل ١٩٨٩فى السنغال فى شكل فتنة شعبية عارمة فى اقليم النهر ومنطقة داكار، وتسببت فى اضرار مادية بالغة للممتلكات الموريتانية حيث تم خلالها تحطيم المتاجر التى يمتلكها الموريتانيون فى السنغال ، ونهب وسلب سلعها، والاستيلاء على مواشيهم. وكانت اعمال الشغب فى هذه المرحلة تستهدف تحطيم متاجر الموريتانيين والاستيلاء على اموالهم اى انها مرحلة التخريب والنهب.

الموجة الثانية: بدات هذه الموجة فى موريتانيا فى نواكشوت ونوانيب بصفة رسمية يوم ٢٤ابريل ١٩٨٩ ، واتخذت شكل نهب وسلب قامت بها اساسا

مجموعات من الحراتين على غرار ماحدث فى اضطرابات ١٩٦٦ ضد افراد الجالية السنغالية ، واتسم موقف قوات الامن حيالها بالسلبية والتخاذل حيث اعتبرت قوات الامن هذه وسيلة للانتقام عما لحق بالجالية الموريتانية فى السنغال.

الموجة الثالثة: تفجرت فى ٢٥ ابريل ١٩٨٩ واختلفت عن الموجة السابقة حيث استهدف العنف هذه المرة قتل السنغاليين ، وليس مجرد نهب متاجرهم، وتبع ذلك تحرك سريع للعناصر المعادية التى اخذت تبحث عن السود فى نواكشوط ونوازيب (٣٢).

وفى مساء ٢٥ ابريل اعلنت حالة الطوارىء وحظر التجول واستعانت بالجيش لاقرار الامن والسكينة ، ويشير الكتاب الابيض الموريتانى الى القاء القبض على ٢٠٠ شخص، ولجوء قوات الامن الى اطلاق النار (٣٣).

ولم تتسرب هذه الانباء الى السنغال عن المذابح الامع وصول اول فوج من السنغاليين المرحلين من موريتانيا الى داكار يوم ٢٧ ابريل لتهب الموجة الرابعة .

الموجة الرابعة: وهى التى عمت العاصمة السنغالية وكل مدنها وقراها ابتداء من مساء ٢٧ ابريل حتى الثلاثين منه، وشهدت تجدد الفتنة الشعبية التى استوجبت اعلان حالة الطوارىء ، وقد تميزت هذه الحلقة الختامية للماساة بأن العنف قصد منه قتل الموريتانيين انتقاما للسنغاليين الذين لقوا مصرعهم فى موريتانيا مع انتشار موجة الشائعات المروعة. وقد ترتب على ذلك حدوث أزمة ثقة بين البلدين لم تلبث ان وصلت الى القطيعة التامة .

وفى ٢٩ابريل القى الرئيس السنغالى بيانا الى الامة اعرب فيه عن اشمئزازه الشخصى للمعاملة اللاإنسانية التى تعرض لها السنغاليون فى موريتانياء كما وزعت حكومة السنغال مذكرة على الوفود الدائمة فى الامم المتحدة.

وقد تعرض المهاجرون فى كل من الدولتين عند المنافذ النهرية لاعمال عنف وسطو ومصادرة الاموال والامتعة، كما شملت عملية طرد اواجلاء قامت بها موريتانيا لاعداد من المزارعين السنغاليين الذى كانوا يستغلون اراضى لهم على الجانب الموريتانى لنهر السنغال.

وبعد هذه الموجة من المواجهات التى مرت بالمراحل الاربع السابقة بدأت مرحلة المواجهة طويلة الامد، والبطيئة الايقاع حيث انه فى ٤ مايو ١٩٨٩وزعت حكومة موريتانيا مذكرة على وفود الامم المتحدة، وفى السابع من مايو اعلن الرئيس (ولد طايع) ان هذا نزاع مختلق افتعلته مؤامرة نفذها النظام السنغالى.

وفى ١١مايو١٩٨٩وزعت السنغال مذكرة على الوفود الدائمة فى مجلس الامن اعلنت عن قبولها للجنة تحقيق دولية، ودفعت الاوضاع فى موريتانيا بالعنصرية المعادية للزنوج.
وتقدم السنغال بطلب لمنظمة الوحدة الافريقية لتشكيل لجنة تحقيق ومن هنا بدات المرحلة الاعلامية بين الدولتين ففى ٢٣مايو١٩٨٩قررت حكومة موريتانيا استدعاء سفيرها فى داكار باعتباره غيرمرغوب فيه من السنغاليين ، ثم اقدمت السنغال على قطع العلاقات الدبلوماسية، وفى ٢٣ اغسطس اصدرت كل منهما الكتاب الابيض عن النزاع وهو مستند دعائى فى المقام الاول يحاول كل طرف إلقاء المسئولية على الطرف الاخر ولايتناسب مع روح الحل الوسط لحل الازمة (٣٤).
وفى ٢٥ اغسطس طلبت موريتانيا نقل مقر منظمة استغلال النهر من داكار الى بامكو ، كما طلبت ايقاف رحلات الطيران بين البلدين ، وفى ١٣ يولية ١٩٩٠ قطعت موريتانيا الاتصالات التليفونية والاسلكية بين البلدين (٣٥).
وفى إطار هذا التطور للاحداث بدأت تظهر النعرات العرقية بمعناها المحدود، ولكن من سخرية القدر ان الصراع الذى دار بين موريتانيا والسنغال والذى انتهى الى المأساة قد حدث بين سود وسود اى بين المزارعين السرافولية السنغاليين بقرية دياوارا، والرعاة البول غير المستقرين بقرية سونكو، لكن البعض حاول ان يلبس الحادث ثوب بيض عرب وسود افارقة...واتهم كل طرف الاخر بالعنصرية حيث استعملت مذكرة موريتانيا الموزعة على وفود الامم المتحدة فى ٤ مايو ١٩٨٩ كلمة" العنصر العربى" كما استخدم الصحفيون السنغاليون كلمة " العنصر الزنجى" وانتشرت بيضانية بدلا من موريتانيا فى "لوكافار ليبرية وسوبى " .

رابعا: جهود التسوية

كان من الطبيعى وقد بلغت الازمة حدتها، وخرجت من المجال المحلى بين الدولتين الى المجال الافريقى – ان تتحرك الاجهزة السياسية فى المنظمات الاقليمية والافريقية فى محاولة لوقف هذا التيار المعادى، ولانهاء الازمة بين البلدين، وبدا تدخل الدول الافريقية والعربية والدول الغربية ذات المصالح القومية بالدولتين وبدات سلسة من الزيارات من اجل فهم جوانب المشكلة وتقديم المقترحات بشأنها ، وتوافد على داكار ونواكشوت المبعوثون من مالى وغينيا والرأس الاخضر وجامبيا ونيجيريا وتوجو وغينيا بيساو وبنين والنيجر وبوركينلفاسو والولايات المتحدة وفرنسا والكونغو .
وظلت فرنسا تؤيد بعض المساعى الحميدة وتستقبل فى عاصمتها اجتماعات وزراء الدولتين ووزير الدولة المصرى للشئون الخارجية، كما اجتمع وزير الخارجية الفرنسى بزميليه السنغالى والموريتانى ، كما قامت وساطة سعودية وكويتية.

وقامت منظمة الوحدة الافريقية بجهود الوساطة السلمية فى شخص الرئيس الذى يتولى الدورة السنوية والتى تواجد فيها الرئيس المالى (موسى تراورى يولية ١٩٨٨-١٩٨٩) ثم الرئيس المصرى حسنى مبارك (يولية ١٩٨٩-١٩٩٠) فالرئيس يورى موسوفيني رئيس اوغندا (١٩٩٠- ١٩٩١).
وقرر مؤتمر القمة فى دورته السادسة والعشرين تشكيل لجنة وساطة من مصر وتونس والنيجر وتجو وزيمبابوى بالاضافة الى اوغندا (٣٦).
وفى الجولة الاولى للوساطة حاول رئيس مالى اتباع اسلوب الخطوة خطوة ، حيث زار موريتانيا والسنغال فى ١٢ مايو ١٩٨٩، وعقد اجتماعات فى بأماكو لوزيرى داخلية البلدين وزميلهما المالى(١٧مايو) ثم اجتمع الثلاثة(٣-٤يونية١٩٨٩) وتلت ذلك اجتماعات وزارء الداخلية والخبراء من الدولتين، وقد اقترح الرئيس المالى حل بعض المشكلات الخلافية مثل تبادل الماشية، لكن انتهت مدة رئاسته دون حل لاى مشكلة .
وفى الجولة الثانية كانت رئاسة المنظمة لرئيس مصر حسنى مبارك الذى رحبت السنغال بدبلوماسيته واسلوبه الذى تناول القضية من كافة جوانبها اى الحل الشامل لمختلف بنود الخلاف، وقد سعت مصر الى تحقيق اتفاق الدولتين على المبادىء التى ستحكم التسوية السلمية فى شكل اتفاق عام يوفر لهذه التسوية اطارا فكريا وقانونيا.
ورغم اعلان موريتانيا قبول هذا الاسلوب الاانها احجمت عن تقديم مشروع لاتفاق المبادىء الاطارى مثلما فعل السنغال ، وحاولت مصر اعادة بناء الثقة بين البلدين والسعى نحو تطبيع العلاقات.
ومن هذا المنطلق جاء استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واعادة الرحلات الجوية، وترتيب لقاء بين الرئيسين لتناول مختلف جوانب الخلاف من الاساس.
وقام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لكل من نوكشوط وداكار فى سبتمبر ١٩٨٩، وعقدت اللجنة الافريقية المشتركة اجتماعات فى بلجراد على هامش مؤتمر عدم الانحياز، ثم فى مقر الامم المتحدة فى نيورك واديس أبابا مقر المنظمة، وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى اجتماعات فى باريس والقاهرة وأديس أبابا (فبراير ١٩٩٠)، كما تناول الرئيسان المصرى والسنغالى الموضوع اثناء تواجد الاخير بالقاهرة لحضور اجتماعات الرابطة الافريقية المشتركة (مارس١٩٩٠) ثم اجتمع وزارء الدول الثلاث فى باريس (يونية ١٩٩٠) واديس ابابا (يولية ١٩٩٠) اثناء اجتماع مؤتمر القمة الافريقى.
وقد أظهرت السنغال قدرا كبيرا من المرونة، واوضحت انها لاتجعل من مسألة الحدود شرطا مسبقا للتسوية، كما انها تقبل ان تبدا المفاوضات دون انتظار لحل المشكلة وبشرط ان تشمل المفاوضات كافة جوانب النزاع بما فى

ذلك موضوع الحدود، واعلن الرئيس (عبده ضيوف) استعداده للاجتماع بالرئيس الموريتانى فى اى مكان وفى اى وقت وبدون شروط مسبقة، كما قبلت السنغال كل المقترحات التى تقدم بها الوسيط المصرى (٣٧).

ورغم كل هذا فان الجانب الموريتانى ابدى عزوفا عن فكرة لقاء قمة لاتسبقها تدابير فورية لاستتباب الامن على ضفتى نهر السنغال، ولتأمين الرعايا الموريتانيين الذين لازالوا محتجزين فى السنغال، وبالتالى لم تسفر اجتماعات الطرفين عن اتفاق عدا موافقتها على معاودة الاتصال فى اطار مؤتمر القمة الافريقى السادس والعشرين فى يولية ١٩٩٠.

وفى اجتماع القمة فى ديس ابابا اثار المندوب الموريتانى مسألة المبعوثين الذين لازالوا محتجزين فى السنغال رغم ارادتهم ويعملون لحساب السنغاليين، وتحول الموقف الى مساجلة بين الطرفين خاصة وأن مطالب موريتانيا برد الاموال المصادرة والتعويض العادل عن الاضرار، وعودة الرعايا الموريتانيين كانت بمثابة شروط مسبقة للتسوية، وفى نفس الوقت ابدت السنغال استعدادها لاستقبال اية بعثة لتقصى الحقائق حول عدد المعتقلين الذين فى السنغال(٣٨).

<u>الجولة الثالثة</u> : قد تمت تحت زعامة رئيس اوغندة فى يولية ١٩٩٠ ولكن لم يطرا اى تغيير يذكر، بل وصلت الازمة الى طريق مسدود، ولكن موريتانيا واجهت تغيرا ملحوظا فى القوى الخارجية والداخلية فى غير صالحها اذ كانت هزيمة حليفها العراقى (صدام حسين) قد افقدها اهم سند خارجى يمدها بالسلاح بالاضافة الى ضغوط اقتصادية من قبل فرنسا والولايات المتحدة والدول العربية الخليجية التى ارادت ان تدفع موريتانيا ثمن انحيازها للعراق، ووجد النظام الموريتانى ان يطوع نفسه لمواجهة الأزمة بإنهاء الحكم العسكرى والعودة الى النظام المدنى ثم تحول الى التعدد الحزبى ومن هنا بدأ استئناف اللقاءات بين المسئولين تحت رعاية فرنسا التى نجحت فى مساعيها التوفيقية هذه المرة(٣٩).

خامسا : احتمالات التسوية للمشكلة

حل مشكلة الصراع بين موريتانيا والسنغال اصبح ضروريا لأن بؤر الصراع فى تلك الاجزاء المنكوبة من العالم الثالث قد هددت هذه القوى بالفناء، ولذا فإن التفكير فى حلول لهذه الازمة صار قضية حياة او موت خاصة أن لب النزاع ومكمن الصراع، وباعث هذا الخلاف - هو مشروع استغلال نهر السنغال الذى ارتبط عضويا بقضية التنمية ، وكيف تكون هناك تنمية والصراع الدموى يمتد هنا وهناك ويقضى على الأخضر واليابس ، ويضع

شعوب المنطقة في جو من عدم الاستقرار والشك والخوف، ولقد كانت خسائر الجانبين باعثا على ضرورة التحرك لعودة المياه الى مجاريها .
ولقد خسرت موريتانيا دولة وشعبا أهم مهجر لشعبها واهم مصدر للدخول والتحويلات النقدية، وفقدان المنشآت وعدد كبير من النقود، أى أن الخسارة عكس ما تقتضية استراتيجية رشيدة للتنمية في اطار هذه الظروف الصعبة، هذا فضلا عن فقدان اكثر من ٣٠٠,٠٠ في عداد المفقودين، ومصادرة حوالى ٣٥ مليار من الفرانكات، وفقدان ٢٢,٠٠٠رأس من الضأن والماعز و٢٠,٠٠٠من الابل وبضاعة ٢٠٠,٠٠٠ متجر وعدة الاف من السيارات والاثاث.
وخسرت السنغال أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى يصعب تقديرها وتختلف البيانات حولها، ناهيك عن قيمة السلع والبضائع التى تقدر بحوالى ستة مليارات فرنك، وخسارة الشركات الصناعية بسبب الهبوط في كمية المبيعات أثناء الاطوار الساخنة والتى قدرت بحوالى٥٠ مليون فرنك افريقى(١٦٧مليون دولار)، وهو ماأثر على دولاب العمل الصناعى .
واذا اضفنا الى ذلك اثر الصراع على تنمية النهر لصالح شعوب المنطقة، وفقدان مهجر للسنغاليين، وزيادة الاعباء نتيجة التزايد المفاجيء في السكان وفقدان السوق الموريتانية، وظهور دولة معادية على حدود السنغال هى موريتانيا وهو مايوفر عمقا للمعارضة المسلحة الموريتانية التي اشتد عودها .
أن هذه الخسائر كفيلة بأن يراجع النظام في الدولتين حساباته، وان يفكر بشكل جدى لحل هذه الازمة خاصة ان المستجدات الدولية قد غيرت الحسابات بعد انهيار الحليف العراقى، وبعد قيام الدولتين بانتهاج نظام التعدد الحزبى الذى يضيق مجال التحرك امام التنظيمات المتطرفة، وبعد تعليق المعارضة الموريتانية لاعمالها العسكرية في ضوء هذه المتغيرات في حوض السنغال، وبعد اهتمام فرنسا بعد حرب الخليج بامتصاص بؤر التوتر بين الدولتين.
ويتحدد مسار التسوية اذا نظرنا إلى مكونات الخلاف والتى تتحدد في هذه المحاور التالية :

أ- مشكلة التعويضات ليست صعبة الحل لان دولا عربية أبدت استعدادها لتحمل هذه النفقات.

ب- ضرورة وضع برامج تنمية في اطار مشروع استغلال النهر، وفى هذا الاطار يتم تشييد نظام فلاحى حقيقى يكون حجر الزاوية لوادى النهر.

جـ - تحديث علاقات الانتاج، واعطاء الحق المتساوى للجميع فى حيازة الارض الزراعية وتصفية الامتيازات الموجودة عند بعض الارستقراطيات، وبذا يتم تحقيق الشعارات القومية .

د- وضع التكامل الاقليمى موضع الاعتبار لانه من اهم المسلمات المثلى لحل المشكلة لان التكامل سوف يقضى على المشكلات الحدودية التى تتطلب

رفض مفهوم المطالب التاريخية، وترسيم الحدود، مع اقرار المسئولية المشتركة، وتطبيق مفهوم المنطقة الحدودية وليس الخط الحدودي الذي سبق شرحه لان المنطقة الحدودية تتفق مع طبيعة القارة الافريقية قبل قدوم الاوربيين.

فالتسوية لابد أن تتخلى عن قضايا النزاع العرقي لان مثل هذه المنازعات والتي تحدث كثيرا في القارة الافريقية تمثل بؤرا للتصادم والمواجهات العسكرية، ولاسبيل لحلها الا بالتطبيع، واستئصال بذور الخلاف من اعماقها ويجب ان نضع في الحسبان ان مثل هذه الامور الخلافية ليست سهلة لانها تحتاج الى احداث تغييرات كيفية اجتماعيا وسياسيا وايديولوجيا بين البلدين.

استعرضنا قصة الصراع بين السنغال وموريتانيا في عام ١٩٨٩و ماترتب عليه من مواجهة دموية اتت على الاخضر واليابس في منطقة نهر السنغال التي اصبحت مسرحا لاحداث دموية بين شعبين افريقيين يدينان بدين واحد وتربطهما علاقات قوية ومتينة عبر العصور خلت حتى جاء الاستعمار باساليبه التي تفرق بين الجماعات الافريقية، وقام بتقسيم القارة حسب هواه ومصالحه دون ان يضع في الاعتبار الايديولوجية الافريقية أو راى الافارقة وطبقت على شعوب القارة دون مراعاة للشعوب والقبائل، وصاغت الحدود بخطوطها الهندسية والفلكية لتفصل بين الجماعات المتشابهة والتي لم تعرف عبر العصور مثل هذه التقسيمات الوهمية الاستعمارية وكانت النتيجة ان القارة عندما حصلت على استقلال دولها لم تجد حلا أفضل من الابقاء على هذه الحدود الاستعمارية حتى لاتتحول القارة الى بؤر من الصراع والتطاحن .

وكان ابقاء الوضع على ماهو عليه باعثا على حدوث الازمات بين الفينة والاخرى، وفي الغالب الاعم تكون الحدود هي لب الصراع وأساسه، ولقد حاولت هذه الدراسة ان تتعرض لاحدى هذه المشكلات محللة بواعث هذا الصراع وأسبابه وموقف ، الدولتين ثم الجهود التي بذلت لحل النزاع والمستجدات على الساحة الدولية وإمكانيات التسوية لمثل هذه المشاكل.

وقد توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج ومنها:

<u>أولا :</u> ان الازمة وان بدت في الظاهر انها ازمة حدودية الا ان الثابت ان المشكلة الحدودية كانت نتيجة الصراع الدموي وليست هي السبب المباشر او غير المباشر للازمة، وان قضية الحدود التي اثيرت بعد الأزمة وكانت محور الجهود الوسطية للحل كانت مجرد استئصال للبؤر الصراعية والتوصل الى حل نهائي للمشكلة حتى لاتتكرر مرة ثانية لان لب الصراع في منطقة النهر يقوم بين شعوب وقبائل متجانسة والحدود الفاصلة بشكلها الهندسي لاتتفق مع الاوضاع السائدة.

ثانيا : اثبتت الدراسة ان مرتكزات الحل تعتمد في المقام الاول على حسن النوايا بين الجارتين وادراك ان الحلول لن تأتي من الخارج، وانه يجب على السنغاليين والموريتانيين فهم طبيعة بلادهم، وتناسي الخلافات والشروع في اقامة مشروعات قومية تناس الحدود، وان يكون التكامل هو الطابع السائد، وان تكون مشروعات التحديث واعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية، والتطور الاقتصادي لمشروعات استغلال نهر السنغال تدريجية بعد توعية المواطنين في البلدين بأن هذه المشروعات لصالح الجميع .

ثالثا: ان عناصر المعارضة في البلدين بسبب الازمات السياسية وأزمات الهوية والانتماء لاحزاب تسعى للوصول الى السلطة وبالاعتماد على الدعم الخارجي من دول يهمها مثل هذه القلاقل- يجب ان تدرك ان مخاطر اثارة المشكلات الحدودية انما يعني استمرار الاحتكاك والأجدر التركيزعلى تطوير البلاد وتحديثها بالشكل الذي يحقق الرخاء للجميع سواء من المزارعين المستقرين او من البدو الذين يبحثون عن اماكن لرعي مواشيهم وابلهم .

رابعا: أن اثارة النعرات القبلية، والنظرة الاقليمية المحدودة لن تكون سوى المفجر لاى أزمة سياسية بين شعوب عرفت التعاون والتآخي عبر عصور طويلة، وان التركيز على مثل هذه النزعات الاقليمية المحدودة سوف يجر المنطقة الى مزيد من التشرذم والتفكك في وقت تسعى شعوب افريقيا الى المزيد من التكامل والترابط والشروع في انشاء مشروعات تنموية تفيد الجميع، وتتخطى الاقليمية والعنصرية وتسعى الى افاق اوسع من التفاهم وحل المشكلات بالطرق السلمية، ودون اللجوء الى العنف او الصدام المسلح الذى يؤدى حتما إلى خلق دول متخلفة، ومجتمعات هزيلة لاتستطيع البقاء في وجه التطورات العالمية المتلاحقة.

خامسا: اثبتت الدراسة ان العوامل المؤثرة في الخلاف بين البلدين هي بالدرجة الاولى نتيجة الازمات السياسية التي حدثت في البلدين في مرحلة مابعد الاستقلال وحتى اندلاع الازمة، وانه لابد من المزيد من الديمقراطية والتخلي عن سياسات الدكتاتورية والراى الواحد والابتعاد عن نزاعات اقليمية محدودة، وكلما تعددت الاحزاب التي ترتبط ببرنامج للتنمية في ظل الاوضاع الاقتصادية الجديدة كلما كانت الخلافات في طريقها الى الانزواء والتلاشي .

ان افريقيا في امس الحاجة الى بلوغ قياداتها السياسية مرحلة من الفهم الكامل لمشاكلهم دون اللجوء الى الوساطة الخارجية، ودون فرض نظريات وأطر سياسية لاتتفق مع طبيعة الشعوب التي يحكمونها حتى لاتزداد بؤر الصراع التي تحول الدولة الى مرحلة من التردى والهزال السياسي مما يجعلها عاجزة عن الصمود أمام المتغيرات السياسية العالمية والتي تسعى الى تكوين وحدات اقتصادية متكاملة يسودها التعاون والاخاء من اجل صالح

شعوبهم، وليس من اجل تدبير اهدافهم السياسة والغرق فى بحر الديون والتبعية والتخلف الذى يكون نظيرا بفناء الدولة وجعلها فى مهب الرياح.

سادسا : لقد أثبتت الدراسة إن حجم الخسائر الذى واكب هذه الازمة كان عنيفا وقاسيا بين الدولتين ولم يخرج منها منتصر ومنهزم، بل خسرت الدولتان الالاف من الضحايا الابرياء، وفقد الكثيرون ماشيتهم ومحلاتهم وتشردت الاف الاسر فى كل من البلدين، وتحملت كل دولة المزيد من المهاجرين الذين لم يكن لهم حسبان فى ميزانية كل دولة، بل والاكثر من ذلك ان المشروعات الانمائية التى كان مخططا لها الاستمرارلمزيد من رفاهية الشعبين قد تعرقلت ولابد لاعادتها للعمل الى المزيد من الاموال الطائلة التى تئن ميزانية اى من الدولتين عن تحملها، وبالتالى فان الازمة ولدت ازمات أخرى لن تحل فى القريب العاجل، وسوف تلتهم المزيد من موارد الدولتين، وخلاصة هذه النتيجة ان يتفهم المسئولون فى البلدين ان مصلحة شعوبهم تكمن فى عدم المزايدات وإثارة النعرات القبلية، وتهيج الشعوب نحو العنف الذى لن يخلف سوى الدمار والخراب والتخلف الذى تعانى منه المنطقة بشكل متواصل .

سابعا : لقد اثبتت الدراسة ان العرقية كانت القالب الايديولوجى المناسب لمجتمعات ماقبل سيادة النمط الراسمالى بأبعاده المختلفة من اندماج قومى، وظهور الفرد غير المرتبط بالعمل والتماسك القومى العام، والمركزية السياسية وتطور الفكر العلمى، وأن بقاء هذه الافكار العرقية سوف يستمر فترة طويلة الى أن تـزول تدريجيا، ولذا لابد أن تتفهم القوى السياسية المعارضة ان اثارة مثل هذه القضايا سوف يزيد من عناصر الفتنة والانشقاق والتلاحم خاصة ان مثل هذه الافكار العرقية تجدالتربة خصبة فى مجتمعات الاطراف حيث لم يتدعم بعد النمط الراسمالى، واثارة هذا التضليل العرقى ما هو الاوسيلة لصرف الانظار عن الاسباب الحقيقة للصراعات السياسية والاجتماعية.

ان العرقية ماهى الاالمثال الحى للوعى الزائف والعدو الحقيقى للوعى العلمى المتفتح الذى يسعى الى ادراك الواقع المعاش بمعناه الموضوعى الذى يتناسى العرقية ويسعى الى اندماج قومى فى ظل نظم اقتصادية جديدة، وفى ظل تناول علمى للمشاكل الاجتماعية لتحقيق مصلحة أغلبية الشعب فى النمو المتحرر والعادل.

ثامنا: أثبتت الدراسة ان هذه الازمة وقد انفرجت مؤقتا بسبب تغير الموقف الدولى وانهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة النظام العراقى، وسعى الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية على طول فترات اندلاع الازمة للحل الامثل لها، وقيام فرنسا بدور محورى لانهاء الخلاف - الا ان كل هذا ليس

سوى حل مؤقت لابد وان تتلوه مرحلة من التسوية طويلة الامد تضع فى الاعتبار وضع فترة انتقالية لمواطني كل دولة في اراضي الدولة الاخرى وان تكون هناك تسوية لحركة السكان بين البلدين، على ان تمثل الهجرة عنصرا أساسيا من عناصر الاندماج على اساس تنظيم اقامة رعايا كل دولة فى اراضي الدولة الاخرى مع شروط واضحة للهجرة والاستقرار والعمل وحماية وسلامة المهاجرين وأموالهم .

تاسعا : اثبتت الدراسة ان الحل الأمثل يكمن فى تحديث ادوات الانتاج واعطاء الحق المتساوى للجميع فى حيازة الارض الزراعية وتصفية الامتيازات التي تحصل عليها الطبقات الارستقراطية والمزايا الفعلية للطبقة البرجوازية، وان تتحمل اجهزة الادارة المحلية مسئولياتها لصالح الاغلبية لسكان وادى النهر على الجانبين فى المقام الاول، ثم اتاحة الفرصة لكل مواطني الدولتين للحصول على نصيب من الارض الجديدة القابلة للزراعة، وفى هذا الاطار يتم تقليص فكرة العرقية .

ان التكامل الاقليمي هو احد المسلمات الرئيسية التى يجب ان يبنى عليه المشروع الاقتصادى المتكامل لاستغلال نهر السنغال، وهو السبيل الوحيد لتناسي مشاكل العرقية ومسألة الحدود، والسعي نحو اندماج وطني اقليمي متكامل يهدف لخدمة الجميع، ويقضى على المزايدات العرقية، والاساليب الانعزالية التي لاتترك وراءها الا مجتمعات متخلفة وهياكل زائفة وبؤرا للصراع المتجدد الذى هو العدو الاساسي للتنمية.

ان روح التعاون يجب ان تسود عن طريق وضع اساليب تصون وتحافظ على التواصل بين جانبى النهر وتمنع التنازل والتباعد ، وهنا تتلاشى فكرة الحدود بالمفهوم الضيق الذى خلفه الاستعمار الاوربى على التراب الافريقى.

مراجع الفصل :

١- لمزيد من الدراسة عن مؤتمر برلين انظر :

د. شوقي الجمل، د . عبد الله عبد الرازق : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر الدوحة ١٩٨٧، ص ٩٥- ١٣٥ .

٢- كولين ليجوم : الجامعة الافريقية، دليل سياسي موجز، ترجمة احمد محمود سليمان، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٤٥ .

٣- انظر نفس قرارت المؤتمر في كولين ليجوم: مرجع سابق، ص

٤-كولين ليجوم: مرجع سابق ، ص ٤١٨.

٥- صالح بكتاش: النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٦.

٧- كلمة توكولور تحريف لكلمة تكرور (TEKROUR) وهي مملكة سوداء امتدت من القرن الاول الميلادي حتي القرن الثالث عشر

١١- Gellar , Sheldon : Senegal ; An African Nation Between Islam and The West ,London 1962 . P 21 .

١٢- لمزيد من الدراسة عن الزنوجة والسنجورية انظر

Irvin Leonard Markovits : Leopold Sedar Senghor and the Politics of Negritude , London 1969 .

١٣- Amadou Mactar Guveye ; Herculeen . Taska In West Africa , 18-26 September 1989 , P . 1551 .

١٤- انظر هذا التنافس الاستعماري في غرب القارة في :

د. شوقي الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠ ص ٥٠٦.

١٥- Marke Doyle : One Foot in Black Africa , In West Africa (London 1989) P 1200

١٦- صدر في مارس ١٩٠٣ قرار بتنظيم الحماية على بلاد المور بالسنغال الأدنى في منطقتي الترازة والبراكنة، وتعيين كوبولاني مندوبا فيها للحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية، وفي اكتوبر ١٩٠٤ صارت موريتانيا دولة مدنية، ولم تتحول الى مستعمرة الا في عام ١٩٢٠ .

١٧- Sophie , Bessis : Le senegal Mauritanie et Leurs boucs emissaires ,In le Monde Diplomatique (Paris 1st July) 1989 , P . 14

١٨- Frederick , Fritscher : Maures Contre (18) neger - Africains in le Mond (Paris 18 May 1989)

١٩- r , Sheldon : Op . Cit . P 73

Marke Doyle : Nouakchotts New Nationalism In Africa Report (New York) September - October 1989 , P. 38 .

٢٠- Mauritania : War on Black Citizens In Africa Confidential , London 30 , 14 Th July . 1989 , P 2

٢١- صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٥.

٢٢- نشر نص البيان فى جريدة لوسولى فى ١٩٨٩/٧/٣ ص٣ .

٢٣- I. M . Journal Official , No 208 , Juin 1967 , Nouakchott

٢٤-تنص المادة الاولى لمرسوم ديسمبر ١٩٣٣ على ان الخط الفاصل بين مستعمرة السنغال ومستعمرة موريتانيا يتحدد بعلامة يجب وضعها على شاطيء المحيط الاطلسى بنقطة محددة(بجوار منزل جاردنيت) ، ومنها بخط يمر عبر البحيرات الصغيرة التى يكونها نهر السنغال بضواحى مدينة (سانت لويس) حتى الضفة اليمنى للفرع الرئيسى للنهر حتى التقائه برافده العالمية بنقطة واقعة شمال مصب نهر العالمية، ويوضح المرسوم ان جزيرة اويوا داخلة فى اقليم موريتانيا

Asiwaju , A. I ., and Ivor Wilks (Eds) : Borders in Africa , Evanston 1990

٢٥- صالح بكتاش: مرجع سابق ، ص ٢٧٤.

٢٦- هناك أراء مختلفة حول اصل كلمة سنغال، والراى الارجح انها مشتقة من صنها دجا SANHADJA وهى احدى مجموعات قبائل البربر المشهورة وكان السنغال SENEGAL يكتب فى باديء الامر SENEGA فى الخرائط الفرنسية القديمة اعتمادا على التسمية التى اطلقها التجار والرحالة البرتغاليون وهم اول من اكتشف النهر واسموه CANAGA او ZANAGN وبنفس الاسم سميت المملكة الولوفية السوداء المطلة عليه وبالتالى فان الكلمة قد تكون مشتقة من كلمة"زناجة" وظلت الكلمة" سنغال" غير محدودة جغرافيا حيث اطلقت على مدينة (سانت لويس) بصفة خاصة وشملت مناطق شاسعة حتى اطراف الجابون، ولم تستقر على معناها الحالى للسنغال الاقى عام ١٩١٨، وهناك من يرى ان كلمة سنغال مشتقة من Sanghage وهى اسم مدينة قديمة كانت واقعة على النهر الذى تحدث عنه البكرى عام ١٠٦٨.

صالح بكتاش : مرجع سابق،ص ٢٩١

Hargeaves , John ; West Africa , the Fromer French States (London 1976).

٢٧.- مرسوم ٥فبراير ١٩٠٥الذى يخص هذا القطاع من حدود الموريتانية لايوضح كيفية تعيين الحدود وما اذا كانت بالضفة الشمالية الموريتانية اوبمنتصف النهر .

٢٨- سويت الحدود فى اوربا بعد سلسلة من الحروب والمفاوضات التى انتهت بحركة المجتمع الاوربى نحو الوحدة السياسية والاقتصادية، ومع وجود بعض الصراعات بين المجموعات الجنسية الاانها بمرور الزمن اندمجت فى وحدة قومية اكبر وبعبارة اخرى تعلم الناس التعايش مع الحدود، ولم تفرض العملية الاوربية من الخارج

Asiwaju . A I : The Global Perspective and Border Anagement Policy Options , PP 233-9

Schachter , Morgenthow , Puth : Political Parties In Fenech Speaking Westafrica , london 1964 , PP . 240-4

٢٩- Driamirado , S: Op .CIT . P . 36 .

also Zaccaralli Francois : Un Parti Politique Africain , Union Progressiste Senegalaise , 1970 ,pp . 150 -152

٣٠- Rirscher , Fredic : Enter le Senegal et la Mauritanie echec d' une communaute de destin , In le Mond , 18 May 1989 , P. 10 .

٣١- Shelley : The Arab View , in West Africa , May 1989 , P. ..5

٣٢- .... Doyle : Blood Brothers in Africa Report , July - August 1989 , P . 15 .

٣٣- Publique Islamique de Mauritanie livre Blancsur le Senegal .

٣٤-انظر الكتاب الابيض لكل من الدولتين والذى صدر بعد الحادث ليبرر المواقف ويشرح القصة بشكل يحمل الطرف الاخر مسئولية الحادث ويبالغ فى تقديرات الخسائر حتى يحصل على اكبر قدر من التعويضات عند المساعى السلمية لحل الازمة .

٣٥- صالح بكتاش : مرجع سابق، ص ٢١٦ وايضا

William Tordoff : Government and Politics in Africa , London 1984, P . 5

٣٦- صالح بكتاش : مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٣٧- قبل الرئيس عبده ضيوف مقترحات الرئيس حسنى مبارك عند لقائهما بالقاهرة فى مارس ١٩٩٠.

انظر جريدة لوسولى فى ١٩٩٠/٦/٨ وحديث عبده ضيوف، ص٣ .

٣٨- أعلنت منظمة الدفو الدولية ان التحقيق الذى قامت به بناء على طلب موريتانيا لم يتوصل الى اثبات اعتقال ٢٥٠,٠٠٠ موريتانى فى السنغال، ورد ذلك فى جون افريك ١٩٩٠/١٠/٩ ، ص ٥ .

٣٩- صالح بكتاش: مرجع سابق، ص ٢٨٦ .

٤٠- ملحق الشعب أضواء على النزاع بين موريتانيا والسنغال، الاحد ٦ اغسطس ١٩٨٩ ، ص ٥.

خاتمة

في هذه الدراسة تعرضنا للعديد من القضايا المتعلقة بغرب افريقيا .

فدرسنا الجهود التي بذلت لإلغاء الرق في افريقيا عامة وفي غربها بصفة خاصة - حيث كان غرب القارة لأسباب متعددة منها قربه من العالم الجديد ، حتى كانت الضرورة ملحة للأيدي العاملة الأفريقية لتعميره - موردا هاما للرقيق .
كما تعرضت الدراسة لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ وانعكاساته وأثاره على غرب افريقيا واستعمارها .
ودرسنا نظم الحكم التي اتبعتها الدول الاستعمارية خاصة انجلترا وفرنسا في غرب القارة . وموقف شعوب القارة من الاستعمار الأوربي الى أن ظفرت هذه الشعوب بحقها في الحرية .
وفي اختيار نظام الحكم الذي ترتضيه ، ولما كانت غرب افريقيا قد شهدت حركات اسلامية فريده لإصلاح احوال الشعوب والحكام وشرح المبادىء الاسلامية الصحيحة - لذلك كان لابد من التعرض لهذه الحركات .
وبعد أن نالت شعوب وبلاد غرب افريقيا استقلالها واجهت كغيرها من البلاد الأفريقية مشكلات مترسبة من عصر الاستعمار لعل ابرزها مشكلات تتعلق بالحدود بينها - فكانت دراسة مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا مثالا لهذه المشكلات التي ترتبت على الطريقة التي رسمت بها الدول الاستعمارية الحدود بين مستعمراتها . شملت الدراسة العديد من الموضوعات الهامة وهكذا المتعلقة بغرب أفريقيا .



رقم الإيداع ٢٩١٢٠/١٩٩٨
الترقيم الدولي
I.S.B.N.
977-5841-07-0

